

تأليف

صادق مهدي الحسيني

شرح الصمدية

انتشارات مصطفى

قم

صَادَقَ مَهْدِي الْحَسِينِي

شرح الصمدية

للشيخ أبي جليل محمد بن الحسين بن عبد الصمد العاملي

الشهير بابن الشيخ البهائي المنشوفي سنة ١٠٣٠

من منشورات

مؤسسة الأعلی للطبوعات - كربلاء

PJ
6101
A 723
1965

حقوق الطبع محفوظة

مطبعة الآداب - النجف - تلفون ٨٩٨

سنة ١٣٨٥ هـ

مقدمة الشارح

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين ،
واللعنة الدائمة على أعدائهم الى يوم الدين .

وبعد : فيقول صادق بن آية الله الفقيد الحاج السيد ميرزا مهدي
الحسيني الشيرازي (طاب ثراه) . هذا شرح مختصر شرحت به الفاظ
كتاب (الفوائد الصمدية) للشيخ البهائي (قدس سره) ، وتجنببت عن
الاستدلال لمطالب الكتاب ليكون هذا الشرح عوناً للمبتدئ في حال
قراءة كتاب (الصمدية) ، والله المسؤول ان يجعله ذخري ليوم القيامة ، ويفيد
به من يقصر فهمه عن درك مطالب « الصمدية » والله هو الموفق
والمعين ؟

بسم الله الرحمن الرحيم ، احسن كلمة يبتدئ بها الكلام ، وخير خبر يختتم به المرام ، حمدك اللهم على جزيل الانعام ، والصلوة

خطبة المصنف

قال الشيخ « محمد » البهائي العاملي رضوان الله عليه مؤلف كتاب « الصمدية » (بسم الله الرحمن الرحيم) .

اعلم : ان المؤلف « قدم » وضع في خطبة الكتاب براعة الاستهلال ، ومنها : ان ما يبحث عنه في الكتاب يحسن ايراده في المقدمة رمزاً وإشارة ، فقد ذكر في طي مقدمته اسم : الكلمة ، والكلام ، والاسم ، والفعل ، والحرف ، وافعل التفضيل ، والمبتدأ ، والخبر ، والرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم ، وغيرها ، للإشارة الى انا نبش في هذا الكتاب عن هذه الاشياء ، كما ترى .

(احسن كلمة يبتدئ بها الكلام) اي : يشرع بها في الكلام (وخير خبر يختتم به) اي : بذلك الخبر (المرام) اي : المقصود ، تلك الكلمة وذلك الخبر هو (حمدك اللهم) اي : حمدك يا الله (على جزيل الانعام) اي : على واسع الانعام ، وكثيرهما (والصلوة) وهي : طلب الرحمة من

والسلام على سيد الانام ، محمد وآله البررة الكرام ، سيما ابن عمه
علي عليه السلام ، الذي نصبه علماً للإسلام ، ورفع له لكسر الاصنام
جازم اعناق النواصب اللثام ، وواضع علم النحو لحفظ الكلام ،

الله تعالى (والسلام) وهو : تحية الناس وصلواتهم (على سيد الانام)
اي : سيد الانس والجن ، او : سيد جميع ما على وجه الارض (محمد)
صلى الله عليه وآله وسلم (وآله) وهم علي وفاطمة والائمة الاحد عشر
من ولدهما عليهم السلام (البررة) جمع : بار ، اي الخير (الكرام)
جمع : كريم ، وهو ضد البخيل (سيما) اي : على الخصوص (ابن عمه
علي عليه السلام ، الذي نصبه) الرسول ، اي : عينه (علماً) يعني : هادياً
(للإسلام) والمسلمين ، اي : جعله النبي إماماً للناس ، وخليفة لنفسه ،
عليهم وقد ثبت ذلك بالدلائل الصحيحة من القرآن الحكيم ، والسنة ،
واجماع جميع فرق المسلمين ، (ورفع) النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -
على كتفه (لكسر الاصنام) التي كانت معلقة بالكمية المقدسة (جازم)
يعني : قاطع (اعناق) جمع : عنق (النواصب اللثام) النواصب جمع :
ناصب ، وهم اعدائه ، واللثام : جمع : لثيم ، وهو : ذنب النفس (وواضع)
اي : مخترع (علم النحو لحفظ الكلام) عن الخطاء ، وقد رايت التصريح
من الشيعة ، والسنة ، والمسيحيين بأن علياً عليه السلام هو الذي ابدع

وبعد فهذه الفوائد الصمدية في علم العربية ، حوت من هذا الفن ما نفعه اعم ، ومعرفته للمبتدئين اهم ،

النحو لحفظ الكلام عن الخطأ (١)

(وبعد) بضم الدال لانه مبني على الضم ، يعني : بعد الحمد لله والصلاة على النبي وآله عليهم السلام (فهذه « الفوائد الصمدية ») جمع « الفائدة » و « الصمدية » نسبة الى رجل اسمه « عبد الصمد » كان الشيخ البهائي (ره) كتب هذا الكتاب لأجل « عبد الصمد » ولذا سماه بـ « الصمدية » وتاء « الصمدية » للتأنيث باعتبار « الفوائد » (في علم العربية) اي : علم النحو (حوت) اي : تضمنت (من هذا الفن) اي : فن النحو (ما) اي : الشيء الذي (نفعه اعم) اي : ليس نفعه خاصا بالمبتدئ بحيث لا يفيد العالم النحوي ، وليس نفعه خاصا بالعالم بحيث لا يفيد المبتدئ ، بل نفعه يشمل المبتدئ في علم النحو ، والعالم النحوي معا (ومعرفته) اي : معرفة ما في هذا الكتاب (للمبتدئين اهم) من

(١) راجع كتاب « الحقائق الندية في شرح الفوائد الصمدية » للعالم الشيعي السيد عليخان رحمه الله ص ٥ وكتاب « السيوطي » في شرح الفية ابن مالك في النحو للعالم السنّي جلال الدين السيوطي ص ٥ وكتاب « الإمام علي صوت العدالة الانسانية » للكاتب المسيحي جورج جرداق الجزء الاول ص ١٠٣ .
الشارح

وتضمنت فرائد جليلة في قوانين الاعزاب وفرائد لم يطلع عليها الا اولوا الالباب ، وضعتها للاعز عبد الصمد ، جملة الله من العلماء العاملين ، ونفعه بها ، وجميع المؤمنين ، وتشتمل على خمس حقائق

معرفته للعالم النحوي (وتضمنت) هذه الصمدية (فرائد جليلة) اي عظيمة (في قوانين الاعراب) القوانين : جمع قانون ، اي : القواعد التي يعرف الشخص الاعراب منها (و) تضمنت هذه الصمدية (فرائد) جمع مكسر « فريدة » وهي : الجوهرة النفيسة ، والمراد : « الفرائد » التكت النحوية اللطيفة التي هي في هذا الكتاب ، و (لم يطلع عليها) اي على تلك الفرائد (إلا الو الالباب) الوا : اسم جمع لذو معنى : صاحب والالباب جمع : « اب » يعني : العقل ، اي : تضمنت هذه الصمدية جواهر نفيسة ما عرفها إلا اصحاب العقول (وضعتها) اي : الفت هذه الصمدية (للاعز (١)) الاعز « عبد الصمد » جملة الله من العلماء العاملين (بنفعهم) ونفعه (اي : نفع الله عبد الصمد) بها (اي : بهذه الصمدية) (و) نفع بها (جميع المؤمنين) وتشتمل (هذه الصمدية (على خمس حقائق) جمع : حقيقة .

(١) قال السيد عليخان (قدس) : مراده بالاعز الاخ الجسائي ،

لا الاخ الديني فمضب .

الشارح

الحديقة الاولى

فيما اردت تقديمه غرة : النحو علم بقوانين الفاظ العرب من حيث الاعراب والبناء ، وفائدته حفظ اللسان عن الخطأ في المقال ، وموضوعه الكلمة والكلام ،

(الحديقة الاولى)

(في ما اردت تقديمه) اي : في الامور التي اردت ان اقدمها على مطالب السكتاب ، يعني : جعلت الحديقة الاولى كقائمة لمطالب السكتاب (غرة) لها معان ، منها : الاول ، وهو المراد هنا ، يعني : اولاً (النحو) علم بقوانين الفاظ العرب من حيث الاعراب والبناء (يعني هو ان يعلم الشخص قوانين العرب من جهة الاعراب والبناء ، وسياقي معنى الاعراب والبناء في « فائدة » بعد صفحات (وفائدته) اي : فائدة النحو (حفظ اللسان عن الخطاء في المقال) اي : في الكلام ، يعني : فائدة النحو هي انه يحفظ اللسان عن ان يغلط الانسان في الاقوال (وموضوعه) اي : موضوع النحو ، والموضوع هو الاساس الذي يتكلم عنه من اول العلم الى آخره (الكلمة والكلام) فان النحو يبحث عن المبتدأ والخبر ، والفعل ، والفاعل ، والمفعول ، والجملة ، والمفرد ، والحال والتمييز ، وغيرها ، وهذه كلها اما كلمة ، او كلام ، فظهر ان الاساس الذي يبحث

فالكلمة لفظ موضوع مفرد ، وهى اسم ، وفعل ، وحرف
والكلام لفظ مفيد بالاسناد ، ولا يتأق الا فى اسمين او فعل واسم

عنه فى النحو دائماً إنما هو « الكلمة ، والكلام » (فالكلمة) هى التى
اجتمعت فيها هذه الشروط الثلاثة (لفظ ، موضوع ، مفرد) اللفظ :
هو ما كان اداء حروفه خارجاً عن الفم ، والموضوع : هو اللفظ الذى له
معنى ، والمفرد : هو اللفظ الذى ليس جملة ، فلو نقص واحد من هذه
الشروط الثلاثة عن شيء فليس « كلمة » فمثلاً : الإشارة ليست كلمة لأنها ليست
لفظاً والصوت المبهمل المصنوع من الفم كذلك لأنه لا يعتمد على حروف المجهاء .
ولفظه « ديز » ليست كلمة ، لأنها ليس لها معنى وليست موضوع ، و « زيد
قائم » ليست كلمة لأنها ليست مفرداً ، وإنما هى جملة ، فالكلمة نحو :
« زيد » فانه لفظ ، وموضوع — لأنه اسم لشخص ، فله معنى — ومفرد
(وهى) أى الكلمة على ثلاثة اقسام (اسم) كـ « زيد » (وفعل) مثل
« ضرب » (وحرف) مثل « من » (والكلام لفظ مفيد بالاسناد) أى
انه لفظ يفيد فائدة بواسطة نسبة شيء الى شيء آخر ، نحو « ضرب زيد »
فانه كلام ، ولأنه لفظ نسب فيه الضرب الى زيد (ولا يتأق) أى لا يحصل
الكلام (الا فى اسمين) نحو « زيد قائم » و « زيد » اسم ، و « قائم »
اسم (او فعل واسم) نحو « ضرب زيد » و « ضرب » فعل ، و « زيد »
اسم ولا يحصل الكلام فى اقل من هاتين الصورتين .

ايضاح

الاسم: كلمة معناها مستقل غير مقترنة باحد الازمنة الثلاثة ،
ويختص بالجر، والنداء

(ايضاح)

مصدر باب الافعال من « اوضح ، يوضح » ، وهو خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره هذا ايضاح ، اي موضح (الاسم كلمة معناها مستقل) اي تدل باستقلالها ووحدها على معنى ، مثل « زيد » فانه يدل على الرجل المعين المتميز بصفات معينة ، وليست كالحرف الذي لا يظهر معناه الا اذا انضم الى شيء آخر (غير مقترنة باحد الازمنة الثلاثة) يعني تكون خالية عن الازمنة الثلاثة الماضي ، المضارع ، والحال ، نحو « زيد » فانه ليس فيه معنى الماضي ، ولا المضارع ، ولا الحال ، بخلاف الفعل فانه يقرن دائماً بزمان ، كـ « ضرب » الذي فيه معنى الماضي ، و « يضرب » الذي فيه معنى المضارع ، و « اُضرب » الذي فيه معنى الحال (ويختص الاسم باشياء تدخل على الاسم فقط ، ولا تدخل على الفعل ولا على الحرف (بالجر) نحو « يزيد » فان زيدا صار مجروراً لما دخل عليه حرف الجر وهو الباء ، ولا يصير الفعل ولا الحرف مجروراً ، فلا يقال « يضرب » ولا « يفي » (والنداء) اي صيغته منادى ، ووقوعه بعد حرف النداء نحو « يا زيد »

واللام ، والتنوين ، والثنية والجمع

فلا يدخل حرف النداء لاعلى الفعل ولاعلى الحرف ، فلا يقال « يا ضرب » ولا « يافى » (واللام) اى : الألف واللام مختصان ، بالاسم ، نحو : « الرجل » ، ولا يدخلان على الفعل ولاعلى الحرف ، فلا يقال « الضرب » ولا « انفى » (والتنوين) مختص بالاسم تقول : « زيد » فدخل التنوين على « الدال » الذى هو آخر حروف زيد ، ولا يدخل لاعلى الفعل ولا على الحرف ، فلا يصح « نصر » ولا « فى » (والثنية والجمع) يختصان بالاسم ، نحو « زيدان وزيدون » فان معنى ذلك ان زيدا صار إثنين فى الثنية ، وان زيدا صار ثلاثة فى الجمع بخلاف الفعل فانه لايشئ ، ولا يجمع ، واما « يضربان » فليس ثنية بل انه دخل عليه علامة الثنية وهي الألف النون - لانه ايس المعنى ان الضرب صار إثنين ، بل المعنى : ان الفاعل - الذى يصدر منه الضرب - إثنان ، وهكذا « يضربون » فانه ليس بجمع ، وانما دخل على الفعل المفرد علامة الجمع وهي الواو والنون للدلالة على ان الفاعل الذى يصدر منه الضرب صار ثلاثة - لانه لايدل على ان الضرب ثلاثة ، ولو كان الفعل يشئ ويجمع لوجب ان يكون معنى « يضربان » و « يضربون » اثنان من الضرب ، وثلاثة من الضرب ، وبخلاف الحرف فانه - ايضا - لايشئ ولا يجمع ، فلا يصح ان يقال « فيان » « فيون » فى ثنية وجمع « فى » .

والفعل: كلبة معناها مستقل مقترن بأحدها ويختص: بقدره ، وتاء التانيث
ونون التأكيد .

(والفعل كلبة معناها مستقل) أى تدل بأنفرادها على معنى ، نحو
« ضرب » فإنه يدل على أنه وجد ضرب في الزمان السابق ، وليس
كالحرف الذي لا يظهر معناه إلا إذا انضم إلى شيء آخر (مقترن بأحدها)
أى يدل على معنى أحد الأزمنة الثلاثة الزمان الماضي ، والزمان المستقبل
والزمان الحاضر ، « ضرب » له معنى مستقل ، يدل على الزمان الماضي
و « يضرب » له معنى مستقل ، ويدل على الزمان الحاضر والمستقبل
و « اضرب » له معنى مستقل ، ويدل على الزمان الحاضر فقط بخلاف
الاسم فإنه لا يدل على الزمان أصلاً ، فزيد ليس فيه معنى الزمان الماضي ، ولا
الزمان المستقبل ، ولا الزمان الحاضر (ويختص) الفعل (!) أشياء
لاتأتي لافي الاسم ، ولا في الحرف ، وهي (قد) وتدخل على الماضي
والمضارع ، نحو « قد علم » وقد يعلم » (وتاء التانيث) وتدخل على
الماضي فقط ، نحو « ضربت » (ونون التأكيد) وهي على نوعين
نون التأكيد الثقيلة ، ونون التأكيد الخفيفة ، وهما تدخلان على الفعل
المستقبل ، وعلى فعل الأمر الحاضر ، وعلى فعل الأمر الغائب ، مثال
الجميع بالترتيب « يضربن » ، « يضربن » ، « يضربن » ، « يضربن » ،
« يضربن » ، واعلم أن المصنف - قدس سره - لم يذكر جميع مختصات

والحرف كلمة معناها غير مستقل ولا مقترن بأحدها ، ويعرف بعدم قبول شيء من خواص أخويه

الفعل ههنا ، لانه يذكر البقية في «تقسيم آخر» وكأنه لم يحب التكرار (والحرف كلمة معناها غير مستقل) اي لا تدل على معنى مستقل ، بل يظهر معناه في غيره ، فمثلا لو قال زيد «سرت من البصرة الى الكوفة» كان في الخارج ثلاثة اشياء السير ، والبصرة ، والكوفة ، فالسير هو المشي بين البصرة والكوفة ، والبصرة هي المكان الذي خرج زيد منه ، والكوفة هي المكان الذي دخل زيد فيه ، اما «من» و «الى» اللذان هما حرفان - فليس في مقابلتهما معنى في الخارج ، وهذا هو المراد من ان الحرف معناها غير مستقل ، يعنى ليس له معنى مستقل لنفسه ، وإنما يظهر معنى الحرف في ضمن الاسم الذي اقترن به الحرف ، ف «من» الانتهاء حينما ظهر له معنى الابتداء حينما اقترن «البصرة» و «الى» ظهر له معنى اقترن به «الكوفة» (ولا مقترن بأحدها) يعنى ان الحرف ليس مقترنا بأحد الأزمنة الثلاثة ، فليس فيه معنى الزمان الماضى ، ولا معنى الزمان الحاضر ، ولا معنى الزمان المستقبل (ويعرف) الحرف (بعدم قبول شيء من خواص أخويه) وهما الاسم ، والفعل ، يعنى علامة الحرف انه لا يدخل عليه شيء من علامات الاسم ، وعلامات الفعل ، فمثلا اذا

تقسيم

الاسم ان وضع لذات ، فاسم عين كزيد ، او لحدث فاسم
معنى كضرب ، او لمنسوب اليه حدث فاشتق كضارب ،

اردت ان تعرف كلمة انها حرف ام لا ، تأتي عليه بجميع علامات الاسم
من الجر ، والنداء ، واللام ، والتنوين ، والثنية ، والجمع ، وكذلك
تأتي عليه بجميع علامات الفعل من قد ، ونون التاكيد ، والتاءات الاربع
والسين ، وسوف ، ولم ، وزوائد انيت فان لم تقبل تلك الكلمة شيئاً
من علامات الاسم وعلامات الفعل فهي حرف .

تقسيم

مصدر ، قسم ، يقسم ، من باب التفعيل (الاسم ان
وضع لذات) والذات هو الشيء القائم بنفسه الذي لا يحتاج وجوده الى
شيء آخر (فاسم عين) يسمى (كزيد ، او) وضع (لحدث) والحدث
هو الشيء القائم بالغير ، الذي لا يوجد بنفسه (فاسم معنى) لأنه ليس
له عين وذات (كضرب) مصدر ، ضرب يضرب ، ، فان الضرب
وجوده قائم بشخص يصدر منه الضرب ، وليس هو شيئاً يوجد بنفسه
وقائماً بنفسه فلو لم يكن شخص يوجد الضرب فلا يوجد الضرب بنفسه
بخلاف مثل زيد ، فانه لا يحتاج في وجوده الى الغير بل هو قائم بنفسه
(او) وضع (لمنسوب اليه حدث) اي ان نسب اليه الحدث (ف) ذلك
الاسم (مشتق ، كضارب) فانه اسم وضع لشخص نسب اليه الحدث
وهو الضرب .

ايضا

ان وضع شيء بعينه معرفة ، كزيد ، والرجل ، وذا ، والذي

ايضا

مصدر « آس ، يشبض » بمعنى « رجع يرجع » واصل
 « آس » « ابيض » اجوف يأتي ، فالياء المتحركة والمفتوح ماقلها
 انقلبت الى الالف ، ودخل الالف الثانية في الالف الاولى ، بطريقة
 المد فصار « آس » ، وكلمة « ايضا » يؤق بها فيما اريد تفسيره على الكلام
 السابق كقولك « جاشي زيد » « وجعفر ايضا » يعني وجاشي جعفر ، فهنا
 كلمة « ايضا » تفرع على « تقسيم » ، يعني تقسيم ايضا للاسم (ان وضع)
 الاسم (لشيء بعينه) اى لشيء معين معلوم (ذ) ذلك الاسم يسمى
 (معرفة) والاسماء المعارف على سبعة انواع ، الأول : الاسم الذي
 كان سبب معرفته انه صار علماً (كزيد) فانه وضع اسماً لشخص معين
 معلوم (و) الثاني : الاسم الذي كان سبب معرفته دخول الالف
 واللام فيه نحو (الرجل) ذ « رجل » بدون الالف واللام ليس اسماً
 لشخص معين ، فاذا دخلت الالف واللام عليه صار لشخص معين (و)
 الثالث : الاسم الذي كان سبب معرفته الاشارة اليه (« ذا ») فاذا
 قلت لشخص : ضربني رجل عالم ، لايعرف المخاطب ذلك الرجل ، فاذا
 اشرت عليه وقلت : « ضربني رجل عالم » وهو ذا « يعرفه المخاطب
 فكان الاشارة سبب معلومية ذلك الرجل ومعرفته (و) الرابع :
 الاسم الذي كان سبب معرفته الموصول نحو (« الذي ») مثلاً : رجل
 جاء عندك وعند زيد يوم امس ، وفي هذا اليوم تريد ان تنقل عن ذلك

وهو ، والمضاف الى احدها معنى

الرجل كلاماً لزيد ، فنقول لزيد ؛ « الذي جاثا يوم امس قال كذا وكذا » ، فان ذلك الرجل صار معلوماً عند زيد بواسطة الموصول وهو « الذي » ، فلو لم تقل « الذي جاثا ... » لم يكن زيد يعرفه (و)
الخامس : الاسم الذي صار معرفة بالضمير نحو (« هو ») تقول :
« نجح جواد ... » وهو مريض « فهذا الضمير — هو — يعرفنا على ان الذي صار مريضاً هو جواد (و) السادس : (المضاف الى احدها) أي : الاسم الذي صار معرفة بسبب إضافته الى احد هذه الحصة السابقة (معنى) أي : إضافة معنوية ، فانه سيأتي مفصلاً : ان الإضافة على نوعين : إضافة لفظية ، وإضافة معنوية ، فالإضافة اللفظية هي : إضافة الصفة الى معمولها مثل إضافة اسم الفاعل الى مفعوله كـ « ضارب عمرو » و « ضارب » صفة ، اضيفت الى مفعولها وهو عمرو والإضافة المعنوية هي : إضافة اسم — غير صفة — الى احد هذه الحصة فان هذه الإضافة تجعل ذلك الاسم معرفة ، نحو : « غلام زيد » و « غلام » اضيف الى « زيد » الذي هو علم ، ونحو : « غلام الرجل » و « غلام » اضيف الى « الرجل » الذي فيه لأم التعريف ، ونحو : « غلام ذا » و « غلام » اضيف الى « ذا » الذي هو إسم إشارة ، ونحو « غلام الذي جاثا امس » و « غلام » اضيف الى « الذي » وهو

والمعرف بالنداء ، والافتكرة

ايضا

ان وجد فيه علامة التأنيث ولو تقديرأ كناية ، ونار

موصول ، ونحو : « غلامه » « غلام » اضيف الى « الهاء » الذي هو ضمير
ففي كل هذه يصير « الغلام » معلوماً بجهة اضافته الى المعرفة (و) السامع :
(المعرف بالنداء) اي : الاسم الذي صار معيناً ومعرفة لأجل النداء نحو
قولك لشخص معين لانعرفه : « يارجل » « رجل » صار معرفة لانه
وقم منادى .

(وإلا) يعني : وإن لم يكن الاسم موضوعاً لشيء ، مخصوص معين
(ففكرة) مثل : « رجل » فانه وضع اسماً لكل رجل سواء كان طويلاً
ام قصيراً ، ابيض ام اسود ، طالما ام جاهلاً ، وليس موضوعاً لشخص معين

ايضا

يعني : تقسيم ايضاً للاسم : (إن وجد فيه) اي :
في الاسم (علامة التأنيث) وهي الناء (ولو) كانت الناء
(تقديرأ) اي : مقدرة غير ظاهرة (كناية) مثال للمؤنث الموجود
فيه علامة التأنيث ، وهي الناء (ونار) مثال للمؤنث الذي علامة
تأنيثه — وهي الناء — مقدرة غير ظاهرة ، والدليل على ان « نار »
ليست مذكراً ، وإنما هي مؤنث وعلامة تأنيثه مقدرة : التصغير ،
مثلاً فان التصغير يرجع الاسماء الى اصولها ، ونحن ابتداءً نظن
بأن « النار » مذكر لعدم وجود تاء التأنيث فيها ، ولكن حينما

فؤث ، والمؤث ان كان له فرج ، فحقيقي ، والا فلفظي .

تقسيم آخر

الفعل ان اقترن بزمان سابق وضعاً

نصفها يصير « نوبرة » فجيئ ، التاء — التي هي علامة التانيث —
في تصغير « نار » دليل على ان « النار » مؤث ولوكن علامة تانيثها
مقدرة (فؤث) يعني : ان الاسم الذي فيه علامة التانيث مؤث ،
سواء كانت علامة التانيث ظاهرة ، ام مقدرة (والمؤث) على نوعين
(ان كان له فرج) يعني : ان كان قابلاً للزوج كالانسان والحيوانات
(فحقيقي) يعني يقال له : المؤث الحقيقي سواء كانت علامة التانيث
فيه ظاهرة كـ « فاطمة » ام كانت مقدرة كـ « كدعد » اسم امرأة تقول
في التصغير « دعيذة » (وإلا) اي : وإن لم يكن للمؤث فرج ، يعني :
لم يكن قابلاً للزوج (فلفظي) ، يعني : يقال له : المؤث اللفظي ،
سواء كانت علامة التانيث ظاهرة فيه كـ « غرقه » ام كانت مقدرة كـ « نار »

تقسيم آخر

الفعل ان اقترن بزمان سابق (اي كان فيه معنى
الزمان السابق ، كـ « نصر » (وضعاً) حال من « اقترن » يعني
تكون دلالة على الزمان السابق لأجل وضعه للزمان السابق ، لا ان
يكون هو موضوعاً للزمان المستقبل ثم يستعمل في الزمان السابق مثل
« لم يضرب » فان « يضرب » من الأصل وضع للزمان المستقبل ،
ولكن لما دخلت « لم » عليه صار معناه : الزمان السابق ، فان وضع

فماضٍ ويختص بلحوق إحدى التاءات الأربع ، او بزمان مستقبل ،
او حال وضعاً فمضارع

الفعل — من الاصل — للزمان السابق (فاض) يعني : يقال له :
فعل الماضي (ويختص) فعل الماضي (بلحوق إحدى التاءات الأربع)
اي : التاءات الأربع لالتحق الا فعل الماضي ، وهي : (١) تاء التأنيث
الساكنة : نحو : « نصرت » (٢) -- تاء الفاعل المخاطب المفتوحة للمفرد
المذكر ، نحو : « نصرت » (٣) -- تاء الفاعل المخاطب المكسورة
للمفرد المؤنث نحو : « نصرت » (٤) -- تاء المتكلم وحده المضمومة نحو
« نصرت » (او) اقترن الفعل (بزمان مستقبل ، او) زمان
(حال وضعاً) اي : يكون دلالة على الزمان المستقبل وعلى زمان الحال
من جهة انه وضع — في الاصل — لزمان المستقبل ولزمان الحال ،
نحو : « نصرت » فانه وضع — في الاصل — للدلالة على زمان المستقبل والحال
بخلاف الفعل الذي كانت دلالة على الزمان المستقبل وعلى زمان الحال من
جهة الاستعمال لامن جهة الوضع ، فمثلاً : « اقوم إن قام على غداً »
او مثلاً : « اقوم إن قام على الآن » ف « قام » في المثال الاول اريد به
الزمان المستقبل ، وفي المثال الثاني اريد به زمان الحال ، ولكن لفظة
« قام » — في الاصل — لم يوضع لمعنى الحال ، ولا الاستقبال ، فان
كان الفعل — في الاصل — موضوعاً للحال والاستقبال (فمضارع)

ويختص بالسين ، وسوف ولم واحدى ، زوائد اثبت ،

يعنى : يقال لذلك الفعل : الفعل المضارع ، والمضارع منناه : المشابه ،
 وإنما قيل له : المضارع لمشابهته اسم الفاعل فى الحركات والسكونات ،
 فمثلا « ينصر » و « ناصر » فى كلاهما الحرف الثانى منهما ساكن
 وفى كلاهما بقية الحروف متحركة (ويختص) الفعل المضارع (بـ)
 اشياء لاتلحق بغير المضارع . وهى : (السين ، وسوف) نحو « يضرب »
 و « سوف يضرب » ، واعلم : ان الفعل المضارع — نفسه — يدل
 على الحال والاستقبال ، فيصح ان تقول : « يضرب الآن » ويصح
 ان تقول : « يضرب غدا » ولكن إذا دخل عليه السين او سوف صار
 مخصوصا للاستقبال ، « سوف يضرب » و « سوف يضرب » معناه : انه
 يضرب فى الزمان المستقبل ، فلا يصح ان تقول : « زيد سيضرب الآن »
 او « سوف يضرب الآن » (ولم) نحو : « لم يقم » وهى تجمل معنى
 المضارع ماضيا ، وتنفى ، فعنى : لم يقم انه ماقام فى الزمان السابق
 (واحدى زوائد « اثبت ») اعلم : ان الفعل المضارع — كما فى شرح
 الأمثلة — مأخوذ من فعل الماضى ، « يضرب » كان فى الاصل « ضرب »
 ولما اردنا بناء المضارع زدنا فى اوله حرفا من اربعة احرف هى :
 « الالف » ، « النون » ، « الياء » ، « التاء » فالالف زيدت فى التكلم وحده نحو
 « اضرب » والنون زيدت فى التكلم مع الغير ، نحو : « تضرب » ، « والياء »

أوبالحال فقط وضماً قامر ، ويعرف فهم الامر منه ، مع قبوله نوني التأكيد ،

والثناء زيدتا في صيغ الغائب والمخاطب نحو : « يضرب » و « تضرب »
فهذه الحروف زوائد ، لأنها زيدت على الاصل — وهو الماضي —
وكلمة « انيت » تجمع هذه الحروف الاربعة (او) اقترن الفعل (بالحال
فقط وضماً) اي : كان في الاصل موضوعاً لمعنى الحال ، نحو :
« اضرب » فانه وضع — في الاصل — لزمان الحال ، بخلاف الفعل
الذي كان موضوعاً لغير زمان الحال ، ثم استعمل لزمان الحال ،
مثل : « بنت » فانه فعل ماض ، موضوع للزمان السابق ، ولكن
— حين الاستعمال — اريد منه معنى الحال ، فان كان الفعل موضوعاً
للحال فقط [قامر] اي : يقال لذلك الفعل : فعل الامر (ويعرف)
الامر بعلامتين (فهم الامر منه ، مع قبوله نوني التأكيد) اي : نون
التأكيد الثقيلة ، ونون التأكيد الخفيفة ، نحو « اضرب » فان فيه
معنى الامر ، مع انه يقبل نوني التأكيد ، فيصح ان يقال : « اضربن »
و « اضربن » ، فان قبل نون التأكيد ولكن لم يفهم معنى الامر منه
فهو مضارع ٥ « يضرب » وان لم يقبل نون التأكيد ، ولكن كان
معناه الامر فهو اسم فعل نحو « صه » فعناء : اسكت ، ولكن لاتلحقه
نون التأكيد ، فلا يصح « صهن » .

تبصرة

الماضي مبني على الفتح الا اذا كان آخره ألفاً او اتصل به ضمير
رفع متحرك ، او واو

تبصرة

مصدر « بصر » من باب التفعيل ، تقول : « بصر »
يبصر ، تبصيراً ، وتبصرة ، كما تقول : فعل ، يفعل ، تفعيلاً وتفعلة
فعل (الماضي مبني) لامعرب ، وبنائه (على الفتح) فآخره مفتوح
دائماً ، نحو : « نصر » (إلا إذا كان آخره ألفاً) منقلبة عن الواو
او عن الياء ، فيصير ساكناً ، نحو : « رمى » و « دعا » فالألف
في الاول منقلبة عن الياء ، لأن اصله « رمى » و الألف في الثاني
منقلبة عن الواو ، لأن اصله « دعو » ، وانما يصير ساكناً لأن
الألف لا تقبل الحركة ، والتي تقبل الحركة هي الهزة الواقعة في اول
الكلمة و آخرها لا الألف الواقعة في وسط الكلمة (او اتصل به)
اي : باخر فعل الماضي (ضمير رفع متحرك) اي : ضمير الفاعل
الذي يكون ذلك الضمير متحركاً فيصير آخر الفعل ساكناً ايضاً ، نحو :
« ضربت » فالتاء ضمير الفاعل ، وهو متحرك ، اتصل بالماضي فصار
« الياء » - وهي آخر الماضي - ساكنة ، اما اذا اتصل بالماضي ضمير
فاعل ساكن فيبقى الماضي على فتحه ، نحو : « ضربت » فالتاء ضمير
فاعل ، ولكنه ساكن ، اتصل بالماضي فلم يتغير الماضي عن اصله (او)
اتصل بفعل الماضي (واو) التي هي علامة جمع المذكر ، فيصير آخر

والمضارع ان اتصل به نون اناث كيضربن بنى على السكون ، أو نون التأكيد مباشرة كيضربن فعلى الفتح والا فرفوع ، إن تجرد

الماضي مضموما نحو : « ضربوا » فالباء صارت مضمومة ، لاتصال الواو بالماضي (و) الفعل (المضارع ان اتصل به نون اناث) اي : نون جمع المؤنث (كـ » يضربن « بنى على السكون) اي يصير مبني ، ولا يكون معربا ويكون آخره ساكناً ، فالباء - وهي آخر يضرب - صارت ساكنة لاتصال نون جمع المؤنث بالمضارع (او) اتصل بالمضارع (نون التأكيد) الثقيلة أو الخفيفة (مباشرة) اي : ملصقة تلك النون بالمضارع من دون فاصلة حرف بين المضارع وبين نون التأكيد (كـ » يضربن « فعلى الفتح) اي : يكون مبنياً على الفتح ، يعني : يصير آخره مفتوحاً ، ففى هذا المثال صارت الباء - وهي آخر حروف يضرب - مفتوحة للصوق نون التأكيد بها ، اما اذا لم تلتصق نون التأكيد بالمضارع ، بل فصل بينهما شيء كـ » يضربان « الذي فصل فيه النون والالف بين نون التأكيد ، وبين يضرب ، فيصير آخر المضارع ساكناً ، كالباء فى المثال (والا) يتصل بالمضارع نون جمع المؤنث ولا نون التأكيد فالفعل حيثئذ معرب ومرفوع (فرفوع) ومعرب يكون الفعل المضارع (ان تجرد) اي : ان كان المضارع مجرداً

عن ناصب وجازم والا فنصوب ، او مجزوم وفعل الامر يبنى على مايجزم به مضارعه

وخاليا (عن ناصب وجازم) اي : عن الحروف الناصبة ، وعن الحروف الجازمة (وإلا) يعني : ان لم يكن المضارع خالياً عن الناصب والجازم (فنصوب) يصير فعل المضارع ان دخل عليه احد الحروف الناصبة نحو : « لن يضرب » (او مجزوم) ان دخل عليه احد الحروف الجازمة نحو : « لم يضرب » (وفعل الامر) الغائب ، والحاضر (يبنى) اي : يصير مبنياً ، ولا يكون معرباً ، ويكون بنائه (على مايجزم به مضارعه) يعني : كل فعل امر يكون مثل مضارعه - حال كون المضارع مجزوماً - فتلاً : « يضرب » اذا دخل عليه « لم » وصار مجزوماً يكون جزمه بسكون آخره « لم يضرب » فكذلك فعل الامر من « الضرب » يكون مبنياً على السكون نحو : « اضرب » « ليضرب » . ومثلاً « يرمى » اذا دخل عليه « لم » وصار مجزوماً يكون انجزامه بحذف الياء عند آخره نحو « لم يرم » فكذلك فعل الامر من « الرمي » يكون مبنياً وبنائه يكون على حذف الياء نحو : « ارم » « ليرم » ومثلاً : « يدعو » إذا دخل عليه حرف الجزم وصار مجزوماً يكون انجزامه بحذف الواو عن آخره ، نحو : « لم يدع » فكذلك فعل الأمر منه يكون مبنياً ، وبنائه يكون على حذف الواو ،

(فائدة)

الاعراب اثر : يجلبه العامل في آخر الكلمة لفظاً ، او تقديرأ

نحو : « ادع ، ليدع » وعلى هذا الفياس كل فعل اسر يكون مبنياً وبنائه يكون بمثل انجزام المضارع من نفس ذلك الفعل .

(فائدة) مفرد مؤنث من اسم الفاعل من « فاد يفيد » فيكون اسم فاعله : « فائد ، فائدان ، فائدون ، فائدة فائدتان فائدات » (الاعراب اثر يجلبه العامل في آخر الكلمة) يعني : الاعراب علامة يأتي بهذه العلامة العامل ، ويجعلها في آخر الكلمة ، فتلا : « ضرب زيد » الرفع في زيد علامة ، جاء بها « ضرب » الذي هو العامل في زيد ، ووضع هذا الرفع في آخر كلمة « زيد » ، وهكذا « لن يضرب » النصب في « يضرب » علامة واثر جاء بهذه العلامة والاثر « لن » الذي هو العامل في « يضرب » ووضع النصب في آخر كلمة « يضرب » ، فقد يكون الاعراب (لفظاً) اي : ظاهراً ، نحو : « ضرب زيد » « ان يضرب » ونحوها ، فان الرفع في زيد ظاهر ، والنصب في « يضرب » ظاهر (او) يكون الاعراب (تقديرأ) اي : غير ظاهر نحو : « ضرب موسى » فان

وانواعه : رفع ، ونصب ، وجر ، وجزم ، فالاولان يوجدان في الاسم والفعل ، والثالث يختص بالاسم ، والرابع بالفعل ، والبناء كيفية في آخر الكلمة لا يجعلها عامل . وانواعه :

« موسى » مرفوع لأنه فاعل ، ولكن رفعه تقديرى وليس ظاهراً (وانواعه) اي : انواع الاعراب : اربعة (رفع ، ونصب ، وجر وجزم) يعنى : كل معرب إما مرفوع ، او منصوب ، او مجرور ، او مجزوم (فالاولان) اي : الرفع والنصب (يوجدان في) كل واحد من (الاسم والفعل) المضارع ، نحو : « يذري » ، « يذري » ، « يذري » ، « يذري » اسم مرفوع ، و « يذري » فعل مرفوع ، و « يذري » و « يذري » يذري » فان « يذري » اسم منصوب ، و « يذري » فعل منصوب (والثالث) وهو الجر (يختص بالاسم) نحو : « يذري » ، « يذري » اسم مجرور ، ولا يدخل الجر على الفعل (والرابع) وهو الجزم يختص (بالفعل) المضارع ، نحو : « لم يذري » ، ولا يدخل على الاسم ، اما الحرف فلا يدخله شيء من هذه الاربعة لان الحرف لا يصير معرباً حتى يدخله احد هذه الاربعة (والبناء كيفية) وهيئة (في آخر الكلمة) (لا يجعلها عامل) اي : لا يأتي العامل بتلك الكيفية لأن الكيفية ليست أراً كما كانت ذلك في الاعراب ، بل هي حالة ثابتة في الكلمة المبينة بحيث تكون تلك الكلمة على نفس تلك الحالة دائماً (وانواعه) اي : انواع

ضم ، وكسر ، وفتح وسكون فالاولان : يوجدان في الاسم والحرف
نحو : حيث ، وامس ، ومنذ ، ولام الجر والاخيران : يوجدان في
الكلمة الثلاث نحو : اين ، وقام ، وسوف ، وكم ، وقم ، وهل

البناء اربعة ايضاً : (ضم ، وكسر ، وفتح ، وسكون) يعني : المبني
إما مضموم دائماً ، او مكسور دائماً ، او مفتوح دائماً ، او ساكن
دائماً (فالأولان) وهما : الضم ، والكسر (يوجدان في) كل واحد
من (الاسم والحرف) فالاسم المضموم والاسم المكسور (نحو :
« حيث » و « امس » و) الحرف المضموم نحو : (« منذ » و) الحرف
المكسور نحو (لام الجر) اي : اللام الجارة مثل « لزيد » فاللام
حرف وهو مكسور دائماً (والاخيران) وهما : الفتح والسكون
(يوجدان في) كل واحد من (الكلمة الثلاث) الاسم ، والفعل ،
والحرف (نحو : « اين » ، « قام » ، « سوف » ، « كم » ، « قم » ، « هل »)
« اين » اسم مفتوح ، و « قام » فعل مفتوح ، و « سوف » حرف
مفتوح ، و « كم » اسم ساكن ، و « قم » فعل ساكن ، و « هل »
حرف ساكن ، وكل هذه مبنيات ؟ يعني : لا يتغير آخر احد منها
ابدأ .

توضيح

علامتُ الرفع اربع ، الضمة ، والالف ، والواو ، والنون
فالضمة في الاسم المفرد ، والجمع المكسر والجمع المؤنث السالم ،

(توضيح) مصدر باب التفعيل من « وضع يوضح » (علامتُ الرفع) الذي
هو من أنواع الأعراب (اربع : الضمة ، والالف ، والواو ، والنون
فالضمة) تكون علامة للرفع في اربع مواضع : « الاول » : (في
الاسم المفرد) نحو : « جاء زيد » ، « زيد » مرفوع لأنه فاعل جاء ،
وعلمة رفعه الضمة في آخره (و) الثاني : (في الجمع المكسر) وهو
الجمع الذي تغير ترتيب حروف مفردة ، مثل « رجال » فان مفردة :
« رجل » راء ، بعدها جيم ، بعدها لام ، ولكن لما جمع صار « رجال »
ففصل بين الجيم واللام ألف ، فتغير - في الجمع - ترتيب حروف مفردة
تقول : « جاء رجال » ، « رجال » مرفوع لأنه فاعل جاء ، وعلامة
رفع الضمة (و) الثالث : (في الجمع المؤنث السالم) والسالم معناه
ان ترتيب حروف المفرد بقي سائماً في الجمع ، فلم يتغير مثل « هندات »
فان مفردة « هند » هاء ، بعدها نون ، بعدها دال ، وفي الجمع لم

والمضارع، والألف، في المثني، وهو: ما دل على اثنين واغنى عن متعاطفين وملحقاته: وهي: كلا وكلتا مضافين إلى مضمَر،

يتغير هذا الترتيب، وهذا هو معنى «السالم» تقول: «جاءت الهندات»
 «الهندات» مرفوع لأنه فاعل جاءت، وعلامة رفعه الضمة (و)
 الرابع: في (المضارع) الخالي عن النواصب والجوازم، وعن ما
 مر في تبصرة ص ٢٢ نحو: «يقوم» فهو مرفوع، وعلامة رفعه
 الضمة (والألف) علامة للرفع (في المثني) يعني: التنبيه (وهو) أي
 المثني (ما) أي: الاسم الذي (دل على اثنين، واغنى عن متعاطفين)
 أي: يكون دالا على شيئين إثنين، ولا تكون دلالة على الاثنين بالمطف
 بل بدون المطف يكون دالا عليها، نحو: «جاء الزيدان»، «الزيدان»
 يدل على زيد، وزيد، وليست دلالة على «زيد» و«زيد» بالمطف،
 بل بالألف والنون، و«الزيدان» مرفوع لأنه فاعل جاء، وعلامة
 رفعه الألف (وملحقاته) أي: ملحقات المثني - أيضاً - علامة رفعها
 الألف (وهي) كثيرة منها: (كلا وكلتا) «كلا» لاتين مذكرين،
 و«كلتا» لاتين مؤنثين، وعلامة الرفع فيها الألف بشرط أن يكونا
 (مضافين إلى مضمَر) أي: إلى ضمير، نحو: «جائني الرجلان»
 كلاهما، و«جائني المرأتان» كلاهما، «كلاهما» مرفوع لأنه تأكيد
 للفاعل - وهو: رجلان - وعلامة رفعه الألف - الذي هو بعد اللام -

وإثنان وفرعاه والواو : في جمع المذكر السالم

وكذلك «كلتا» مرفوع لأنه تأكيـد للفاعل - وهو : المرأتان -
وعلمة رفعه الألف الذي هو بعد اللام . (و) منها : (إثنان) للـاتين
المذكـرين (وفرعاه) أي : الفرعان المنفرعان عن إثنان وهما : « إثنان »
و « إثنان » للـتين المؤنثين ، تقول : « جائئ الرجلان إثمـاهـا »
و « جائئتي الزينبان إثمـاهـا » و « جائئتي الفاطمتان إثمـاهـا » و « إثمـاهـا »
و « إثمـاهـا » في هذه الأمثلة مرفوعة ، لأنها تأكيـدات للفاعل
- الذي هو الرجلان ، والزينبان ، والفاطمـتان - وعلمة الرفع فيها
الألف - التي قبل الهاء - « واعلم » : أن كلا ، وكلتا ، وإثنان وفرعاه
إنما لم تكن تنبيات ، وكانت ملحقات التنبية ، لأن التنبية الحقيقية هي
التي كان لها مفرد ، وهذه ليس لها مفرد ، فكلا لم يكن أصله « كل »
وكلتا لم يكن أصله « كلت » وإثنان لم يكن أصله « إثن » وهكذا (والواو)
علامة للرفع (في) موضعين : الأول (جمع المذكر السالم) أي : جمع
المذكر الذي لم يتغير - في الجمع - ترتيب حروف مفردـه ، نحو : « جاء
الزيدون » و « الزيدون » جمع مذكر سـالم ، لأن مفردـه - وهو زيد -
ترتيب حروفه هكذا : « ز ، ي ، د » وفي الجمع - وهو : زيدون -
أيضاً « ز ، ي ، د » فالمفرد - وهو زيد - حينما جمع سلم عن تنغير
ترتيب حروفه ، و « الزيدون » - في المثال - مرفوع لأنه فاعل جاء ،

وملحقاته ، وهي : اولوا ، وعشرون وبابه

وعلامة رفعه الواو (وملحقاته) اي : ملحقات الجمع المذكور السالم (وهي : « اولوا ») بمعنى : اصحاب ، تقول : « جائي اولوا مال » اي : اصحاب مال ، « اولوا » مرفوع لأنه فاعل « جائي » وعلامة رفعه الواو ، وإنما لم يكن « الوا » جمعاً وصار ملحقاتاً بالجمع ، لأن الجمع الحقيقي يجب ان يكون له مفرد من جنسه ، و « اولوا » لا مفرد له من جنسه ، فلم يكن مفرد « اولوا » « ال » وإنما له مفرد بمعنى وهو : صاحب (وعشرون وبابه) اي : وباب عشرين ، وهو : ثلاثون ، اربعون ، خمسون ، ستون ، سبعون ، ثمانون ، تسعون ، فكل ذلك ملحقات بجمع المذكور السالم ، ويكون علامة الرفع فيها الواو ، تقول : « جاء عشرون رجلاً » ، وثلاثون امرأة » ، « عشرون » ، وثلاثون « مرفوعان لأنها فاعلان « جاء » وعلامة الرفع فيها الواو . وإنما لم يكن عشرون وبابه جوعاً وصارت ملحقات بالجمع إذ لا مفرد لها من جنسها ، فمثلاً : لو كان عشرون جمعاً - حقيقة - لزم ان يكون جمعاً « عشرة » ، ولو كان جمع العشرة كان معنى العشرين - على الأقل - ثلاثين ، لأن أقل الجمع ثلاثة من مفرده ، وهكذا لو كان ثلاثون جمعاً - حقيقة - وجب ان يدل على تسعة ، لأنه لو كان جمعاً لزم ان يكون جمعاً « ثلاثة » وأقل جمع الثلاثة تسعة ، وهكذا لو كان الأربعون جمعاً لزم ان يدل على الاثنى عشر

والاسماء الستة ، وهى : ابوه ، واخوه ، وحموها ، وفوه وهنوه
وذومال ، مفردة مكبرة ، مضافة الى غير الياء

ولو كان الخمسون جمعا لزم ان يدل على الخمسة عشرة ، ولو كان الستون
جمعا لزم ان يدل على الثمانية عشرة ، ولو كان السبعون جمعا لزم ان يدل
على الواحد والعشرين ، ولو كان الثمانون جمعا لزم ان يدل على الاربعة
والعشرين ، ولو كان التسعون جمعا لزم ان يدل على السبعة والعشرين
(و) الثاني (الاسماء الستة) فهى - ايضا - تكون علامة الرفع فيها
الواو (وهى : ابوه ، واخوه ، وحموها) الدح ، يقال لأقرباء
الزوجة من طرف زوجها ، مثل اب الزوج ، واخ الزوج وام الزوج ، وغيرهم
« حموها » يعنى : اقربائها من طرف زوجها (وفوه) اي : فـه
(وهنوه) اي : ذكره (وذومال) اي : صاحب مال ، فهذه الاسماء
الستة تكون علامة الرفع فيها الواو بشروط ، وهى : ان تكون
(مفردة) لا مثنى ، ولا جمعا ، فان كانت مثناة اعربت باعراب التثنية
وان كانت جمعا اعربت باعراب الجمع (مكبرة) اي : لا تكون تصغيرا ،
مثل : « ابي » « اخي » « حمي » ونحوها ، فان كانت مصغرة اعربت
بالحرركات (مضافة الى غير الياء) اي : تكون مضافة ولكن الى غير ياء
المتكلم ، فان اضيفت الى ياء المتكلم مثل « ابي » « اخي » ونحوها كان
اعرابها مقدرا ، فان كانت الاسماء الستة مفردة ، مكبرة ، مضافة الى

والنون في المضارع المتصل به ضمير رفع لثنى . أو جمع . أو مخاطبة
نحو : « يفعلان . وتفعلان . ويفعلان . وتفعلين »

إكمال

غير الياء كان الواو فيها علامة للرفع نحو : « جائي أبوه ، وأخوه
وجوها . . الخ » فـ « أبوه » و « أخوه » و « جوها » مرفوعات
لأنها فاعلة لـ « جاء » وعلامة الرفع فيها الواو (والنون) علامة للرفع
(في المضارع المتصل به ضمير رفع) أى : ضمير هو فاعل للفعل ،
سواء كان ذلك الضمير (لثنى ، أو جمع ، أو مخاطبة) أى : سواء
كان ذلك الضمير : ضمير تشبیه - المذكر ، أو المؤنث - أو كان
ضمير جمع - للمذكر أو المؤنث - أو كان ضمير المفرد المؤنث المخاطب
(نحو : « يفعلان ، وتفعلان ») الاول مثال لتشبية المذكر والثاني
لتشبية المؤنث (و « يفعلون ، وتفعلون ») الاول مثال لجمع المذكر والثاني
لجمع المؤنث (و « تفعلين ») وهذا مثال للمفرد المؤنث المخاطب ، فوجود
النون في هذه الأفعال الخمسة علامة أنها مرفوعة ، إذ لو دخل عليها
أحد حروف النصب ، أو أحد حروف الجزم سقط منها النون مثل
« لن يفعا . ولم يفعا » وهكذا غيرها .

(إكمال) مصدر باب الافعال من « أكل يكل » وهو بمعنى اسم

علامة نصب خمس : الفتحة . والألف . والياء . والكسرة .
وحذف النون . فالفتحة في الاسم المفرد والجمع المكسر والمضارع
والألف في الأسماء الستة . والياء في المثني والجمع وملحقاتها

الفاعل أى : مكل (علامة نصب خمس : الفتحة ، والألف ، والياء ،
والكسرة ، وحذف النون . فالفتحة) علامة للنصب في ثلاثة مواضع
١ - (في الاسم المفرد) نحو : « رأيت زيداً » فـ « زيد » منصوب لأنه
مفعول ، وعلامة نصبه الفتحة - ٢ - (والجمع المكسر) وقد مر مفعلي
المكسر نحو : « رأيت رجالاً » فـ « رجالاً » جمع مكسر
منصوب ، لأنه مفعول ، وعلامة نصبه الفتحة - ٣ - (و) الفعل
(المضارع) نحو : « لن يضرب » فـ « يضرب » منصوب لدخول
« لن » عليه ، وعلامة نصبه الفتحة (والألف) علامة للنصب (في
الأسماء الستة) التي مرت قبل صفحة تقريباً بشرط أن تكون : مفردة
ومكبرة ، ومضافة إلى غير الياء نحو : « رأيت أباك » فـ « أباك »
منصوب لأنه مفعول لـ « رأيت » وعلامة نصبه الألف وهكذا بقية
الأسماء الستة (والياء) علامة للنصب (في المثني والجمع وملحقاتها)
أما المثني فنحو : « رأيت الرجلين » فـ « الرجلين » منصوب لأنه
مفعول لـ « رأيت » وعلامة نصبه الياء ، وأما الجمع فنحو : « رأيت
الزيدين » فـ « الزيدين » منصوب لأنه مفعول لـ « رأيت » وعلامة

والكسرة في الجمع المؤنث السالم - وحذف النون في الأفعال الخمسة .

توضيح

علام الجر ثلاث : الكسرة .

نصبه الياء ، وملحقات التثنية نحو : « رأيت الرجلين كليهما »
 فـ « كليهما » صار بالياء لأنه منصوب ، إذ هو تأكيد للمفعول - وهو
 الرجلين - ، وملحقات الجمع نحو : « رأيت عشرين رجلاً »
 فـ « عشرين » منصوب لأنه مفعول لـ « رأيت » وعلامة نصبه الياء ،
 وهكذا بقية الملحقات (والكسرة) علامة للنصب (في الجمع المؤنث
 السالم) الذي لم يتغير ترتيب حروف مفردته ، نحو « رأيت الهندات »
 فـ « الهندات » جمع مؤنث سالم ، وهو منصوب لأنه مفعول لـ « رأيت »
 وعلامة نصبه الكسرة الداخلة على التاء (وحذف النون) علامة للنصب
 (في الأفعال الخمسة) وهي : « يفعلان ، وتفعلا ، ويفعلون ،
 وتفعلون ، وتفعلين » فإذا دخل عليها أحد الحروف الناصبة سقط
 منها النون ، تقول : « لن يفعلا - لن تفعلا ، لن يفعلوا ، لن
 تفعلوا ، لن تفعل » .

(توضيح) مصدر باب التفعيل من « وضع » ، يوضع « وهو
 بمعنى إسم الفاعل ، أي : موضع (علام الجر ثلاث : الكسرة ،

والياء . والفتحة . والكسرة في الاسم المفرد ، والجمع المكسر المنصرفين . والجمع المؤنث السالم . والياء في الأسماء الستة

والياء ، والفتحة ، والكسرة (علامة الجر في ثلاثة مواضع - ٢٠١ -
(في الاسم المفرد ، والجمع المكسر المنصرفين) أي : في الاسم المفرد المنصرف ، وفي الجمع المكسر المنصرف ، أما الاسم المنصرف نحو « مررت بزيد » فـ « زيد » اسم مفرد منصرف - يعني : يدخل عليه التنوين الذي يسمى صرفاً صار مجروراً لدخول الباء الجارة عليه ، وعلامة جره الكسرة ، وأما الجمع المكسر المنصرف - وقد مر معنى المكسر - نحو . « مررت برجال » فـ « رجال » جمع مكسر منصرف - أي : يدخله التنوين - صار مجروراً لدخول الباء الجارة عليه ، وعلامة جره الكسرة ، وأما الاسم المفرد غير المنصرف ، والجمع المكسر غير المنصرف ، فسيأتي - قريباً - أن علامة جرهما الفتحة - ٣ - (والجمع المؤنث السالم) مثل « مررت بالهندات » فـ « الهندات » جمع مؤنث سالم ، وهو مجرور لدخول الباء الجارة عليه وعلامة جره الكسرة (والياء) علامة الجر في ثلاثة مواضع : - ١ - (في الأسماء الستة) التي سبق بيانها بشرط أن تكون : مفردة ، مكبرة ، مضافة إلى غير الياء ، تقول : « مررت بابيك » فـ « أبوك » مجرور

والمتنى . والجمع . والفتحة في غير المنصرف .

وعلامتا الجزم

لدخول حرف الجر عليه ، وعلامة جره الياء ، وهكذا بقية أسماء الستة ، فلم يماذ كر في هذا التوضيح ، وفي توضيح وإكمال السابقين أن الأسماء الستة - بالشرط الثلاثة - علامة رفعها الواو ، وعلامة نصبها الألف ، وعلامة جرهما الياء - ٢ - و - ٣ - (والمتنى والجمع) تقول : « مررت برجلين » و « مررت بزيدتين » ف « رجلين » و « زيدتين » مجروران لدخول الياء الجارة عليهما ، وعلامة جرهما الياء وكذا ملحقات المتنى ، وملحقات الجمع - أيضاً - علامة جرهما الياء ، فملحقات المتنى : كلا ، وكلتا ، وإثنتان ، وثلاثان وملحقات الجمع : اولوا ، وعشرون وبابه الى تسعين ، وغير ذلك . تقول : « مررت بكليهما » و « مررت بمشرين رجلا » ف « كليهما » و « مشرين » مجروران لدخول الياء الجارة عليهما . وعلامة جرهما الياء وعلى هذا القياس يكون باقي الأمثلة (والفتحة) علامة للجر (في) الاسم (غير المنصرف) فقط . تقول : « مررت بأحمد » ف « أحمد » مجرور لدخول الياء الجارة عليه . وعلامة جره الفتحة . وستأتي تفاصيل الاسم غير المنصرف في « طاعة » آخر الحديقة الثانية .

(وعلامتا الجزم) أى : العلامتان الدالتان على كون الكلمة مجزومة

الحكون ، والحذف ، فالسكون في المضارع صحيحاً والحذف فيه معتلاً ، وفي الأفعال الخمسة .

هما (السكون والحذف ، فالسكون) علامة للجزم (في المضارع) فقط إذا كان (صحيحاً) أي : المضارع الذي ليس آخره حرف علة - التي هي : الواو - والياء - أو الألف المنقلبة عن الواو والياء نحو : « لم يضرب » فـ « يضرب » مجزوم لدخول « لم » الجازمة عليه . وعلامة جزمه ~~سكونه~~ (والحذف) علامة للجزم في موضعين : ١- (فيه) أي : في الفعل المضارع إذا كان (معتلاً) أي : معتل اللام ، بأن كان آخر حروفه حرف علة - مثل « يرمى » فإذا دخل عليه حرف الجزم حذف يائه - تقول : « لم يرم » ومثله « يدعو » فإذا دخل عليه حرف الجزم حذف واؤه - تقول : « لم يدع » ومثله « يخشى » فإذا دخل عليه حرف الجزم حذف ألفه - تقول « لم يخش » ٢- (وفي الأفعال الخمسة) وهي : « يفعلان - وتفعلان - يفعلون - وتفعلون وتعملين » فإذا دخل على هذه الأفعال الخمسة حرف الجزم حذف منها النونات ، تقول : « لم يفعلا - لم تفعلوا - لم تفعلوا لم تفعلين » .

فائدة

يقدر الاعراب في سبعة مواضع - كما هو المشهور - فطلقا في الاسم المقصور « موسى » . والمضاف إلى الياء .

(فائدة) اسم الفاعل للمفرد المؤنث من « قاد يفيد » فهو : « قائد . قائدان . قائدون . فائدة قائدتان قائدات » (يقدر الاعراب) أى : لا يظهر (في سبعة مواضع - كما هو المشهور -) ما بين النحويين وإن كان بعض النحويين قد ذكروا تقدير الاعراب في أكثر من سبعة ولكن المشهور منها هي سبعة فقط (ذ) لا يظهر الاعراب (مطلقاً) أى : لا في حال الرفع . ولا في حال النصب . ولا في حال الجر أو الجزم في ثلاثة مواضع اثنان منها في الأسماء والآخر في الفعل المضارع كما سيوضح : - ١ - (في الاسم المقصور) وهو الاسم الذي كان آخره ألفاً منقلبة عن الياء - وتكتب خطأ ياءاً - (كـ « موسى ») ففي جميع الحالات يقدر فيه الاعراب - تقول : « جائي موسى » - رأيت موسى - سررت موسى « ذ » « موسى » في كل هذه الامثلة يقرأ بالألف سواء في الاول الذي هو فاعل ومرفوع - محلاً - أو الثاني الذي هو فيه مفعول ومنصوب - محلاً - أو الثالث الذي هو فيه مجرور بحرف الجر - محلاً - ٢ - (والمضاف إلى الياء) أى : ياء المتكلم

« كغلامي » والمضارع المتصل به نون التأكيد غير مباشر « كيضربان »
ورفعاً وجراً في المنقوص « كقاض » ورفعاً ونصباً في المضارع المعتل

(ك « غلامي ») تقول : « جائي غلامي » « رأيت غلامي » « مررت
بغلامي » كلها بالياء بأعراب مقصورة غير ظاهرة قبل الياء - ٣ - (و) الفعل
(المضارع المتصل به نون التأكيد غير مباشر) أي : غير ملاصق
- ذلك النون - بالفعل (ك « يضربان ») الذي توسط فيه الألف بين
الفعل وبين نون التأكيد - فلم يلصق نون التأكيد بالفعل - وهذا
- ايضاً - لا يظهر فيه الاعراب - بل يكون على هذه الحالة سواء كان
مرفوعاً - أم منصوباً - أم مجزوماً - تقول : « يضربان » « ان
يضربان » « لم يضربان » (و) يقدر الاعراب (رفعاً وجراً) أي :
لا يظهر الاعراب في حالة الرفع وفي حالة الجر - ولكن يظهر النصب
(في) الاسم (المنقوص) وهو الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة
- لا تحذف - وقبل الياء مكسور (ك « قاض ») تقول : « جائي
القاضي » « مررت بالقاضي » بكسر الضاد وسكون الياء - من دون
أن يظهر الرفع في الاول او يظهر الجر في الثاني ولكن يظهر فيه النصب
إذا كان منصوباً مثل أن يكون مفعولاً - نحو : « رأيت القاضي »
يصح نصب الياء (ورفعاً ونصباً) يقدر الاعراب (في المضارع المعتل

بالألف كيجي ، ورفعاً في المضارع المعتل بالواو والياء « كيدعو »
و « يرمي » ، والجمع المذكر السالم

بالألف (أى : المضارع الذي كان معتلاً - وكان حرف علته الألف
(كـ « يجي ») فإنه على وزن « يفعل » فلام فعله « الف » منقلبة عن
الياء - نقول : « يجي زيد » « لن يجي » فـ « يجي » في الاول
مجرد عن التواصب والجزم ومرفوع ولكن رفعه مقدر - وفي
الثاني دخل عليه « لن » الناصبة فصار منصوباً ولكن نصبه مقدر -
ويظهر إعرابه إذا صار مجزوماً - وعلامة جزمه حذف ألفه - نحو:
« لم يجي » - بفتح الياء - وحذف الألف - (و) يقدر الاعراب
(رفعاً) أى : في حالة الرفع فقط (في) موضعين : الفعل (المضارع
المعتل بالواو والياء) أى : الذي كان حرف علته الواو ، أو الياء
(كـ « يدعو » و « يرمي ») فالاول حرف علته الواو - والثاني الياء -
نقول « يدعو زيد » و « يرمي عمرو » فـ « يدعو » و « يرمي » في
المثاليين مرفوعان - لانها مجردان عن التواصب والجزم - ولكن
رفعهما مقدر لا يظهر - ويظهر النصب والجزم فيها نقول : « لن يدعو »
و « لن يرمي » بالنصب - لدخول « لن » الناصبة عليها - و « لم يدع »
و « لم يرم » بحذف الواو - والياء منها - لدخول « لم » الجزامة عليها
وعلامة الجزم حذف حرف العلة (والجمع المذكر السالم) يعني : الجمع

المضاف إلى ياء المتكلم كـ «ملى»

المذكر الذي ليس مكسراً (المضاف) أى : الذي أضيف - يعنى :
 ذلك الجسم - (إلى ياء المتكلم كـ «ملى ») أصله «ملى »
 فـ «ملى » جمع مذكر سالم . لأنه لم يتغير بناء مفرده ، ففردته
 «ملى » ميم ، ثم سين ، ثم لام ثم ميم ، وفى «ملى » ميم ، ثم سين
 ثم لام ، ثم ميم ، فأضيف إلى «ياء» المتكلم فحذف نونه للاضافة
 وصار «ملى » اجتمعت الواو والياء فى كلمة واحدة . وكان
 الاول منها - الواو - ساكناً ، فأبدلناه إلى الياء . فاجتمع ياء آن .
 أدغمنا الاول فى الثانى ، صار «ملى » . ويظهر عليه النصب
 والبحر ، ولكن رفعه تغديرى لا يظهر ، تقول : « جاء ملى »
 « رأيت ملى » « مررت بملى » فى حالتى النصب والبحر ظهر
 النصب والجر على الميم التى قبل الياء . ولكن فى حالة الرفع لم يظهر الرفع
 على الميم . بل الميم بقى مكسوراً . لأنها قبل الياء .

الحديقة الثانية

فيما يتعلق بالأسماء ، الاسم إن أشبه الحرف فبني وإلا
فمعرب والمعربات انواع ، الاول : ما يرد مرفوعاً لاغير ، وهو
أربعة

(الحديقة الثانية فيما يتعلق بالأسماء : الاسم) على قسمين (إن أشبه
الحرف فبني) يعني لا يتغير آخره أبداً ، كما مرفى « فائدة » الاول ،
مثل اسم الإشارة « ذا » فإنه لا يتغير سواء كان مرفوعاً ، أم منصوباً
أم مجروراً - نحو « جاء ذا » « رأيت ذا » « مررت بذا » ف « ذا »
في المثال الاول فاعل « جاء » وفي الثاني مفعول « رأيت » وفي
الثالث مجرور بالباء - فلم يتغير أصلاً - ووجه شباهته الحرف ،
أنه ذو حرفين « ذ - ا » كما أن غالب الحروف ذووا حرفين (وإلا)
يشبه الحرف (فمعرب - والمعربات انواع) أربعة : النوع (الاول :
ما يرد مرفوعاً لاغير - وهو أربعة) الفاعل - وقائب الفاعل والمبتداء
والخبر .

الاول : الفاعل ، وهو ما أسند اليه العامل فيه قائماً به وهو ظاهر ومضمر - فالظاهر ظاهر - والمضمر بارز أو مستتر

الفاعل

(الاول : الفاعل - وهو ما) أى : الاسم الذى (أسند)
 أى : نسب (اليه العامل فيه) حالكون ذلك العامل (قائماً به) أى : بالفاعل
 وخلاصة المعنى : أن الفاعل هو الاسم الذى نسب اليه ذلك الشيء
 الذى رفع هذا الاسم - وكان وجوده قائماً بوجود هذا الاسم مثلاً
 « نصر زيد » فـ « زيد » فاعل « نصر » ، و « نصر » هو الذى
 رفعه وعمل فيه - فـ « زيد » نسب اليه « النصر » الذى هو العامل فى
 « زيد » ، فوجود « نصر » قائم بوجود « زيد » لأن النصر لم يوجد
 لولا زيد (وهو) أى : الفاعل على قسمين : إضم (ظاهر) مثل
 « نصر زيد » (ومضمر) يعنى ضمير (فالظاهر) أى : الفاعل الذى يكون
 اسماً ظاهراً (ظاهر) أى : معلوم لا يحتاج إلى البيان - وقد مثلنا
 له (والمضمر) الذى يكون فاعلاً (بارز) وهو ماله صورة فى اللفظ مثل
 « ضربت » فالـ « ضمير بارز » فاعل « ضرب » (أو مستتر) أى : مقدر -
 مثل « إضرب » يعنى : إضرب أنت - فـ « أنت » فاعل « إضرب »
 وضمير مقدر « واعلم » أن الضمير المستتر إما جائز الاستتار ، مثل

والاستتار يجب في الفعل في ستة مواضع : فعل الأمر الواحد المذكور والمضارع المبني وبتاء الخطاب للواحد المذكور ، أو بالهمزة ، أو بالنون وفعل الاستثناء

« زيد ضرب » ففاعل « ضرب » ضمير مستتر ، ولكن إسناره جائز فيجوز إبداله باسم ظاهر ، فتقول « ضرب زيد » وإما واجب الاستتار بحيث لا يجوز إبداله باسم ظاهر ، والمصنف أشار إلى أقسام واجب الاستتار فقال (والاستتار) أي : إسنار الفاعل الذي هو ضمير (يجب في الفعل في ستة مواضع) - ١ - (فعل الأمر) الحاضر (الواحد المذكور) أي : المفرد المذكور نحو « أنصر » - ٢ - (و) الفاعل (المضارع المبني وبتاء الخطاب للواحد المذكور) أي : المفرد المذكور الخطاب « أنصر » - ٣ - (أو) المضارع المبتدئ (بالهمزة) يعني : المتكلم وحده نحو « أنصر » - ٤ - (أو) المبتدئ (بالنون) يعني : المتكلم مع الغير نحو « أنصر » فهذه الأربعة الفاعل فيها ضمير مستتر وجوباً ، لا يجوز تبديله باسم ظاهر ، وتقدير الفاعل فيها هكذا « أنصر أنت » « أنصر أنت » « أنصر أنا » « أنصر نحن » - ٥ - (وفعل الاستثناء) وهو « ليس » ونحوه ، تقول « جاء القوم ليس زيداً » فـ « زيداً » مفعول « ليس » وفاعله ضمير مستتر وجوباً ، لا يجوز إبداله باسم ظاهر ، تقديره : ليس هو زيداً ،

وفعل التعجب - والحق بذلك زيد قام ، أو يقوم - وما يظهر في بعض هذه المواضع كأن قوم أنا فتأ كيد للفاعل كقمت أنا

تبصرة

والضمير راجع إلى مصدر «جاء» بمعنى: ليس الجاني زيدا - ٦ - (وفعل التعجب) نحو: «ما أحسن زيدا» فـ «زيداً» مفعول «أحسن» وفاعله ضمير مستتر وجوباً - لا يجوز تبديله باسم ظاهر ، فتقديره: ما أحسنه زيدا ، وهذا الضمير يرجع إلى «ما» (والحق بذلك) أي: بالظاهر التي يجب إستتارها فاعل الفعل الذي صار خبراً لمبتدئه نحو (زيد قام - أو) زيد (يقوم) فـ «زيد» مبتدئه و «قام» أو «يقوم» خبره وفاعل «قام» و «فاعل» يقوم» ضمير مستتر راجع إلى «زيد» لا يجوز إبداله باسم ظاهر ، فلا يقال «زيد قام زيد» ولا «زيد يقوم زيد» (وما) أي: الضمير الذي (يظهر في بعض هذه المواضع) الصيغة التي يجب فيها استتار الضمير (كـ «أقوم أنا» حيث إن «أقوم» متكلم وحده من المضارع ، ويجب استتار الضمير فيه (فتأ كيد) لفظة «أنا» المذكورة (للفاعل) الذي هو ضمير مستتر ، وليس «أنا» المذكور هو الفاعل (كـ «قت أنا») فـ «قت» فعل والتاء فاعله ، و «أنا» تأ كيد للفاعل ، فكما أن «أنا» في «قت أنا» تأ كيد للفاعل ، وليس هو بنفسه فاعلاً ، فكذلك «أنا» في «أقوم أنا» تأ كيد للفاعل المستتر وليس هو بنفسه فاعلاً (تبصرة)

وتلازم الفعل علامة التأنيث إن كان فاعله ظاهراً حقيقي التأنيث كقامت هند ، او ضميراً متصلاً مطلقاً كهند قامت الشمس طلعت ، ولك الخيار مع الظاهر اللفظي كطلعت الشمس . او طلعت الشمس ويرجع ذكرها

مصدر باب التفعيل على وزن (تفعلة) من « بصر . يبصر » خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره « هذه تبصرة » (وتلازم الفعل) وجوباً (علامة التأنيث) بشرطين (إن كان فاعله) إما ظاهراً (لا مضمراً غير مفصول عن الفعل وكان حقيقي التأنيث) أي كان مؤنثاً حقيقياً . لا مجازياً (كقامت هند) فان قام لازم علامة التأنيث لأن فاعله - وهو هند - اسم ظاهر ، متصل ومؤنث حقيقي (او) كان الفاعل (ضميراً متصلاً مطلقاً) أي : سواء كان حقيقي التأنيث ، أم مجازي التأنيث فالأول (كهند قامت و) الثاني نحو : (الشمس طلعت) فالفاعل في المثالين ضمير متصل بالفعل ، والاول حقيقي التأنيث - لرجوع الضمير فيه إلى المؤنث الحقيقي - وهو هند - والثاني مجازي التأنيث - لرجوع الضمير فيه إلى المؤنث المجازي - وهو الشمس - (ولك الخيار) أي أنت تختار في إتيان الفعل مع علامة التأنيث ، وإتيانه بدونها (مع) الاسم (الظاهر) الذي كان فاعلاً (اللفظي) التأنيث (كطلعت الشمس او طلعت الشمس) فيجوز لك كلا الوجهين . فان الشمس فاعل - مؤنث لفظي . ظاهر (ويرجع ذكرها) أي : ذكر علامة التأنيث يعني

مع الفصل بغير إلا نحو: دخلت . أو دخل الدار هند وتركها مع الفصل بها نحو ما قام إلا امرأة وكذا في باب نعم وبشس نحو: انعم لمرأة هند .

مسئلة

والأصل في الفاعل تقدمه على المفعول ويجب ذلك إذا خيف اللبس

الأحسن ذكرها (مع الفصل) بين الفعل والفاعل (بغير إلا) الاستثنائية (نحو : دخلت) الدار هند . (ادخل الدار هند) فيجوز الوجهان . لكن الاول أرجح . فإن الفاصل « الدار » . وهو غير « إلا » (و) يرجع (تركها) أي ترك علامة التأنيث . (مع الفصل بها) أي بالاً الاستثنائية في الكلام المنفي (نحو ما قام إلا امرأة) أو ما قامت إلا امرأة . ويجوز كلا المثالين . والاول أحسن . (وكذا) يرجع ترك علامة التأنيث . مع جوازها (في باب نعم وبشس) نحو: نعم المرأة هند وبشس المرأة هند . (مسئلة) : مصدر ميمي من « مثل - يمثل » خبر لمبتدأ محذوف - تقديره : « هذه مسئلة » (والأصل) أي : القاعدة (في الفاعل تقدمه على المفعول) نحو : نصر زيد عمرواً (ويجب ذلك) أي : تقديم الفاعل على المفعول في موضعين : أحدهما : (إذا خيف اللبس) .. بضم اللام وفتحها .. بمعنى الاشتباه . مثل أن يكون الفاعل والمفعول اسمين لا يظهر فيها إلا « عراب نحو » نصر موسى عيسى

أو كان ضميراً متصلاً والمفعول متأخراً عن الفعل . ويعتزم إذا اتصل به ضمير المفعول . أو اتصل ضمير المفعول بالفعل ، وهو

فيجب ان يتقدم الفاعل . لأنه لو تأخر الفاعل وقيل « نصر عيسى موسى » صار الفاعل مفعولاً . وأما في مثل « ضرب جعفر علياً » فيجوز تأخير الفاعل بأن تقول « ضرب علياً جعفر » لأن الفاعل معلوم . وهو المرفوع ، والمفعول هو المنصوب ، فلا يشتبه الفاعل بالمفعول .

الثاني (أو كان) الفاعل (ضميراً متصلاً) بالفعل (و) كان (المفعول متأخراً عن الفعل) نحو « ضربت زيداً » فالتاء هو الفاعل و « زيداً » هو المفعول . فلو قدمت المفعول على الفاعل لم انفصال التاء وصار « ضرب زيداً أنا » وهو لا يجوز إذ لا يجوز انفصال الضمير مع إمكان اتصاله بالفعل (ويعتزم) تقدم الفاعل على المفعول في موضعين : الأول (إذا اتصل به) بمعنى : بالفاعل (ضمير المفعول) نحو : « ضرب زيداً أبوه » فإن « أبوه » فاعل اتصل به ضمير « زيد » المفعول فلا يجوز تقدم الفاعل بأن تقول « ضرب أبوه زيداً » لأن الضمير - في أبوه - يرجع على « زيد » وهو متأخر عن الضمير في اللفظ . والرتبة وارجاع الضمير على المتأخر لفظاً ورتبة غير جائز .

الثاني : (أو اتصل ضمير المفعول بالفعل . وهو) أى الفاعل

غير متصل . وما وقع منها بعد « إلا » أو معناها وجب تأخيرها

(غير متصل) بالفعل نحو : « ضربه زيد » وإنما امتنع تقديم الفاعل - وهو زيد - لأنه لو تقدم الفاعل لانفصل الضمير وصار « ضرب زيد إياه » وذلك لا يجوز لعدم جواز فصل الضمير مع إمكان اتصاله (وما وقع منها) أي : من الفاعل والمفعول (بعد « إلا ») التي للاستثناء (أو) بعد سائر أدوات الاستثناء التي في (معناها) أي في معنى « إلا » مثل « غير » و « ما خلا » و « ما عدا » ونحوها (وجب تأخيرها) يعني : أن المستثنى يجب تأخيرها سواء كان فاعلاً أو مفعولاً فيجب تأخير الفاعل في مثل « ما ضرب صمراً إلا علي » والمعنى أنه لم يضرب صمراً أحد إلا علي ، فلو قدمت الفاعل وقلت « ما ضرب علي إلا صمراً » انقلب المعنى وصار : أنه لم يضرب علي أحداً إلا صمراً . ويجب تأخير المفعول في مثل « ما نصر جعفر إلا تقياً » . والمعنى : أن جعفرأ ما نصر أحداً غير تقي ، ولو قدمت المفعول وقلت « ما نصر تقياً إلا جعفر » انقلب المعنى، وصار : أنه لم ينصر تقياً أحد إلا جعفر .

الثاني نائب الفاعل . وهو المفعول القائم مقامه وصيغة فعله
 'فعل' أو 'يفعل' ولا يقع ثاني باب علمت ، ولا ثالث باب أعلمت ، ولا
 مفعول له

نائب الفاعل

(الثاني) مما يرد مرفوعاً لا غير (نائب الفاعل . وهو المفعول
 القائم مقامه) أي : مقام الفاعل في جميع ما تقدم في الفاعل من اسناد
 العامل اليه وقيام العامل به وفي أنه مرفوع كما أن الفاعل مرفوع .
 (وصيغة فعله) أي : وزن الفعل الذي يأتي على ذلك الوزن نائب
 الفاعل (فعل) في الماضي (أو 'يفعل') في المضارع ، تقول : « نصر
 زيد » و « ينصر زيد » . (ولا يقع) نائباً للفاعل (ثاني) مفعول
 (باب علمت) فإن علمت له مفعولان . مثل : « علم زيد عمرو وأخاه »
 فلو حذف الفاعل . فلا يجوز أن المفعول الثاني يصير نائباً للفاعل ،
 فلا يقال « علم أخاه عمرو » (ولا) يقع نائباً للفاعل (ثالث) مفاعيل
 (باب أعلمت) فإن أعلمت وبابه له ثلاثة مفاعيل . مثل : « أعلم
 زيد عمرواً وجعفرأً منطلقاً » فلو حذف الفاعل . فلا يجوز أن يصير
 المفعول الثالث - وهو : - منطلقاً - نائباً للفاعل فلا يقال : « أعلم
 منطلق عمرواً وجعفرأً » (ولا) يصير نائباً للفاعل (مفعول له) فلا يقال

ولا معه ، ويتمين المفعول به له ، فان لم يكن فجميع سواء .
 الثالث والرابع . المبتدأ والخبر فالمبتدأ هو : المجرد عن
 العوامل اللفظية

« ضرب تأديب زيداً » (ولا) مفعول (معه) فلا يصح أن يقال :
 « نصر الجيوش زيداً » (ويتمين المفعول به له) أى : لأن يصير
 نائب الفاعل إذا كان المفعول به موجوداً في الكلام (فان لم يكن)
 المفعول به مذكوراً في الكلام (فجميع) من المفعول المطلق . والظرف
 المتصرف ، والجار والمجرور (سواء) أى : متساوون في النيابة عن
 الفاعل ، مثلاً لو قيل « ضرب ضرب شديد ، أمام الأمير » في دار
 الخلافة « فد « ضرب شديد » مفعول مطلق ، و « أمام الأمير » ظرف
 متصرف . و « في دار الخلافة » جار ومجرور . فيجوز أن نحصل
 أيها شئت نائباً عن الفاعل . وترفعه . وتقدمه على البقية .

المبتدأ

(الثالث والرابع) مما يرد مرفوعاً لا غير (المبتدأ والخبر ،
 فالمبتدأ) على نوعين :

الأول : (هو) الاسم (المجرد عن العوامل اللفظية) العوامل
 اللفظية هي الأفعال . والأسماء . والحروف التي ترفع . وتنصب .

مسنداً إليه . أو الصفة الواقعة بعد نقي . أو استفهام رافعة لظاهر . أو حكمه . فإن طابقت مفرداً فوجهان

ونحو ونجزم . والمبتدأ يجب أن يجرى عن جميع العوامل اللفظية . والعامل الذي يرفعه معنوي . وهو الابتدائية . يعني : أن المبتدأ مرفوع لأنه مبتدأ . لا لأن العامل القلاني يرفعه . ويجب أن يكون المبتدأ (مسنداً إليه) الخبر أى : يكون الخبر منسوباً إليه . نحو « زيد قائم » فإن زيدا مبتدأ لأنه إسم مجرد عن جميع العوامل اللفظية إذ لم يدخل عليه أى عامل من العوامل اللفظية ونسب إليه « قائم » الذي هو الخبر النوع الثاني (أو الصفة) يعني : المبتدأ هو الصفة (الواقعة بعد نقي . أو استفهام) و(رافعة) هذه الصفة (ل) إسم (ظاهر) أي غير ضمير نحو : « أقام زيد » و« ما قام زيد » ف « قائم » مبتدأ . لأنه صفة واقعة بعد الاستفهام أو النقي . ورافعة لإسم ظاهر وهو « زيد » (أو) تكون الصفة رافعة لما في (حكمه) أي : في حكم الإسم الظاهر وهو الضمير المنفصل . مثل : « أقام أنت » ف « قائم » رفع الضمير المنفصل الذي هو « أنت » . (فإن طابقت) الصفة الواقعة بعد النقي أو الاستفهام مع الإسم الذي بعدها (مفرداً) أى : من حيث الأفراد بأن كان الصفة ومرفوعها مفردين (فوجهان) أى : يجوز تركيبها على وجهين : أحدهما أن يقال : الصفة مبتدأ . والإسم المرفوع

نحو زيد قائم . واقام . وما قام الزيدان . او زيد
وقد يذكر المبتدأ بدون الخبر . نحو كل رجل وضعته .
وضربي زيدا قائماً .

الذي بعد الصفة : فاعل للصفة . حل محل الخبر . ثانيها : أن
يكون الاسم المرفوع الذي بعد الصفة مبتدأ مؤخر . والصفة خبر
مقدم .

وهذه الأمثلة للأحكام الماضية : (نحو : زيد قائم) مثال
للإسم المجرد عن العوامل اللفظية الذي أسند إليه الخبر (واقام)
الزيدان (وما قام الزيدان) مثالان للصفة الواقعة بعد الاستفهام .
وبعد النفي (أو) أقام (زيد) مثال للصفة التي طابقت الاسم المرفوع
الذي بعدها . وهو الذي يجوز فيه وجهان من التركيب .

(وقد يذكر المبتدأ بدون الخبر) إذا كان الخبر معلوماً عند
السامع (نحو . كل رجل وضعته (١)) فغيره « مقترنان » حذف
لكونه معلوماً (و) نحو (ضربي زيدا قائماً) فضربي مبتدأ . وزيداً
مفعوله . وقائماً حال لزيد . وغيره وهو « حاصل » حذف لكونه

(١) أي : مع مبعثته .

واكثر شربي السوق ملتوتا . ولولا على هلك عمر . ولعمرك لا قوم
ولا يكون نكرة إلا مع

معلوماً (و) نحو : (اكثر شربي السوق ملتوتا (١)) ف « اكثر »
مبتدء . اضيف اليه « شربي » و « شربي » مضاف اليه . و « السوق »
مفعول شربي . و « ملتوتا » حال للسوق . وظهر « اكثر شربي »
هو « حاصل » حذف لكونه معلوماً (و) نحو : (لولا على هلك عمر)
أى : لولا على موجود . فحذف « موجود » الذي هو خبر « على »
لكونه معلوماً (و) نحو (لعمرك لا قوم) « لعمرك » مبتدء .
و « قسمي » خبره . حذف لكونه معلوماً . لأن اللام في « لعمرك »
دال على القسم .

محجوزات الابتداء بالنكرة

(ولا) يجوز أن (يكون) المبتدء (نكرة) لأن الكلام وضع
لإفادة المستمع فإذا كان المبتدء نكرة مثل « رجل قائم » فلا فائدة
للمستمع في الكلام فلا يجوز (إلا) إذا كان الابتداء بالنكرة (مع
(١) السوق : الناعم من دقيق الحنطة او الشعير . والمثلوث
بمعنى المخلوط . والمعنى : اكثر شربي الدقيق المخلوط بشيء الماء
او السمن .

الشارح

القائدة) المجهوزة لابتداء النكرة . والفوائد المجهوزة كثيرة نذكر بعضها . وهي :

الاولى : إذا تأخر المبتدأ عن الخبر . وكان الخبر ظرفاً . أو جاراً ومجروراً مختصين . جاز أن يكون المبتدأ نكرة . مثل « عندي دينار » و « في الدار رجل » .

الثانية : إذا تقدم على ذلك الاسم النكرة إستفهام . نحو : « هل رجل فيكم ؟ » .

الثالثة : إذا تقدم على ذلك الاسم النكرة نفي . نحو : « ما أحداً » .

الرابعة : إذا أضيف ذلك الاسم النكرة نحو : « عمل خير حسن »
الخامسة : إذا كان الاسم النكرة دعاءً نحو : « سلام عليكم »
السادسة : إذا كان الاسم النكرة شرطاً نحو : « من ينصر الله ينصره » .

السابعة : إذا كان جواباً لسؤال نحو « رجل عندي » في جواب من سئل : « من عندك ؟ » .

الثامنة : إذا كان عاملاً للعجميم نحو : « كل يموت » .

والخبر هو : المجرد المسند به ، وهو مهتق ، وجامد ، قالمشتق الغير
الرافع لظاهر متحمل لضميره فيطابقه دائماً

الخبر

(والخبر هو) الاسم (المجرد) عن الموامل اللفظية (المسند به)
أى : نسب المبتدء بهذا الخبر نحو : قائم من « زيد قائم » . فان
زيداً المبتدء نسب القيام اليه (وهو) على قسمين : (مشتق) نحو
« زيد ضارب » (وجامد) مثل : « زيد إنسان » . والمشتق متصرف
وله : ماض ، ومضارع ، وأمر ، ونهى وغيرها ، والجامد : ما
ليس متصرفاً . والخبر المشتق على نوعين : إما رافع لاسم ظاهر
يكون مع ذلك الاسم الظاهر ضمير يرجع إلى المبتدء . مثل : « زيد
ناصر أبوه » فـ « ناصر » خبر ، ورافع لـ « أبوه » الذي فيه ضمير
يرجع إلى « زيد » المبتدء . وإما غير رافع لاسم ظاهر فيجب أن
يقدر فيه ضمير يرجع إلى المبتدء ، مثل : « زيد قائم » ففي قائم
ضمير « هو » راجع إلى المبتدء - زيد - (قالمشتق الغير الافع لظاهر
متحمل لضميره) أى : لضمير المبتدء (فيطابقه) أى : يطابق
ذلك الضمير المستتر مع المبتدء (دائماً) فى الافراد ، والتثنية ، والجمع
والتذكير والتأنيث . فى مثالنا « زيد قائم » الضمير مفرد مذكر

بمخلاف غيره نحو : « الكلمة لفظ » و « هند قائم أبوها »

قاعدة

المجهول ثبوته لشيء عند السامع في اعتقاد التكلم يحمل خبراً
ويؤخر ، وذلك الشيء المعلوم يحمل مبتدأ ويقدم

أى : « هو » لأن المبتدأ وهو « زيد » مفرد مذكر (بمخلاف غيره)
أى : غير المشتق - يعنى : الخبر الجامد فانه لا يتحمل ضمير أراجماً
إلى المبتدأ (نحو : « الكلمة لفظ ») فـ « لفظ » خبر جامد ، ليس
فيه ضمير راجع إلى المبتدأ ، (و) مثال الخبر المشتق الراجع لاسم
ظاهر في ذلك الاسم الظاهر ضمير المبتدأ نحو : (« هند قائم أبوها »)
فقائم خبر - رافع لاسم ظاهر وهو « أبوها » الذي فيه ضمير راجع
إلى المبتدأ وهو « هند » .

الفرق بين المبتدأ والخبر

(قاعدة) في ما يعرف به المبتدأ من الخبر إذا اختبته الأمر
(المجهول ثبوته) من المبتدأ والخبر (لشيء) آخر (عند السامع في
اعتقاد التكلم يحمل) ذلك المجهول (خبراً ويؤخر - وذلك الشيء
المعلوم) منها عند السامع (يحمل مبتدأً ويقدم) على الآخر والحاصل

ولا يعدل عن ذلك في الغالب فيقال : لمن عرف زيداً باسمه وشخصه ولم يعرف أنه أخوه ، زيد أخوك ، ولمن عرف أن له اخاً ، ولم يعرف اسمه ، أخوك زيد ، فالمبتدأ هو المقدم في الصورتين .

فصل

تدخل على المبتدأ والخبر أفعال ، وحروف

إذا اعتقد المتكلم أن واحداً من المبتدأ والخبر مجهول عند السامع ، والآخر منها معلوم عنده . فالتكلم يجعل ما اعتقده معلوماً عند السامع مبتدأ . وما اعتقده مجهولاً عند السامع خبراً (ولا يعدل عن ذلك في الغالب) فلا يقدم المجهول . ولا يؤخر المعلوم (فيقال لمن عرف زيداً باسمه وشخصه . ولم يعرف أنه) أي : زيداً (أخوه) يقال لهكذا شخص (« زيد أخوك » . و) يقال (لمن عرف أن له اخاً . ولم يعرف) أن (اسمه) زيد . يقال له : (« أخوك زيد » فالمبتدأ هو المقدم في الصورتين) أي في المثالين ، والخبر هو المؤخر فزيد في المثال الأول مبتدأ . وأخوك في المثال الثاني مبتدأ وزيد في المثال الثاني خبر . وأخوك في المثال الأول خبر .

النواسخ

(فصل تدخل على المبتدأ والخبر أفعال وحروف) وتعمل في

فتجعل المبتدأ اسماً لها ، والخبر خبراً لها ، وتسمى النواسخ ، وهي خمسة انواع . الاول : الأفعال الناقصة والمشهور منها « كان » و « صار » و « أصبح » و « أضحى »

المبتدأ والخبر ، وتسقطها عن المبتدئية والخبرية (فتجعل المبتدأ اسماً لها ، و) تجعل (الخبر خبراً لها) لا خبراً للمبتدأ (وتسمى) هذه الأفعال والحروف (النواسخ) لأنها تنسخ وتبطل حكم المبتدأ والخبر (وهن) أى : النواسخ (خمسة أنواع) « الأفعال الناقصة » « الحروف المشبهة بالفعل » « الحروف المشبهة بليس » « لالنافية للجنس » « أفعال المقاربة » وأما « أفعال القلوب » فلا يذكرها المصنف « قد » فى النواسخ - ويذكرها فى الحديقة الثالثة المتعلقة بالأفعال .

الأفعال الناقصة

النوع (الاول : الأفعال الناقصة) وسميت هذه الأفعال بـ « الناقصة » لأنها لا تكفى بمرفوعها بل تحتاج - فى تمام الفائدة - الى المرفوع والمنصوب وقد تم الفائدة بمرفوعها فقط فتسمى « النامة » كما سيأتى (والمشهور منها) أى : من الأفعال الناقصة بين النحويين ثلاثة عشر فعلاً (« كان » و « صار » و « أصبح » و « أضحى »

و « أمسى » و « ظل » و « بات » و « ليس » و « ما زال » و « ما برح »
و « ما انفك » و « ما فتى » و « ما دام » . وحكمها رفع الاسم ونصب
الخير .

و « أمسى » و « ظل » و « بات » و « ليس » و « ما زال » و « ما برح »
و « ما انفك » و « ما فتى » و « ما دام » . وحكمها رفع الاسم ونصب
(الخير)

« فكان » يأتي لثبوت خبره لاسمه نحو : « كان زيد قائماً »
يعنى : أن القيام ثابت لزيد . و « صار » لانتقال اسمه إلى خبره
نحو : « صار الشجر رماداً » يعنى : انتقل الشجر إلى الرماد .
و « أصبح » لثبوت خبره لاسمه صباحاً نحو : « أصبح زيد فاضلاً »
يعنى : إن الفضل ثبت لزيد صباحاً . و « أضحى » لثبوت خبره
لاسمه في الضحى : نحو : « أضحى زيد عالماً » يعنى : إن العلم
ثبت لزيد في الضحى . و « أمسى » لثبوت خبره لاسمه في المساء ،
نحو : « أمسى زيد جباناً » يعنى : إن الجبن ثبت لزيد في المساء . و « ظل »
لثبوت خبره لاسمه تمام النهار ، نحو : « ظل وجه زيد مموّداً » أى
ثبت السواد في وجهه تمام النهار و « بات » لثبوت خبره لاسمه في الليل
مثل : « بات علي في فراش رسول الله (ص) » أى : ثبتت البيوتة
لعلي « ع » في الليل . و « ليس » لنفي خبره عن اسمه في الحال

ويجوز في الكل توسط الخبر ، وفي ما سوى الخمسة الآخر

الحاضر نحو : « ليس زيد جاهلاً » أي : الجهل منفي عن زيد الآن
و « ما زال » لثبوت خبره لاسمه في الماضي حتى الحال نحو : « ما زال
زيد كريماً » يعني : ان الكرم - من الزمان السابق حتى الآن - كان
ثابتاً لزيد . و « ما برح » لثبوت خبره لاسمه في الأمس - أي :
اليوم الماضي - نحو : « ما برح عمرو جاهلاً » يعني : إن الجهل كان
ثابتاً لعمرو يوم أمس . و « ما انفك » و « ما فتى » مثل ما زال ،
نحو : « ما انفك زيد شجاعاً » و « ما فتى زيد صابراً » . و « دام »
لتوقيت أمر بمدة ثبوت الخبر للاسم . نحو : « آتاك ما دام زيد
صغيراً » يعني : مجيء موقت بقبول الصغر لزيد .

واعلم : أن « ما زال . وما برح . وما انفك . وما فتى » أفعالاً
معنى الثبوت لأن فاعلها وهي : « زال و برح . وانفك . وفتى » للنفي ، فإذا دخل
عليها « ما » النافية صار نفيًا في نفي . ونفي النفي إثبات . وأما « ما دام » فإن
« ما » فيه مصدرية وليست نافية . و « دام » هو بنفسه للثبوت الموقت .

(ويجوز في الكل) من الأفعال الناقصة (توسط الخبر) بين
الفعل واسمه . نحو : « كان قائماً زيد » « ما زال كريماً زيد » وهكذا
(وفي ما سوى) أي : غير الأفعال (الخمسة الآخر) وهي :
« ما زال . ما برح . ما انفك . ما فتى . ما دام » : يجوز

تقدمه عليها . وفي ما عدا « فتي » و « ليس » و « زال » أن تكون تامة

(تقدمه عليها) أى : تقدم الخبر حتى على الأفعال أيضاً . نقول :
 « قائماً كان زيد » و « عابداً أمسى زيد » وهكذا . وأما في الأفعال
 الخمسة التي في أولها « ما » فلا يجوز تقديم خبرها على الفعل . فلا يقال
 « قائماً ما زال زيد » . وكذلك في الأربعة الباقية لأن « ما » في
 « ما دام » مصدرية . وفي البقية نافية . وكلها متصدران فلا
 يعمل ما بعدها فى ما قبلها حتى يصير هي في الوسط . (وفي ما عدا)
 « ما » (فتي » و « ليس » و « ما » (زال ») من بقية الأفعال الناقصة
 يجوز (أن تكون تامة) بأن يتم الكلام عند ذكر مرفوعها فقط .
 ولا تكون هذه الأفعال تامة إلا إذا أشربت معنى فعل لازم فيكون
 مرفوعها فاعلاً لـ « كان » بمعنى وجد . نقول : « كان زيد » أى : وجد
 و « صار » بمعنى انتقل . نقول : « صار الأمر اليك » أى : إنتقل
 و « أصبح » و « أضحى » و « أمسى » بمعنى : دخل في الصباح ودخل
 في الضحى . ودخل في المساء . نحو قوله تعالى : « فسبحان الله
 حين تمسون - وحين تصبحون » أى : حين تدخلون في المساء وحين
 تدخلون في الصباح . و « أضحى جعفر » أى : دخل في الضحى
 و « ظل » بمعنى استمر . نحو : « ظل زيد » أى : دام ظله .
 و « بات » بمعنى عرس . نحو « بات صاحب » أى : عرس . و « ما برح »

وما تصرف منها يعمل عملها .

مسئلتان

يختص كان بجواز حذف نون مضارعها المجزوم بالسكون نحو : « ولم أكُ بغياً »

بمعنى ما ذهب . نحو : « ما برح صالح » أى : ما ذهب . و « ما انفك » بمعنى ما انفصل . نحو : « ما انفك نقي » أى : ما انفصل و « ما دام » بمعنى ما بقى نحو قوله تعالى : « خالدين فيها ما دامت السماوات والأرض » أى : ما بقيت .

(وما تصرف منها) أى : من هذه الأفعال الناقصة كالمضارع واسم الفاعل . والأمر . والنهى . والمصدر . وغيرها (يعمل عملها) فترفع مبتدأ على أنه اسمها . وتنصب الخبر على أنه خبرها . نحو : « يكون زيد قائماً » وقوله تعالى « فتصبح الأرض مخضرة » وهكذا .

(مسئلتان) : الأولى : (يختص كان) من يبن سائر أخواتها (بجواز حذف نون مضارعها المجزوم بالسكون) والحذف يكون للتخفيف (نحو : « ولم أكُ بغياً ») أصله « أكون » حذف ضممة النون لدخول « لم » المجازمة . وحذف الواو لالتقاء الساكنين :

بشرط عدم اتصاله بضمير نصب ولا ساكن . ومن ثم لم يجر في نحو : « لم تكنه » و « لم يكن الله ليغفر لهم » ولك في نحو الناس مجزون بأعمالهم . إن خيراً غير « و » إن شراً فشر « أربعة أوجه نصب الاول - ورفع الثاني

الكاف - والواو - ثم حذف النون للتخفيف (بشرط عدم اتصاله) أى : عدم اتصال « كان » الذي يريد اسقاط نونه (بضمير نصب) أى : بضمير محله منصوب (ولا) بحرف (ساكن ، ومن ثم) أى : من حيث أن اسقاط النون لا يجوز اذا اتصل « كان » بضمير نصب او حرف ساكن (لم يجر) اسقاط نون « كان » (في نحو « لم تكنه » و) لا في نحو « لم يكن الله ليغفر لهم » لاتصال النون في الاول بالهاء - وهو ضمير منصوب - لانه خبر « كان » واتصال النون في الثاني بلام « الله » وهو حرف ساكن - فان الالف يسقط في الدرج .

المثلة الثانية : (و) يجوز (لك في) كل موضع ذكر فيه « إن » الشرطية - وكان بعد « إن » « كان » محذوفاً مع اسمها أو خبرها - (نحو) قول النبي « صلى الله عليه وآله » - كما في الحديث (الناس مجزون بأعمالهم » إن خيراً غير « و) مثل قوله « من » : « (إن شراً فشر « أربعة أوجه) من التركيب والاعراب :

الاعراب الاول : (نصب) خيراً وشرراً (الاول ورفع) غير وشر (الثاني) كما في المثال - ويكون التقدير : « إن كان عملهم

ورفعها ، ونصبها ، وعكس الاول ، فالاول أقوى

خيراً فيكون خير جزائهم و « إن كان عملهم شراً - فيكون شر جزائهم » فقد حذف بعد « إن » الشرطية كان واسمه . وبعد « فاه » الجزاء كان وخبره .

(و) الاعراب الثاني : (رفعها) بأن تقول : « إن خير نغير وإن شر فشر » ، ويكون التقدير « إن كان خير عملهم فيكون خير جزائهم » وإن كان شر عملهم فيكون شر جزائهم » فقد حذف بعد الاثنين كان وخبره ، وبقي اسمه .

(و) الاعراب الثالث : (نصبها) بأن تقول : « إن خيراً نغيراً ، وإن شراً فشرراً » ويكون التقدير : « إن كان عملهم خيراً فيكون جزائهم خيراً - وإن كان عملهم شراً فيكون جزائهم شراً » فقد حذف بعد الاثنين كان واسمه . وبقي خبره .

(و) الاعراب الرابع : (عكس) الاعراب (الاول) يعني رفع الاول ونصب الثاني - بأن تقول : « إن خير نغيراً ، وإن شر فشرراً » ويكون التقدير : « إن كان خير عملهم فيكون جزائهم خيراً وإن كان شر عملهم فيكون جزائهم شراً » ، فقد حذف بعد « إن » الشرطية كان وخبره . وبعد « فاه » الجزاء كان واسمه .

(هـ) الاعراب (الاول أقوى) من الجميع - لكثرة حذف « كان » اسم

والأخير أضعف ، والمتوسطان متوسطان الثاني الأحراف المشبهة بالفعل

اسمه بعد «إن» الشرطية وحذف «كان» مع خبره بعد «فاء» الجزاء ولذا ورد
هذا الأعراب في الحديث (و) الأعراب (الأخير) أى الرابع
(أضعف) من الجميع ، لقلة حذف «كان» مع خبره بعد «إن»
الشرطية وحذف «كان» مع اسمه بعد «فاء» الجزاء . (و) الأعرابان
(المتوسطان) أى : الثاني والثالث (متوسطان) أى : لا قويان مشمل
الأعراب الأول : ولا ضميضان مثل الأعراب الرابع .

فأما الأعراب الثاني فلأنه اشتمل على أمر قليل ، وأمر كثير
أما القليل : هو حذف «كان» مع خبرها بعد «إن» الشرطية ، وأما
الطرْد الكثير ، فهو : حذف «كان» مع خبرها بعد «فاء» الجزاء .
وأما الأعراب الثالث فلأنه اشتمل على أمر كثير وهو : حذف
«كان» مع اسمه بعد «إن» الشرطية ، وعلى أمر قليل وهو : حذف
«كان» مع اسمه بعد «فاء» الجزاء .

الحروف المشبهة بالفعل

(الثاني) من النواسخ (الأحراف المشبهة بالفعل) وقيل في
سبب شباهتها بالفعل أمور : منها : أن هذه الحروف ترفع وتنصب
كما أن الأفعال ترفع وتنصب «رفع الفاعل وتنصب المفعول» . ومنها

وهي : إن - وأن - وكان - وليت - ولكن - ولعل - ، وعملها
عكس عمل كان - ولا يتقدم أحد معموليها عليها مطلقاً - ولا خبرها
على اسمها - إلا إذا كان ظرفاً - أو جاراً ومجروراً - نحو : «إن في
ذلك لعبرة» - وتلحقها «ما» فتكفها عن العمل

أن هذه الحروف مبنية على الفتح مثل الفعل الماضي ، وقيل غير ذلك
أيضاً (وهي) أي : الأحرف المشبهة بالفعل ستة (إن - وأن -
وهما التأكيد (وكان -) وهي للتشبيه (وليت) للتمني (ولكن) للاستدراك
(ولعل) للرجاء (وعملها) أي : عمل هذه الحروف الستة (عكس
عمل كان) أي : نصب الاسم - ورفع الخبر نحو : «إن زيدا قائم»
(ولا يتقدم أحد معموليها) اسمها أو خبرها (عليها) أي : على
نفس الحروف الستة (مطلقاً) أي : سواء كان ذلك المعمول ظرفاً - أم جاراً
ومجروراً - أم غيرها - اضمغ عملها - فإذا تقدم اسمها أو خبرها
عليها لا تستطيع أن تعمل في ما قبلها - فلا يقال : «عندي إن زيدا»
ولا «زيداً إن عندي» (ولا) يجوز تقديم (خبرها على اسمها) فلا
يقال : «إن قائم زيدا» (إلا إذا كان) الخبر (ظرفاً) فيجوز نحو
«إن عندي زيدا» (أو جاراً ومجروراً - نحو : «إن في ذلك لعبرة»
(و) قد (تلحقها) أي : تنصل بآخر هذه الحروف الستة (ما) الكافة
(فتكفها) أي : فتضمنها (عن العمل) في اسمها وخبرها - فيرفع

نحو : « إنا زيد قائم » والمصدر إن حل محل « إن » فتحت همزتها ، وإلا كسرت ، وإن جاز الأمران جاز الأمران نحو : « أو لم يكفهم أنا أنزلنا » و « قال : إني عبد الله » و

الاسم والخبر . ورجعان - بعد دخول ما - إلى أصلها من المبتدائية والخبرية (نحو : « إنا زيد قائم » . والمصدر إن حل محل « إن ») واسمها وخبرها . « أن جاز أن نحذف « إن » مع اسمها وخبرها ونأتي بدلا عنها بمصدر الخبر (فتحت همزتها) وجوبا . فتقول فيها : « أن » - بالفتح - (وإلا) أى : وإن لم يجوز حلول المصدر محل « إن » واسمها وخبرها (كسرت) همزتها . للفرق بين الذى يجوز حلول المصدر محله وبين الذى لا يجوز حلول المصدر محله (وإن جاز الأمران) أى : حلول المصدر محل « إن » وعدم حلوله (جاز الأمران) أى : الفتح والكسر للهمزة (نحو : « أو لم يكفهم أنا أنزلنا ») هذا مثال « أن » الذى يجوز حلول المصدر محله . فإنه يجوز أن تقول : أو لم يكفهم أنزلنا . بدون تغيير المعنى (و) نحو « قال : إني عبد الله » وهذا مثال لـ « إن » الذى لا يجوز حلول المصدر محله . فإنه لا مصدر لـ « عبد الله » حتى يؤتى به - بخلاف « أنزلنا » فإنه فعل . وله مصدر ولا يصح وضع مصدر « كان » من أفعال العموم فى محلها إذ لا يصح أن يقال : « قال كوفى عبد الله » لأن الكلام لا يتم . (و)

اول قول : انى أحمد الله . و المعطوف على أسماء هذه الحروف منصوب
ويختص « إن » و « أن » ولكن يجوز رفعه بشرط مضي الخبر

نحو (اول قول : انى أحمد الله) وهذا مثال للذى يجوز فيه حلول
المصدر محل « أن » ويجوز عدمه ، فانه يجوز أن تقول : أول قوله
حمد الله ، فالحمد الذي هو مصدر جلس محل أن . ويجوز أن تقول
« أول قول انى أحمد الله » - بكسر الهزة - لأنه محكى القول .
و « أن » إذا صارت محكية لقول كسرت همزتها .

(و) الاسم (المعطوف على أسماء هذه الحروف منصوب) لأن
أسماء هذه الحروف منصوبة ، والمعطوف على شيء يجب أن يكون
له اعراب ذلك الشيء . سواء كان المعطف قبل ذكر الخبر أو بعده .
تقول : « لعل زيدا وحمروا قائمان » أو « لعل زيدا قائما وحمروا »
(ويختص « أن » و « أن » ولكن « يجوز رفعه) أى : رفع
الاسم المعطوف على أسماء هذه الثلاثة (بشرط مضي الخبر) بأن
يكون المعطف على الاسم بعد تمام الخبر . تقول : « أن زيدا قائم
وحمروا » ، وأما اذا عطفت شيئا على الاسم قبل مجيئ الخبر فلا
يجوز فيه الا نصب ، فلا يجوز « أن زيدا وحمروا قائمان » .

الثالث : « ما » ولا المشبهتان بليس ، وتعملان عملها بشرط بقاء
النفي ، وتأخر الخبر

ما ، ولا ، المشبهتان بليس

(الثالث) من النواسخ (ما ، ولا) التافيتان (المشبهتان بليس)
في معنى النفي . وعدم التصرف (وتعملان عملها) أى : عمل ليس
فترفعان الاسم وتنصبان الخبر . نحو : « ما زيد قائماً » و « لا رجل
عالم » .

ولعملها شروط بعضها شرط لها وبعضها شرط لأحدهما فقط . فأما شروط
عملها : (بشرط بقاء النفي) وعدم انتقاض النفي بـ « إلا » الاستثنائية .
فإن انتقض النفي بـ « إلا » وحجب رفع خبرها نحو : « ما أتم إلا بشر »
و « لا رجل الا عالم » (و) يشترط في عمل « ما » و « لا » (تأخر
الخبر) عن « ما » و « لا » وعن الاسم سواء كان الخبر ظرفاً أو مجروراً
أو غيرها ، فلا يصح تقديم الخبر على نفس « ما » و « لا » فلا يقال :
« عندي » ما رجل « ولا » في الدار لا رجل . ولا يصح - ايضاً -
تقديم الخبر على الاسم ، فلا يقال : « ما قائماً زيد » . ولكن
إذا كان الخبر ظرفاً أو مجروراً جاز تقديمه على الاسم ، مم تكرر « لا »
حيث نذكر : « ما في الدار زيد » و « لا عندك عمرو ولا بكر »

ويشترط في « ما » عدم زيادة « إن » معها وفي « لا » تنكير معموليها فإن لحقتها التاء اختصت بالأحيان ، وكثر حذف اسمها نحو : (ولات حين مناصر) .

(و) أما الشروط المختصة بعمل أحدهما دون الآخر فـ (يشترط في « ما ») فقط (عدم زيادة « إن ») المكسورة الهمزة . الساكنة النون (معها) أي : بعدها . فإن زيدت « إن » فلا تعمل « ما » ورفع خبرها . نحو : « ما إن أنتم ذهب » فإن لم توجد « إن » لم أن يقال : « ذهباً » (و) يشترط (في) عمل (لا) خاصة (تنكير معموليها) يعني : أن يكون اسمها وخبرها نكرتين . نحو : « لا رجل طامع » . فإن صار أحد معموليها معرفة الغيت عن العمل وكررت ، ورفع خبرها ، نحو : « لا زيد قائم ولا عمرو » .

(فإن لحقتها) أي : لحقت « لا » (التاء) التأنيضية الاسمية . أو المبالغية في النفي . فقلنا « لات » (اختصت بالأحيان) أي : بالأزمان ولا تعمل في غيرها (وكثر حذف اسمها) وإبقاء خبرها . (نحو : « ولات حين مناصر » - بنصب حين - والأصل : ولات الحين حين مناصر - فحذف الاسم - وبقي الخبر .

الرابع : لا النافية للجنس ، وتعمل عمل أن بشرط عدم دخول جار
عليها واسمها ان كان مضافاً أو شبيها به نصب

لا - النافية للجنس

(الرابع) من النواسخ (لا النافية للجنس) أي . لجنس اسمها
نحو : « لا رجل في الدار » أي : جنس الرجل ليس موجوداً في
الدار لا واحداً . ولا أكثر . بخلاف « لا » المشبهة بليس فإنه
كان ينفي فرداً واحداً . فإذا كنت تقول : « لا رجل في الدار »
أمكن أن يكون في الدار رجلان (وتعمل) لا النافية للجنس (عمل
إن) أي : نصب الاسم ورفع الخبر (بشرط عدم دخول) حرف
(جار عليها) فان دخل الجار على « لا » جرّ اسم لا . نحو :
« جئت بلا زاد » (واسمها) أي : اسم لا النافية للجنس (ان كان
مضافاً) الى نكرة . نحو : « لا غلام رجل في الدار » (أو) كان
اسمها (شبيها به) أي : شبيها بالمضاف - وشبه المضاف هو الذي
اقصص به شيء . كان عام معناه بذلك الشيء . - نحو : « لا طالعاً جيلاً
موجود » : فان طالعاً لا يتم معناه الا بجيل اذ لو قيل « لا طالعاً » لم
يعلم ما المراد من الطالعم . هل الطالعم من الصباء . أم من الجيل . أم
من غير ذلك كما لا يتم معنى الغلام الا بالرجل في غلام رجل (نصب)

والا بنى على ما ينصب به نحو : « لا رجل » و « لا رجلين » ويشترط
تكريره ، ومباشرة لها ، فان عرفت ، أو فصل أو أهملت وكررت

الاسم كما في المثالين (والا) أى : وان لم يكن اسم لا النافية
للجنس مضافاً أو شبيهاً ، بالمضاف ، بأن كان مفرداً ، أو مثنى
أو مجموعاً (بنى على ما) كان (ينصب به) يعنى : ذلك الاسم
- الذي صار اسماً لـ « لا » النافية للجنس - قبل أن يصير اسم « لا »
يتم كان يعرب في حالة النصب ؟ فبعد أن صار اسم لا يصير مبتدأ على
ذلك الاعراب . فاذا كان مفرداً كان ينصب بالفتحة . فكذلك يبنى
على الفتحة اذا صار اسم « لا » (نحو : « لا رجل » و) اذا كان
ثنية كان نصبها بالياء . فكذلك اذا صار اسم « لا » بنى على الياء نحو
(« لا رجلين ») وهكذا .

(ويشترط) في عمل « لا » النافية للجنس (تكريه) أى : كون
اسمها نكرة . فاذا صار الاسم نكرة صار الخبر ايضاً نكرة . لأنه
لا يخبر عن نكرة بمعرفة - (و) يشترط : ايضاً - (مباشرة لها)
أى : ملاصقة « لا » باسمها . من دون فاصل بينها (فان عرفت)
اسم لا ، أى : صار معرفة (أو فصل) بين « لا » وبين اسمها فاصل
(أهملت) « لا » . وسقطت عن العمل (وكررت) فتال صيرورة

نحو: « لا زيد في الدار ولا عمرو » و « لا في الدار رجل ولا امرأة » .

تبصرة

والك في نحو : « لا حول ولا قوة إلا بالله » خمسة أوجه الأول فتحها

الاسم معرفة (نحو : « لا زيد في الدار ولا عمرو » و) مثال الفصل بين « لا » واسمها (« لا في الدار رجل ولا امرأة ») .

أوجه « لا حول ولا قوة إلا بالله »

(تبصرة) مصدر باب التفعيل بمعنى اسم الفاعل أي مبتهر بخبر لمبتدأ محذوف تقديره : هذه تبصرة (و) يجوز (لك في) كل موضع كررت فيه « لا » على المطف ، وكان بمد كل منها نكرة مفردة غير مجرورة وبلا فاصلة (نحو : « لا حول ولا قوة إلا بالله » خمسة أوجه) من الأعراب والتركيب :

الأعراب (الأول فتحها) أي : فتح « حول » و « قوة » على أن يكون « لا » فيها نافية للجنس ، و « حول » و « قوة » اسمان « لا » وخبر لا محذوف - وهو « موجود » . التقدير « لا حول موجود ، ولا قوة موجودة إلا بالله » . وفتح « حول ، وقوة » يكون

على الأصل الثاني: رفعها على الابتداء أو على الاعمال كليس الثالث فتح الأول
ورفع الثاني بالمطف على المحل ارباعمال الثانية كليس. الرابع: عكس الثالث

(على الأصل) لأن الأصل في إسم لا النافية للجنس أن يكون مبنياً
على الفتح .

الاعراب (الثاني : رفعها) أى : رفع « حول » وقوة «
بناءً (على الابتداء) أى : كون « لا » نافية للجنس وساقطة عن
المعمل . و « حول » وقوة « مبتدأ » خبرها « موجود »
محذوف . (أو) يكون رفع الاسمين بناءً (على الاعمال) أى :
اعمال « لا » وجعل « لا » (كليس) فإن « لا » المشبهة بليس ترفع
اسمها . وحينئذ يكون خبر « لا » منصوباً ، فيكون التقدير : « لا
حول موجوداً . ولا قوة موجودة إلا بالله » .

الاعراب (الثالث : فتح) « حول » الذي هو الاسم (الأول)
بناءً على كون « لا » نافية للجنس (ورفع) « قوة » التي هي الاسم
(الثاني) اما بناءً (بالمطف على المحل) أى : على محل « حول »
فإن محله الرفع لأنه في الأصل كان مبتدأً (أو) بناءً (باعمال) « لا »
(الثانية كليس) أى : جعل لا الثانية مشبهة بليس « و « لا »
المشبهة بليس ترفع الاسم .

الاعراب (الرابع : عكس) الاعراب (الثالث) يعني : رفع

على إعمال الاولى كليس - أو على الغائيا - الخامس : فتصح الاول
ونصب الثاني بالمطف على اعظه لمساواة الفتح النصب .
الخامس : أفعال المقاربة وهي « كاد » و « كرب » و « أوشتك » لدنو الخبر

« حول » وفتح « قوة » بناءاً (على إعمال) لا (الاولى كليس ، أو)
بناءاً (على) اعتبارها نافية للجنس مع (الغائيا) أى إسقاط « لا » الاولى
عن العمل ، فإذا سقطت عن العمل رجع الاسم الى المبتدئية - والمبتدئ مرفوع
الاعراب (الخامس : فتح) الاسم (الاول) بمعنى « حول » بناءاً على
كون « لا » الاولى نافية للجنس - « وحول » إسمها وخبرها « موجود » محذوف
(ونصب) الاسم (الثاني) بمعنى : « قوة » (بالمطف على لفظه)
أى : بمطف « قوة » على لفظ « حول » وإنما جاز عطف المنصوب على
الفتوح مع أن المعطوف يجب أن يعرب بأعراب المعطوف عليه .
(لمساواة الفتح) مع (النصب) .

أفعال المقاربة

(الخامس) من النواسخ (أفعال المقاربة) قيل : وسميت هذه
الأفعال بـ « المقاربة » لأنها تقارب خبرها إلى اسمها (وهي) على ما
ذكر هنا ستة : (« كاد » و « كرب ») - بفتح الراء وكسرها -
(و « أوشتك ») هذه الثلاثة تأتي (لدنو الخبر) أى : لانبأت قرب
حصول الخبر للاسم - فمعنى : « كاد زيد يضرب » أن الضرب قرب

و « عسى » لرجائه و « أنشىء » و « طفق » للشروع فيه وتعمل عمل
كان ، وأخبارها جل مبدوءة بمضارع ويغلب في الأولين تجردة عن
« أن » نحو : « وما كادوا يفعلون » وفي الأوسطين اقترانه بها

أن يصدر من زيد . (و « عسى » لرجائه) أى : لرجاء حصول
خبره لاسمه . نحو : « عسى زيد أن يقوم » يعنى : يرجى أن
يصدر القيام من زيد (و « أنشأ » و « طفق ») - بفتح الطاء وكسر
الفاء (للشروع فيه) أى : للشروع اسمها في خبرها . فعنى « أنشأ »
زيد يكتب « أو » طفق الأبل ينام « أن زيد أشرع في الكتابة والأبل
شرع في النوم . (وتعمل) هذه الأفعال الستة (عمل كان) فترفع
المبتدأ بناءً على كونه اسمها لها . وتنصب الخبر بناءً على كونه خبراً
لها (وأخبارها) أى : الأشياء التي تقع خبراً لهذه الأفعال دائماً
(جل) فعلية (مبدوءة بمضارع) أى : أولها مضارع كما سر وسترى
في الأمثلة التالية (ويغلب في) خبري (الأولين) أى : « كاد »
و « كرب » (تجردة عن « أن ») المصدرية الناصبة (نحو : « ما
كادوا يفعلون ») و « كرب زيد يقعد » ، فلا تقول : أن يفعلوا .
أو أن يقعد (و) يغلب في خبري (الأوسطين) وهما : « أو شك »
و « عسى » (اقترانه) أى : اقتران خبرها (بها) أى : بـ « أن »

نحو : « عسى ربكم أن يرحمكم » ، وهي في الأخيرتين ممتمة نحو :
« طلق زيد يكتب » و « عسى » و « أنشئ » و « كرب » ملازمة
للمضي « وجاء » يكاد » و « يوشك » و « يطفق » .

تتمة

يختص « عسى » و « اوشك » باستغنائهما عن الخبر

المصدرية الناصبة (نحو : « عسى ربكم أن يرحمكم ») و « اوشك »
باقر أن يقرء « (وهي) أى : « أن » (فى) خبري (الأخيرتين)
وحا : « أنشئ » و « طلق » (ممتمة نحو : « طلق زيد يكتب »)
و « أنشئ » تقي ينصر « ، فلا يجوز أن يقال : « أن يكتب » أو
أو « أن ينصر » (و « عسى » و « أنشئ » و « كرب » ملازمة للمضي)
يعنى جاء من هذه الأفعال الثلاثة الفعل الماضي فقط فلا مضارع لها .
ولا أمر ، ولا نهى (وجاء) عن العرب استعلاء المضارع من الثلاثة
الأخر وهي « كا » و « اوشك » و « طلق » فقيـل (« يكاد » و
« يوشك » و « يطفق ») .

(تتمّة) في مختصات « عسى » و « اوشك » - مصدر باب
التفعليل كـ « تبصرة » والأصل : « تتمعة » فادغم الميم فى الميم وصارت
« تتمعة » - وهي بمعنى اسم الماعـل أى : متمم (يختص « عسى »
و « اوشك ») من بين أفعال المقاربة (باستغنائهما عن الخبر) أحيانا

في نحو : « عسى أن يقوم زيد » وإذا قلت « زيد عسى أن يقوم »
فلك وجهان : إعمالها في ضمير زيد فإي بـمـدها خبرها - وتقرئها عنه فإي
بـمـدها

فتصيران تامتين ويصير اسمها فاعلاً كما أن الأفعال الباقية كانت تستغني
عن الخبر - وتصير تامة - وتكتفي بالفاعل فقط (في) ما إذا كان
الفعل المقارب مقدماً على الاسم (نحو : « عسى أن يقوم زيد »)
و « اوشك أن يقعد عمرو » والاعراب : « عسى » فعل مقارب تام ،
و « أن يقوم زيد » يؤل بالمصدر فيصير « قيام زيد » وهو فاعل
لـ « عسى » وهكذا في مثال « اوشك » (وإذا) تقدم الاسم على فعل المقاربة
و (قلت « زيد عسى أن يقوم » فلك وجهان) في الاعراب ، الاول
جعل « عسى » ناقصة ، و (إعمالها) أي : إعمال « عسى » (في
ضمير زيد) على أن يكون ذلك الضمير اسماً لـ « عسى » (فإي بـمـدها)
أي : فيكون ما بعد « عسى » الذي هو « أن يقوم » (خبرها) أي
خبر « عسى » ، ويكون التقدير هكذا : « زيد عسى هو أن يقوم »
ومجموع « عسى » مع اسمه وخبره جملة يصير خبراً لـ « زيد » والوجه
الثاني في الاعراب : جعل « عسى » تامة (وتقرئها عنه) أي :
تقرئ « عسى » عن « زيد » ، بأن لا تعمل « عسى » في ضمير راجع
إلى « زيد » (ذ) يكون (ما بـمـدها) أي : ما بعد « عسى » وهو :

إسم مفعٍ عن الخير . ويظهر أثر ذلك في التأنيث ، والنثنية ، والجمع
فعلی الاول ، تقول : « هند عست أن تقوم » و « الزيدان عسيا أن
يقوما » و « الزيدون عسوا أن يقوموا » وعلى الثاني : عسى في الجمع

« أن يقوم » (إسم) لأنه يؤل بالمصدر ، فيصير « قيامه » والمصدر
إسم (مفعٍ) هذا الاسم (عن الخير) لأنه فاعل « عسى » (ويظهر
أثر ذلك) أى : أثر حمل « عسى » في ضمير الاسم الذي قبلها وعدم
عمله في ضميره (في التأنيث ، والنثنية . والجمع ، فعلی الاول)
أى : إذا عملت « عسى » في ضمير الاسم الذي قبله يجب أن يكون
الضمير طبقاً لذلك الاسم (تقول : « هند عست أن تقوم » و « الزيدان
عسيا أن يقوما » و « الزيدون عسوا أن يقوموا » وعلى الثاني) أى :
إذا انفصلت « عسى » عن الاسم الذي قبلها . ولم تعمل في ضمير ذلك
الاسم تقول (عسى في الجميع) يعني : « هند عسى أن تقوم »
و « الزيدان عسى أن يقوما » و « الزيدون عسى أن يقوموا » ، ف « أن
يقوم » هو الذي يظهر فيه علامة التأنيث ، والنثنية ، والجمع ، دون
« عسى » .

النوع الثاني

ما يرد منصوباً لا غير ، وهو ثمانية ، الأول : المفعول به . وهو :
الفضلة الواقع عليه الفعل ، والأصل فيه تأخره عنه وقد يتقدم جوازاً
لإفادة الحصر نحو : « زيدا ضربت » ووجوباً للزومه المصدر .

المنصوبات

(النوع الثاني) من العربات (ما يرد منصوباً لا غير ، وهو ثمانية)
المفعول به ، والمفعول المطلق ، والمفعول له ، والمفعول معه ،
والمفعول فيه ، والمنصوب بزعم الخافض ، والحال ، والتمييز .
(الأول : المفعول به - وهو الفضلة) يعني : الشيء الذي
ليس بعمدة في الكلام (الواقع عليه الفعل) نحو : « نصر زيد عمرواً »
فإن عمرواً مفعول به ، وهو فضلة لأنه ليس بعمدة في الكلام ، فلو
حذف لم يحدث خلل في الكلام ، وواقع عليه النصر الذي هو الفعل
(والأصل فيه) أي في المفعول به (تأخره عنه) أي عن الفعل كالمثال
السابق (وقد يتقدم) المفعول به على الفعل (جوازاً لإفادة الحصر)
فلو تقدم المفعول به على الفعل كان معناه حصر الفعل في المفعول به
(نحو : « زيدا ضربت ») يعني : الذي ضربته هو زيد فقط دون
غيره (و) قد يتقدم المفعول به (وجوباً للزومه المصدر) يعني :

نحو : « من رأيت » .

الثاني : المفعول المطلق ، وهو : مصدر يؤكد عاملة ، أو
يبين نوعه ، أو عدده نحو : « ضربتُ ضرباً » أو « ضرب الأمير » أو « ضربتني »
والمؤكد مفرد دائماً

إذا كان المفعول به مما له المصدر - كالأستفهام - يجب تقديمه على الفعل
(نحو : « من رأيت ») فـ « رأيت » فعل ، والتاء فاعل و « من »
الاستفهامية مفعول به .

المفعول المطلق

(الثاني : المفعول المطلق . وهو : مصدر يؤكد عاملة
أو يبين نوعه) أى : نوع عاملة (أو) يبين (عدده) أى : عدد
عاملة (نحو : « ضربتُ ضرباً ») فـ « ضرباً » مصدر ، جاء لتأكيد عاملة
- الذي هو ضربت - (أو) ضربتُ (ضرب الأمير) فـ « ضرب الأمير »
مصدر جاء لبيان نوع عاملة - الذي هو ضربت - يعنى : أن الضرب
كان من نوع ضرب الأمير (أو) ضربتُ (ضربتني) فـ « ضربتني »
مصدر . جاء لبيان عدد عاملة - الذي هو ضربت - يعنى : أن
الضرب كان عدده اثنين ، أى : ضربتني (و) المفعول المطلق
(المؤكد) أى الذي يؤتي به للتأكيد فقط (مفرد دائماً) فلا يصير

وفي النوع خلاف . ويجب حذف عامله سماعاً في نحو : « سقياً » و « رعياً »
وقياساً في نحو : « فشدوا الوثاق ظامناً بعد وإما فداءً »

تثنية ولا جمعاً (وفي النوع خلاف) يعني : اختلف في المفعول
المطلق الذي يؤتي به للنوع هل يصير تثنية وجمعاً ، أم يجب أن يكون
مفرداً دائماً ، أما المفعول المطلق المعدى يجب أن يكون على عدد
عامله فإن كان العامل واحداً كان المفعول المطلق مفرداً ، وإن كان
العامل تثنية كان تثنية ، وإن كان العامل جمعاً كان جمعاً تقول :
« ضربت ضرباً واحداً » و « ضربت ضربتين » و « ضربت ضربات »
(ويجب حذف عامله) أي : الفعل الذي يعمل في المفعول المطلق
وينصبه (سماعاً في نحو : « سقياً » و « رعياً ») فإن أصلها : سقاك
الله سقياً ، ورعاك الله رعياً فحذف « سقاك الله » و « رعاك الله »
وبقى المفعول المطلق وحده . ولا يجوز الحذف في غير هذين من
المصادر ، والقياس عليها ، لانهما سماعيان فمثلاً : لا يصح أن يقال
« إرواءاً » بحذف الفعل على أن يكون التقدير « ارواك الله إرواءاً »
(و) يجب حذف الفعل العامل في المفعول المطلق (قياساً) أي يقاس
عليه كل مورد كان مثله . وذلك في موارد : منها (في) ما إذا كان
المفعول المطلق تفصيلاً لما قبله مضمون الجملة الطلبية التي تقدمت على
المفعول المطلق (نحو : « فشدوا الوثاق ظامناً بعد وإما فداءً »)

« له على الف درهم اعترافاً » و : « زيد قائم حقاً »

معنى هذه الآية الكريمة - والله العالم - أنه إذا أكثر من إيراد الجراحات على المشركين « فشدوا الوثاق » أى احكموا وثاقهم في الأسر وخذوهم أمراء . فإما - بعد ذلك - يجعلون عليهم المنة وتطلقونهم . وإما تأخذون منهم ما لا باسم الفدية وتطلقونهم والأصل : تمنون مناً ، وتمدون فداءً ، فحذف الفعل « تمنون » وتمدون « فان فشدوا الوثاق » جملة طلبية تقدمت على المفعول المطلق الذي هو « مناً وفداءً » والمن والفداء تفصيل لما قبله مضمون شد الوثاق ، فان طاقية شد الوثاق ، وأمر الكفار إنما هو المن عليهم ، أو أخذ الفدية منهم (و) منها : إذا وقع المفعول المطلق مؤكداً لنفسه ؟ بحيث لولا المفعول المطلق لم يحتمل غيره نحو (« له على الف درهم اعترافاً ») ف « اعترافاً » مفعول مطلق . أكد الجملة التي قبله . ولو لم يكن « اعترافاً » في الكلام كان معنى « له على الف درهم » اعترافاً بذلك . والأصل : اعترف اعترافاً . فحذف الفعل لهذا السبب (و) منها : إذا وقع المفعول المطلق مؤكداً لنفسه ولكن بحيث لو لم يكن المفعول المطلق في الكلام احتدل غيره نحو : (« زيد قائم حقاً ») فجملة « زيد قائم » قبل دخول المفعول المطلق « حقاً » كانت محتملة لأن تكون حقيقة ولأن تكون غير حقيقة بل مجازاً . ولكنه الآن أكد نفسه ، فان

و « ما أنت إلا سيراً » و « إنما أنت سيراً » و « زيد سيراً سيراً » و

« حقاً » لا يؤكد إلا نفس « زيد قائماً » ولكنه رفع الشك والاحتمال عنها
والأصل : أحقه حقاً فحذف « أحق » وبقي « حقاً » وحده . (و)
منها : ما وقع المفعول المطلق بعد « إلا » الاستثنائية فإنه - أيضاً -
يحذف الفعل العامل في المفعول المطلق ، نحو : (ما أنت إلا سيراً)
أي : إلا تسير سيراً . (و) منها : إذا وقع المفعول المطلق محصوراً
فيه بـ « إنما » فإنه - أيضاً - يحذف الفعل العامل في المفعول المطلق ،
نحو : (إنما أنت سيراً) أي : تسير سيراً . (و) منها : إذا كرر
المفعول المطلق - وكان واقعاً بعد إسم لا يصلح أن يصير المفعول
المطلق خبراً عن ذلك الاسم فإنه - أيضاً - يحذف الفعل العامل في
المفعول المطلق ، نحو : (زيد سيراً سيراً) فـ « سيراً » الذي هو مفعول
مطلق كرر - ووقع بعد « زيد » الذي هو اسم عين - و « سيراً »
لا يمكن أن يصير خبراً عن زيد ، لأن « سيراً » مصدر - والمصدر -
إسم معنى - واسم المعنى لا يصير خبراً عن اسم غير - والأصل :
« زيد يسير سيراً » فحذف الفعل « يسير » وبقي المفعول المطلق « سيراً »
(و) منها : إذا وقع المفعول المطلق - لأجل التشبيه - بعد جملة
مشتملة على إسم بمعنى المفعول المطلق - ومشتملة على صاحب ذلك

« مررت به » فإذا له صوت صوت حمار « و « لبيك » و « سمعديك »
الثالث المفعول له ، وهو المنصوب بفعل فعل لتحصيله أو حصوله

الاسم - نحو : (مررت به ، فإذا له صوت - صوت حمار)
ف « صوت حمار » مفعول مطلق - وقع - لأجل تشبيه صوت ذلك
الشخص بصوت الحمار - بمذمجة « له صوت » وهذه الجملة مشتملة على
إسم بمعنى المفعول المطلق ، وهو « صوت » - ومشتملة على صاحب
ذلك الاسم - يعني : الصوت - وهو الضمير في « له » فإنه راجع إلى
صاحب الصوت - والتقدير « فإذا له صوت يصوت صوت حمار » فحذف
الفعل « يصوت » وبقي المفعول المطلق « صوت حمار » منصوباً (و)
منها : إذا كان المفعول المطلق شيئاً دالاً على التكثير - فإنه أيضاً
يحذف الفعل العامل في المفعول المطلق نحو : (لبيك) بمعنى :
إجابة بعد إجابة (وسمديك) بمعنى : لك السعادة بعد السعادة .
والاصل : « أ لب لك ألبيّن » يعني : أقم على طاعتك كثيراً .
و « اسمدك إسعادين »

المفعول له

(الثالث) مما يرد منصوباً لا غير (المفعول له - وهو) الاسم
(المنصوب بفعل فاعل) ذلك الفعل (لتحصيله - أو حصوله) أي :

نحو : « ضربته تأديباً » و « قدمت عن الحرب جيناً » ويشترط كونه مصدرأ . متحدأ بعامله وقتأ . و فاعلاً

لتحصيل ذلك الاسم أو حصول ذلك الاسم . والفرق بين التحصيل والحصول : أن في التحصيل يحصل المفعول له بعد صدور الفعل . وفي الحصول : لكون المفعول له حاصلأ يصدر الفعل (نحو : « ضربته تأديباً ») هذا للتحصيل . فان « تأديباً » مفعول له ، وصدر الفعل الذي هو الضرب لتحصيل التأديب (و) مثال الحصول (قدمت عن الحرب جيناً) - أى لاخوف من الحرب لم أذهب الى الحرب - فان « جيناً » مفعول له . وإنا صدر الفعل الذي هو القعود لكون الجين حاصلأ (ويشترط) في المفعول له ثلاثة شروط : الاول : (كونه مصدرأ) فلو لم يكن مصدرأ يجي . مجروراً باللام ولا ينصب كما سيأتي الثاني : كونه (متحدأ بعامله وقتأ) يعنى : يكون وقت الفعل الذي يعمل في المفعول له مع وقت حصول المفعول له واحداً . فان لم يتحد الوقتان جي . المفعول له مجروراً باللام ولم ينصب كما سيأتي . الثالث كونه متحدأ مع الفعل الذي يعمل فيه (فاعلاً) بأن يكون فاعل الفعل . و فاعل المفعول له واحداً ، فلو كانا اثنين جي . المفعول له مجروراً باللام ولم ينصب كما سيأتي . والشروط الثلاثة موجودة في المثالين السابقين فـ « تأديباً » من « ضربته تأديباً » مصدر . ووقت

ومن ثم جيء باللام في نحو : « والارض وضعا للانام » و « تهيأت للسفر » و « جئتك لمحيثك إياي » .

التأديب والضرب واحد - لأن وقت التأديب هو وقت الضرب وفاعل الضرب وفاعل التأديب - أيضاً - واحد لأن الذي يضرب هو الذي يؤدب وهكذا « جيناً » من « قعدت عن الحرب جيناً » مصدر - ووقت الجبن والقعود واحد - لأنه قعد حين ما حصل الجبن - وفاعل الجبن والقعود واحد - لأن الذي جبن هو الذي قعد عن الحرب (ومن ثم) أي : من حيث انه يشترط وجود الشروط الثلاثة حتى ينصب المفعول له (جيء) المفعول له مجروراً (باللام في نحو : « والارض وضعا للانام ») فان « الأنام » مفعول له ، ولما لم يكن مصدراً لم ينصب وجيء عليه باللام (و) نحو : « تهيأت للسفر » فان « السفر » مفعول له ، ولما لم يكن وقته متعدياً مع وقت التهيؤ - لأن السفر يكون وقته بعد وقت التهيؤ - لم ينصب وجر باللام (و) نحو : « جئتك لمحيثك إياي » فان « المحيي » مفعول له ، ولما لم يكن فاعله متعدياً مع فاعل « جئتك » - لأن فاعل « جئتك » هو المتكلم ، وفاعل « لمحيثك » هو المخاطب - لم ينصب ، وجيء باللام .

الرابع : المفعول معه - وهو : المذكور بعد واو المعية لمصاحبة معمول عامله ولا يتقدم على عامله نحو « سرت وزيداً » و « مالك وزيداً » و « جئت أنا وزيداً »

المفعول معه

(الرابع) مما يرد منصوباً لا غير (المفعول معه - وهو) الاسم (المذكور بعد واو المعية) أى بعد الواو التي هي بمعنى مع ، وإنما صار الواو بمعنى مع (لمصاحبة) المفعول معه (معمول عامله) أى : عامل المفعول معه ، يعنى : أن المفعول معه مع معمول آخر لعامل المفعول معه متصاحبان ، مثل « سرت وزيداً » فإن « زيداً » الذي هو مفعول معه للسير مصاحب مع تاء المتكلم الذي هو معمول آخر للسير (ولا يتقدم) المفعول معه (على عامله) فلا يجوز أن تقول : « وزيداً سرت » بخلاف سائر المفعولات فإنها تتقدم على عاملاتها .

(نحو : « سرت وزيداً » و « مالك وزيداً » و « جئت أنا وزيداً ») المثال الاول : للمفعول معه الذي كان بعد جملة فعلية وكان قبل واو المعية ضمير متصل غير مؤكد بضمير منفصل فإن « سرت » جملة فعلية . لأنها فعل وفاعل ، والتاء ضمير متصل ، ولم يؤكد هذا الضمير بضمير منفصل المثال الثاني : للمفعول معه الذي كان بعد جملة اسمية ، فإن « مالك » مبتدأ وخبر ، « ما » الاستفهامية مبتدأ ، و « لك » اللام

والعطف في الاولين : قبيح . وفي الأخير : سائق

حرف جر ، والكاف مجرور ، والجار والمجرور معاً خبر « ما » ،
و « الواو » بمعنى مع ، و « زيداً » مفعول معه

المثال الثالث : للمفعول معه الذي كان بمد جملة فعلية ، وكان
قبل واو المعية ضمير متصل مؤكداً بضمير منفصل ، فان « جئت »
جملة فعلية : فعل وفاعل ، والتاء ضمير متصل ، وقد اكده « أنا »
الذي هو ضمير منفصل (والعطف في) المثالين (الاولين) وهما :
« سرت زيداً » و « مالك وزيداً » بأن نحمل الواو عاطفة . ونعطف
زيداً على التاء - ضمير المتكلم - في المثال الاول ، فنقول : « سرت
وزيد » برفع زيد ، لأن الضمير مرفوع لأنه فاعل ، وفي المثال الثاني
نعطف زيداً على الكاف من « مالك » فنقول : « مالك وزيد » بجر
زيد ، لأن الكاف مجرور بحرف الجر وهو اللام . في هذين المثالين
(قبيح) لأن عطف شيء على ضمير متصل مرفوع أو مجرور غير
مؤكد ذلك الضمير بضمير منفصل قبيح . ففي هذين المثالين يجب
أن نحمل الواو واو المعية ، و « زيداً » مفعولاً معه ، لا معطوفاً
(و) العطف (في) المثال (الأخير) وهو : « جئت أنا وزيداً »
بأن نحمل الواو عاطفة ، ونعطف « زيداً » على التاء في « جئت » هذا
العطف (سائق) بمعنى : جائز . لأنه يجوز عطف شيء على ضمير

وفي نحو : « ضربت زيداً وعمرواً » واجب

الخامس : المفعول فيه ، وهو اسم زمان ، أو مكان مبهم . أو بمنزلة أحدهما ، منصوب بفعل فاعل فيه

متصل بعد تأكيد ذلك الضمير بضمير منفصل ، فإن التاء ضمير متصل و « أنا » تأكيد ، فبعد ما صار « أنا » - الذي هو ضمير منفصل - تأكيداً للتاء في « جئت » جاز عطف شيء على هذا التاء فيجوز رفع زيد على العطف واعتبار الواو للعطف ، فيقال : « جئت أنا وزيد » ويجوز نصب زيد على المفعولية ، واعتبار الواو للمعية ، فيقال : « جئت أنا وزيداً » (و) العطف (في نحو : « ضربت زيداً وعمرواً » واجب) لأن كل مكان أمكن جعل الواو عاطفة ، وعطف ما بعد الواو - الذي هو المفعول معه - على ما قبل الواو ، مع بقاء النصب لما بعد الواو ، وجب جعل الواو عاطفة ، وعطف ما بعدها على ما قبلها المفعول فيه

(الخامس) مما يرد منصوباً لا غير (المفعول فيه ، وهو اسم زمان) مطلقاً سواء كان مبهماً كـ « حين » أم كان مختصاً كـ « يوم الجمعة » (أو) اسم (مكان مبهم) أي غير مختص بذلك المكان (أو) اسم شيء يكون (بمنزلة أحدهما) أي : بمنزلة الزمان أو بمنزلة المكان (منصوب) ذلك الاسم (بفعل فاعل) ذلك الفعل (فيه) أي : في ذلك الزمان - أو

نحو : « جئت يوم الجمعة » و « صليت خلف زيد » و « سرت عشرين يوماً » و « عشرين فرسخاً »

في ذلك المكان (نحو : « جئت يوم الجمعة ») فان « يوم الجمعة » اسم زمان مختص لانه يوم معلوم ومنصوب بفعل « جئت » الذي فعل هذا الفعل - وهو المجيء - في ذلك اليوم ، اذ المجيء كان في يوم الجمعة (و) نحو : « صليت خلف زيد » فان « خلف » اسم مكان وهو مبهم غير معلوم ، لانه لا يعلم أية نقطة من خلف زيد ، فانه لا يعرف خلف زيد بدون فاصلة ، أو بفاصلة صف ، أو صفين ، أو غير ذلك ، و « خلف » منصوب بفعل « صليت » الذي فعل هذا الفعل - وهو الصلاة - في ذلك المكان ، أى خلف زيد (و) نحو : « سرت عشرين يوماً » فان « عشرين يوماً » بمنزلة اسم الزمان لأن « عشرين » اسم عدد . لا اسم زمان . ولكن حيث كان المراد منه الزمان - صار بمنزلة الزمان و « عشرين » منصوب بفعل « سرت » الذي فعل هذا الفعل - وهو السر - في العشرين يوماً التي هي بمنزلة الزمان (و) نحو : « سرت (عشرين فرسخاً) » فان « عشرين فرسخاً » بمنزلة اسم المكان ، وهو مبهم غير معلوم ، لانه لا يعلم « عشرين فرسخاً » في أى طريق ؟ ومن أى طرف ؟ و « عشرين » منصوب بفعل « سرت » الذي فعل هذا الفعل - وهو السر - في

وأما نحو : « دخلت الدار » فمفعول به على الأصح .

السادس : المنصوب بزعم الخافض وهو الاسم الصريح . أو
المؤول المنصوب بفعل لازم بتقدير حرف الجر وهو

العشرين فرسخاً . التي هي بمنزلة المكان (وأما نحو : « دخلت الدار »
ف (الدار) مفعول به على (القول) (الأصح) وليس مفعولاً فيه لأن
« الدار » اسم مكان مختص لا مبهم . واسم المكان المختص لو كان معه
« في » فلا يجوز حذفها منه . فحيث لم يذكر « في » مع « الدار » نعلم
بأنه ليس معه « في » مقدراً . وحيث لم يقدر معه « في » فليس
مفعولاً فيه وإنما هو مفعول به .

المنصوب بزعم الخافض

(السادس) من الأسماء التي ترد منصوباً ، ولا نصير غير منصوب
أبدأ : الاسم (المنصوب) الذي كان نصبه (ب) سبب (نزع الخافض)
أى : إسقاط حرف الجر عنه . بأن كان ذلك الاسم مجروراً بحرف
الجر . فسقط حرف الجر . فصار ذلك الاسم منصوباً (و) المنصوب
بزعم الخافض (هو الاسم الصريح . أو المؤول) أى : الشيء الذي
يؤول إلى الاسم الصريح . مثل « أن » . وأن « فإنها مع معموليها
يؤولان إلى المصدر (المنصوب) ذلك الاسم (بفعل لازم) أى :
غير متعد (بتقدير حرف الجر) قبيل ذلك الاسم المنصوب (وهو)

قياسي مع «أَنْ وَأَنَّ» نحو «أَوْ عَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذَكَرٌ مِنْ رَبِّكُمْ»
و«عَجِبْتُ أَنْ زَيْدًا قَامَ» وسماعي في غير ذلك

أى : المنصب بنزع الخافض (قياسي) أى : يجوز القياس عليه إذا كان ذلك الاسم المنصوب بنزع الخافض (مع «أَنْ» و«أَنَّ» نحو) قوله تعالى : «أَوْ عَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذَكَرٌ مِنْ رَبِّكُمْ» (التقدير «من أَنْ جَاءَكُمْ . . .» فـ «أَنْ» مع ما بعدها يؤوّل إلى المصدر فيصير «أَوْ عَجِبْتُمْ مِنْ عَجَبٍ» ذَكَرٌ مِنْ رَبِّكُمْ فـ «عَجَبٍ» اسم لأنه مصدر - والمصدر اسم - وصار منصوباً بسبب إسقاط باء الجر عنه ، مع أن «عَجِبَ» فعل لازم - والفعل اللازم لا ينصب مفعولاً (و) نحو : «عَجِبْتُ أَنْ زَيْدًا قَامَ» (التقدير : «بأن زَيْدًا قَامَ» فـ «أَنْ» مع ما بعدها يؤوّل إلى المصدر فيصير «عَجِبْتُ قِيَامَ زَيْدٍ» فـ «قِيَامَ» اسم ، لأنه مصدر - وصار منصوباً بسبب إسقاط باء الجر عنه ، مع أن «عَجِبَ» فعل لازم لا ينصب - ويجوز منع الأمثلة على نحو هذين المثالين - فتقول - مثلاً - : «فرح زَيْدٌ أَنْ ماتَ عمرو» و«غضب على أَنْ يَافِقَ ذَاهِبٌ» والتقدير : بأن مات عمرو ، الذي يؤوّل إلى المصدر فيصير : بعوت عمرو - و : بأن يَافِقَ ذَاهِبٌ ، الذي يؤوّل إلى المصدر فيصير : بذهاب يافِر - وهكذا (و) الاسم المنصوب بنزع الخافض (سماعي في غير ذلك) أى : في غير ما إذا

نحو : « ذهب الشام » .

السابع : الحال، وهي : الصفة المبينة للهيئة غير نمت ويشترط تكبيرها والأغلب كونها منتقلة - مشتقة - مقارنة لعاملها

كان مع « أن » - أو أن - ، فلا يجوز لنا صنع الأمثلة من عندنا . بل يجب أن يرد المثال عن العرب (نحو : « ذهب الشام ») ينصب الشام . بناءً على أن التقدير : ذهب إلى الشام ، فحذف « إلى » ونصب « الشام » بسبب سقوط حرف الجر . ولا يصح لنا أن نصنع من عندنا أمثلة لذلك ، مثل أن نقول : « ذهب العراق » وغير ذلك .

الحال

(السابع) من الأسماء التي تكون دائماً منصوباً ، ولا يصير غير منصوب (الحال ، وهي الصفة المبينة للهيئة) مثل : « جاء زيد ضاحكاً » . « ضاحكاً » حال ، وهو صفة تبين هيئة زيد في حال المجيء . بما أنه كان على هيئة الضحك في حالة المجيء . حال كون هذا الحال (غير نمت) لأن النعت لا يبين الهيئة (ويشترط تكبيرها) أي : كون الحال نكرة . لا معرفة . فلو قلت : « جاء زيد الضاحك » فليس « الضاحك » حالاً ، بل يصير صفة لزيد (والأغلب كونها) أي كون الحال صفة (منتقلة) أي : لا تكون صفة ثابتة باقية ، بل تكون صفة زائلة (مشتقة) أي : غير جامدة (مقارنة لعاملها) أي : كون

وقد تكون ثابتة ، وجامدة ، ومقدرة ، والأصل

الحال مقارناً وجودها مع العامل في الحال نحو : « جاء زيد ضاحكاً »
 فـ « ضاحكاً » صفة منتقلة ، لأنها غير ثابتة باقية ، بل هي زائلة ،
 لأن الإنسان لا يكون ضاحكاً دائماً . وهي صفة مشتقة - لأن لها
 فعل ماضٍ - ومضارع ، وأمر - ونهى ، وغير ذلك ، تقول :
 « ضحك ، يضحك ، إضحك - لا تضحك . . . » وغيرها .
 و « ضاحكاً » صفة مقارنة مع « جاء » الذي هو العامل في « ضاحكاً »
 لأن ضحك زيد كان مقارناً مع مجيئه (وقد) أى : قليلاً (تكون)
 الحال صفة (ثابتة وجامدة) نحو : « جاء زيد طويلاً » فـ « طويلاً »
 حال « زيد » ، ولكنه صفة ثابتة « زيد » لأن الطول ليس شيئاً منتقلاً زائلاً
 كالضحك ، ومثل : « جاء زيد إنساناً » فـ « إنساناً » حال « زيد » ولكنه
 صفة جامدة ، غير مشتقة من فعل (و) قد تكون الحال صفة
 (مقدرة) أى : غير مقارنة مع عاملها في الزمان بل يكون زمان الحال
 بعد زمان عاملها مثل « أدخل في الغرفة باقياً فيها » فـ « باقياً » حال ،
 و عاملها « أدخل » ولكن زمانها إثنان - زمان الدخول حين الأمر
 وزمان البقاء يكون بعد ما تبقى مدة في الغرفة ، لأنه لا يقال للشخص
 أنه باق في الغرفة إلا بعد أن يبقى في الغرفة مدة كثيرة ، فبعد ما
 دخل ، وبقي في الغرفة مدة كثيرة ، بعد ذلك يصير باقياً (والأصل)

تأخرها عن صاحبها، ويجب إن كان مجروراً، ويمتنع: إن كان نكرة محضة

أى: الاغلب (تأخرها) أى: تأخر الحال - فى اللفظ - (عن صاحبها) نحو: «جاء زيد ضاحكاً» فيتأخر «ضاحكاً» الذى هو الحال عن «زيد» الذى هو صاحب الحال مع جواز تقديمها على زيد بأن يقال: «جاء ضاحكاً زيد» ولكنه قليل (ويجب) تأخر الحال عن صاحبها (إن كان) صاحب الحال (مجروراً) نحو: «مررت بزيد ضاحكاً» فـ «ضاحكاً» حال «زيد» - «زيد» صاحب الحال - وحيث إن صاحب الحال مجرور لا يجوز تقديم الحال على صاحب الحال، فلا يقال: «مررت ضاحكاً بزيد» لأنه يوم أن يكون «ضاحكاً» حالاً لتاء «مررت» لا «زيد» - (ويمتنع) تأخر الحال عن صاحب الحال (إن كان) صاحب الحال (نكرة محضة) النكرة على نوعين: مخصصة، ومحضة، فالنكرة المخصصة: هي التي أضيفت إلى نكرة أخرى، أو وصفت بشيء، نحو: «غلام رجل» و«غلام أبيض» فإن غلام - الذي هو نكرة - حيث أضيف إلى النكرة - وهو رجل - وحيث جئنا بـ «أبيض» صفة له، صار «غلام» نكرة مخصصة والنكرة المحضة: هي النكرة التي لا أضيفت إلى شيء، ولا وصفت بشيء مثل «رجل» فإنه نكرة محضة. فإن كان صاحب الحال نكرة

وهو قليل ويجب تقدمها على العامل إن كان لها المصدر . نحو :
 « كيف جاء زيد ؟ » ولا تعجب . عن المضاف إليه إلا إذا صح قيامه
 مقام المضاف نحو « بل تتبع ملة إبراهيم حنيفاً »

محضة (وهو قليل) أى : كون صاحب الحال نكرة محضة قليل مثل
 « جاء راكباً رجل » فيجتمع أن يتأخر الحال - وهو راكباً - عن
 صاحب الحال - وهو رجل - فلا يصح أن تقول : جاء رجل راكباً
 (ويجب تقدمها) أى : تقدم الحال (على العامل إن كان) الحال
 من الأشياء التي (لها المصدر ، نحو : « كيف جاء زيد ؟ ») فإن
 « كيف » حال ، و « جاء » عامل في الحال لأن « جاء » نصب الحال ،
 وحيث إن كيف إسم استفهام . ويجب أن يتصدر ويتقدم في كل
 مكان . وجب تقديمه على « جاء » العامل في الحال (و) إذا كان إيمان
 أحدهما مضاف . والثاني مضاف إليه ، وأردنا أن نأتى بحال للمضاف
 إليه (لا تعجب) الحال (عن المضاف إليه إلا إذا صح قيامه) أى
 قيام المضاف إليه (مقام المضاف) يعنى : كان بحيث لو حذفنا
 المضاف وأبقينا المضاف إليه لا يتغير المعنى (نحو) قوله تعالى :
 « قل (بل تتبع ملة إبراهيم حنيفاً ») ف « حنيفاً » حال عن
 « إبراهيم » وإبراهيم مضاف إليه . لأن « ملة » أضيفت إليه
 ولكنك لو تحذف المضاف - الذي هو « ملة » - وتجعل المضاف إليه

أو كان المضاف بمعنى نحو : « أعجبني وجه هند راكبة » (أو كان عاملاً في الحال نحو : « أعجبني ذهابك مسرعاً » .
الثامن : التميز . وهو التكررة الرافعة للإبهام المستقر

- وهو إبراهيم - مكان المضاف - وتقول : بل إبراهيم خفيفاً يعني : بل نتبع إبراهيم خفيفاً لا يفصد المعنى ، لأن متابعة إبراهيم ، ومتابعة ملة إبراهيم « أى : شريعته » شيء واحد (أو كان المضاف بمعنى)
أى : بعضاً من المضاف إليه - فيجوز إثبات حال « هند » للمضاف إليه (نحو « أعجبني وجه هند راكبة ») فـ « راكبة » حال عن « هند » وإنما جاز محبي الحال لـ « هند » مع أن « هند » مضاف إليه لأن المضاف - وهو الوجه - بعض المضاف إليه (أو كان) المضاف (عاملاً في الحال) فيجوز إثبات الحال عن المضاف إليه (نحو : « أعجبني ذهابك مسرعاً ») فـ « مسرعاً » حال عن الكاف الذي أضيف إليه « ذهاب » وإنما جاز إثبات الحال عن المضاف إليه لأن المضاف - وهو ذهاب - عامل في الحال - لأن « ذهاب » هو الذي نصب « مسرعاً » .

التمييز

(الثامن) من الأسماء التي لا تكون إلا منصوبة (التمييز ، وهو التكررة الرافعة) أى : المزية (للإبهام المستقر) أى : للإبهام

عن ذات ، او نسبة . ويفترق عن الحال بأغلبية جوده . وعدم مجيئه جملة
وعدم جواز تقدمه على عامله على الأصح

الثابت فيزيل الابهام (عن ذات ، أو) عن (نسبة) فلا يزيل الابهام
عن الوصف . لأن الحال . والنمت يزيلان الابهام عن الوصف .
والتميز يزيل الابهام عن الذات ، أو عن النسبة مثل : « لبست قباءاً
صوفياً » و « اشتعل الرأس شيباً » ففي المثال الاول : « صوفياً » تميز
أزال الابهام عن « قباءاً » لأن القباء لم يعلم ما كان جنسه ، فبالتميز
زال هذا الابهام عن ذات القباء . وفي المثال الثاني : لا يعلم نسبة
الاشتعال إلى الرأس . فجاء « شيباً » - الذي هو التميز - وأزال هذا
الابهام عن نسبة الاشتعال إلى الرأس ، فتبين - بعد التميز - أن
الاشتعال نسب إلى الرأس من جهة الشيب ، لا من جهة الحرق ونحوه
(ويفترق) التميز (عن الحال) باختلافات : أحدها (بأغلبية
جوده) أى : يكون التميز جامداً غالباً بخلاف الحال فانها مشتقة
غالباً (و) الثاني (عدم مجيئه) أى : عدم مجيئه التميز (جملة) بل يكون
التميز - دائماً - مفرداً . بخلاف الحال فانها قد تأتي مفردة . وقد
تكون جملة (و) الثالث من الفروق (عدم جواز تقدمه) أى : تقدم
التميز (على عامله) بل يكون دائماً متأخراً عن عامله (على) القول
(الأصح) بخلاف الحال فانها قد كان تقدمها على عاملها واجباً ، وقد

فان كان مشتقاً إحتمل الحال - فالأول عن مقدار غالباً والخفض قليل
وعن غيره قليلاً والخفض كثير - والثاني عن نسبة في جملة

كان جائزاً (فان كان) التميز إسمياً (مشتقاً إحتمل الحال) أى إحتمل
أن لا يكون تمييزاً بل يكون حالاً ، كالمثال الآتى « لله دره فارساً »
فـ « فارساً » لكونه مشتقاً يحتمل أن يكون حالاً . ويحتمل أن يكون
تمييزاً (فالأول) وهو التميز الرافع للابهام عن الذات يكون (عن
مقدار غالباً) أى : يكون تمييزاً للمقدار على الأغلب ، مثل « اشتريت
كيلوين شكرأ » فـ « شكرأ » تميز لـ « كيلوين » وكيلوين مقدار
(والخفض) أى : جرّ التميز بأن تضيف كيلوين إلى التميز فتقول :
« اشتريت كيلوى شكر » (قليل) لأنه إذا كان ذلك الاسم المبهم
مقداراً فيقل إضافته إلى التميز (و) يأتي التميز (عن غيره) أى عن
غير المقدار (قليلاً) إذا كان التميز لرفع الابهام عن الذات ، نحو :
« لبست قباءاً صوفاً » فـ « صوفاً » تميز لرفع الابهام عن ذات القباء
(والخفض) أى : جرّ التميز في هذا المثال ونحوه (كثير) فالأحسن
- في هذا المثال - أن يقال : « لبست قباءاً صوفية » بجر « صوفيه »
بناءً على إضافة « قباء » إلى « صوف » .

(والثاني) وهو التميز الرافع للابهام عن النسبة . يكون رفعه
للابهام (عن نسبة) موجودة (في جملة) مثل : « اشتمل الرأس

أو نحوها ، أو الإضافة نحو : « رطل زيتاً »

شيباً « فـ » شيباً « تميز يرفع الابهام عن نسبة الاشتغال إلى الرأس .
والنسبة الموجودة بين « إشتغل الرأس » نسبة في جملة . لأن « إشتغل
الرأس » جملة ، فانها : فعل وفاعل (أو) يرفع الابهام عن نسبة
موجودة في (نحوها) أي : في مثل الجملة . كالنسبة الموجودة بين
إسم التفصيل وفاعله - لأن إسم التفصيل مع فاعله مفرد كالجملة - نحو :
« زيد أكثر منك علماً » فـ « علماً » تميز يرفع الابهام عن نسبة
« الأكثر » إلى « زيد » لانه لما قيل « زيد أكثر منك » كانت جهة
الأكثرية مبهمة غير معلومة . فلما قيل « علماً » رفع الابهام ، وعلم
أن اكثرية زيد إنما هي من جهة العلم . لا المال والجاه . وغيرها .
(أو) التميز الرفع لابهام النسبة يرفع الابهام عن نسبة (الإضافة)
أي : النسبة الموجودة بين المضاف وبين المضاف اليه . مثل : « لله
درّ زيد فارساً » « الدرّ » كناية عن اللبن الذي يشربه الطفل . لانه
يدرّ في الخروج . والمعنى : أن لبن زيد الذي يشربه من الله ، فكأن
شرب الفارسية والشجاعة حال شرب اللبن فـ « فارساً » تميز للنسبة
الموجودة بين « در » وبين « زيد » . يعني : أن درّ زيد ولبنه كان
الفروسية والشجاعة والمصنف « قدم » جاء بأربعة أمثلة للتمييز (نحو :
« رطل زيتاً ») هذا مثال للتمييز الرفع للابهام عن ذات هي مقدار .

و « غنم فضة » و « إشتعل الرأس شيباً » و « لله دره فارساً » والناصب لمبين الذات هي و لمبين النعبة

« رطل » مقدار . كالكيلو والأوقية ، ونحوهما ، ولما قيل « رطل » كان مبهماً ، لم يعلم أنه رطل من أي شيء ، فلما قيل « زيتاً » - يعني : دهن الزيتون - رفع هذا الابهام عن ذات الرطل ، وعلم أن الرطل كان زيتاً (و « غنم فضة ») بجر فضة ، باعتبار إضافة « غنم » إلى « فضة » وهذا مثال للتمييز الرافع للابهام عن ذات هي غير مقدار . و « غنم » ذات مبهمة لا يعلم أنه من أي شيء ، من فضة ، أم ذهب أم غيرها ، و « فضة » تميزه ، لأنه رفع الابهام عن الخاتم ، فانه بعدما قال « فضة » علم أن الخاتم من فضة لامن غيرها . وصار « فضة » مجروراً لأن ذات المميز - بفتح الياء - إذا كانت غير مقدار فالاحسن إضافته إلى التميز كما مر (و « إشتعل الرأس شيباً ») وهذا مثال للتمييز الرافع للابهام عن نسبة الجملة (و « لله دره فارساً ») وهذا مثال للتمييز الرافع للابهام عن نسبة الإضافة - التي هي تشبه الجملة - وقد بينا تفصيلاً حول هذين المثالين قبل قليل فلا نعيد التفصيل مرة ثانية (والناصب لمبين الذات) أي : الذي ينصب التميز الملبين للذات (هي) يعني : نفس الذات هي الناصب - ففي مثل « رطل زيتاً » يكون ناصب « زيتاً » نفس « رطل » (و) الناصب (لمبين النسبة) أي : الذي

هو المسند من فعلٍ أو شبهه

النوع الثالث

ما يرد مجروراً لا غير وهو إثنان

الاول : المضاف اليه . وهو ما نسب اليه شيء بواسطة حرف

ينصب التمييز المبين للنسبة الموجودة في الجملة، أو الموجودة في شبه الجملة .
أو في الإضافة ، يكون الناصب (هو المسند من فعلٍ أو شبهه) أى :
أوشبه الفعل ، فإن كانت النسبة في الجملة الفعلية فالناصب للتمييز الفعل ،
وإن كانت النسبة بين اسم الفاعل وفاعله فالناصب للتمييز اسم الفاعل ،
وإن كانت النسبة بين المضاف والمضاف اليه فالناصب للتمييز هو المضاف
ففي « إشتعل الرأس شيباً » الناصب لـ « شيباً » هو « إشتعل » وفي
« أمتفق زيد ديناراً » الناصب لـ « ديناراً » هو « متفق » وفي « لله
دره فارساً » الناصب لـ « فارساً » هو « در » المصدر .

(النوع الثالث) من العربيات (ما يرد مجروراً لا غير) أى : يكون
دائماً مجروراً ولا يصير غير مجرور أبداً (وهو إثنان) .

المضاف اليه

(الاول : المضاف اليه ، وهو ما نسب اليه شيء بواسطة حرف

جر مقدر مراداً وتمتص إضافة المضمورات، وأسماء الاشارات، وأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط. والموصولات سوى «أى» في الثلاثة وبعض الأسماء يجب إضافتها، إما إلى الجمل

جر مقدر (بين المضاف وبين المضاف إليه - حالكون ذلك الحرف (مراداً) أى : مقصوداً ، فثلاً « غلام زيد » تقديره : « غلام زيد » نسب الغلام إلى زيد بواسطة حرف الجر - الذي هو اللام - القدرة المقصودة (وتمتص) أى : لا يجوز (إضافة المضمورات) مثل « هو ، أنت ، أنا » وغيرها (وأسماء الاشارات) نحو : « هذا . هذه ، هؤلاء » وغيرها (وأسماء الاستفهام) وهي عشرة : « كم . وكيف ، ومن ، وما ، ومها . وأين . وأيان . وأنى . ومتى ، وأى » (وأسماء الشرط) مثل : « إن ، إذا ، أى » (والموصولات) مثل : « الذي ، التي ، أى » وغيرها فكل ذلك لا نصير مضافاً أبداً (سوى) أى : غير (« أى » في الثلاثة) الأخيرة - معنى : غير أى من أسماء الاستفهام ، وأسماء الشرط . والموصولات ، فانها تضاف تقول : « أياكم زيد ؟ » و « أى مكان نجلس أجلس » و « لأضربن أياكم يقوم » فالمثال الاول للاستفهام . والثاني للشرط ، والثالث للموصول ، ومعنى المثال الثالث : لأضربن الذي يقوم منكم . (وبعض الأسماء يجب إضافتها . إما) يجب إضافتها (إلى الجمل

وهو : « اذ - وحيث » ، وإذا « أو إلى المفرد ظاهراً - أو مضمرأ وهو
« كلا ، وكلتا ، وعند ، ولدى - وسوى »

وهو : « إذ ، وحيث ، وإذا » (نحو قوله تعالى : « واذكروا
إذ أنتم قليل » فـ « أنتم » مبتدأ و « قليل » خبره - فهذه جملة إسمية
أضيفت « إذ » إليها ونحو : « جلست حيث يجلس زيد » فـ « يجلس » فعل
و « زيد » فاعله فهذه جملة فعلية أضيفت « حيث » إليها .

ونحو قوله تعالى : « وإذا سمعوا » فـ « سمعوا » فعل - والواو
الضمير فاعله - فهذه جملة فعلية أضيفت « إذا » إليها .

وهذه الثلاثة دائماً تضاف إلى الجمل - ولا تضاف إلى إسم مفرد
- أى : غير جملة - أبداً .

(أو) يجب إضافتها (إلى المفرد) أى : إلى غير الجملة ، بحيث
لا تضاف إلى الجملة أبداً ، فتضاف إلى المفرد دائماً سواء كان ذلك
المفرد إسمياً (ظاهراً ، أو) كان (مضمرأ) أى : ضميراً (وهو)
خمس : (« كلا ، وكلتا ، وعند - ولدى - وسوى ») نحو : كلا
الرجلين ، وكلهما .

وكلتا المرأتين ، وكلتاها .

وعند زيد ، وعنده .

ولدى عمرو ، ولديه .

أو ظاهراً فقط وهو : « اولوا » و « ذو » وفروعها ، أو مضمراً فقط وهو : « وحده » و « ليك » وأخواته

وسوى صالح ، وسواه

وجئنا لكل واحد بمثلين : مثالا للاضافة الى الاسم الظاهر ومثالا للاضافة الى الضمير .

(أو) يجب اضافتها الى المفرد بشرط أن يكون ذلك المفرد اسماً (ظاهراً فقط) فلا تضاف الى الجملة ، ولا الى الضمير (وهو : « اولوا » و « ذو » وفروعها) أى : وكل ما يتصرف منها . من تثنية ، وجمع ، ومؤنث ، وغيرها ، نحو : « اولوا مال » يعنى أصحاب مال ، و « ذودار » يعنى : صاحب دار ، « وذات كتاب » أى : صاحبة كتاب ، و « ذواتا دينار » أى : صاحبتا دينار - و « أولات الأعمال » أى : صاحبات الأعمال ، وغير ذلك .

(أو) يجب اضافتها الى المفرد بشرط أن يكون ذلك المفرد (مضمراً فقط) فلا تضاف الى الجملة ، ولا الى الاسم الظاهر (وهو « وحده ») فإن « وحد » دائما يضاف الى الضمير ، تقول : « وحدك وحدها ، وحدهما ، وحدهن » وغير ذلك (و « ليك » وأخواته) وهى : « سمديك » و « حنانيك » و « دوايك » - بفتح الدال - و « هاجيك » و « هذا ذيك » فهذه يجب أن تضاف دائما الى الضمير واما معانيها ، فليك - يعنى اجابة بعد اجابة - وسمديك - يعنى

تكميل

يجب تجرد المضاف عن التنوين ونونى المثنى والجمع وملحقاتها

أسعدك الله مرتين . وحنانك يعنى : تحنى على مرتين ، ودواليك
يعنى : تداول الأمر مرتين . وهجايك أى : كف مرتين عن
فعلك . وهذا ذبك يعنى : إصرع مرتين . والمرتين فى كل ذلك
كناية عن تأكيد ذلك الفعل .

(تكميل) مصدر « كمل » - بتثديد الميم - من باب التفعيل ،
وهو بمعنى اسم الفاعل ، أى : « مكمل » لأحكام الإضافة (يجب
تجرد المضاف) أى : كونه خالياً (عن التنوين) فلا يجوز أن تقول :
« غلام زيد » بتنوين غلام (و) يجب أن يكون المضاف خالياً عن
(نونى المثنى والجمع) أى : عن نون التثنية ، وعن نون الجمع .
فتلا : غلامان ، وغلامون ، لو أضيفا لم حذف النون منها فتقول
غلاما زيدا . وغلاموا زيدا (و) يجب أن يكون المضاف خالياً عن
نونات (ملحقاتها) أى : عن نونات الأسماء الملحقة بالتثنية - مثل
إثنين . واثنين . فانها ليستا ، ثنية ، بل هما ملحقتان بالتثنية -
وعن نونات الأسماء الملحقة بالجمع - نحو : عشرين . ثلاثين . أربعين
وغيرها - فان هذه ليست جموعاً ، ولكنها ملحقات بالجمع - فلو اردت
إضافة هذه الأسماء وجب حذف النون منها جميعاً ، فتقول : « إنليك »

فإن كانت إضافة صفة إلى معمولها فلفظية ، ولا تفيد الانحطاف . والا
فمعنوية . وتفيد تعريفاً مع المعرفة . وتخصيصاً مع النكرة

و « إثنيتك » و « عشريك » و « ثلاثيك » و « أربعيك » وهكذا .
(فإن كانت) الإضافة (إضافة صفة) وهي اسم الفاعل ، واسم
المفعول . والصفة المشبهة (إلى معمولها) أي : إلى فاعلاتها ، أو
إلى مفعولاتها . نحو : « ضارب زيد عمرواً » و « ضارب عمرو
زيد » ففي الأول أضيف اسم الفاعل إلى فاعله . وفي الثاني : أضيف
اسم الفاعل إلى مفعوله (فـ) هكذا إضافة تعنى إضافة (لفظية . ولا
تفيد) مثل هذه الإضافة (إلا تحطفاً) لأنه بواسطة الإضافة تسقط
التنوين من الصفة . فقبل الإضافة كان المثال هكذا : « ضارب زيد
عمرواً » بتنوين « ضارب » وبعد الإضافة صار هكذا : « ضارب
زيد عمرواً » بحذف التنوين من « ضارب » فصار اللفظ أخف من الأول
(والا) تكن الإضافة إضافة صفة إلى معمولها (فـ) تسمى الإضافة إضافة
(معنوية . وتفيد تعريفاً مع المعرفة) يعنى : أن كان المضاف إليه
معرفة فيصير المضاف أيضاً معرفة بواسطة الإضافة نحو :
« غلام زيد » فإن « غلام » كان اسماً نكرة قبل الإضافة ، فلما أضيف
إلى « زيد » - الذي هو معرفة - صار « غلام » أيضاً معرفة (و)
تفيد الإضافة المعنوية (تخصيصاً مع النكرة) يعنى : إذا كان المضاف

والمضاف اليه فيها ان كان جنساً للمضاف فهي بمعنى « من » أو ظرفاً له فبمعنى « في » أو غيرها

اليه نكرة ، فيصير المضاف النكرة - بواسطة الاضافة - مخصصة ،
فتلأ : « ثوب رجل » الثوب قبل الاضافة كان نكرة محضة خالصة
فلو كنت تقول « ثوب » كان السامع لا يعلم هل هو ثوب رجل ، أم
ثوب امرأة ، أو ثوب صبي ، فلما أضيف الثوب الى « رجل » وقلت
« ثوب رجل » صار الثوب - الى حد - مخصوصاً - بحيث علم السامع
أنه ليس ثوب امرأة - أو ثوب صبي .

(والمضاف اليه فيها) أى : فى الاضافة (ان كان جنساً للمضاف
فهي) أى : فالإضافة (بمعنى « من ») ويكون الحرف المقدر بين المضاف وبين
المضاف اليه هو « من » نحو : « خاتم فضة » ففضة - التي هي المضاف اليه -
جنس للخاتم ، يعنى : أن جنس الخاتم فضة - فالتقدير : « خاتم
من فضة » (أو) كان المضاف اليه (ظرفاً له) أى : للمضاف - مثل
« ماء الكوز » فـ « الكوز » - الذي هو المضاف اليه - ظرف للماء
(فـ) تكون الاضافة (بمعنى « في ») ويكون الحرف المقدر بين
المضاف والمضاف اليه هو « في » . فـ لتقدير : « ماء فى الكوز »
(أو) كان المضاف اليه (غيرها) أى : غير الجنس والظرف المضاف

فبمعنى « اللام » وقد يكتسب المضاف المذكر من المضاف اليه المؤنث تأنيثه . وبالعكس بشرط جواز الاستغناء عنه بالمضاف اليه كقوله : « كما شرقت صدر القناة من الدم »

نحو : « غلام زيد » فزيد ليس جنساً لغلام . ولا ظرفاً لغلام (ف) تكون الاضافة (بمعنى « اللام ») والحرف المقدر بين المضاف والمضاف اليه يكون هو « اللام » فالتقدير « غلام لزيد » (وقد يكتسب المضاف المذكور من المضاف اليه المؤنث تأنيثه) أى : تأنيث المضاف اليه . يعنى : يكون مضاف مذكرةً أضيف الى مؤنث فيحكم على المضاف المذكرة بأنه مؤنث لأنه أضيف الى مؤنث ، فيرجع ضمير مؤنث الى ذلك المضاف المذكرة (وبالعكس) أى : قد يكون مضاف مؤنث أضيف الى شيء مذكور . فيحكم على المضاف المؤنث بأنه مذكور لأنه أضيف الى مذكور فيرجع ضمير مذكور الى ذلك المضاف المؤنث (بشرط جواز الاستغناء عنه) أى : عن المضاف (بالمضاف اليه) بأن كانت الاضافة بحيث لو حذفنا المضاف . وجعلنا المضاف اليه مكان المضاف لم يتغير المعنى (كقوله) أى : كقول الشاعر :

(كما شرقت صدر القناة من الدم) يعنى : « كما لمع وبرق من الدم صدر القناة » فـ « صدر » مضاف مذكور . و « القناة » مضاف اليه مؤنث . فاكتسب « صدر » التأنيث من « القناة » بدليل « شرقت »

وقوله : « إنارة العقل مكسوف بطوع هوى » ومن ثم إمتنع قامت غلام هند »

لأن المراد من « شرقت » هو الصدر ، و « شرقت » مؤنث . و جاز ذلك لأنه لو حذف « صدر » فلا يفسد المعنى . فلو قلت : كما شرقت القناة من الدم ، كان معناه نفس معنى « كما شرقت صدر القناة من الدم » (و) نحو (قوله) أى : قول الشاعر :

(إنارة العقل مكسوف بطوع هوى) يعنى « نور العقل يصير مغلوباً بإطاعة الهوى والنفس » ف « إنارة » مضاف مؤنث . و « العقل » مضاف اليه مذكر . فاكْتَسَبَ « إنارة » التذكير من « العقل » واعتبرت مذكراً . بدليل « مكسوف لأن المراد من « مكسوف » هو الانارة ، يعنى : الانارة مكسوف . و جاز ذلك لأنه لو حذف « إنارة » فلا يفسد المعنى ، لأن معنى « العقل مكسوف بطوع هوى » هو نفس معنى « إنارة العقل مكسوف بطوع هوى » .

(ومن ثم) أى : من جهة اشتراط عدم تغيير المعنى بحذف المضاف - فى كسب المضاف التذكير والتأنيث من المضاف اليه - (إمتنع) هذا المثل (قامت غلام هند) فلا يجوز أن تؤنث « قام » فتقول « قامت » باعتبار أن « غلام » أضيف إلى « هند » المؤنث . لأنك لو حذف المضاف - الذي هو غلام - وقلت : « قامت هند »

الثاني : المجرور بالحرف ، وهو ما نسب اليه شيء بواسطة حرف جر ملفوظ والمشهور من حروف الجر أربعة عشر . سبعة منها تجر الظاهر والمضمر وهي : « من » و « إلى » و « عن » و « على » و « في » و « الباء » و « اللام » وسبعة منها تجر الظاهر فقط وهي :

صار المعنى : أن هتدا قامت لأغلامها . وتغير المعنى .

حروف الجر

(الثاني) مما يرد مجروراً لا غير : (المجرور بالحرف ، وهو ما)
 أى : الاسم الذي (نسب اليه شيء بواسطة حرف جر ملفوظ) أى
 مذكور ، لا حرف جر مقدر كما في الإضافة (والمشهور من حروف
 الجر أربعة عشر) حرفاً ، وغير هذه الأربعة عشر من حروف الجر
 ليست مشهورة ولذا يكتبني المصنف « قده » بذكر الأربعة عشر فقط
 (سبعة منها) أى : من حروف الجر المشهورة (تجر) الاسم (الظاهر
 والمضمر) أى : الضمير (وهي : « من » و « إلى » و « عن » و « على »
 و « في » و « الباء » و « اللام ») تقول : « من زيد - ومنه » و « إلى
 زيد » ، واليه « و « عن زيد » ، وعنه « و « على السطح » ، وعليه «
 و « في الدار » ، وفيها « و « بالكتاب » ، وبه « و « للفرس » ، وله «
 (وسبعة منها تجر) الاسم (الظاهر فقط) ولا تدخل على الضائر (وهي

«منذ» و «مذ» وتختصان بالزمان. و «رب» تختص بالنكرة. و «التاء» تختص باسم الله تعالى، و «حتى» و «الكاف» و «الواو» لا تختص بالظاهر المميز.

«منذ» و «مذ» وتختصان (أى : منذ ، ومذ (بالزمان) أى : يدخلان على اسم الزمان فقط غير المستقبل : تقول : « ما رأيت زيدا منذ يوم الجمعة » أى : من يوم الجمعة و « ما ذهبت إليه دار فلان مذ شهر رمضان » أى : من شهر رمضان ، فالיום ، والشهر ، من أسماء الزمان (و « رب ») وهي (تختص بالنكرة) يعني : لا تدخل على غير النكرة . تقول : « رب رجل » ولا يجوز أن تقول : « رب زيد » (و « التاء ») وهي (تختص باسم الله تعالى) يعني : لا تدخل على غير « الله » تقول : « نأله لأقومن » ولا يصح « تريد » أو غير ذلك (و « حتى » و « الكاف » و « الوار ») وهذه الثلاثة (لا تختص بالظاهر المميز) يعني : لا يجب دخولها على اسم ظاهر مخصوص . بل تدخل على كل اسم ظاهر . ولا تدخل على الضمير ، تقول : « أكلت السمكة حتى رأسها » و « أنا كالأسد » و « والله لأقومن » أو « ورب الكعبة لأذهبن » أو « وروح زيد لأصدقن »

النوع الرابع

ما يرد منصوباً وغير منصوب وهو أربعة :

الاول : المستثنى وهو المذكور بعد « إلا » وأخواته للدلالة على عدم اتصافه بما نسب إلى سابقه

(النوع الرابع) من المبررات (ما يرد منصوباً وغير منصوب)
أى : الاسماء التي قد تكون منصوبة ، وقد تكون غير منصوبة . مرفوعة .
أو مجرورة (وهو : أربعة) :

المستثنى

(الاول : المستثنى وهو المذكور بعد « إلا » وأخواته)
أى : وبعد إحدى أخوات : « إلا » وهي تسعة : « غير » و « سوى »
و « عدا » و « خلا » و « حاشا » و « ليمس » و « لا يكون » و « ما خلا »
و « ما عدا » . فيذكر ذلك الاسم بعد « إلا » أو بعد إحدى أخواته
(للدلالة) أى : للدلالة « إلا » أو إحدى أخواته (على عدم اتصافه)
أى : عدم اتصاف ذلك المذكور بعد « إلا » (بما) أى : بالحكم
الذي (نسب إلى سابقه) أى : إلى الاسم الذي كان قبل « إلا »

ولو حكماً فان كان مخرجاً

(ولو حكماً) أى : ولو كان ذلك الاسم فى الحكم عليه يعتبر سابقاً ولم يكن فى اللفظ سابقاً . بأن لم يكن مذكوراً فى الكلام أصلاً . أو كان مذكوراً ولكنه كان مؤخرألسابقاً فالاول مثل « ما جائني إلا زيد » والثاني مثل « ما جائني إلا زيداً أحد » فـ « زيد » فى المثال الاول ذكر بعد « إلا » للدلالة على عدم اتصافه بعدم المجيء الذى نسب - حكماً - إلى ما قبل « إلا » - وهو « أحد » - الذى ليس مذكوراً فى الكلام - فالتقدير : « ما جائني أحد إلا زيد » . و « زيداً » فى المثال الثاني ذكر بعد « إلا » للدلالة على عدم اتصافه بعدم المجيء الذى نسب الى « أحد » الذى هو سابق على « زيد » فى الحكم ، يعنى أن الحكم على « أحد » قبل الحكم على « زيد » لأن عدم المجيء نسب إلى « أحد » أولاً . ثم نسب المجيء الى زيد باستثنائه من « أحد » . وان كان « زيد » فى اللفظ سابقاً على « أحد » .

(فان كان) الاستثناء (مخرجاً) أى : كان قبل الاستثناء ما بعد « إلا » داخلأ فى ما قبل « إلا » فلما جاء « إلا » خرج ما بعد « إلا » عن ما قبلها نحو : « قام القوم إلا زيداً » فـ « زيد » - قبل أن تقول : إلا زيداً - كان داخلأ فى القوم ، بحيث لو كنت تقول « قام القوم » وكنت تسكت - كان السامع يفهم أن زيداً - ايضاً - قام

فتصل ، والا فنقطع .

فالمستثنى «إلا» ان لم يذكّر معه المستثنى منه أعرب بحسب

العوامل

فلما جاء «إلا» أخرج «زيداً» عن القوم . وصار المعنى : ان زيداً لم يقم (فتصل) يعني : هكذا استثناء يسمى استثناءً متصلاً (والا) يعني : وان لم يخرج «إلا» شيئاً داخلياً . بسأل أخرج «إلا» شيئاً لم يكن داخلياً في ما قبل «إلا» نحو : «قام القوم الا حماراً» فـ «الحمار» - قبل أن تقول : الا حماراً - لم يكن داخلياً في القوم (فتنقطع) يعني : هكذا استثناء يسمى استثناءً منقطعاً .

(فالمستثنى بـ «إلا») يعني : الاسم الذي كان بعد «إلا» (ان لم يذكّر معه) أي : مع المستثنى (المستثنى منه) أي : الاسم الذي هو قبل «إلا» ان لم يكن مذكوراً في الكلام . مثل : «ما قام أحد الا زيد» (أعرب) الاسم الواقع بعد إلا - أي : المستثنى - أي يكون اعرابه : رفعه - أو نصبه - أو جره (بحسب العوامل) أي : بما تقتضيه العوامل التي هي قبل «إلا» تقول : «ما ضرب عمرو الا زيد» و «ما ضرب عمرو الا زيداً» و «ما ضربت الا بزيد» فابعد «إلا» الذي هو «زيد» صار مرفوعاً في المثال الأول لأن «ضرب» كان

وسمى مفرغاً، والكلام معه غير موجب غالباً . وان ذكر فان كان الكلام موجباً نصب . والا فان كان متصلاً فالأحسن اتباعه على اللفظ

يحتاج الى فاعل . فصار « زيد » فاعلاً له . وفي المثال الثاني صار « زيد » منصوباً لأن « ضرب » كان يريد مفعولاً . فصار « زيد » مفعولاً له . وفي المثال الثالث « مررت » كان يريد مفعولاً و « مررت » لا يتعدى الى المفعول الا بحرف الجر . لأنه فعل لازم . فصار زيد مفعولاً لـ « مررت » وصار مجروراً (و) مثل هذا الاستثناء الذي لم يذكر معه المستثنى منه في الكلام (سمي) : استثناء (مفرغاً) يعني : استثناء غالباً وفارغاً من المستثنى منه (والكلام معه) أي : مع حذف المستثنى منه (غير موجب غالباً) أي : على الأغلب حذف المستثنى منه يكون في الكلام المنفي لافي الكلام الموجب .

(وان ذكر) المستثنى منه في الكلام (فان كان الكلام موجباً) أي : غير منفي (نصب) ما بعد « الا » نحو : « قام القوم الا زيدا » و « قام القوم الا حماراً » الاول مثال للاستثناء المتصل . والثاني مثال للاستثناء المنقطع (والا) يعني : وان لم يكن الكلام موجباً . بل كان منفياً (فان كان) الاستثناء (متصلاً) أي : كان ما بعد « الا » داخلاً في ما قبلها (فالأحسن اتباعه) أي : اتباع ما بعد « الا » (على اللفظ) أي : على لفظ ما قبل « الا » أي : جعل

نحو « ما فعلوه الا قليل » وان تعذر فعل المثل نحو : « لا إله الا الله »

ما بعد « الا » بدلا عن الاسم الذي قبل « الا » فان كان لفظ ما قبل « الا » مرفوعاً رفع - ايضاً - ما بعد « الا » - وان كان ما قبلها منصوباً نصب ما بعدها ايضاً - وان كان ما قبلها مجروراً حر ما بعدها - ايضاً - (نحو) قوله تعالى : (« ما فعلوه الا قليل ») فرفع « قليل » لأن الواو في « فعلوه » - الذي هو ضمير المستثنى منه - مرفوع - لأنه فاعل « فعل » - ونحو : « ما رأيت أحداً الا زيدا » فتصوب « زيد » لأن « أحداً » - الذي هو المستثنى منه - منصوب - ونحو : « ما سررت بأحد الا بزید » فجيء بالباء على زيد - وصار مجروراً لأن « أحد » - الذي هو المستثنى منه - مجرور بالباء (وان تعذر)
 اى : لم يمكن أن يصير ما بعد « الا » بدلا عن الاسم الذي قبل « الا »
 (فـ) الأحسن أن يصير الاسم الذي بعد « الا » بدلا (عن المثل) أى :
 عن محل الاسم الذي قبل « الا » (نحو : « لا إله الا الله ») فـ « إله »
 محلا مرفوع - لأنه - قبل مجيء « لا » عليه - كان مبتدأ - وكان
 الأصل : « إله موجود » - فلما دخل عليه النافية للجنس
 صار « إله » اسم « لا » - وصار مفتوحاً - وحذف موجود « بناءً
 على أن يكون خيراً لـ « لا » - فـ ما بعد « الا » وهو « الله » صار
 مرفوعاً لأنه بدل عن محل « إله » ، اذ لا يمكن أن يصير « الله »

وان كان منقطعاً فالحجازيون يوجبون النصب ، والتعيميون يجوزون الاتباع نحو : « ما جائي القوم الاحراراً . أو حماراً » .

تتممة

بدلاً عن لفظ « إله » ، لأنه لو صار بدلاً عن اللفظ كان العامل في « الله » هو « لا » مع أن « لا » النافية لا تعمل في المعرفة . و « الله » معرفة لا نكرة . وأن « لا » لا تعمل في ما بعد « إلا » لذا حيث لم يمكن أن يصير « الله » بدلاً عن لفظ « إله » صار بدلاً من محل « إله » ورفع (وإن كان) الاستثناء (منقطعاً) يعني : لم يكن ما بعد « إلا » داخلياً في ما قبلها . وكان الكلام منفيّاً لا موجباً (فالحجازيون يوجبون النصب) يعني : يقولون : يجب نصب ما بعد « إلا » (والتعيميون يجوزون الاتباع) يعني : يقولون : كما يجوز نصب ما بعد « إلا » كذلك يجوز أن يصير بدلاً عن ما قبل « إلا » فيكون إعرابه مثل إعراب ما قبل « إلا » نحو : « ما جائي القوم الاحراراً » (على رأي الحجازيين (أو) « ما جائي القوم إلا (حمار ») على رأي التميميين ، لأن « القوم » مرفوع - فبدله - وهو حمار - يصير مرفوعاً (تممة) أصلها اتعمة على وزن « تفعلة » - بكسر العين - مصدر باب التفعيل . من « تمم - يتمم » ، ولكنه بمعنى اسم الفاعل ، أي :

والمستثنى بـ « خلا » و « عدا » و « حاشا » ينصب مع فعليتها ويجزم مع حرفيتها و بـ « ليس » و « لا يكون » منصوب على الخبرية واسمها مستتر وجوباً و بـ « ما خلا » و بـ « ما عدا » منصوب

متمم ، وهي خبر المحذوف - تقديره : هذه تامة . والمقصود : هذا متمم لقواعد الاستثناء (والمستثنى) أي : الاسم الذي استثنى (بـ « خلا » و « عدا » و « حاشا ») يعني كان في محل « إلا » : خلا ، أو عدا ، أو حاشا (ينصب) ذلك الاسم (مع فعليتها) يعني : إن قدرتها أفعالا بمعنى « أستثنى » . نحو : « قام القوم خلا زيدا وعدا عمروا » وحاشا باقرا (و) ما بعد هذه الثلاثة (يجزم مع حرفيتها) أي : إن قدرتها حروف جر . تقول : « جاء القوم خلا زيدا وعدا عمروا وحاشا باقرا » (و) المستثنى (بـ « ليس » و « لا يكون ») يعني : إن جعل في مكان « إلا » : « ليس » أو « لا يكون » فالاسم الذي بعدها (منصوب على الخبرية) أي : بناءً على كونه خبراً لـ « ليس » و « لا يكون » (واسمها) أي : اسما ليس . ولا يكون (مستتر) أي : مقدر (وجوباً) فلا يجوز إظهاره ، نحو : « قام القوم ليس زيدا » أو « قام القوم لا يكون زيدا » والتقدير : ليس هو زيدا أي : ليس القائم زيدا ولا يكون هو زيدا أي : لا يكون القائم زيدا (و) الاسم الذي استثنى (بـ « ما خلا » و بـ « ما عدا » منصوب) تقول

و «غير» و «سوى» مجرور بالاضافة ويعرب «غير» بما يستحقه المستثنى بـ «الا» .

«جائي القوم ما خلا زيدا» و «جائي القوم ما عدا زيدا» (و)
الاسم المستثنى (بـ «غير» و «سوى» مجرور بالاضافة) أي : بسبب
إضافة «غير» و «سوى» إلى ذلك الاسم . نحو : «قام القوم غير
زيد» و «قام القوم سوى زيد» (ويعرب «غير») أي : يكون
اعراب «غير» من الرفع . والنصب . والجرح (بما) أي : بالاعراب
الذي كان (يستحقه المستثنى بـ «الا») يعني : اعراب غير مثل اعراب الاسم الذي
كان واقماً بـ «الا» . فكما أن الاسم الذي بـ «الا» كان ينصب
إذا كان الكلام موجهاً . ولم يكن مفرداً نحو : «قام القوم الا زيدا»
فكذلك لو وضعت «غير» في مكان «الا» قلت : «قام القوم غير
زيد» بنصب غير . وكما أن في الاستثناء المنفى المنقطع كان الحجازيون
يقولون : «ما جائي القوم الا حماراً» وكان التميميون يجوزون
نصب الحمار . ورفع . فكذلك لو وضعت «غير» في مكان
«الا» وقلت : «ما جائي القوم غير حمار» وجب نصب غير برأى
الحجازيين . وجاز نصبه ورفعته برأى التميميين وهكذا في غير هذين
المثالين . فكل اعراب كان للاسم الذي بـ «الا» يكون نفس
ذلك الاعراب لـ «غير» .

و « سوى » كغير عند قوم وظرف عند آخرين .
 الثاني المشتغل عنه العامل اذا اشتغل عامل عن اسم مقدم بنصب
 ضميره أو متعلقه

(و « سوى ») يكون (كغير) أى : مثل « غير » في الاعراب
 والمعنى (عند قوم) أى : عند جماعة من النحويين فيرفع، وينصب ويجز
 إلا أن إعرابه تقديرى لا يظهر على اللفظ (و) « سوى » (ظرف عند)
 قوم (آخرين) أى : عند جماعة أخرى من النحويين وهو عندم
 منصوب دائماً . ومعرب لا مبنى لاضافتها .

الاشتغال

(الثاني) مما يرد منصوباً وغير منصوب : الاسم (المشتغل
 عنه) أى : عن ذلك الاسم (العامل) أى : عامله الذي كان يعمل
 فيه (إذا اشتغل عامل عن اسم مقدم بنصب ضميره أو متعلقه) أى :
 بنصب ضمير ذلك الاسم المقدم أو بنصب متعلق ذلك الاسم المقدم
 يعنى : كان الاسم وكان بعده عامل - من فعل أو اسم فاعل - أو غيرهما وكان
 بعد ذلك العامل ضمير ذلك الاسم المتقدم - أو متعلق ذلك الاسم المتقدم
 فعمل العامل في ذلك الضمير أو في ذلك المتعلق ولم يعمل في الاسم
 المتقدم نحو : « زيداً اكرمه » و « زيداً اكرمت أباه » ففي المثال

كان لذلك الاسم خمس حالات ، فيجب نصبه بعامل مقدر يفسره المشتغل إذا تلا ما لا يتلوه إلا فعل كاداة التحضيض نحو : « هلاً زيداً »

الاول عمل العامل - وهو « اكرمت » في الضمير الراجع إلى زيد -
وفي المثال الثاني عمل العامل - وهو : اكرمت - في « أباه » الذي هو متعلق إلى زيد وإنما صار الاب متعلقاً لزيد لأن فيه ضميراً راجعاً إلى زيد .

(كان لذلك الاسم) المتقدم (خمس حالات) :

الحالة الاولى : (فيجب نصبه) أي : نصب ذلك الاسم المتقدم
(ب) أن يكون ناصبه (عامل مقدر) قبل ذلك الاسم المتقدم وذلك العامل إما فعل - أو شبه فعل (يفسره) أي : يفسر ذلك المقدر :
وبينه (المشتغل) - بفتح الغين - أي : ذلك الفعل - أو شبه الفعل الذي نصب الاسم المتقدم - أو متعلقه (إذا) كان الاسم المتقدم قد (تلا ما لا يتلوه إلا فعل) أي : وقع بعد شيء لا يقع بعد ذلك الشيء إلا الفعل (كاداة) أي : كعرف (التحضيض) أي : الزجر ، فإن حروف التحضيض لا يقع بعدها إلا الفعل (نحو : « هلاً زيداً اكرمه ») فالاسم المتقدم هو « زيد » والعامل المتأخر هو « اكرمت »
فعمل اكرمت في الضمير الراجع إلى زيد - فلم يقدر على العمل في نفس زيد - فنقدر قبل الاسم المتقدم فعلاً من جنس العامل المتأخر -

اكرمه « وكاداة الشرط نحو : « اذا زيداً لقيته فاكرمه »
ورفعه بالابتداء اذا تلا مالا يتلوه الا اسم « ك

فيكون التقدير : « هلا اكرمت زيداً اكرمه » ، ويكون العامل في
زيد هو « اكرمت » المقدّر ، الذي يفسره « اكرمه » المذكور .
وانما وجب تقدير فعل « لأن بعد « هلا » لا يكون الا الفعل ، فاذا
لم يكن بعد « هلا » فعل مذكور وجب تقدير الفعل (وكاداة الشرط)
أى : كحرف الشرط ، فان حروف الشرط لا يأتي بعدها الا الفعل
(نحو : « اذا زيداً لقيته فاكرمه ») فالاسم المتقدم هو « زيد »
والعامل المتأخر هو « لقيته » فعمل « لقيت » في الهاء - التي هي ضمير
راجع الى زيد - فلم يقدر « لقيت » على العمل في الاسم المتقدم ايضاً
فنقدّر قبل الاسم المتقدم فعلاً من جنس الفعل المتأخر . فيكون
التقدير : « اذا لقيت زيداً لقيته فاكرمه » ويكون العامل والناصب
لزيد هو « لقيت » المقدّر الذي يفسره « لقيته » المذكور . وانما
وجب تقدير فعل بعد « اذا » لأن بعد « اذا » يجب أن يكون فعلاً
فاذا لم يكن بعد « اذا » فعل مذكور وجب تقدير الفعل .

الحالة الثانية : (و) يجب (رفعه) أى : رفع الاسم السابق
(بالابتداء) أى : بناءً على كونه مبتدأ (اذا تلا مالا يتلوه الا اسم)
يعني : اذا وقع الاسم المتقدم بعد شيء لا يقع بعده الا الاسم (ك

« اذا » التعجائية نحو : « خرجت فاذا زيد يضربه عمرو » أو فصل بينه وبين المشتغل ما له الصدر نحو : « زيد هل رأيتَه ؟ » ويرجع نصبه اذا تلا مظان الفعل نحو : « أزيداً ضربته ؟ »

« اذا » التعجائية) فانها لا يقع بعدها الا الاسم (نحو : « خرجت فاذا زيد يضربه عمرو ») فـ « زيد » مبتدأ - ويضرب : فعل - والهاء مفعوله - و « عمرو » فاعله - وجملة « يضربه عمرو » كلها خبر لـ « زيد » (أو فصل بينه) أى : بين الاسم المتقدم (وبين) الفعل المتأخر (المشتغل) - بفتح الفين - أى : الذي اشتغل بالعمل في ضمير الاسم المتقدم - أو في مثله - عن العمل في نفس الاسم المتقدم - ففصل بينهما (ما) أى : شيء (له الصدر) كادوات الاستفهام فينبذ - ايضاً - بحسب رفع الاسم المتقدم بناءً على كونه مبتدأ (نحو : « زيد هل رأيتَه ؟ ») فـ « زيد » مبتدأ و « رأيت » فعل و فاعل - والهاء مفعوله راجع - الى « زيد » ففصل « هل » الاستفهامية بين « زيد » وبين « رأيتَه » .

الحالة الثالثة (ويرجع نصبه) أى : الأحسن نصب الاسم المتقدم مع جواز رفعه وذلك في ما (اذا تلا مظان الفعل) أى : صار الاسم المتقدم عقيب شيء يكون الغالب محيىء الفعل عقيب ذلك الشيء (نحو : « أزيداً ضربته ؟ ») فان الغالب وقوع الفعل عقيب

او حصل بنصبه تناسب الجملتين في العطف نحو : « قام زيد وعمرواً
أكرمه » أو كان المشتغل فعل طلب نحو : « زيداً أضربه »

همزة الاستفهام . فلذا نصبنا زيداً بناءً على تقدير فعل - من جنس
الفعل المذكور - بـ « ماعدا » قبل زيد وبعد همزة الاستفهام . والتقدير
« أضربت زيداً ضربه » .

(او حصل بنصبه) أى : بنصب الاسم المتقدم (تناسب الجملتين في
العطف) بأن كانت هذه الجملة معطوفة على جملة فعلية . فان نصبنا
الاسم المتقدم صار تقدير فعل قبله . فتصير هذه الجملة فعلية . فتتناسب
مع الجملة التي عطف عليها . فيثبت أن يكون الأحسن نصب الاسم المتقدم
بتقدير فعل قبله حتى يكون ذلك الفعل هو الناصب الاسم (نحو :
« قام زيد . وعمرواً أكرمه ») فالتقدير : « أكرمت عمرواً أكرمه »
فتكون الجملة الفعلية قد عطف على جملة فعلية . فان لم تقدر الفعل
صار « عمرو » مرفوعاً مبتدأ . وما بعده خبره ، فتكون الجملة
الاسمية معطوفة على جملة فعلية وهذا ليس بحسن .

(أو كان) الفعل (المشتغل) أى : الفعل الذي عمل في ضمير
الاسم المتقدم أو في متعلقه . كان (فعل طلب) كالاسم . والنهي
والاستفهام . وغير ذلك فالأحسن حينئذ نصب الاسم المتقدم :
(نحو « زيداً أضربه ») بتقدير : « أضرب زيداً أضربه » .

ويتساوى الأمران إذا لم تفت المناسبة في المطف على التقديرين نحو : « زيد قام - وصمروا اكرمه » فإن رفعت فالمطف على الاسمية أو نصبت فعلى الفعلية

الحالة الرابعة : (ويتساوى الأمران) يعني رفع الاسم المتقدم ، أو نصبه - يكونان متساويين - فلا يكون أحدهما أحسن من الآخر ، وذلك (إذا لم تفت المناسبة في المطف) أى : تكون المناسبة موجودة بين الجملتين ، في كونها فعليتين - أو كونها اسميتين . (على التقديرين) أى : على تقدير رفع الاسم المتقدم ، وعلى تقدير نصبه ، (نحو : « زيد قام - وصمروا اكرمه » فإن رفعت) « صمروا » وقلت : « وصمروا اكرمه » وصارت جملة اسمية : صمرو : مبتدأ ، واكرمه خبره (فالمطف) أى : عطف « صمروا اكرمه » يكون (على) الجملة (الاسمية) وهى : « زيد قام » لأن « زيد » مبتدأ - و « قام » خبره (أو نصبت) صمروا ، وقلت : « وصمروا اكرمه » بتقدير فعل قبل « صمرو » يكون تقديره : واكرمت صمروا اكرمه (فعلى الفعلية) يعني : فيكون عطف جملة « وصمروا اكرمه » على جملة « قام » - لأن قام فعل وفاعل - فاعله ضمير مستتر فيه وراجع إلى زيد فما قبل « صمروا اكرمه » جملتان - أحدهما اسمية ، والثانية فعلية ، فإن رفعت « صمرو » كانت معطوفة على الجملة الاسمية وإن نصبت كانت معطوفة

ويرجع الرفع في ما عدا ذلك . لاولوية عدم التقدير نحو : « زيد ضربته » .

الثالث المنادي ، وهو المدعو بـ « أيا » أو « هيا » أو « أي »
أو « وا » مع

على الجملة الفعلية .

الحالة الخامسة : (ويرجع الرفع) أي : يكون الأحسن رفع الاسم المتقدم (في ما عدا ذلك) أي : في غير هذه الحالات الأربع (لاولوية عدم التقدير) يعني : لكون عدم التقدير أولى وأحسن من تقدير شيء . إذ لو رفع الاسم المتقدم فلا يكون تقدير شيء . بخلاف ما إذا نصب الاسم المتقدم فإنه - حينئذ - يجب تقدير فعل قبل ذلك الاسم حتى يكون الناصب الاسم ذلك الفعل المقدر (نحو : « زيد ضربته ») فتقرء برفع زيد ، حتى لا تقدر فعل قبل زيد لأن الأصل عدم التقدير .

المنادي

(الثالث) مما يرد منصوباً وغير منصوب (المنادي) وهو :
المدعو (أي : الذي يدعى) بـ (ب) واسطة احد هذه الحروف الـثـمـة
(« أيا » أو « هيا » أو « أي » أو « وا ») وهذه الأربعة للنداء (مع

البعء، وبالحزمة مع القرب، وب «يا» مطلقاً، ويشترط كونه مُظهراً، و «يا أنت» ضعيف، وخلوه عن اللام إلا في لفظ الجلالة، و «يا التي» شاذ، وقد يحذف حرف النداء إلا

البعء (يعنى : الذي تريد أن تناديه إذا كان بعيداً عنك فتدعوه بأحد هذه الحروف الأربعة فتقول أيا زيد، أو هيا زيد، أو أي زيد، أو وازيد (وبالحزمة مع القرب) يعنى : إن كان الذي تناديه قريباً منك تأتي قبل اسمه بهزمة فقط ، فتقول : « أزيد » (و ب « يا » مطلقاً) يعنى مع البعء - ومع القرب فيصح أن تقول : يا زيد سواء كان زيد - الذي تناديه - قريباً - أم بعيداً (ويشترط كونه) أى : كون المنادى (مُظهراً) أى : إسماً ظاهراً ، فلا تأتي حروف النداء على الضمائر - فلا يصح أن تقول : يا أنا ، يا هو ، يا أنت - وغير ذلك (و « يا أنت ») الذي ورد في شعر الأحمص (ضعيف) لا يجوز استعماله (و) يجب (خلوه) أى : كون الاسم المنادي خالياً (عن اللام) أى : عن لام التعريف - فلا يجوز أن تقول : يا الرجل (إلا في لفظ الجلالة) وهو « الله » فيجوز أن تقول : « يا الله » (و « يا التي ») الذي ورد في شعر الشاعر (شاذ) أى : خلاف للقاعدة النحوية (وقد يحذف حرف النداء) ويبقى الاسم المنادي ، نحو قوله تعالى : « يوسف أعرض عن هذا » يعنى : يا يوسف (إلا) إذا كان

مع اسم الجنس ، والمندوب ، والمستغاث . والاسم الاشارة . ولفظ الجلالة
مع عدم الميم في الأغلب . فان وجدت لزم الحذف .

تفصيل

حرف النداء (مع اسم الجنس) كـ « يارجل » (والمندوب) أى الشخص
الذي يندب وييكى عليه بصورة النداء ، نحو : « يا حسين » (والمستغاث)
وهو الشخص الذي ينادي ليخلص المنادي من شدة أوجعته على أمر صعب
كما لو كان زيد يضرب عمرواً ، فقال عمرو لعلى : « يا على خلصنى »
(واسم الاشارة) نحو : « يا هذا » . فلا يجوز حذف حرف النداء من هذه
مع قصد النداء . فلا يقال : « رجل » في اسم الجنس ، أو « حسين »
في المندوب . أو « على خلصنى » في المستغاث ، أو « هذا » في
نداء شخص باسم الاشارة (و) لا يحذف حرف النداء من (لفظ
الجلالة) أيضاً ، وهو « الله » (مع عدم الميم) يعنى : اذا لم يكن في
آخر لفظ الجلالة بهم (في الأغلب) ففي الأغلب يقال : « يا الله »
في نداء البارئ سبحانه ، ولا يقال « الله » فقط (فان وجدت) الميم
في آخر لفظ الجلالة . وصار « اللهم » (لزم الحذف) أى : حذف
حرف النداء ، فلا يصح : « يا اللهم » .

(تفصيل) مصدر فصل ، يفصل من باب التفعيل ، وهو

المفرد المعرفة والنكرة المقصودة يبيان على ما يرفعان به نحو : «يا زيد»
و «يارجلان» والمضاف وشبهه ، وغير المقصودة ينصب مثل : «يا عبد
الله» و «يا طالعا جبلا»

خير لمبتدئ محذوف تقديره : هذا تفصيل - يعنى : تفصيل لبعض
قواعد النادى (المفرد المعرفة) مثل «زيد» (والنكرة المقصودة)
وهو الشخص المعين الذي لا يعرفه النادى - فهذان إن صارا منادى
(يبينان) يعنى : يصيران مبينين لا معربين - ويكون بناؤها (على
ما يرفعان به) يعنى : قبل أن يصيرا منادى بم كان رفعها ؟ فإذا
صارا منادى صارا مبينين على ذلك الاعراب (نحو : «يا زيد») بالضم
(و «يارجلان») بالالف والنون - لأن المفرد المعرفة رفعه بالضمة والتنثنية
رفعها بالالف والواو ، فلما صارا مناديين ، بنى «زيد» على الضمة وبنى «رجلان»
على الألف والنون (و الاسم (المضاف) أى الذي أضيف إليه شيء) (وشبهه) أى
شبه المضاف (و) النكرة (غير المقصودة) إذا صار منادى (ينصب) جميعها
(مثل : «يا عبد الله») - بفتح الدال - لأن عبد أضيف إلى «الله» (و «يا طالعا
جبلا») (نصب «طالعا» لأنه شبه المضاف فى أنه الاول لا يظهر معناه
إلا إذا انضم إليه الثانى ، فكما أن «عبد» لا يظهر معناه بأنه عبد
من ؟ إلا إذا انضم إليه «الله» وصار «عبد الله» ، فكذلك «طالعا»
لا يظهر معناه - بأنه الطالع من أى شيء - إلا إذا انضم إليه «جبلا»

و « يارجلأ » والمستغاث يخفض بلامها ويفتح لألفها ولا لام فيه نحو : « يازيد »
و « يازيداه » والعلم المفرد الموصوف بـ « ابن » أو « ابنة » مضافاً إلى
علم آخر . يختار فتحه نحو : « يازيد بن عمرو »

ويعلم أن المراد بـ « طالعاً » الطالع من الجبل . لا من شيء آخر .
(و « يارجلأ ») فالعلم الذي يقول : « يارجلأ خذ يدي » ولا
يقصد رجلاً معيناً ، ينصب الرجل ، لأنه نكرة غير مقصودة (و)
الاسم المنادى (المستغاث) أى : الذي استغيث إليه (يخفض بلامها)
أى : بـ « لام » الاستغاثة (ويفتح لألفها) أى : لـ « الف »
الاستغاثة (ولا لام فيه) أى : في المستغاث مع وجود الألف لأن
للمستغاث لام تأتي في أول المستغاث . والف تأتي في آخر المستغاث
فإن جاء اللام انكسر الاسم المستغاث ، وإن جاء الألف صار الاسم
المستغاث مفتوحاً ، ولكن لا يجتمع في الاسم المستغاث اللام مع
الألف (نحو : « يازيد ») مع اللام بدون الألف (و « يازيداه ») مع
الألف بدون اللام ، ولا يصح أن نقول : « يازيداه » فتأتى باللام
مع الألف (و) الاسم (العلم المفرد) مثل « زيد » (الموصوف)
أى : الذي وصف بـ « ابن » أو « ابنة » (حالكون الابن أو الابنة
(مضافاً إلى علم آخر . يختار فتحه) أى : فتح ذلك الاسم الأول
هو إختيارنا (نحو : « يازيد بن عمرو ») بفتح زيد ، و « ياصريم

والمتون ضرورة يجوز ضمه ونصبه ، نحو
سلام الله يامطراً عليها وليس عليك يامطرُ السلام
والمكرر المضاف يجوز ضمه ونصبه ، كـ « تيم » الاول في نحو
« ياتيم - تيم عدى »

إبنة صمران « بفتح صميم في المثال الاول : العلم المفرد « زيد » -
وصف بـ « ابن » - وأضيف « ابن » إلى « صمر » الذي هو علم آخر
وفي المثال الثاني : العلم المفرد « صميم » ، وصف بـ « ابنة » وأضيفت
« ابنة » إلى « صمران » الذي هو علم آخر . (و) العلم المفرد (المتون
ضرورة) أى : الذي دخل عليه التنوين لضرورة الشعر (يجوز ضمه
ونصبه - نحو) قول الاحوص :

(سلام الله يامطراً عليها وليس عليك يامطرُ السلام)

الشاهد : في « مطر » الاول ، قد « مطر » إسم علم لشخص
- والمفرد المعرفة إذا صار منادى وجب ضمه - وحيث أوجبت الضرورة
قراءة « مطر » الاول بالتنوين إذ بدون التنوين يخل بوزن الشعر فيجوز
الضم والنصب « يامطر - ويامطراً » (و) الاسم المنادى (المكرر
المضاف) أى : الذي أضيف إلى شيء . - ولكنسه كرر قبل مجيء
المضاف اليه (يجوز ضمه ونصبه ، كـ « تيم » الاول في نحو) قول
الشاعر : (« ياتيم تيم عدى ») فتيم الاول أضيف إلى عدى .

تبصرة

وتوابعه المضافة - تنصب مطلقا

ولكنه كرر قبل مجيء « عدى » الذي هو المضاف اليه - فيجوز في -
 تيم الاول - ضمه - ويجوز نصبه -

(تبصرة) على وزن « فَعْلَة » - بكسر العين - مصدر « بَصَرَ »
 يَبْصُرُ « من باب التفعيل » وهو بمعنى اسم الفاعل أى : مُبْصِرٌ -
 وهو خبر لمبتدأ محذوف تقديره : « هذه تبصرة » (وتوابعه المضافة)
 أى : توابع المنادى ، معنى : التمت ، والتأكيد ، وعطف البيان
 والبدل ، والعطف بالحروف ، فلو أتيت الاسم المنادى بهذه التوابع
 وكانت هذه التوابع مضافة إلى شيء (تنصب) تلك التوابع (مطلقا)
 معنى : سواء كان نفس المنادى منصوبا ، أم لا نحو :
 « يا زيد صاحبت عمرو »

و « يا عبد الله صاحبت عمرو »

فصاحب عمرو نعت لـ « زيد » فى المثال الاول - ونعت « عبد
 الله » فى المثال الثانى والاول مثال للمنادى المضموم - والثانى مثال
 للمنادى المنصوب ، وفى المثالين يجب نصب « صاحب » وإن كان
 فى المثال الاول هو نعت لـ « زيد » المضموم ، لان نعت المنادى

إذا كان مضافاً وجب نصبه وإن كان نفس المنادي مضموماً .

ونحو : « يا زيد نفسه »

و : « يا عبد الله نفسه »

فـ « نفسه » تأكيد لـ « زيد » في المثال الاول ، وتأكيد لـ « عبد الله » في المثال الثاني ، والاول مثال للمنادي المضموم ، والثاني مثال للمنادي المنصوب . وفي المثالين يجب نصب « نفسه » وإن كان - في المثال الاول - تأكيداً لـ « زيد » المضموم . لأن تأكيد المنادي إذا كان - ذلك التأكيد - مضافاً يجب نصبه وإن كان نفس المنادي مضموماً .

ونحو : « يا زيد ضارب عمرو »

و : « يا عبد الله ضارب عمرو »

فـ « ضارب عمرو » عطف بيان أو بدل لـ « زيد » في المثال الاول . وعطف بيان أو بدل لـ « عبد الله » في المثال الثاني . والاول مثال للمنادي المضموم ، والثاني مثال للمنادي المنصوب . وفي المثالين نصب « ضارب » ، وإن كان « ضارب » في المثال الاول عطف بيان أو بدل لـ « زيد » المضموم . لأن عطف البيان للمنادي . وبدا المنادي إذا كانا مضافين وجب نصبهما . وإن كانا عطف بيان وبدلاً لمضموم .

أما المفردة : فتوابع المعرب تعرب بأعرابه

ونحو : « يازيدُ و غلامَ بشر »

و : « يا عبد الله و غلامَ بشر »

- فـ « غلامَ بشر » عطف بالحرف على « زيد » في المثال الاول .
- وعلى « عبد الله » في المثال الثاني ، والاول مثال للمنادي المضموم .
- والثاني مثال للمنادي المقصوب ، وفي المثالين يجب نصب « غلام »
- وإن كان هو في المثال الاول عطفاً بالحرف على « زيد » المضموم .
- لأن العطف بالحرف على المنادي إذا كان - المعطوف بالحرف - مضافاً
- يجب نصبه - وإن كان عطفاً بالحرف على مضموم .

(أما) التوابع (المفردة) المنادي . أي : التوابع غير المضافة . كالنعت المفرد . والتأكيد المفرد ، والبدل المفرد . وهكذا (فتوابع) المنادي (المعرب) والمنادي المعرب هو : المضاف وشبه المضاف . والنكرة غير المقصودة . وهذه الثلاثة أعرابها النصب - والمستغاث . وأعرابه الجر باللام ، والمنون ضرورة . وأعرابه النصب أو الضم . فتوابع أحد هذه الخمسة (تعرب بأعرابه) تقول « يا عبد الله الظريف » - بنصب ظريف - لأنه نعت للمنادي الذي هو « عبد الله » وهو منصوب و : « يا بني تميم أجمعين » فنصب « أجمعين » - وعلامة نصبه الياء - لأنه تأكيد للمنادي يعني : هو « بني تميم »

وتوابع المبنى على ما يرفع به . من التأكيد . والصفة ، وعطف
البيان ترفع حملاً على لفظه . وت نصب على محله

وهو منصوب .

و : « يا عبد الله عمرواً » فنصب « عمرو » لأنه عطف بيان أو
بدل للمنادى يعني : « عبد الله » وهو منصوب و : « يا عبد الله وزيداً »
فنصب « زيد » لأنه عطف بالحرف على عبد الله ، و « عبد الله » منصوب
وهكذا فى توابع شبه المضاف ، وتوابع النكرة المقصودة ،
وغيرها ، فيكون إعراب توابعها مثل إعراب أنفسها .

(وتوابع) المنادى (المبنى) الذي يكون بنائه (على ما يرفع
به) أى : على الحركة التي تكون له تلك الحركة فى حالة الرفع وهو
المفرد المعرفة كـ « يا زيد » والنكرة المقصودة كـ « يا رجل » فأنها مبنيان
على الضم (من) بيان للتوابع وهي (التأكيد . والصفة ، وعطف
البيان) فهذه الثلاثة من التوابع (ترفع حملاً على لفظه) لأن لفظ
المنادى مضموم (وت نصب) حملاً (على محله) لأن محمل المنادى
منصوب ، لأن « يا - ممناه : أدعو - فـ « يا زيد » يعني : أدعو
زيداً - و « يا رجل » تقديره : أدعوك يا رجل . لأن زيد ورجل
- فى المثالين - مفعولان لـ « ادعو » والمفعول منصوب .

أما التأكيد فتأله قوله الشاعر :

« إني وأسطار سطران سطرأ لقائل : يانصر نصر نصرأ »
 فالنصر الثاني . والنصر الثالث تأكيدان لـ « نصر » الاول
 وحيث إن « النصر » الاول الذي هو المنادي مبني على الفم . جاز في
 تأكيده الرفع والنصب . ولذا رفع النصر الثاني . ونصب النصر
 الثالث . لأن الرفع جاز حملاً على لفظ « نصر » الاول ، فإن لفظه
 مضموم ، والنصب جاز حملاً على معنى النداء . لأن « يانصر » تقديره
 أدعو نصرأ - فـ « نصر » الاول - في المعنى - مفعول - والمفعول
 منصوب . ولذا جاز نصب تأكيده .

ومثال الصفة نحو : « يازيد الظريف » الظريف صفة « يازيد »
 يجوز رفعه . ويجوز نصبه . أما رفعه : فلأن لفظ « زيد » مضموم .
 والصفة يجب أن يكون إعرابه مثل إعراب الموصوف ، وأما نصبه :
 فلأن « يازيد » تقديره : أدعو زيداً - فـ « زيد » - في المعنى -
 منصوب . لأنه مفعول لـ « أدعو » والمفعول منصوب . ولذا جاز
 نصب صفته .

ومثال عطف البيان نحو : « يارجل بشر فـ « بشر » عطف
 بيان لـ « رجل » فيجوز رفع بشر بناءً على أن لفظ « رجل » مضموم
 - لأنه نكرة مقصودة - ويجوز نصب « بشر » باعتبار أن « رجل »
 في المعنى منصوب - لأن « رجل » مفعول لـ « ادعو » في المعنى

والبديل كالمستقل مطلقاً. أما المعطوف فإن كان مع «أل»

فمعطف بيانه أيضاً بصير منصوباً.

(والبديل) عن المنادي يكون إعرابه وبنائه (كالمستقل) أي كالمناادي المستقل (مطلقاً) يعني: سواء كان المنادي معرباً، أم كان مبدئياً. - فيصير البديل مضموماً إن كان نفس البديل مفرداً معرفة. أو نكرة مقصودة. نحو: «يازيد بشر» ونحو: «يا عبد الله رجل» بضم «بشر» و «رجل» فـ «بشر» بديل عن «زيد» و «رجل» بديل عن «عبد الله» وإنما صار البديلان مضمومين لأن «بشراً» مفرد معرفة. و «رجل» نكرة مقصودة وكلاهما مضمومان، مع أن «عبد الله» في المثال الثاني منصوب. - ويصير البديل منصوباً لو كان نفس البديل مضافاً مثلاً. - وإن كان المنادي غير مضاف نحو «يازيد عبد الله» فـ «عبد الله» بديل عن زيد المضموم، ولكن «عبد الله» منصوب - لأنه مضاف. - والمنادي المضاف منصوب. وعلى كل فالبديل يعتبر منادى مستقلاً. - ويكون إعراب البديل وبنائه كما لو كان بنفسه منادى. - وليس في الأعراب والبناء تابعاً للعبد منه (أما المعطوف) على المنادي بواسطة الحرف نحو: «يازيد والضارب» ونحو: «يازيد وحمرو» فـ «الضارب» في المثال الأول عطف على «زيد» بواسطة الواو - و «حمرو» في المثال الثاني عطف على «زيد» بواسطة الواو (فإن كان) المعطوف (مع «أل») أي: مع الالف

فالتحليل يختار رفعه، ويونس : نصبه . والمبرد ان كان كالتحليل فكالتحليل
والا فكيونس . والا فكالبديل

واللام كالمثال الاول (فالتحليل) الذي هو أحد علماء النحوي (يختار
رفع) يعني يقول في « يازيد والضارب » أنا رأيي أن يرفع « الضارب »
(ويونس) الذي هو أيضاً من علماء النحوي يختار (نصبه) أي : نصب
مثل « الضارب » في المثال (والمبرد) الذي هو - أيضاً - من علماء
النحوي يقول : (إن كان) المعطوف الذي فيه « آل » (كالتحليل)
يعني : الف ولامه مثل الف ولام « الخليل » أي : كان علماً ودخل فيه
الآل ف واللام مثل : « يازيد وال خليل » (ف) إعرابه يكون (كالتحليل)
أي : كأي الخليل - يعني : يرفع (وإلا) يعني : الاسم المعطوف
الذي دخله الآل ف واللام إن لم يكن ذلك الاسم علماً ، نحو : « يازيد
والضارب » ف « ضارب » قبل دخول الآل ف واللام عليه لم يكن علماً
(ف) إعراب المعطوف يكون (كيونس) أي : كراي يونس ،
فينصب « الضارب » في هذا المثال انتهى كلام المبرد .

(والا) يكن المعطوف مع « آل » بل كان بدون « آل » مثل
« يازيد وعمر » (ف) يكون (كالبديل) أي : يكون حكمه حكم
المزادى المستقل . فان كان مفرداً معرفة كـ « يازيد وعمر » فيضم ،
وان كان مضافاً كـ « يازيد وعبد الله » فينصب . وهكذا . ولا

وتوابع ما يقدر ضمه كالمعتل والمبني قبل النداء كتوابع
المضموم لفظاً . فترفع للبناء المقدر على اللفظ ، وت نصب للنصب المقدر
على المحل .

يشبع في الاعراب المبطل منه .

(وتوابع ما) أي : توابع المذاي الذي (يقدر ضمه كالمعتل)
مثل « ياموسى » فإنه لا يظهر فيه الاعراب بل اعرابه تقديرى . وهو
دائماً في حالة الرفع . وفي حالة النصب ، وفي حالة الجر كلها يقرء مسم
الالف (و) توابع المذاي (المبني قبل النداء) أى : الذي هو مبني
من أصله . لا أنه صار مبنياً بوقوعه منادى كاسم الإشارة الذي هو
مبنى من أصله مثل « يا هذا » فتوابعها تكون (كتوابع) المتشاي
(المضموم لفظاً) أى : كتوابع « يا زيد » مثلاً الذي تظهر الضمة فيه
(فترفع) توابع المعتل ، والمبنى دائماً (للبناء المقدر على اللفظ وت نصب
للنصب المقدر على المحل) يعنى : يجوز رفع توابعها . ويجوز
نصب توابعها . أما الرفع : فلان « موسى . وهذا » لو صار
منادى كانا مضمون تقدير آ فترفع توابعها . ومن حيث إن المذاي
- في الواقع - مفعول لـ « أدعو » والمفعول منصوب . فـ « موسى »
وهذا « اعرابها الواقعى النصب . فلذا نصب توابعها .
فتعال الصفة نحو : « ياموسى الفاضل » و « يا هذا العالم » فـ

الرابع : مميز أسماء الممدد

« الفاضل » و « العالم » يجوز رفعها - ويجوز نصبها -
 ومثال التأكيذ نحو : « ياهؤلاء أجمعون » و « أجمعين » فيجوز
 الرفع حتى يقرء : « أجمعون » ويجوز الذنب حتى يكون « أجمعين »
 لأن رفع أجمعين بالواو والنون ونصبه بالياء والنون .
 ومثال عطف البيان نحو : « ياموسى كرز » و « ياهذا كرز »
 فـ « كرز » عطف بيان لـ « موسى » وهذا « فيجوز رفعه - ويجوز
 نصبه -

ومثال البدل نحو : « ياموسى العباس » و « ياهذا الدجال »
 فـ « العباس - والدجال » بدلان - فيجوز رفعها - ويجوز نصبها -
 ومثال العطف بالحرف نحو : « ياموسى وزيد » و « ياهذا
 وزيد » فيجوز رفع « زيد » الذي هو المعطوف بالحروف - ويجوز
 نصبه -

مميز أسماء المعدد

(الرابع) مما يرد منصوباً وغير منصوب (مميز أسماء المعدد)
 أسماء المعدد هي : ثلاثة - أربعة - خمسة . . . عشرة ، عشرون
 ثلاثون . . . مائة - مائتان - ثلاثمائة . . . الف - ألفان .

فميز الثلاثة إلى العشرة مجرور ومجموع ، ومميز ما بين العشرة والمائة منصوب مفرد . ومميز المائة - والألف ، ومثناهما وجمعه مجرور مفرد

ثلاثة الاف . . . وهكذا ، ومميزها هو الشيء الذي يذكر بعد هذه الأسماء ليبين ما المراد من هذه الأسماء . فمثلاً : « خمسة دنانير » فالمخمس اسم العدد ، و« دنانير » يميز بأن المراد من الخمسة هو الدنانير لا شيء آخر .

(فميز الثلاثة إلى العشرة مجرور ومجموع) تقول : « ثلاثة دنانير ، أربعة دنانير - خمسة دنانير ، ستة دنانير - سبعة دنانير ثمانية دنانير تسعة دنانير - عشرة دنانير » فالمميز هو « الدنانير » بالجمع ، وبالجر (ومميز ما بين العشرة والمائة منصوب مفرد) تقول : أحد عشر ديناراً - اثنا عشر ديناراً - ثلاثة عشر ديناراً - عشرون ديناراً - ثلاثون ديناراً . . . ثمانون ديناراً - تسعون ديناراً - تسعة وتسعون ديناراً » فالمميز وهو « ديناراً » مفرد - ومنصوب (ومميز المائة ، والألف - ومثناهما) أي : ثلثية المائة - وثلثية الألف وهما : مائتان ، والفاان (وجمعه) أي : جمع الألف ، وهو : الآف يميز كل ذلك (مجرور مفرد) تقول : مائة دينار - مائتا دينار - ألف دينار ، الفا دينار - آلاف دينار - بجر « دينار » وافراعه -

ورفضوا جمع المائة ، وأصول العدد اثنتا عشرة كلمة : واحد . . . إلى عشرة ومائة ، والف ، فالواحد والاثنتان يذكران مع المذكر

(ورفضوا جمع المائة) يعني : العرب تركوا جمع المائة ، فلم يصنعوا المائة جمعا ، فالعرب كما تقول في جمع الألف : ثلاثة آلاف ، أربعة آلاف وهكذا لا تقول في جمع المائة : ثلاث مآت ، أربع مآت . بل تجعل المائة على أفرادها . وتضيف إليها عدد المائة فتقول : « ثلاث مأة ، أربع مأة . خمسمائة » وهكذا (وأصول العدد اثنتا عشرة كلمة ، واحدة . . . إلى عشرة) يقال : واحد . اثنتان . ثلاثة . أربعة . خمسة . ستة . سبعة . ثمانية . تسعة . عشرة ، فهذه عشر كلمات (ومائة . والف) فهذه اثنتا عشرة كلمة . وإنما صارت هذه ألا ثنتا عشرة أصولا لأن بقية الأعداد تصنع من هذه الاثنتي عشرة . فتلا : « أحد عشر » صنع من الواحد والعشرة ، و « مأة » وخمسة « صنعت من المائة والخمسة ، و « الف وتسعة » صنعت من الألف ، والتسعة ، و « مائتان » صنعت من ثنية المائة ، و « عشرون » و « ثلاثون » وأمثالها صنعت من تكرار العشرة . وهكذا فكل عدد تراه فهو مصنوع من هذه الكلمات الاثنتي عشرة فقط (فالواحد والاثنتان يذكران) إذا كانا (مع المذكر) نحو : رجل واحد . ورجلان إثنان

ويؤنثان مع المؤنث، ولا يجمعها الممدود بل يقال : رجل . ورجلان . والثلاثة إلى العشرة بالمعكس نحو قوله تعالى : « سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام »

(ويؤنثان) إذا كانا (مع المؤنث) نحو : امرأة واحدة ، وإسمائتان . إنثنتان ، فاحقت ناء التأنيث بالواحد والاثنتين لاجتماعها مع المؤنث (و) الواحد والاثنتان (لا يجمعها الممدود) فلا تقول : واحد رجل . إنثان رجلان (بل يقال : رجل . ورجلان . والثلاثة إلى العشرة) تكون (بالمعكس) أي : بعكس الواحد والاثنتين . لأن الثلاثة إلى العشرة إن كانت مع المذكر فتصير مؤنثة مثل « ثلاثة رجال ، أربعة رجال ، خمسة رجال » وهكذا ، وإن كانت مع المؤنث تصير مذكراً مثل : « ثلاث نساء . أربع نساء . خمس نساء » وهكذا . فإذا كانت هذه الأعداد مع المذكر مثل « الرجال » صارت مؤنثة بمجيء ناء التأنيث . وإذا كانت مع المؤنث مثل « النساء » صارت الأعداد مذكورة بإسقاط ناء التأنيث عنها . وإيضاً : الثلاثة إلى العشرة يذكر معها الممدود . تقول : ثلاثة رجال . بعكس الواحد والاثنتين الذين كان لا يذكر معها الممدود (نحو قوله تعالى : « سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام ») فالليل مؤنث ولذلك صار الصمغ بدون ناء التأنيث . واليوم مذكر ولذلك صارت الثمانية مع ناء التأنيث .

تتميم

وتقول : « أحد عشر رجلاً » . واثنا عشر رجلاً » في المذكر
 « إحدى عشرة امرأة » ، واثنتا عشرة امرأة » في المؤنث . و « ثلاثة
 عشر رجلاً » الى « تسعة عشر رجلاً » في المذكر و « ثلاث عشرة امرأة » الى
 « تسع عشرة امرأة » في المؤنث . ويستويان في « عشرين » وأخواتها

(تتميم) مصدر « تمّ يتمم » من باب التفعيل . بمعنى اتمم الفاعل
 « متمم » . يعني : متمم لمميز أسماء العدد . وهو خبر لمبتدأ محذوف
 تقديره : هذا تتميم (وتقول : « أحد عشر رجلاً » . اثنا عشر رجلاً »)
 بدون علامة التأنيث (في المذكر) وتقول : « إحدى عشرة امرأة
 اثنتا عشرة امرأة » (مع تاء التأنيث (في المؤنث . و) تقول :
 (« ثلاثة عشر رجلاً ») أربعة عشر رجلاً . خمسة عشر رجلاً (الى
 « تسعة عشر رجلاً ») مع التاء في الثلاثة الى التسعة . وبدون التاء
 في العشرة (في المذكر ، و) تقول : (« ثلاث عشرة امرأة »)
 أربع عشرة امرأة . خمس عشرة امرأة (الى « تسع عشرة امرأة »)
 مع التاء في العشرة ، وبدون التاء في الثلاثة الى التسعة (في المؤنث .
 و) المذكر والمؤنث (يستويان في عشرين وأخواتها) وهي ثلاثون
 أربعون ، الى تسعين ، تقول : عشرون رجلاً ، عشرون امرأة

ثم تعطفه فتقول : « أحد وعشرون رجلاً » . وإحدى وعشرون امرأة . وإثنتان وعشرون رجلاً ، وإثنتان وعشرون امرأة ، وثلاثة وعشرون رجلاً . وثلاث وعشرون امرأة . وهكذا إلى تسع وتسعين امرأة .

المبنيات

ثلاثون رجلاً . ثلاثون امرأة . وهكذا (ثم تعطفه) أى : تعطف عشرين وأخواتها على الواحد والاثنتين - للمذكر - وعلى الاحدى والاثنتين - للمؤنث - (فتقول : « أحد وعشرون رجلاً » . وإحدى وعشرون امرأة . وإثنتان وعشرون رجلاً . وإثنتان وعشرون امرأة و «) إذا صار العدد « ثلاث وعشرين » يكون الثلاث إلى التسع للمؤنث بدون التاء . وللمذكر مع تاء التأنيث . فتقول : « ثلاثة وعشرون رجلاً » . وثلاث وعشرون امرأة . وهكذا (للمذكر بالتاء وللمؤنث بدون التاء (إلى تسع وتسعين امرأة) وإلى : تسعة وتسعين رجلاً .

(المبنيات) أى : الأسماء المبنية . وهي الأسماء التي لها - في حالة الرفع وفي حالة النصب . وفي حالة الجر - حركة واحدة . لا تتغير أبداً .

منها : المضمير وهو ما وضع لمتكلم . أو مخاطب ، أو غائب
سبق ذكره ولو حكما ، فإن استقل فنفصل ، والا فتصل .

الضائر

(منها) أى : من تلك الاسماء المبنية (المضمير) أى : الضمير
(وهو ما وضع لمتكلم . أو مخاطب ، أو غائب سبق ذكره) أى : تقدم
ذكر ذلك الغائب نحو « زيد ابوه قائم » فالهاء في « ابوه » ضمير وضع
لـ « زيد » الذي هو غائب ، وتقدم ذكره (ولو حكما) أى : ولو
كان تقدم ذكر ذلك الغائب بتقدم بيان حكمه ، مثل قوله تعالى
« ولا يوبى لكل واحد منها السدس » يعنى : لا يوبى الميت - أبوه
وأمه - لكل منها سدس مال الميت ، فضمير « ابويه » راجع الى
« الميت » الذي ليس له ذكر في الآيات السابقة ، وإنما ذكر في تلك
الآيات حكم الارث ، ومنه يعرف أن هناك ميتا ، اذ لو لم يكن
ميت لما كان ارث . فضمير « ابويه » يرجع الى « الميت » الذي يعرف
من الاحكام المذكورة قبله ، لا من تقدم ذكر الميت . (فان استقل)
الضمير . أى : كان مستقلا بحيث يصح التلفظ به وحده (فـ) هو
ضمير (منفصل) مثل : « هو ، هما ، هم . هي ، هما ، هن . أنت
أنتما ، أنتم . أنت ، أنتما . أنتن ، أنا ، نحن » (والا) أى
ان لم يكن الضمير مستقلا ، يعنى : لم يصح التلفظ به وحده (فـ)
هو ضمير (متصل) مثل الكاف في « أخوك » والهاء في « أخوه » ،

والمتصل: مرفوع، ومنصوب ومجرور والمنفصل: غير مجرور، فهذه خمسة ولا يسوغ المنفصل إلا لتعذر المتصل، وأنت في «هـ» سلتيه وشبهه

فانك لو قلت «ك» أو قلت «هـ» فلا معنى له (و) الضمير (المتصل) على ثلاثة أنواع: (مرفوع) نحو: «ضربت» فالتاء ضمير الفاعل، والفاعل مرفوع (ومنصوب) مثل الكاف في «ضربتك» فانها مفعول، والمفعول منصوب (ومجرور) نحو: «به» فالهاء دخل على حرف الجر وصار مجروراً (و) الضمير (المنفصل غير مجرور) يعني: على نوعين: فقط مرفوع نحو: «أنا» فانه يقيم فاعلاً دائماً، ومنصوب مثل «إياك» فانه يقيم دائماً مفعولاً وليس لنا ضمير منفصل مجرور (فهذه خمسة) أنواع (ولا يسوغ) أي: لا يجوز استعمال الضمير (المنفصل إلا لتعذر) وعدم امكان اتيان الضمير (المتصل) يعني: ما دام يمكن اتيان الضمير المتصل لا يجوز استعمال الضمير المنفصل، فمثلاً: «ضربت» التاء ضمير متصل مرفوع، فلا يجوز أن تقول في مكانه: «ضرب أنت» لأن «أنت» ضمير مرفوع منفصل، (وأنت) أيها القارئ. (في «هـ» سلتيه) أي: في الهاء الموجود في «سلتية» (و) في (شبهه) أي: في شبه هاء سلتيه، من كل ضمير وقع بعد ضمير متصل، وكان الضمير الأول أخص من الضمير الثاني. مثل: «اعطيتكه» - ومعنى الأخص: أن يكون

بالخيار .

مسئلة

وقد يتقدم على الجملة ضمير غائب مفسر بها يسمى

الضمير الاول - متكاملاً والثاني مخاطباً : أو يكون الضمير الاول مخاطباً
والضمير الثاني غائباً . لأن ضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب ومن
ضمير الغائب . وضمير المخاطب أخص من ضمير الغائب - ففي «سليته»
الياء ضمير المتكلم والهاء ضمير الغائب ، وضمير المتكلم أخص من
ضمير الغائب ، وفي «أعطيتك» الكاف ضمير المخاطب ، والهاء ضمير
الغائب - فأنت في مثل ذلك (بالخيار) أى : تختار بأن تجعل
الضمير متصلاً فتقول : «سليته» و «أعطيتك» أو تجعل الضمير
منفصلاً ، وتقول : «سلى اياه» و «أعطيتك اياه» .

ضمير الشأن

(مسألة : وقد يتقدم على الجملة ضمير غائب مفسر) - بفتح
السين المشددة - (بها) أى : بالجملة ، يعنى : أن الجملة التي بعد
الضمير تفسر الضمير وتبين المقصود من الضمير السابق (يسمى) ذلك

« ضمير الشأن و القصة » ويحسن تأنيثه إن كان المؤنث فيها عمدة . وقد يستتر ولا يعمل فيه إلا الابتداء . أو نواسخه . ولا يثنى . ولا يجمع

الضمير المتقدم (« ضمير الشأن ») ان كان مذكراً . (و) ان كان الضمير مؤنثاً فيسمى : « ضمير (القصة » - ويحسن تأنيثه) أي جعل ذلك الضمير مؤنثاً (إن كان المؤنث فيها) أي : في الجملة (عمدة) يعني : إن كان في الجملة المتأخرة مؤنث . وكان ذلك المؤنث هو العمدة في تلك الجملة مثل « هي هند راكمية » (وقد يستتر) ضمير الشأن مثل « كان الناس صنفان » فالتقدير : كان هو الناس صنفان ، فـ « كان » فعل ناقص . و « هو » ضمير الشأن المستتر إسمه ، وجملة « الناس صنفان » خبره (ولا يعمل فيه) أي : في ضمير الشأن (إلا الابتداء) بأن يكون الضمير مبتدأ حتى يكون العامل فيه الابتدائية (أو) يعمل في ضمير الشأن (نواسخه) أي : نواسخ الابتداء ، وهي : الأفعال الناقصة . والحروف المشبهة بالفعل ، و « ما » و « لا » المشبهتان بليس . و « لا » النافية للجنس ، وأفعال المقاربة و « ظن » وأخواتها . أما الفعل ، واسم الفاعل ، والصيغة المشبهة ، وغيرها فلا تعمل في ضمير الشأن (ولا يثنى ، ولا يجمع) يعني : ضمير الشأن لا يصير ثنية ، ولا جمعاً . فلا يصير « هما » . هم . هن » بل هو

ولا يفسر بمفرد، ولا يتبع نحو : « هو الأمير راكب » و « هي هند كريمة » و « إنه الأمير راكب » و « كان الناس صنفان »

دائماً مفرد « هو » أو « هي » (ولا يفسر) ضمير الشأن (بمفرد) يعني لا يصير المبين المقصود من ضمير الشأن مفرداً أبداً . بل مبين ضمير الشأن يكون جملة دائماً (ولا يقبع) يعني : لا يأتي لضمير الشأن أحد من التوابع ، فلا يأتي له نعت . ولا تأكيد ، ولا بدل . ولا عطف بيان ، ولا العطف بالحرف (نحو : « هو الأمير راكب ») هذا مثال لضمير الشأن المذكور (و « هي هند كريمة ») وهذا مثال لضمير الشأن المؤنث ، وإنما صار مؤنثاً لأن العمدة في الجملة التي بعد ضمير الشأن « هند » . وهند مؤنث (و « إنه الأمير راكب ») وهذا مثال لضمير الشأن وقد حمل فيه « إن » من الحروف المعجمة بالفصل (و « كان الناس صنفان ») وهذا مثال لضمير الشأن المحذوف الذي حمل فيه « كان » من الأفعال الناقصة . لأن التقدير « كان هو الناس صنفان » .

أما أن ضمير الشأن لا يصير نعتية ولا جماعاً . فلا يصح : « هما الزيدان طمان » ولا « هم العلماء طادلون » ولا « هما الهندان خبيثتان » ولا « هن الهندات فاسقات » بل في جميع ذلك يكون ضمير الشأن مفرداً .

فائدة

وأما أن ضمير الشأن لا يفسره مفرد - فلا يصح : « هو زيد »
 وأما أن ضمير الشأن لا يؤني له تابع - فلا يصح أن يؤني له
 بفعت مثل « هو الفاضل زيد عالم » ولا يصح أن يؤني له بتأكيد مثل
 « هو نفسه عمرو بأك » ولا يصح أن يؤني له ببديل مثل : « هي أبوها »
 هند عاقل « ولا يصح أن يؤني له بمطف بيان مثل : « هو أخو طاهر »
 زيد كريم « ولا يصح أن يؤني عليه عطف بالحرف مثل : « هو وخالد »
 بكر جاهل .

عود الضمير على المتأخر

(فائدة) : مفرد مؤنث لاسم الفاعل من « فاد » « يفيد » الضمير
 قد يرجع على الاسم المتأخر لفظاً فقط - مثل : « ضرب غلامه زيد » فزيد
 فاعل ، وغلام مفعول ، والفاعل رتبته مقدمة على المفعول ، فرجع
 ضمير « غلامه » إلى « زيد » الذي هو متأخر في اللفظ ، ولكنه في الرتبة
 مقدم على « غلام » .

وفد يرجع الضمير على الاسم المتأخر رتبة فقط ، ولكن ذلك
 الاسم في اللفظ مقدم على الضمير نحو : « ضرب زيداً غلامه » ف« غلام »

ذكر بعض المحققين عود الضمير على المتأخر لفظاً ورتبة في خمسة مواضع : إذا كان مرفوعاً بأول المتنازعين وأعمالنا الثاني

فاعل ، و « زيد » مفعول - والمفعول متأخر - رتبة - عن الفاعل ، فرجوع ضمير « غلامه » إلى « زيد » الذي هو في الرتبة متأخر عن « الغلام » ولكنه في اللفظ مقدم على الغلام .

ورجوع الضمير على الاسم المتأخر لفظاً فقط ، أو المتأخر رتبة فقط جائز أما رجوع الضمير على الاسم المتأخر لفظاً ورتبة فلا يجوز إلا في مواضع (ذكر بعض المحققين) وهو العلامة الشيخ الرضي « ره » - كما قيل - : أنه يجوز (عود الضمير على المتأخر لفظاً ورتبة في خمسة مواضع) :

الموضع الاول : (إذا كان) الضمير (مرفوعاً بأول المتنازعين) يعني : كان فعل مع مفعول بدون فاعل وكان فعل مع فاعل بدون مفعول - وكان عندنا اسم متأخر عن الفعلين - فأراد الفعل الاول أن يعمل في ذلك الاسم ويجعله فاعلاً لنفسه ، وأراد الفعل الثاني أن يعمل في ذلك الاسم ويجعله مفعولاً لنفسه ، فتنزع الفعلان على المفعول الواحد - وهو ذلك الاسم - (وأعمالنا) الفعل (الثاني) يعني جعلنا ذلك الاسم المتأخر مفعولاً للفعل الثاني - وجئنا بضمير يرجع إلى ذلك الاسم وجعلنا ذلك الضمير فاعلاً للفعل الاول - ومعنى - كان

نحو: «أكرماني واكرمت الزيدين» أو فاعلا في باب «نعم» مفسراً
بتميز

مرفوعاً بأول المتنازعين - : هو أن الضمير كان فاعلاً للفعل الأول الذي وقع التنازع بينه وبين فعل آخر (نحو: «أكرماني واكرمت الزيدين») كان أصله: اكرمني واكرمت الزيدين - فـ «اكرم» فعل - والنون نون الوقاية، والياء مفعول - ويحتاج إلى فاعل - و«اكرم» - الثاني - فعل - والتاء فاعله - ويحتاج إلى مفعول - فأراد «اكرمني» أن يجعل «الزيدين» فاعلاً لنفسه، وأراد «اكرمت» أن يجعل «الزيدين» مفعولاً لنفسه - فاعطينا «الزيدين» للفعل الثاني - وهو: «اكرمت» فصار مفعولاً له وجعلنا في الفعل الأول - وهو: اكرمني - ضميراً يرجع إلى «الزيدين» وهو الف التثنية ليكون - الألف - فاعلاً له - فصار «اكرماني» فهذا الضمير - وهو الألف - يرجع إلى «الزيدين» الذي هو إسم متأخر لفظاً - لأن لفظ الزيدين بعد الألف - ورتبة - لأن مفعول الفعل الثاني رتبته بعد رتبة فاعل الفعل الأول فهنا يجوز عود الضمير على المتأخر لفظاً ورتبة الموضع الثاني: (أو) كان الضمير (فاعلاً في باب «نعم») أي: فاعلاً لـ «نعم» أو «بش» أو «ساء» أو «حبذا» وكان ذلك الضمير (مفسراً بتميز) يعني: كان بعد الضمير تميز يبين المقصود

نحو : « نعم رجلاً زيد » أو مبدلاً منه ظاهر نحو : « ضربته زيداً »
أو مجروراً بـ « رَبَّ »

من الضمير (نحو : « نعم رجلاً زيد ») تقديره : نعم هو رجلاً زيد
اعرابه : « نعم » فعل مدح - « هو » فاعل نعم ، « رجلاً » مفعول
« زيد » مخصوص بالمدح .

فـ « هو » ضمير يعود إلى « زيد » - مع أن زيداً متأخر عن
الضمير لفظاً ورتبة ، أما لفظاً فلأن لفظ « زيد » بعد لفظ « هو »
وأما رتبة فلأن رتبة المخصوص بالمدح بعد رتبة الفاعل - كما أن رتبة
المفعول بعد رتبة الفاعل - .

الموضع الثالث : (أو) كان الضمير (مبدلاً منه ظاهر) يعنى
صار إسم ظاهر بدلاً من ذلك الضمير ، فينبذ يجوز عود ذلك الضمير
على المتأخر لفظاً ورتبة (نحو : « ضربته زيداً ») فـ « زيداً » بدل
عن الهاء في « ضربته » : والهاء راجع إلى « زيد » مع أن « زيداً »
متأخر عن الهاء لفظاً ورتبة ، أما لفظاً : فلأن لفظ « زيد » بعد
الهاء وأما رتبة : فلأن « زيداً » بدل عن الهاء - والبدل رتبة
متأخرة عن رتبة المبدل منه .

الموضع الرابع : (أو) كان الضمير (مجروراً بـ « رَبَّ »)
فانه إذا صار الضمير مجروراً برب يجوز إرجاعه على إسم متأخر لفظاً

على ضعف نحو : « ربه رجلاً » أو كان للشان أو القصة كما مر .

ومنها

أسماء الإشارة - وهي ما وضع المشار اليه المحسوس

ورتبة . ولكن (على ضعف) أي : دخول « رب » على الضمير
ضعيف (نحو : « ربه رجلاً ») فإن الهاء راجع إلى « رجلاً » الذي
هو متأخر لفظاً ورتبة . أما لفظاً : فلأن لفظ « رجل » بعد لفظ
« الهاء » وأما رتبة : فلأن « رجلاً » تميز للهاء . والتميز رتبته بعد
ذلك الشيء الذي يميزه . وإنما جاز الرجوع على المتأخر : لأن الهاء
مجرور بـ « رب » .

الموضع الخامس : (أو كان) ذلك الضمير (للشان أو القصة)
أي : كان ضمير الشان مثل : « هو الأمير راجب » أو كان ضمير
القصة - مثل : « هي هند كريمة » (كما مر) التفصيل - ل حول ضمير
الشان ، وضمير القصة في « مسألة » قبل صفحات .

أسماء الإشارة

(ومنها) أي : ومن البنات (أسماء الإشارة) وهي : ما
وضع للمشار اليه المحسوس (أي : للشيء الذي يشار اليه ويكون ذلك

فلمنفرد المذكر : « ذا » ولمثناء « ذان » مرفوع المحل و « ذين » منصوبه - ومجروره و « إن هذان لساحران »

الشيء محسوساً . أى : شيئاً يرى بالعين ، أو يسمع بالأذن . أو يذاق باللسان ، أو يشتم الأنف ، أو يلمس باليد والرجل وسائر البدن لا مثل الروح . والعقل ، أو غيرها مما ليس محسوساً فإنه وإن أشير إليها بـ « أسماء الاشارة » مثل : « هذا العقل » ولكن ذلك لا ينافي كونها موضوعة للمحسوس وهذا بخلاف بقية المعارف من « الضمير » و « المحلى باللام » وغيرها فإن فيها إشارة الى معانيها ولكنها ليست موضوعة للمحسوس (فلمنفرد المذكر : « ذا ») تقول حين الاشارة إلى مذكر واحد : « ذا » (ولمثناء) أى : لتثنية المذكر (« ذان ») إذا كانت التثنية (مرفوع المحل) أى : إذا كانت في محل الرفع ، مثل أن كانت مبتدأ كـ « ذان عاقلان » أو كانت فاعلاً كـ « ضرب ذان » أو غيرها (و « ذين » منصوبه : ومجروره) أى : إذا كانت التثنية منصوب المحل ، أو مجرور المحل مثل : « إن ذين جاهلان » و « بذين أفندي » في المثال الاول « ذين » في محل الت نصب لأنه إسم « إن » - وفي المثال الثانى في محل الجر لأنه دخل عليه حرف الجر وهو الياء (و) أما قوله تعالى : (« إن هذان لساحران ») حيث ذكر « هذان » بالألف ، ولم يذكر « هذين » بالياء . مع أنه في محل الت نصب لأنه

متأول ، وللمؤنث « تا » و « ذى » و « ذه » و « تى » و « ته » وللمثنى
« تان » رفعاً و « تين » نصباً وجراً

إسم « إن » فذلك (متأول) أى : له تأويل ، وقد ذكروا لتأويلها
وجوهاً ، منها : أن « هذان » مبنى على الألف فى بعض اللغات والمبنى
لا يتغير فى جميع الحالات : حالة الرفع - وحالة النصب ، وحالة الجر .
(و) إسم الإشارة (للمؤنث) المفردة (« تا » و « ذى »
و « ذه » و « تى » و « ته ») فإذا أردت أن تؤثر إلى مؤنث واحد
تشير بأحدى هذه الكلمات الخمس - نحو : « تاهند » « ذى هند »
« ذه هند » « تى هند » « ته هند » كل ذلك معناه : هذه هند (وللمثنى)
أى : لتثنية المؤنث إسم الإشارة يكون (« تان » رفعاً) أى : فى
حالة الرفع ، كما إذا كان إسم الإشارة مبتدئاً مثل : « تان الهندان »
فـ « تان » مبتدئ ، و « الهندان » الخبر - أو كان إسم الإشارة فاعلاً -
مثل : « ضرب تان » يعنى : هاتان المؤنثان ضربتا - فـ « ضرب »
فعل و « تان » الفاعل (و « تين » نصباً وجراً) أى : إذا كان إسم
الإشارة فى محل النصب أو فى محل الجر ، فالنصب كما إذا كان مفعولاً
مثل : « ضرب زيد تين » يعنى : ضرب زيد هاتين المؤنثين فـ « ضرب »
فعل : و « زيد » الفاعل و « تين » المفعول - والجر كما لو دخل على
إسم الإشارة حرف الجر مثل : « مررت بتين » أى : بهاتين الأنثيين

ولجمعها «أولاء» مدأ ، وقصراً وتدخلها هاء التنبيه وتلحقها كاف الخطاب بلا لام للمتوسط ، ومعه للبعيد إلا في المثني والجمع عند من مداه

فدخل حرف الجر - وهو الواو - على تان ، فصار « تين » (و) اسم الإشارة (لجمعها) أى : لجم المذكر ، ولجم المؤنث (« أولاء » مدأ وقصراً) فيجوز أن نقول « أولاء » بهمزة بعد الف ممدودة . ويجوز « أولى » بدون همزة ، نقول : « أولاء جاؤا » في جمع المذكر و « أولاء جئن » في جمع المؤنث : ولا يتغير « أولاء » في حالة النسب والجر (وتدخلها) أى : تدخل على أسماء الإشارة التي ذكرت (هاء التنبيه) في أولها فيقال « هاذا » « هاذان » « هاذين » « هاتان » « هاذى » « هاذه » « هانى » « هاته » « هاتان » « هاتين » « هاؤلاء » (وتلحقها) أى : تلحق بآخر هذه الأسماء (كاف الخطاب) فيقال « هاذا لك » « هاذان لك » « هاتيك » « هاتينك » « هاؤلائك » وهكذا (بلا لام) أى : بدون زيادة لام قبل الكاف كهذه الأمثلة إذا كانت الإشارة (للمتوسط) أى : إشارة لمن ليس بعيداً (ومعه) أى : مع اللام - فيقال : « ذلك » « تلك » « أولئك » إلى آخرها إذا كانت الإشارة (للبعيد) أى : لمن هو بعيد (إلا في المثني) أى : في التثنية فلا تدخل اللام لا يقال : « ذان لك » أو « تان لك » (و) إلا في (الجمع) وهو « أولاء » (عند من مداه) أى : قراء بهمزة بعد الف ممدودة - فلا

وفي ما دخله حرف التنبيه .

ومنها

الموصول - وهو حرفي - أو إسمي - فالحرفي كل حرف أول مع صلته بالمصدر ، والمشهور خمسة : « أن » و « أن » و « ما » و « كي » و « لو » نحو « أولم

يزاد اللام فيه - فلا يصح أن تقول : « أولاء لك » (و) إلا (في ما دخله حرف التنبيه) أي : كل إسم إشارة دخل عليه الهاء - فانه أيضاً لا تدخل فيه اللام - فلا يصح أن تقول : « هاذلك » أو « هاؤللك » أو غيرها .

الموصولات - الموصول الحرفي

(ومنها) أي : ومن المنهيات (الموصول ، وهو) : إما (حرفي ، أو إسمي ، فالحرفي) هو (كل حرف أول مع صلتها) أي : مع الجملة التي بعد ذلك الحرف (بالمصدر) أي : يكون بحيث لو انقلب الحرف مع الجملة التي بعده الى مصدر الفعل الذي في الجملة لم يتغير المعنى (والمشهور) من الموصولات الحرفية (خمسة : « أن » و « أن » و « ما » و « كي » و « لو » نحو) قوله تعالى : (« أولم

يكفهم «أنا أنزلناه» «وأن تصوموا خير لكم» «وبما نسوا يوم الحساب» «لكي لا يكون على المؤمنين حرج» «أيود أحدكم لو بعد الف سنة»

يكفهم «أنا أنزلناه» هذا مثال لـ «أن» والتأويل : أو لم يكفهم إنزالنا إياه ، فذهب «أنا» مع «أنزلناه» الذي هو صلة «أن» . وجاء مكانه مصدر «أنزل» وهو «إنزالنا» ومثال «أن» كقوله تعالى («وأن تصوموا خير لكم») تأويله : صومكم خير لكم . فذهب «أن» مع «تصوموا» الذي هو صلة «أن» وجاء مكانه مصدر «تصوموا» وهو : صومكم . ومثال «ما» قوله تعالى : («وبما نسوا يوم الحساب») تأويله : بنعيانهم يوم الحساب ، فذهب «ما» مع «نسوا» الذي هو صلة «ما» وجاء مكان المجموع مصدر «نسوا» وهو النسيان . ومثال «كي» قوله تعالى : («لكي لا يكون على المؤمنين حرج») تأويله : لعدم كون حرج على المؤمنين ، فذهب «كي» مع «لا يكون» الذي هو صلة «كي» وجاء مكان المجموع مصدر «يكون» وهو : «كون» . ومثال «لو» قوله تعالى : («أيود أحدكم لو بعد الف سنة») تأويله : أيود أحدكم تعبير الف سنة ، فذهب «لو» مع «يعمر» الذي هو صلة «لو» وجاء مكان المجموع مصدر «يعمر» وهو : تعمير .

تكميل

والموصول الاسمي ما افتقر إلى صلة وطايد وهو : « الذي »
المذكور و « التي » للمؤنث و « اللذان » و « اللتان » لثنائهما بالألف
إن كانا مرفوعين

الموصول الاسمي

(تكميل) مصدر « كمل » من باب التعميل ، بمعنى إسم الفاعل .
أى : مكمل ومتمم لقواعد الموصول - وهو خبر لمبتدأ محذوف تقديره
هذا تكميل (والموصول الاسمي) هو (ما افتقر) أى : إحتاج (إلى
صلة وطايد) الصلة : هي الجملة التي تكون بعد الموصول ، والطايد
يعنى : الضمير الراجع إلى الموصول (و) الموصول الاسمي (هو :
« الذي » للمذكر) المفرد نقول : « الذي ضرب عمروأ هو زيد »
فـ « الذي » موصول و « ضرب عمروأ » صلته - و « هو » عايد
(و « التي » للمؤنث) المفردة ، نقول : « التي نصرت عليأ هي فاطمة
عليها السلام » فـ « التي » موصول ، و « نصرت عليأ » صلة ، و « هي »
طايد (و « اللذان » و « اللتان » لثنائهما) أى : لثنائية المذكر و لثنائية
المؤنث ، الأول المذكور ، والثاني للمؤنث (بالألف إن كانا مرفوعين

المحل - وبالياء ان كانا منصوبيه - او مجروريه و « الاولى » و « الدين » مطلقا

المحل (أى : ان كانا مبتدءاً مثلاً كـ « اللذان قاما بالعدل هما محمد وعلي عليهما السلام » و « اللتان دافعتا عن الدين هما خديجة وفاطمة عليهما السلام » فـ « اللذان » مبتدء في المثال الاول ، و « اللتان » في المثال الثاني - ايضاً - مبتدء . أو كانا فاعلاً مثلاً ، كـ « ضرب زيداً اللذان ماتا » و « نصر عمرو اللتان مرضتا » فـ « اللذان » فاعل لـ « ضرب » و « اللتان » فاعل - ايضاً - لـ « نصر » (و) نقول : « اللذين » و « اللتين » (بالياء) وفتح الذال ، والتاء مع لامين (ان كانا منصوبيه - أو مجروريه) أى : منصوبى المحل ، أو مجرورى المحل ، يعنى : إذا كانا في محل النصب ، كما إذا كانا مفعولين ، نحو : « ضرب زيد اللذين غصبا داره » و « نصر زيد اللتين نصرتا » فـ « اللذين » مفعول لـ « ضرب » و « اللتين » مفعول لـ « نصر » والمفعول منصوب أو كانا في محل الجر ، نحو : « سررت باللذين ضرباني » و « ذهبت إلى اللتين قربتا مني » فـ « اللذين » دخل عليه حرف الجر وهو الباء - و « اللتين » دخل عليه - ايضاً - حرف الجر وهو « إلى » (و « الاولى ») بضم الهمزة (و « الدين ») - بكسر الذال - (مطلقاً) أى : في حالة الرض - والنصب والجر كلها يقرأ « اللذين » بالياء ، هذان الاسمان

لجمع المذكر « واللاتى » و « اللاتى » و « اللواتى » لجمع المؤنث
و « من » و « ما » و « ال » و « اى » و « ذو » و « ذا » بعد « ما »
او « من » الاستفهاميتين للمؤنث والمذكر

موصولان (لجمع المذكر) تقول : « الأولى ضربونى جاؤا » و « الذين
نصرونى راحوا » (و « اللاتى » و « اللاتى » و « اللواتى » لجمع
المؤنث) تقول : « اللاتى ضربننى جئن » و « اللاتى غصبننى متن »
و « اللواتى سلبننى رحن » (و « من » و « ما » و « ال » و « اى »
و « ذو » و « ذا ») اذا كان « ذا » (بعد « ما » او) بعد (« من »
الاستفهاميتين) أى كانا : « ماذا » و « من ذا » هذه الستة موصولات
إسمية (للمؤنث والمذكر) والمفرد ، والتثنية ، والجمع . تقول :
« من ضربنى جاء » و « من ضربانى جاء » و « من ضربونى جاؤا » و « من
ضربتنى جائت » و « من ضربتانى جائتا » و « من ضربتنى جئن » وهكذا
« ما » - وأما « ال » فتعبر : « الضاربى راح » أى : الذى ضربنى
و « الضاربى » يعنى : اللذان ضربانى - و « الضاربوى » يعنى :
الذين ضربونى - و « الضاربى » يعنى : التى ضربتنى - و « الضاربتانى »
يعنى : اللتان ضربتانى - و « الضاربانى » يعنى : اللاتى ضربتنى .
وأما « أى » نحو : « أضرب أىكم ذهب » أى اضرب الذى ذهب منكم .
و « ايكن ذهبت » أى : التى ذهبت - و « ايكم ذهب » أى : الذين

مسئلة

إذا قلت : « ماذا صنعت » و « من ذا رايت » فـ « ذا » موصولة
و « من » و « ما » مبتدآن ، والجواب رفع ، ولك إلغائها فيها مفعولان

يذهبان منكم . و « ايكن تذهبان » اى : اللتين تذهبان منكم ،
وهكذا واما « ذو » فتأتى موصولة على لغة بنى طى فقط . وستم
من كلام طى : « لا وذو فى السماء عرشه » اى : لا والذي فى السماء
عرشه . يعنى : الله تعالى . وقال الشاعر وهو من قبيلة طى « وبرى
ذو حفرت . وذوطويت » اى : التى حفرت والتى طويت . واما « ماذا »
و « من ذا » ؟ فاليك التفصيل عنها فى هذه المسئلة التالية :

(مسئلة : إذا قلت : « ماذا صنعت » و « من ذا رايت » فـ
« ذا » موصولة و « من » و « ما » مبتدآن) و « صنعت » و « رايت »
خبران (والجواب رفع) يعنى : يكون الاسم الذى يصير جوابا لهذا
المثال مرفوعا . فى جواب « ماذا صنعت ؟ » نقول - مثلا - :
« دار » - بالرفع - وفى جواب « من ذا رايت ؟ » نقول مثلا : « زيد »
بالرفع . والتقدير : الذى صنعه دار . والذي رايته زيد (و) يجوز
(لك إلغائها) اى : إسقاط « ذا » فى المثالين عن العمل . وجعلها
زائدة (فيها) أى : « من » و « ما » . (مفعولان) لافعل الذى بعدها

وتركيبها معها بمعنى : أى شيء أو أى شخص فالشكل مفعول والجواب على التقديرين نصب ، وقس عليه نحو : « ماذا عرض » و « من ذا قام » إلا أن الجواب رفع

(و) يجوز لك (تركيبها معها) أى : تركيب « ذا » مع « ما » و « من » فيكون المجموع (بمعنى : أى شيء) في « ماذا » (أو) بمعنى (أى شخص) في « من ذا » فقولك : « ماذا صنعت » يعني : أى شيء صنعت ، وقولك : « من ذا رايت » يعني أى شخص رايت (فالشكل) أى : « ما » مع « ذا » مجوعاً ، و « من » مع « ذا » مجوعاً (مفعول) مقدم للفعل الذي بعدها (والجواب) يكون (على التقديرين) سواء جعلت « ذا » زائدة - أم جعلتها مركبة مع « ما » و « من » (نصب) لأن مجوع « ماذا » ومجوع « من ذا » مفعول ، والمفعول منصوب ، فتقول في الجواب « داراً » و « زيداً » بالنصب .

(وقس عليه) أى : على ما ذكر من المثالين ما إذا كان بعد « ذا » فعل لازم (نحو : « ماذا عرض » و « من ذا قام ») فالعرض « قام » فعلاً لازماً ، لا يمكن أن يصير « ما » و « من » مفعولاً لها . لأن اللازم لا يتعدي إلى المفعول به (إلا أن الجواب رفع) أى : الشيء الذي - يصير جواباً - لهذين المثالين ونحوهما يكون مرفوعاً . ففي جواب « ماذا عرض » نقول : « ذهابك » بالرفع وفي

مطلقاً .

ومنها

المركب ، وهو : ما ركب من لفظين ليس بينهما نسبة فإن تضمن الثاني حرفاً بنياً كـ « خمسة »

جواب « من ذا قام » تقول : « زيد » بالرفع (مطلقاً) أي : سواء جعلت « ذا » موصولة ، أم ملغاة ، أم مركبة مع « ما » و « من » فيكون « من ذا » و « ماذا » مبتدآن - و « عرض » و « قام » خبران والجواب مبتدأ خبره محذوف ، فقولك : « ذهابك » و « زيد » تقديرهما : ذهابك عرض ، وزيد قام . فـ « ذهابك » و « زيد » مبتدآن ، و « عرض » و « قام » خبران .

المركبات

(ومنها) أي : ومن المبنيات (المركب ، وهو) كل (ما ركب من لفظين ليس بينهما نسبة) نخرج مثل « عبد الله » لأن بين « عبد » و « الله » نسبة الإضافة ، والمركب المبني هو الذي لا يكون فيه بين اللفظين نسبة أبداً (فإن تضمن) اللفظ (الثاني حرفاً) أي : كان قبله حرف مقدر (بنياً) أي : يصير اللفظان مبنيين (كـ « خمسة »

عشر « و » « حادي عشر » وأخواتها إلا « إثني عشر » وفرعيه إذ الأول منها معرب على المختار : وإلا أعرب الثاني . كـ « بعليك »

عشر « و » « حادي عشر » وأخواتها) وهي : ثلاثة عشر . وأربعة عشر . . . حتى تسعة عشر . فإن التقدير : خمسة وعشر ، وأحد وعشر . وثلاثة وعشر ، وأربعة وعشر . . . وهكذا . بتقدير واو قبل اللفظ الثاني - واللفظان مبنيان على الفتح . فـ « عشر » مفتوح مبني ، واسم العدد الذي قبله - أيضاً - مفتوح مبني (إلا « إثني عشر » وفرعيه) وهما : إثنتا عشرة ، وثنتا عشرة . (إذ) اللفظ (الأول منها) أي : من هذه الثلاث وهو : إثنتا وثنتا : (معرب على) الرأي (المختار) أي : على القول الذي اخترناه نحن ودليل كونها معرباً أنها تنغير . ففي حالة ، الرفع تقرأ بالألف وفي حالتي النصب والجر تقرأ بالياء ، نقول : « رأيت إثني عشر رجلاً وإثنتي عشرة امرأة » . وثنتي عشرة صبية » وهكذا نقول : « مررت بأثني عشر رجلاً ، وإثنتي عشرة امرأة » ، وثنتي عشرة صبية » بالياء كتباً وقراءة (وإلا) أي : وإن لم يتضمن اللفظ الثاني حرفاً (أعرب) اللفظ (الثاني ، كـ « بعليك ») فهو اسم مركب من لفظين هما : « بعل » و « بك » وليس بينهما نسبة ابتداء ، وحيث أن « بك » الذي هو اللفظ الثاني لا يتضمن حرفاً لذا أعرب « بك » نقول : « هذا « بعليك »

إن لم يكن قبل التركيب مبنياً كـ « ميبويه » .

التوابع

كل فرع أعرب بأعراب سابقه . وهي خمسة :

بالرفع لأنه خبر لـ « هذا » ، و « رأيت بعلبك » بالنصب لأنه مفعول
و « مررت ببلبك » وحيث إن « بعلبك » غير منصرف - كما سيأتي
في خاتمة هذه الحديقة - كان جزمه بالفتحة ، ويظهر أثر جر « بعلبك »
في عطف شيء عليه ، فلو قلت « مررت ببلبك وزيد » جر « زيد »
لأنه للعطف على محل « بعلبك » المجزور بالباء . (إن لم يكن) اللفظ
الثاني (قبل التركيب) أي : قبل إصاقه باللفظ الأول (مبنياً) فإن
كان اللفظ الثاني من أصله مبنياً (كـ « ميبويه ») فلا يصير بواسطة
التركيب معرباً ، وأصله « سيب » و « ويه » ، والسبب يعني « التفاح »
و « ويه » إصم صوت مبني من أصله ، لبناء أسماء الأصوات .

(التوابع) هو (كل فرع أعرب بأعراب سابقه ، وهي خمسة)

التمت ، والمعطوف بالحرف ، والتأكيد ، والبدل ، وعطف البيان .

الأول : النعت . وهو : ما دلّ على معنى في متبوعه مطلقاً
والأغلب اشتقاقه وهو إما بحال موصوفه ويتبعه أعراباً ، وتعريفاً
وتذكيراً . وإفراداً ، وتثنية ، وجمعاً . وتذكيراً . وتأنيثاً

النعت

(الأول : النعت ، وهو : ما) أى : اللفظ الذي (دلّ
على معنى) كان ذلك المعنى (في متبوعه) أى في الاسم الذي جى بهذا
النعت لذلك الاسم (مطلقاً) أى : يكون ذلك المعنى موجوداً في
المتبوع دائماً ، غير مقيد بزمان دون زمان ، مثل « جاثى رجل كريم »
فـ « كريم » معنى كائن في « رجل » دائماً . بخلاف الحال مثل « جاثى
رجل راكب » فإن « راكباً » معنى كان في « رجل » زمان المجيء فقط
(والأغلب اشتقاقه) أى : كون النعت مشتقاً بمعنى : له ماضٍ و
ومضارع ، وغيرهما (وهو) أى : النعت على نوعين : (إما بحال
موصوفه) معنى : النعت إما معنى موجود في نفس الموصوف مثل :
« جاثى رجل كريم » فـ « كريم » معنى موجود في « رجل » الذي هو
الموصوف (فـ) هكذا نعت يجب أن (يتبعه) أى : يتبع موصوفه .
ويكون مثل موصوفه (إعراباً ، وتعريفاً . وتذكيراً ، وإفراداً ،
وتثنية ، وجمعاً ، وتذكيراً ، وتأنيثاً) فإن كان الموصوف مرفوعاً
أو منصوباً ، أو مجروراً فيجب أن يكون إعراب النعت كذلك ،

او بحال متعلقه . ويتبعه في الثلاثة الاول - واما في البواقى

وإن كان الموصوف نكرة كان النعت نكرة ، وإن كان الموصوف معرفة كان النعت معرفة ، وإن كان الموصوف مفرداً ، أو تثنية ، او جمعاً كان النعت مثله ، وإن كان الموصوف مذكراً كان النعت مذكراً ، وإن كان الموصوف مؤنثاً كان النعت مؤنثاً . ففى هذا المثال : « جائي رجل كريم » رجل مفرد ، كريم - ايضاً - مفرد ، رجل مذكر ، كريم - ايضاً - مذكر ، رجل مرفوع ، كريم - ايضاً - مرفوع ، رجل نكرة ، كريم - ايضاً - نكرة (او) يكون النعت (بحال متعلقه) اى : متعلق الموصوف ، يعنى : النعت صفة موجودة فى شئ . متعلق بالموصوف لا فى نفس الموصوف . نحو « جائي رجل حسنة جاريتة » . فه « حسنة » صفة فى الجارية لا فى زيد . الا أن الجارية متعلق بزيد . لاضافتها الى ضمير زيد . (و) هكذا نعت يجب ان (يتبعه) اى يتبع الموصوف ، ويكون مثل الموصوف (فى الثلاثة الاول) اى : فى الاعراب ، والتعريف ، والتذكير ، فه « حسنة » مثل « رجل » فى الاعراب لأن « رجل مرفوع » و « حسنة » - ايضاً - مرفوع . و « حسنة » نكرة مثل « رجل » الذي هو نكرة . هذا إذا لم يرفع النعت ضمير الموصوف ، وإعنا اضيف النعت الى متعلق الموصوف فقط . (واما فى) الخمسة (البواقى) وهى : الافراد والتثنية

فإن رفع ضمير الموصوف فوافق أيضاً نحو : « جائي امرئة كريمة
الآب » و « رجلان كريما الآب » و « رجال كرام الآب »

والجزم . والنذكير ، والتأنيث (فإن رفع) النعت (ضمير الموصوف)
مع إضافة النعت إلى متعلق الموصوف (فوافق أيضاً) في الخمسة البواقي
(نحو : « جائي امرئة كريمة الآب ») فـ « كريمة » نعت بحال المتعلق
الذي هو الآب . والموصوف هو : امرئة - والتقدير : كريمة هي
الآب ، فرفع كريمة « هي » ضمير الراجع إلى : امرئة على الفاعلية
وأضيفت « كريمة » إلى « الآب » من إضافة الصفة إلى التمييز - وحيث
أن كريمة محل في ضمير الموصوف . وجب موافقة « كريمة » مع
الموصوف الذي هو « امرئة » في الخمسة البواقي . فـ « امرئة » مفردة
و « كريمة » - أيضاً - مثلها مفردة : و امرئة مؤنث ، كذلك
« كريمة » - أيضاً - مؤنث (و) نحو : « جائي (رجلان كريما
الآب ») فـ « كريمة » رفع ألف التثنية على الفاعلية : - وهو الضمير
الراجع إلى الموصوف « رجلان » - وأضيف إلى « الآب » من إضافة
الصفة إلى التمييز . وحيث أن « كريمة » رفع ضمير الموصوف وأضيف
إلى متعلق الموصوف « الآب » وافق مع الموصوف « رجلان »
فـ « رجلان » و « كريما » كلاهما مذكران - ومثنيان (و) « جائي
(رجال كرام الآب ») فـ « كرام » رفع ضمير « هم » مستتراً فيه على

والأفكال فعل نحو: «جائني رجل حسنة جاريته» أو «عالية» أو «عال داره»

الفاعلية . ومرجعه إلى الموصوف «رجال» . وأضيف إلى «الأب» من إضافة الصفة إلى التميز . وحيث أن «كرام» رفع ضمير الموصوف وأضيف إلى متعلق الموصوف «الأب» وافق مع نفس الموصوف «رجال» فكلاهما جمع . وكلاهما مذكران (والا) أي : وإن لم يرفع النعت ضمير الموصوف . بل رفع نفس المتعلق (فـ) يكون النعت (كالفعل) يعني : حذف النعت . ووضع في محله فعل ، فإن كان ذلك الفعل يوافق الموصوف في الخمسة البواقي . فيجب أن يوافق النعت - أيضا - مع الموصوف في الخمسة البواقي ، وإن كان ذلك الفعل لا يوافق مع الموصوف في الخمسة البواقي . فلا يوافق النعت - أيضا - مع الموصوف في الخمسة البواقي (نحو : «جائني رجل حسنة جاريته») فالموصوف : رجل . والنعت : حسنة . والمتعلق : جاريته . فـ «حسنة» لم تعمل في ضمير راجع إلى «رجل» . بل عملت في «جارية» التي هي نفس المتعلق . و «حسنة» لم توافق مع «رجل» في التذكير والتأنيث . فإن «رجل» مذكر ، و «حسنة» مؤنث . لأنه لو وضعت مكان «حسنة» فعلا وجب أن نقول هكذا : «جائني رجل حسنة جاريته» ولم يصح أن نقول : «جائني رجل حسن جاريته» (أو) نحو : «جائني رجل (عالية - أو عال داره)

و : « لقيت إمرأتين حسناً عبداهما » أو « قائما » أو « قائمة في الدار جاريتهما » .

وإنما جاز : « عالية » و « عال » ، لأنك لو وضعت مكانها فعل جاز أن تقول طالت داره . و جاز : علا داره ، لأن « دار » مؤنث لفظي والمؤنث اللفظي إذا صار فاعلا وكان إسما ظاهراً جاز في فعله التذكير والتأنيث (و : « لقيت إمرأتين حسناً عبداهما ») فـ « حسناً » نعت . و « إمرأتين موصوف ، و « حسناً » لم يرفع ضميراً راجعاً إلى « إمرأتين » بل رفع نفس المتعلق - وهو : عبداهما - وإنما لم يوافق « حسناً » مع « إمرأتين » في التذكير والتأنيث - فـ « إمرأتين » مؤنث ، و « حسناً » مذكر - ولا في الافراد والتنقية والجمع - فـ « إمرأتين » تنقية و « حسناً » مفرد - لأنك لو وضعت فعلاً في مكان « حسناً » وجب أن يكون ذلك الفعل مفرداً ومذكراً هكذا : « لقيت إمرأتين حسن عبداهما » (أو) نحو : « لقيت إمرأتين (قائماً ، أو قائمة في الدار جاريتهما ») فـ « إمرأتين » موصوف ، و « قائما ، أو قائمة » نعت . والنعت لم يرفع ضميراً راجعاً إلى « إمرأتين » بل رفع نفس المتعلق - وهو جاريتهما - وإنما لم يوافق النعت مع « إمرأتين » في الافراد . والتنقية والجمع - فان قائما أو قائمة مفرد - و « إمرأتين » تنقية - ولم يلزم الموافقة في التذكير والتأنيث - فان « إمرأتين » مؤنث . والنعت يجوز تذكيره . فتقول

الثاني

المعطوف بالحرف : وهو تابع بواسطة « الواو » أو « الفاء »
 أو « ثم » أو « حتى » أو « أم » أو « أما » أو « بل » أو « لا » أو
 « لكن » نحو : « جائئني زيد وعمرو » و « جئناكم والاولين »

ثاماً ، ويجوز تأنيثه فتقول : قائمة - لانك لو وضعت في محل النعت
 فعلاً ، وجب أن يكون ذلك الفعل مفرداً . وجاز أن يكون
 مذكراً ، أو مؤنثاً هكذا : « نقيت إمرأتين قام أو قامت في الدار
 جاريتهما » ، لأن الفاعل اذا كان اسماً ظاهراً مؤنثاً حقيقياً . ويجوز
 بينه وبين فعله فاصلة غير « الا » جاز في الفعل التذكير والتأنيث ، وهنا
 فصل « في الدار » بين « القائم » وبين « جاريتهما » الذي هو فاعل ولذا
 جاز في « القائم » التذكير والتأنيث .

العطف بالحروف

(الثاني) من التوابع (المعطوف بالحرف . وهو تابع بواسطة)
 واحد من الحروف العشرة : (« الواو » أو « الفاء » أو « ثم » أو
 « حتى » أو « أم » أو « أما » أو « أو » أو « بل » أو « لا » أو
 « لكن » نحو : « جائئني زيد وعمرو » و « جئناكم والاولين » قالوا

وقد يعطف الفعل على اسم مشابه له

- في المثال الاول - عطف « عمرو » على « زيد » ، و - في المثال الثاني - عطف « الأواين » على « كم » . والمبني في التمثيل بمثالين أن الواو قد يعطف السابق على اللاحق فان « الأولين » - الذي عطفه الواو - كانوا قبلنا نحن الذين خاطبنا الله تعالى بقوله « جمعناكم » .

ومثال الغاء : جاء زيد فعمرو .

ومثال ثم : جاء زيد ثم عمرو

ومثال حتى : قام القوم حتى عمرو

ومثال أم : أزيد قام أم عمرو ؟

ومثال أما : قام زيد أما عمرو فلم يقم

ومثال أو : جاء زيد أو عمرو . يعنى : و عمرو

ومثال بل : لم يقره زيد . بل عمرو

ومثال لا : زيد يأكل لا عمرو

ومثال لكن : لم يتعلم زيد ، لكن عمرو تعلم

(وقد يعطف الفعل على اسم مشابه له) أي : لذلك الفعل ، كمعطف الفعل

الماضي على اسم الفاعل ، نحو : « الضاربون زيداً » فقتلوه « فـ » الغاء

عطف « قتلوه » وهو فعل ماضٍ على « ضاربون » وهو اسم فاعل ،

ومشابه للفعل ، لأن « الضاربون زيداً » معناه الذين ضربوا زيداً

وبالعكس ولا يحسن العطف على المرفوع المتصل بارزاً أو مستتراً إلا
مع الفصل بالمنفصل - أو فاصل - ما - أو توسط - لا - بين العاطف والمعطوف
نحو : « جئتُ أنا وزيد » و « يدخلونها ومن صلح »

(وبالعكس) يعني : قد يعطف الاسم المعطوف للمعطوف على فعل ، نحو :
« الذين ضربوا زيداً فقاتلوه » ف « الفاء » عطف « قاتلوه » وهو اسم
فاعل ، على « ضربوا » وهو فعل ماضٍ ، لأن « قاتلوه » معناه قتلوه
(ولا يحسن العطف على) الضمير (المرفوع المتصل) أي الضمير المتصل
بفعل ، وهو فاعل ذلك الفعل ، لا يحسن العطف عليه سواء كان
(بارزاً) أي ضميراً ظاهراً مثل : « ضربتُ » (أو) كان (مستتراً)
مثل : « اضرب » فتقديره : « اضرب أنت » فأنت مستتر فيه (إلا
مع الفصل) بين الضمير المتصل ، وبين المعطوف (بالمنفصل) أي :
بضمير منفصل يكون توكيداً لذلك الضمير المتصل (أو فاصل - ما)
أي : فاصلة قليلة بين الضمير المتصل وبين المعطوف (أو توسط - لا)
بين العاطف والمعطوف (أي : بين حرف العطف وبين المعطوف) نحو
« جئتُ أنا وزيد » عطف « زيد » على « التاء » في « جئت » مع
أن التاء ضمير متصل ، ومرفوع - لأنها فاعل - وإنما جاز العطف ،
لأنه فصل « أنا » بين « التاء » وبين حرف العطف - وهو الواو -
(و) نحو : قوله تعالى : « يدخلونها ومن صلح » عطف « من »

و « ما أشركنا ولا آباءنا » .

تتمة

ويعاد الخافض على المعطوف على ضمير مجرور نحو :
« مررت بك وبزيد » ولا يعطف على معمولي عاملين مختلفين على
المشهور

صلح « على » الواو « في » يدخلونها « مع أن » الواو « ضمير متصل ،
ومرفوع - لأنها فاعل سواء جاز العطف لأنه فصل « ها » بين « الواو » وبين
حرف العطف (و) نحو قوله تعالى : (« ما أشركنا ولا آباءنا »)
عطف « آباءنا » على « نا » في « أشركنا » مع أن « نا » ضمير متصل
مرفوع - لأنها فاعل - وإنما جاز العطف لأنه توسط « لا » بين واو
المعطف - وبين المعطوف - وهو : آباءنا - .

(تتمة) لأحكام العطف (ويعاد الخافض) أى : حرف الجر
(على المعطوف على ضمير مجرور) يعنى : لو عطفنا إسماً على ضمير
مجرور فحرف الجر الذي دخل على ذلك الضمير يعود على الاسم المعطوف
- أيضاً - (نحو : « مررت بك وبزيد ») عطف « زيد » على « بك »
وحيث كان « بك » مجروراً بالباء أعيد الباء على « زيد » (ولا) يجوز
أن (يعطف على معمولي عاملين مختلفين على المشهور) بين النحويين

إلا في نحو : « في الدار زيد » والحجيرة عمرو .
الثالث : التأكيد ، وهو متبوع بفيد تقرير متبوعه

يعنى : إذا كان معمولان عاملين وكان عملها مختلفا مثل أن كان أحدهما يعمل الرفع ، والآخر يعمل الجر . فلا يجوز عطف إسمين على هذين الممولين : فلا يجوز مثل : « زيد في الدار ، وعمرو الحجيرة » فـ « زيد » معمول للابتدائية ، و « الدار » معمول لـ « في » والابتدائية عملها الرفع ، و « في » عملها الجر ، فعطف « عمرو » على « زيد » و « الحجيرة » على « الدار » مع اختلاف عملها لا يجوز على الشهور (إلا في) ما إذا قدم المجرور في العطف عليه . وأخر الرفوع ، وقدم المجرور في العطف - أيضاً - على الرفوع (نحو : « في الدار زيد ، والحجيرة عمرو ») فعطف « الحجيرة » على « الدار » وعطف « عمرو » على « زيد » و « زيد » مع « عمرو » المرفوعان مؤخران و « الدار » مع « الحجيرة » المجروران مقدمان . وكلما كان مثال هكذا جاز العطف على معمولي عاملين مختلفين .

التأكيد

(الثالث) من التوابع (التأكيد) . وهو تابع يفيد تقرير متبوعه (أي : إثبات متبوعه ، فهو : جاء زيد نفسه : فـ « نفسه »

أو شمول الحكم لأفراده وهو إما لفظي وهو اللفظ المكرر، أو معنوي - والفاظه النفس - والعين ، ويطابقان المؤكد في غير التثنية - وهما فيها كالجمل تقول : « جائئني زيد نفسه »

تأكيـد لـ « زيد » ولا يفيد إلا إنبات متبوعه وأن نسبة الجهيء الى « زيد » لم يكن عن سهو أو أشتباه (أو) يفيد التأكيـد (شمول الحكم لأفراده) أى : لأفراد المتبوع - نحو : « جاء القوم أجمعون » فـ « أجمعون » تأكيـد لـ « القوم » ويفيد : أن الجهيء كان شاملاً لجميع أفراد القوم -

(وهو) أى : التأكيـد (إما لفظي و) التأكيـد اللفظي (هو اللفظ المكرر) نحو : « جائئني زيد زيد » فـ « زيد » الثاني تأكيـد لفظي لـ « زيد » الاول (أو معنوي ، والفاظه) أى : الفاظ التأكيـد المعنوي هي (النفس ، والعين ، ويطابقان) أى : النفس والعين مع (المؤكـد) - بفتح الكاف - (في) كل شيء من التذكير والتأنيث والاعراب. والتعريف ، والتذكير ، والأفراد والجمع (غير التثنية . وهما فيها) أى : النفس والعين في التثنية (كالجمل) يعني : أن المتبوع لو كان تثنية فيكون التأكيـد بصيغة الجمع ولكنه يضاف إلى ضمير التثنية (تقول : « جائئني زيد نفسه ») فـ « نفسه » تأكيـد لـ « زيد » وقد طبق مع « زيد » في جميع ما تقدم : فـ « زيد » مذكـر - والضمير الملتصق بالنفس مذكـر

والزبدان أنفسهما « و » الزيدون أنفسهم « و » كلا « و » كلتا « المثني
و « كل » و « جميع » و « عامة » لغيره من كل ذي أجزاء يصح افتراقها

و « زيد » مرفوع فنفسه - أيضاً - مرفوع - و « زيد » معرفة ، فنفسه
أيضاً معرفة ، لأنها أضيفت إلى ضمير « زيد » و « زيد » مفرد فنفسه
- أيضاً - مفرد (و) « جائئني (الزبدان أنفسهما) » ف « أنفسهما »
تأكيد ل « الزبدان » - - ولم - يقل : نفساهما بالتثنية ، بل قال
- بصيغة الجمع - أنفسهما ف « أنفسهما » مطابق مع « الزبدان » في جميع
ما تقدم الا في التثنية ، فان « الزبدان » تثنية ، و « أنفسهما » جمع ،
ولكنها مضافة إلى « هما » الذي هو ضمير مثني (و) « جائئني (الزيدون
أنفسهم) » ف « أنفسهم » تأكيد ل « الزيدون » ومطابق مع « الزيدون »
في جميع ما تقدم و « كلا » و « كلتا » تأكيد ل « كل » و « جميع »
تأكيد لتثنية المذكر ، و « كلتا » تأكيد لتثنية المؤنث تقول :
« جائئني الزبدان كلاهما » و « جائئني الهندان كلتاها » (و « كل » و « جميع »
و « عامة » لغيره) أي : لغير المثني (من كل) شيء (ذي أجزاء
يصح) أي : يمكن (افتراقها) أي : تفريق تلك الأجزاء - نحو
« جاء القوم كلهم أو جميعهم » أو عامتهم « ف « القوم » له أجزاء
وأجزائه هو : زيد ، عمرو ، ثقي ، علي ، باقر ، جعفر ، وغيرهم
ويمكن تفريق هذه الأجزاء ، بأن يكون زيد في مكان ، و عمرو

ولو حكماً نحو: «اشترت العبد كله» ويتصل بضمير مطابق للمؤكد في مكان آخر، و«نقي» في محل ثالث - وهكذا (ولو حكماً) أي : ولو كان إمكان تفريق الأجزاء حكماً - لا حقيقة (نحو : «اشترت العبد كله») ف«العبد» له أجزاء ويمكن تفريق أجزائه حكماً ، يعني : في الشراء ، بأن يشتري شخص ربع العبد فإن الذي يشتري ربع العبد لا يقسم جسم العبد إلى أربعة أجزاء حتى يأخذ المشتري جزءاً من تلك الأربعة ، بل يصير العبد في حكم من قسم إلى أربعة أجزاء . أو تقول : «اشترت العبد جميعه» - أو عامته بخلاف «جاء زيد كله» فإنه لا يمكن تفريق أجزاء زيد في المجهي لاجساً بأن يأتي ربع جسم زيد فقط - ولا حكماً ، بأن نحكم بأن الذي جاء كان ربع زيد - سواء كان قد جاء أم لا - . (ويتصل) «كل» و«جميع» و«عامته» (بضمير مطابق للمؤكد) - بفتح الكاف - فإن كان المؤكد مفرداً مذكراً إتصل بهذه الألفاظ ضمير مفرد مذكر نحو «اشترت العبد كله» ، أو جميعه أو عامته . - وإن كان المؤكد مفرداً مؤنثاً اتصل بهذه الألفاظ ضمير مفرد مؤنث - نحو : «اشترت الأمة كلها» ، أو جميعها - أو عامتها . - وإن كان المؤكد تثنية صار الضمير تثنية أيضاً ، نحو : «اشترت العبدتين كلها» ، أو جميعها . أو عامتهما . وإن كان المؤكد جمعاً مذكراً صار الضمير جمعاً مذكراً - أيضاً - نحو : «اشترت

وقد يتبع « كل » بـ « اجمع » واخوانه .

مسئلتان

لا يؤكد النكرة الا مع الفائدة ، ومن ثم

العبد كلهم ، أو جميعهم ، أو عامتهم « وان كان المؤكد جمعا مؤنثا صار الضمير - ايضا - جمعا مؤنثا ، مثل : « اشترت الاماء كلهن ، او جميعهن ، او عامتهن » (وقد يتبع « كل » بـ « اجمع » واخوانه)
 أى : قد يأتي بعد « كل » اجمع ، واخوات اجمع ، وهي : اكنتم ، ابصع ، ابتع ، لتقوية التأكيذ حالكون هذه الألفاظ مطابقة مع المؤكد في التذكير والتأنيث . والافراد والجمع . تقول « اشترت العبد كله ، اجمع : اكنتم ، ابصع ، ابتع » و « اشترت العجارية كلها جمعا ، كشماء ، بصماء بشعاء » و « جاء القوم كلهم اجمعون ، اكنتمون ، ابتعنون » و « رايت النساء كلهن جمع ككنتم ، ابتعن » وهكذا في غير هذه الأمثلة .

(مسئلتان) : الاولى : (لا يؤكد النكرة) بالتأكيذ الممنوعى
 (إلا مع الفائدة) أى : إلا إذا كان محيى التأكيذ سببا لفائدة
 (ومن ثم) أى : من حيث لزوم وجود الفائدة في صحة التأكيذ

امتنع « رأيت رجلاً نفسه » وجاز : « اشتريت عبداً كله » وإذا أكد المرفوع المتصل - بارزاً أو مستتراً - بـ « النفس » و « العين » فيبعد المنفصل نحو : « قوموا انتم انفسكم »

للمنكرة (امتنع « رأيت رجلاً نفسه ») لأن « نفسه » لم يحصل من وجوده فائدة لأن معنى « رأيت رجلاً » و « رأيت رجلاً نفسه » واحد (وجاز : « اشتريت عبداً كله ») لأن في « كله » فائدة ، إذ لو كنت تقول : « اشتريت عبداً » كان من المحتمل شراء أكثر العبد لأكله ، فإذا قلت « كله » زال هذا الاحتمال .

المسئلة الثانية: (وإذا أكد) الضمير (المرفوع المتصل - بارزاً) كان ذلك الضمير (أو مستتراً -) وكان تأكيده (بـ « النفس » و « العين ») يعني : أو كان ضمير متصلاً بالفعل . وكان ذلك الضمير فاعلاً لذلك الفعل - سواء كان ضميراً ظاهراً - أم مستتراً - وأردنا أن تؤكد ذلك الضمير بالنفس ، أو العين لا بغيرهما (فـ) لا يجوز إلا (بعد المنفصل) أى : بعد أن تأتى بضمير منفصل تأكيده لذلك الضمير المتصل ، ثم تأتى بالنفس والعين تأكيده لذلك الضمير المتصل (نحو : « قوموا انتم انفسكم ») فـ « انفسكم » تأكيده للواو في - قوموا - الذي هو ضمير بارز متصل بالفعل ، ومرفوع - لأنه فاعل - ، وجاز ذلك لأن قبل التأكيده بـ « انتم » - الذي هو ضمير منفصل - تأكيده

و « قم انت نفسك »

الى ابع

البذل ، وهو التابع المقصود اصاله بما نسب الى متبوعه وهو :
بدل الكل من الكل

للواد (و) نعمو : (« قم انت نفسك ») ف « نفسك » تا كيد للضمير
المستتر في « قم » الذي هو مرفوع لانه فاعل لـ « قم » : و جاز ذلك
لان قبل التأ كيد جيء بـ « انت » - الذي هو ضمير منفصل - تأ كيداً
لذلك الضمير المستتر ، والمثال الاول لتا كيد الضمير البارز ، والثاني
لتا كيد الضمير المستتر .

البذل

(الرابع) من التوابع (البذل) وهو التابع المقصود اصاله بما
نسب الى متبوعه (يعنى : الشيء الذي نسب الى المتبوع كان المقصود
الاصلى نسبة ذلك الشيء الى البذل - كما تقول : « اكلت الرغيف
نصفه » ف « نصفه » بدل عن « الرغيف » والمقصود من الاكل ليس
« الرغيف » كله ، بل المقصود نصفه (وهو) على اربعة انواع :
١ - (بدل الكل من الكل) وهو البذل الذي يكون ذاته

والبعض من الكل - والاشتمال - وهو الذي اشتمل عليه المبدل منه بحيث يتشوق السامع الى ذكره نحو « يستلونك عن الشهر الحرام قتال فيه »

عين ذات المبدل منه - وان كان معنيها مختلفين - نحو : « اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم » ف « صراط الذين أنعمت عليهم » بديل الكل من الكل عن « الصراط المستقيم » ، و « صراط الذين أنعمت عليهم » هو عين « الصراط المستقيم » لان الذين أنعم الله عليهم طريقهم هو الطريق المستقيم وان كان معنيها مختلفين ، لان « الصراط المستقيم » معناه : الطريق المعتدل - و « صراط الذين أنعمت عليهم » معناه : طريق اناحي أنعم الله عليهم .

٢ - (و) بديل (البعض من الكل) وهو البديل الذي يكون ذاته بعضاً من ذات المبدل منه ، نحو : « أكلت الرغيف نصفه » ف « نصفه » بديل عن « الرغيف » والرغيف « مبدل منه ونصف الرغيف بعض الرغيف .

٣ - (و) بديل (الاشتمال وهو) البديل (الذي اشتمل عليه المبدل منه) اي : يكون المبدل منه مشتملاً على البديل (بحيث) اخذ ذكر المبدل منه (يتشوق) اي : يشفق (السامع الى ذكره) اي : ذكر ذلك البديل (نحو) قوله تعالى (« يستلونك عن الشهر الحرام قتال فيه ») ف « قتال فيه » بديل من « الشهر الحرام » بديل اشتمال ،

والبديل المباین ، وهو : إن ذكر المبالغة سمى : بديل البداء - كقولك
« حبيبي قر شمس » ويقع من الفصحاء ، أو لتدارك الغلط

و « الشهر الحرام » مبدل منه . و « الشهر الحرام » مشتمل على
« القتال فيه » لأن القتال إذا وقع في الشهر الحرام فيظهر أن الشهر
الحرام كان مهتملاً على القتال . وإشتماله يكون بحيث حينما قيل :
« يستلونك عن الشهر الحرام » ينتظر السامع ويشتاق إلى ذكر الشيء
الذي يسأل عن وقوع ذلك الشيء في الشهر الحرام .

٤ - (والبديل المباین) وهو البديل الذي ليس نفس المبدل منه
ولا جزءاً منه . ولا كان المبدل منه مشتملاً عليه (وهو إن ذكر
المبالغة سمى : بديل البداء) كقولك : « حبيبي قر شمس »
ف « شمس » بديل عن « قر » وذكر البديل للمبالغة في حسن الحبيب
وجاله - فإن الشمس أكثر نوراً من القمر - فكأنما المتكلم حينما قال
« قر » رأى أنه قصر في بيان جمال حبيبه . فقال « شمس » ليبين أن
جمال حبيبه أكثر من جمال « القمر » (و هذا النوع من البديل - وهو
بديل البداء - (يقع من الفصحاء) أي : يستعمل الفصحاء مثل هذا البديل
لأنه حينما قال « قر » لم يكن سهواً منه - بل قال - أولاً - « قر »
ثم قال « شمس » ليعظم جمال حبيبه في ذهن السامع (أو) يأتي بديل
المباین (لتدارك الغلط) أي : أن المتكلم يشتبه فيريد أن يذكر

نحو : « جائئني زيد الفرس » ولا يقع من فصيح .

هـ اية

لا يبدل الظاهر عن المضمر في بديل السكك إلا من الغائب نحو :

« ضربته زيداً »

شيئاً فيجري على لسانه فيقول شيئاً آخر غلطاً وسهواً . ثم يصحح الغلط ويتدارك السهو فيذكر ما أراد (نحو : « جائئني زيد الفرس ») فإن المتكلم أراد - من الاول - أن يقول : جائئني الفرس ولكنه غلط وسها فقال : « جائئني زيد » . ثم علم بأنه قال « زيد » اشتباهاً فصصح الغلط . وقال : « الفرس » (و) هذا النوع من بديل المبين - ويسمى بديل الغلط - (لا يقع من فصيح) أى : لا يتكلم بمثل ذلك الفصحاء في خطاياهم ، وأشعارهم ، ونحوهما لأنهم - أولاً - يلاحظون كل ما يريدون أن يقولوه ، ثم يتكلمون . والذي يلاحظ لا يغلط ، ولكنه يقع في غير الاشعار ، والمنشورات الادبية .

(هداية) مصدر بمعنى اسم الفاعل ، يعنى : الهادي إلى بقية قواعد البديل (لا يبدل) الاسم (الظاهر عن المضمر) يعنى : الاسم الظاهر لا يصير بدلاً عن الضمير (في بديل السكك إلا من) ضمير (الغائب) فيجوز (نحو : « ضربته زيداً ») فـ « زيداً » بديل عن

وقال بعض المحققين لا يبدل المضمر عن مثله - ولا من الظاهر ، ومما مثل به لذلك مصوغ على العرب ونحو « قمت أنا » و : « لقيت زيدا أياه » تأكيده لفظي .

الخامس

عطف البيان ، وهو : تابع

الهاء في « ضربته » - بدل الكل (وقال بعض المحققين) وهو ابن مالك - كما قيل - (لا يبدل المضمر عن مثله : ولا من الظاهر) يعني : الضمير لا يصير بدلا لا عن ضمير آخر ، ولا عن اسم ظاهر (و) قال ابن مالك : أن كل (ما مثل به لذلك) أي : كل مثال إستشهدوا به لأجل إثبات صيرورة الضمير بدلا - فهو (مصوغ على العرب) يعني : أنهم به العرب - وليس من العرب (ونحو) هذين المثالين اللذين جاءا من العرب قطعاً (« قمت أنا ») الذي صار فيه « أنا » - وهو ضمير - بدلا عن « التاء » في قمت وهو ضمير أيضا (و : « لقيت زيدا أياه ») الذي صار فيه « أياه » - وهو ضمير - بدلا عن « زيد » وهو اسم ظاهر - فهما (تأكيده لفظي) لا بدل .

عطف البيان

(الخامس) من التوابع : (عطف البيان ، وهو : تابع

يشبه الصفة في توضيح متبوعه نحو : « جاء زيد أخوك » ويتبعه في أربعة من عشرة

يشبه الصفة (أى : يشبه للصفة (في توضيح متبوعه) فكما أن الصفة كانت توضح الموصوف . كذلك عطف البيان يوضح متبوعه (نحو « جاء زيد أخوك ») فد « أخوك » عطف بيان لـ « زيد » ، ويوضعه لأنك حينما قلت لأخ زيد : « جاء زيد » لم يعرف هل أنك تقصد أخاه أم تقصد « زيدا » آخر ، فلما قلت « أخوك » صار المتبوع - وهو زيد - واضحا عند السامع (ويتبعه) أى : يتبع عطف البيان متبوعه يعنى : يكون مثل متبوعه (في أربعة من عشرة) أما الأربعة فهي :

- ١ - الاعراب . ٢ - الافراد . والتثنية . والجمع .

٣ - التذكير والتأنيث ، ٤ - التعريف والتنكير .

وأما العشرة فهي : الرفع ، والنصب ، والجرح ، والافراد . والتثنية . والجمع . والمذكر . والمؤنث . والتعريف ، والتنكير يعنى : يجب أن يطابق عطف البيان مع متبوعه في أربعة من هذه الأشياء العشرة (كالنعت) يعنى : كما أن النعت كان يطابق مع متبوعه في أربعة من هذه العشرة .

فتلا : « أخوك » في المثال السابق مطابق مع « زيد » في

الأربعة :

كالنعت - ويفترق عن البديل في نحو : « هند قام أبوها زيد » لأن البديل منه مستغنى عنه وهنا لا بد منه وفي

- ١ - « أخوك » مفرد . و « زيد » مفرد
 - ٢ - « أخوك » مذكر . و « زيد » مذكر
 - ٣ - « أخوك » مرفوع . و « زيد » مرفوع
 - ٤ - « أخوك » معرفة - لأن أخ أضيف إلى الضمير - والضمير معرفة . وكلما أضيف إلى معرفة صار معرفة - و « زيدا » معرفة لانه علم ، والعلم أحد المعارف .
- (ويفترق) عطف البياء (عن البديل في) أن البديل لو حذف البديل منه . وبقي البديل وحده لا يفسد المعنى ، وعطف البيان قد يفسد المعنى بحذف متبوعه (نحو : « هند قام أبوها زيد ») فـ « زيد » عطف بيان لـ « أبوها » لا بديل عنه (لأن) « زيد » لو كان بدلا لكان « أبوها » مبدل منه . و (البديل منه مستغنى عنه) بحيث لا يفسد المعنى بحذفه (وهنا) أى : في هذا المثال (لا بد منه) أى : لا بد من « أخوها » لأنك لو حذفته وقلت : « هند قام زيد » فسد المعنى ، ولم يبق ربط بين « هند » وبين قيام زيد . فكلما كان حذف المتبوع مفسداً للمعنى الأصلي فليس التابع بدلا .

(و) يفترق - أيضاً - عطف البيان عن البديل (في) أن البديل

نحو : « يازيد الحارث » و « جاء الضارب الرجل زيد » لأن البديل في نية تكرار العامل و « يا الحارث » و « الضارب زيد » ممتنعان

الاسماء العاملة المشبهة بالافعال

يجب أن يكون بحيث يمكن دخول عامل المبدل منه على البديل ، يعنى لو حذف المبدل منه - وجعل البديل مكانه ، أمكن أن يعمل عامل المبدل منه في البديل ، وعطف البيان لا يجب أن يكون كذلك (نحو « يازيد الحارث » و « جاء الضارب الرجل زيد » فه « الحارث » - في المثال الاول - عطف بيان لـ « زيد » . و « زيد » - في المثال الثاني - عطف بيان لـ « الرجل » ، ولا يمكن أن يكونا بدلين (لأن البديل في نية تكرار العامل و « بالحارث » و « الضارب زيد » ممتنعان) لأن - في المثال الاول - لا يصح الجمع بين حرف النداء و « أل » فيقال - « بالحارث » و - في المثال الثاني - الصفة التي فيها الالف واللام « الضارب » لا يجوز إضافتها إلى شيء ليس فيه الف ولا م « زيد » ولو كان « الحارث » في المثال الاول بدلا عن زيد وكان « زيد » في المثال الثاني بدلا عن « الرجل » - لما كان يلزم هذان المذوران ، وحيث لا يمكن الحذف علم أنها ليسا بدلين ، وإنما هما عطفان بيان .
(الاسماء العاملة المشبهة بالافعال) يعنى : الاسماء التي تعمل ،

وهي : خمسة - أيضاً - .

الاول

المصدر ، وهو إسم للحدث الذي اشتق منه الفعل ويعمل عمل

فعله

فترفع ، وتنصب ، لأنها شبيهة بالأفعال (وهي : خمسة - أيضاً -)
أي : كما أن التوابع كانت خمسة ، فهذه - كذلك - خمسة :

المصدر

(الاول : المصدر ، وهو إسم للحدث) أي : إسم يدل على
الحدث ، مثل « الضرب » فإنه حدث وليس شيئاً ثابتاً دائماً كـ « زيد »
وإنما هو يقيم ويصدر في مقدار قصير من الزمان (الذي اشتق منه
الفعل) فإن فعل الماضي « ضرب » وفعل المضارع « يضرب » وغيرها
مشتقة عن « الضرب » - كما سر في أول الامثلة - (و) المصدر (يعمل
عمل فعله) فإن كان فعله لازماً مثل « قام » فالمصدر أيضاً لازم لا يعمل
بنفسه في المفعول به ، تقول : « قيام زيد - حاصل » (١) وإن كان
(١) إنها أضيف كلمة « حاصل » أو « خلاء » إلى هذا المثال
والامثلة الآتية - لأن المصدر مع معمولاته - جميعاً - يكون بمنزلة -

مطلقاً، إلا إذا كان مفعولاً مطلقاً

فعله متمدياً إلى مفعول واحد مثل « ضرب » فالمصدر أيضاً يعمل في مفعول واحد - تقول : « ضربُ زيدٍ عمرواً حاصل » وإن كان فعله متمدياً إلى مفعولين مثل « ظنَّ » ، فصدره - أيضاً - يتمدى إلى مفعولين ، تقول : « ظنَّ زيدٌ عمرواً قائماً خطأً » فـ « زيد » فاعله و « عمرواً » و « قائماً » مفعولان له ، وإن كان فعله يتمدى إلى ثلاثة مفاعيل مثل « أعلم » فصدره - أيضاً - يتمدى إلى ثلاثة مفاعيل تقول « أعلمُ زيدَ عمرواً عليماً قائماً خطاءً » فـ « زيد » فاعله ، والثلاثة الباقية ثلاثة مفاعيل .

والمصدر يعمل (مطلقاً) سواء كان بمعنى الماضي - أم الحال - أم الاستقبال - تقول : « ضربُ زيدٍ عمرواً أمس حاصل » في الماضي وفي الحال تقول : « ضربُ زيدٍ عمرواً الآن حاصل » وفي المستقبل تقول : « ضربُ زيدٍ عمرواً غداً حاصل » وهكذا في بقية المصادر (إلا إذا كان) المصدر (مفعولاً مطلقاً) فإنه لا يعمل - مثل : « ضربتُ ضرباً » فـ « ضرباً » مفعول مطلق لـ « ضربت » ، ولهذا لم - كلمة واحدة ، لاضافة المصدر إلى معموله - والمضاف مع المضاف إليه أيضاً كلمة واحدة - . فيكون المصدر مع معمولاته - جميعاً - مبتداء - و « حاصل » أو « خطأ » يكون خبراً له .

الا اذا كان بدلا عن الفعل فوجهان ، والاكثر أن يضاف الى فاعله ولا يتقدم معموله عليه ، واعماله مع اللام ضعيف ، كقوله .

يعمل في أي شيء . (الا اذا كان) المفعول المطلق (بدلا عن الفعل)
كما اذا حذف الفعل وجوبا فان المفعول المطلق يصير بدلا عن الفعل
مثل : « ما أنت الا ضربا عمروا » ف « ضربا » مفعول مطلق ل « تضرب
الذي حذف وجوبا ، والتقدير : ما أنت الا تضرب ضربا عمروا (ف)
في هذه القاعدة (وجهان) الأول : أن يعمل المفعول المطلق في
« عمروا » لكونه تابعا عن الفعل ، لا لأنه مفعول مطلق ، الوجه
الثاني : أن يكون الفعل المحذوف هو العامل : لأن الفعل - بالمحذف -
لا يقطع عن العمل فيكون الفعل المحذوف نصب « عمروا » (والاكثر)
في المصدر (أن يضاف الى فاعله) نحو : « ضرب زيد عمروا »
حاصل « ف « زيد » فاعل الضرب ، و « عمروا » مفعوله ، أضيف
الضرب الى « زيد » فلا يضاف الى مفعوله الا قليلا . نحو « ضرب
عمرو زيد حاصل » ولا يأتي المصدر غير مضاف الا قليلا . نحو :
« ضرب زيد عمروا حاصل » (ولا يتقدم معموله) أي : معمول
المصدر (عليه) فلا يقال : « عمروا ضرب زيد » (واعماله) أي :
اعمال المصدر اذا كان (مع اللام ضعيف . كقوله) أي : كقول
الشاعر :

ضعيف النكايه أعدائه

الثاني، والثالث

اسم الفاعل ، والمفعول : فاسم الفاعل ما دلّ على حدث .
وفاعله على معنى الحدث

(ضعيف النكايه أعدائه)

فه « النكايه » مصدر مع الألف واللام ، ولكنه مع ذلك
نصب « أعدائه » مفعولاً لنفسه . وفاعله ضمير محذوف . والأصل
ضعيف نكايته أعدائه . يعنى : أن قهره أعدائه بالقتل والجرح
ضعيف . أى : ليس قادراً على أن يقهر الأعداء قهراً كاملاً قوياً .

اسم الفاعل

(الثاني ، والثالث) من الأسماء العامة لشباعتها بالافعال
(اسم الفاعل و) (اسم المفعول . فاسم الفاعل) هو : (ما دلّ على
حدث . و) على (فاعله) أى : فاعل ذلك الحدث . وكان (على
معنى الحدث) لا على معنى الثبوت . كالصفة المشبهة : نحو « حسن »
فانه دال على حدث . وهو الحسن - وعلى فاعل الحدث - وهو
الشخص المتصف بالحسن - ولكنه حدث ثابت . ومثال اسم الفاعل

فان كان صلة لـ «أل» عمل مطلقاً ، والا فيشترط كونه للحال والاستقبال ، واعتماده بنفى ، أو استفهام ، أو مخبر عنه

«ضارب» بمعنى : شخص صدر منه الضرب - فانه دال على الحدث - وهو الضرب - ودال على فاعل ذلك الحدث وموجده - وهو الشخص - الذي صدر منه الضرب - وهو على معنى الحدوث ، لا الثبوت لان «الضارب» دال على أن الضاربة حادثة لفاعل الضرب غير ثابتة له ، بخلاف مثل «حَسَنَ» فانه كان المصدر - وهو الحسن - شيئاً حادثاً إلا أن صيغة «حَسَنَ» دالة على ثبوت هذا الحادث لصاحبه (فان كان) اسم الفاعل (صلة لـ «أل») الموصولة (عمل مطلقاً) أى : حتى ولو كان بمعنى الماضي : دون الحال أو الاستقبال - نحو : «جاء الضارب زيداً أمس» أى : جاء الذي ضرب زيداً - «الضارب» بمعنى الماضي ، ومع ذلك عمل ونصب «زيداً» - لكونه مع الالف واللام (والا) أى : ان لم يكن اسم الفاعل صلة لـ «أل» الموصولة (فيشترط) في عمله اجتماع امرين : «الاول» (كونه للحال والاستقبال) أى : بمعنى الحال ، أو بمعنى الاستقبال ، فلو كان بمعنى الماضي لا يعمل ، فلا يجوز «جاء ضارب زيداً أمس» -

(و) الثاني : (اعتماده بنفى - أو استفهام ، أو مخبر عنه)

وهو : ماله خير ، - سواء كان مبتدأ - أم إسماً لأحد الافعال

أو موصوف - أو ذى حال - ولا يعمل

الناقصة - يعنى أن يقع اسم الفاعل بعد أداة النفي أو بعد أداة الاستفهام ، أو بعد ما له خير بأن يصير اسم الفاعل مع معموله - جميعاً - خيراً لذلك الشيء (أو) يعتمد اسم الفاعل على (موصوف) بأن يصير هو مع معموله - جميعاً - صفة لذلك الموصوف (أو) يعتمد على (ذى حال) بأن يصير هو مع معموله - جميعاً - حالاً لذى الحال .

فمثال الاعتماد على النفي : « ما ضارب زيد أحداً »

ومثال الاعتماد على الاستفهام : « أضارب زيد أحداً ؟ »

ومثال الاعتماد على المخبر عنه : « زيد ضارب هو عمروأ » فـ

« زيد » مبتدأ ، و « ضارب » اسم فاعل ، و « هو » فاعل لـ « ضارب » و « عمروأ » مفعوله . والمجموع خير المبتدأ « زيد » . أو نحو : « كان

زيد ضارباً عمروأ » حيث اعتمد على اسم كان « زيد » أو نحو : « إن زيدا ضارب عمروأ » حيث اعتمد على اسم « إن » ، أو نحو : « ظننت

زيداً ضارباً عمروأ » حيث اعتمد على المفعول الأول لـ « ظن » - وهو : زيد - ومثال الاعتماد على الموصوف « سررت برجل ضارب هو عمروأ »

فـ « رجل » موصوف - و « ضارب هو عمروأ » كلها صفة لـ « رجل » ومثال الاعتماد على ذى الحال : « جاء زيد راكباً هو فرساً »

فـ « زيد » ذو الحال - و « راكباً هو فرساً » كلها حال لـ « زيد » (ولا يعمل) اسم الفاعل الذي ليس صلة لـ « أل » الموصولة

بمعنى الماضى خلافا للكسائي و «كلبهم باسط ذراعيه بالوصيد»
حكاية حال ماضية

إن كان (بمعنى الماضى) وإن كان معتمداً على أحد الخمسة الباقية
«الذئ» و «الاستفهام» و «المخبر عنه» و «الموصوف» و «ذئ
الحال» فلا يصح أن تقول : «أضارب زيد صمراً أمس» (خلافاً للكسائي)
الذي هو من علماء النحو : حيث جواز حمل اسم الفاعل وإن كان
بمعنى الماضى (و) أما قوله تعالى في القرآن الحكيم (« وكلبهم باسط
ذراعيه بالوصيد ») الذي حمل فيه « باسط » - وهو اسم الفاعل - في
« ذراعيه » فنهيه ، وعلامة النصب فيه الياء - مع أن المراد من « الباسط »
الباسط في الزمان الماضى السابق - لانه قصة أصحاب الكهف وأصحاب
الكهف كانوا قبل نزول القرآن على نبينا - صلى الله عليه وآله وسلم -
فجوابه أنه (حكاية حال ماضية) ومعنى حكاية الحال الماضية نقل
القصة السابقة بأن تفرض أنك موجود في ذلك الزمان الماضى . فتعكى القصة
الآن بطور لو كنت موجوداً في ذلك الزمان لكنت تحكيها كذلك
فلو كنت تحكى يوم الجمعة قصة وقعت يوم الخميس ، تقول :
« . . . قلت لفلان إذهب الى المدرسة ، فالיום يحضر الاستاذ للدرس
نفرج يقول لى : لا اعتمد على قولك ، هذا اليوم ليس لنا درس . الخ »
فانت يوم الجمعة حين نقل القصة تنقلها كما وقعت في وقتها ، فتأتى

واسم المفعول ما دلّ على حدث . و

بالأفعال المضارعة « يحضر » « يقول » « لا اعتد » مع العلم أن حضور الاستاذ ، وقول ذلك الشخص . واعتاده . كلها مضت ، وصارت أفعال ماضية . وكذلك نحكى : « هذا اليوم ليس لنا درس » مع العلم أنه لم يقصد يوم الجمعة الذي تنقل فيه القصة . فكيف - حين نقل القصة - نقول : « هذا اليوم . . » مع أنه كان يقصد يوم الخميس . وما ذلك إلا لأجل فرضك - حين نقل القصة وحكايتها - كأن القصة الآن واقعة . لا في الزمن الماضي . إذ حين نقل القصة يحضر في ذهن المتكلم وذهن السامع زمان وقوعها ، فيبقى الكلام باعتبار الحال . وهكذا القرآن الحكيم فهو حينما يحكى قصة أصحاب الكهف يعتبر كأنه - الآن - في زمان أصحاب الكهف ، فيقول : « وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد » فيبقى الكلام على أن « كلبهم » الآن « باسط » فصار « باسط » بمعنى الحال . ولذا حمل .

اسم المفعول

(واسم المفعول) هو (ما دلّ على حدث ، و) دلّ على

مفعوله . وهو في العمل والشرط كاخيه .

(مفعوله) أى : على من وقع عليه ذلك الحدث فتلاً : « مضروب »
 معناه : شخص وقع عليه الضرب ، فـ « الضرب » حدث - لأنه
 شيء حادث يصدر ويترول وليس شيئاً ثابتاً وذلك الشخص هو الذي وقع
 عليه الحدث (وهو) أى : إسم المفعول (في العمل والشرط كاخيه)
 أى : مثل إسم الفاعل . فكل ما كان شرط العمل لاسم الفاعل هو
 أيضاً شرط العمل لاسم المفعول . وكل عمل كان يعمل به إسم الفاعل .
 يعمل به اسم المفعول نفس ذلك العمل . فاسم المفعول إن كان صلة
 لـ « أل » الموصولة يعمل وإن كان ماضياً نحو : « المضروب زيد »
 فـ « زيد » نائب الفاعل لمضروب ، عمل فيه « مضروب » فرفعه وإن لم
 يكن صلة لـ « أل » فيعمل بشرطين : الأول : أن يكون بمعنى الحال
 أو الاستقبال . الثاني : أن يعتمد على نفى . أو استفهام . أو
 نفي عنه ، أو موصوف ، أو ذى حال . فالنفي نحو : « ما مضرب
 زيد » والاستفهام : « أمضروب زيد » والنفي عنه : « زيد مضروب »
 « زيد » : النفي عنه - مبتدأ ، و« مضروب » خبره ، وضمير « هو » راجع
 إلى زيد - مستتر في « مضروب » فاعله والموصوف « حائن رجل مضروب »
 فالصفة « مضروب » والموصوف « رجل » ، وفاعل « مضروب » ضمير
 مستتر فيه راجع إلى « رجل » . وذو الحال نحو : « جالتي زيد »
 مضروباً « فالحال « مضروباً » وذو الحال « زيد » وفاعل « مضروباً »

الرابح

الصفة المشبهة ، وهي ما دل على حدث وفاعله على معنى الثبوت وتفرق عن اسم الفاعل بصوغها عن اللازم دون المتعدي كـ « حسن »

ضمير مستتر فيه راجع إلى « زيد » .

الصفة المشبهة

(الرابع) من الأسماء التي تتمسك لشباعتها بالافعال (الصفة المشبهة . وهي ما دل على حدث و) دل على (فاعله) أى : على فاعل ذلك الحدث . يعنى : المتصرف بالحدث ، وكان الحدث موجوداً فى الفاعل (على معنى الثبوت) أى : كان ثابتاً فيه . مثل « حسن » الذى معناه : شخص متصرف بالحسن . فانه صفة مشبهة . لأنه يدل على الحدث - فان الحُسن شيء حادث - ويدل على الفاعل وهو الشخص المتصرف بالحُسن ، والحُسن حدث ثابت فى صاحبه . وليس كالضرب حدثاً غير ثابت (وتفرق) الصفة المشبهة (عن اسم الفاعل) (بخمسة فروق الاول أن الصفة المشبهة يجب (صوغها) أى : صنعها (عن) الفعل (اللازم دون المتعدي) فلا يصح صنع صفة مشبهة عن فعل متعدي (كـ « حسن »

و «صعب» وبعدم جواز كونها صلة لـ «أل» وبعملها من غير شرط زمان ، وبمخالفة فعلها في العمل

و «صعب» (فان فعلها : «حسن» أو «صعب» لازمان لا يتعديان إلى المفعول به بنفسها (و) الفرق الثاني : (بعدم جواز كونها) أى كون الصفة المشبهة (صلة لـ «أل») فلا يصح أن تقول : «الحسن» بناءً على كون «أل» موصولة ، نعم يمكن دخول «أل» التعريف عليها . اما اسم الفاعل فانه يدخل «أل» الموصولة عليه تقول : «الضارب» بمعنى : الذي هو ضارب (و) الفرق الثالث : (بعملها) أى : بعمل الصفة المشبهة (من غير شرط زمان) فتعمل وإن كانت الماضى ، بخلاف اسم الفاعل فانه لو كان بمعنى الماضى ولم يكن صلة لـ «أل» فلا يعمل (و) الفرق الرابع : (بمخالفة) الصفة المشبهة مع (فعلها في العمل) فان الصفة المشبهة بعد رفع الفاعل تنصب اسماً شبيهاً بالمفعول أو بالتميز وان كان فعله لازماً لا ينصب شيئاً نحو : «جاء زيد الحسن الوجه» ينصب «الوجه» تشبيهاً بالمفعول ، وفاعل «الحسن» ضمير مستتر فيه راجع إلى «زيد» بخلاف اسم الفاعل فانه لا يخالف فعله فان كان فعله لازماً كان اسم الفاعل لازماً كـ «قام» فانه لا يرم لا ينصب شيئاً لأن فعله «قام» لازم . وكـ «ضارب» فانه متمدى ، لان فعله «ضرب» متمدى .

وبعدم جريانها على المضارع

تبصرة

وللمعولها ثلاث حالات : الرفع بالفاعلية ، والنصب على التثنية

بالمفعول إن كان

(و) الفرق الخامس : (بعدم جريانها) أى : جريان الصفة المشبهة (على) حركات وسكونات (المضارع) فإنه يجب أن تكون حركات وسكونات اسم الفاعل كحركات وسكونات المضارع فمثلا : « ضارب » الحرف الثاني منها سا كنة وبقية حروفها متحركة . كما أن « يضرب » الحرف الثاني منها سا كنة ، وبقية حروفها متحركة ولكن الصفة المشبهة قد لا توافق مع مضارعها في الحركات والسكونات مثل : « شريف » الذي هو صفة مشبهة - و « يشرف » الذي هو مضارع - فإن « شريف » الحرف الثالث منها سا كنة - ولكن « يشرف » الحرف الثالث منها مضمومة .

(تبصرة : و) يكون (للمعولها) أى : للمعول الصفة المشبهة (ثلاث حالات : الرفع بالفاعلية) أى : بناءً على كونه فاعلا للصفة المشبهة نحو : « زيد حسن وجهه » برفع « وجه » (و) الحالة الثانية (النصب) بناءً على التشبيه بالمفعول إن كان ذلك المعول

معرفة ، والتمييز إن كان نكرة . والجذر بالإضافة . وهي مع كل من هذه الثلاثة إما باللام . أولاً . والمعمول مع كل من هذه الستة إما مضاف ، أو باللام . أو مجرد ، صارت ثمانية عشر ، فالممتنع

(معرفة) بالألف واللام ، أو بالإضافة نحو : «حسن الوجه» «حسن وجهه» بنصب «وجه» (و) بناءً على التشبيه به (التمييز إن كان) المممول (نكرة) نحو : «زيد حسن وجه» بنصب «وجه» وإعنا صار ذو اللام شبيهاً بالمفعول به ، لأنفس المفعول به . ولا تميزاً ، أما الأول : فلان صوغ الصفة المشبهة إنما يكون من الفعل اللازم ، فكيف لا يتعدى الفعل اللازم إلى المفعول به كذلك الصفة المشبهة المصوغة منه . واما الثاني فلان التمييز نكرة وذو اللام معرفة فلا يصير تمييزاً . ومن هذا ظهر وجه كون النكرة تمييزاً (و) الحالة الثالثة (الجذر بالإضافة) أى : بالإضافة الصفة المشبهة إلى معمولها نحو «حسن الوجه» بجر «الوجه» .

(وهي) أى : الصفة المشبهة (مع كل) واحد (من هذه الثلاثة) الرغم ، والنصب . والجذر (إما باللام أولاً) أى : بدون اللام ، فهذه ستة (والمعمول) أى معمول الصفة المشبهة (مع كل) واحد (من هذه الستة إما مضاف) أى : أضيف إلى شيء . (أو باللام) أى : مع الألف واللام (أو مجرد) فلا مضاف ، ولا مع الألف واللام ، ثلاثة ضربناها في ستة (صارت ثمانية عشر فالممتنع)

« الحسن وجهه » و « الحسن وجه » واختلف في « حسن وجهه »

منها اثنان (« الحسن وجهه » و « الحسن وجه ») بجر « الوجه » في المثالين ،
 لاضافة « الحسن » اليه . وصارا ممتنعين : أما المثال الاول : فلأن
 الاضافة يجب أن تفيد إما تعريفاً - كقلام زيد - أو تخصيصاً - كقلام
 رجل - أو تخفيفاً - كضارب زيد - والاضافة هنا لم تفد تعريفاً لأن
 « الحسن » معرفة بواسطة الألف واللام ، ولا أفادت تخصيصاً لأن
 الشيء المعرفة هو أعلى من التخصيص ، ولا أفادت تخفيفاً لأن « الحسن »
 سواء أضيفته ، أم لم تضيفه لا تنوين فيه بواسطة وجود الألف واللام
 فالاضافة لا تفيد تخفيفاً أيضاً فلا يصح - بجميع الوجوه - إضافة
 « الحسن » إلى « وجهه » .

وأما امتناع المثال الثاني : فلأن النكرة - دائماً - تضاف إلى
 المعرفة ، ولا تضاف المعرفة إلى النكرة ، وهنالك انحر « وجه » كان معناه
 اضافة المعرفة - وهو الحسن - إلى النكرة وهو : - وجهه - فلا يجوز
 الاضافة .

(واختلف في « حسن وجهه ») بضافة « حسن » إلى « وجهه »
 واضافة « وجه » إلى الضمير الراجع إلى « حسن » فقال المبرد : لا
 يجوز ، وقال الكوفيون : يجوز . وإنما اختلف فيه : لأن في
 « حسن وجهه » طريقان للتخفيف .

أما البواقى : فالأحسن ذو الضمير الواحد وهو : تسعة

أحدهما : إضافة « حسن » إلى « وجهه » ليحذف التنوين من « حسن » .

الثاني : حذف الضمير من « وجهه » لعدم الحاجة إليه وعدم إضافة « حسن » إلى « وجهه » بل يرفع « حسن » و « وجهه » .
والثاني تخفيفه أكثر من الأول ، لأن فيه اسقاط حرف - وهو يحمل الكلمة أخف من حذف التنوين فمع إمكان حذف الضمير ، لا وجه لعدم حذفه ، وتحصيل التخفيف بحذف تنوين « حسن » للإضافة .

(أما) الاوجه الخمسة عشرة (البواقى : فالأحسن ذو الضمير الواحد) أي الذي فيه ضمير واحد (وهو : تسعة) من خمسة عشر :
١ - « جائي زيد الحسن وجهه » برفع - وجهه - بناءً على كونه فاعلاً « حسن » . والضمير الواحد الموجود في المثال : هو الضمير الملتصق بـ « وجهه » .

٢ - « جائي زيد الحسن الوجه » بنصب « الوجه » بناءً على كونه شبيهاً بالمفعول « الحسن » والضمير الواحد الموجود في المثال : هو المستتر في « الحسن » ليكون فاعلاً « الحسن » وتقديره : الحسن هو الوجه .

٣ - « جائي زيد الحسن الوجه » بجر « الوجه » بناءً على إضافة « الحسن » إلى « الوجه » ، والضمير الواحد الموجود في المثال هو فاعل « الحسن » المستتر فيه . راجع إلى « زيد » و « الوجه » مفعول « الحسن » . وليس فاعلاً لعدم صحة إضافة الصفة إلى فاعلها .

٤ - « جائي زيد الحسن وجه » بنصب « وجه » بناءً على كونه شبيهاً بالتميز لـ « الحسن » و فاعله : ضمير مستتر تقديره : الحسن هو الوجه ، وليس فيه ضمير سوى هذا الضمير المستتر .

٥ - « جائي زيد الحسن وجهه » برفع « وجهه » بناءً على كونه فاعلاً لـ « الحسن » و « وجهه » أضيف إلى « الهاء » الذي هو ضمير راجع إلى « الحسن » وليس في هذا المثال ضمير إلا هذا الضمير الذي أضيف « وجهه » إليه .

٦ - « جائي زيد حسن الوجه » بنصب « الوجه » بناءً على كونه شبيهاً بالمفعول لـ « حسن » والفاعل : ضمير مستتر تقديره : حسن هو الوجه ، وليس في هذا المثال ضمير غير هذا الضمير المستتر .

٧ - « جائي زيد حسن الوجه » بجر « الوجه » بناءً على إضافة « حسن » إلى « الوجه » و فاعل « الحسن » ضمير « هو » مستتر فيه ، راجع إلى « زيد » و « الوجه » مفعوله . وليس فاعلاً لعدم صحة إضافة الصفة إلى فاعلها .

والحسن ذو الضميرين وهو - إثنان

٨ - « جائي زيد حسن وجه » بنصب « وجه » بناءً على كونه شبيهاً بالتمييز لـ « حسن » والفاعل : ضمير مستتر تقديره : حسن هو وجه ، وليس في هذا المثال ضمير غير هذا الضمير للمعتر .

٩ - « جائي زيد حسن وجه » بجر « وجه » لاضافة « حسن » إليه ، و « وجه » مفعول لـ « حسن » لافاعله ، لعدم صحة اضافة الصفة إلى فاعلها ، وفاعلها ضمير « هو » مستتر فيه راجع إليه « زيد » . و « حسن » في جميع هذه التسعة مرفوع ، لأنه صفة لـ « زيد » و « زيد » مرفوع ، فتكون صفته أيضاً مرفوعة . ولكن في المثال الثالث ، والخامس - والتاسم ، يكون « حسن » بدون التنوين : لأنه اضيف إلى ما بعده في تلك الأمثلة الثلاثة ، والمضاف يحذف منه التنوين وفي المثال الاول ، والثاني ، والرابع ، والخامس أيضاً يكون « الحسن » بدون التنوين ، لأنه فيه « الف ولام » : والألف واللام لا تجتمع مع التنوين .

(والحسن) من الالوجه الخمسة عشرة (ذوالضميرين) يعني : المثال الذي فيه ضميران وأما صار حسن ولم يكن أحسن . لأنه يحتاج إلى ضمير واحد . وفيه ضميران ، ففيه ضمير زائد (وهو إثنان) .
١ - « جائي زيد الحسن وجهه » بنصب « وجه » بناءً على كونه

والقبيح الخالي من الضمير وهو أربعة

شبيهاً بالمفعول لـ « الحسن » والفاعل ضمير مستتر تقديره : الحسن هو وجهه . وفي هذا المثال ضميران : أحدهما : الفاعل المحستر : والثاني الضمير الذي أضيف إليه « وجهه » .

٢ - « جائي زيد حسن وجهه » ينصب « وجهه » بناءً على كونه شبيهاً بالمفعول لـ « حسن » والفاعل ضمير مستتر تقديره : حسن هو وجهه . وفي هذا المثال - أيضاً - ضميران : أحدهما الفاعل المستتر ، والثاني : الضمير الذي أضيف إليه « وجهه » .

و« حسن » في المثال الأول مرفوع لأنه صفة لـ « زيد » وزيد مرفوع لأنه فاعل « جائي » ولكن « الحسن » بدون تنوين ، لأن فيه الالف واللام . و« حسن » في المثال الثاني مرفوع مع التنوين لعدم وجود « أل » فيه .

(والقبيح) من الأوجه الخمسة عشرة : (الخالي من الضمير) أي الأمثلة التي ليس فيها ضمير أبداً وإنما صار قبيحاً : لأن الجملة التي هي صفة تحتاج إلى الضمير فلو خليت من الضمير يصير التكلم بها قبيحاً (وهو أربعة) أمثلة .
١ - « جائي زيد الحسن الوجه » برفع « الوجه » بناءً على كونه فاعلاً لـ « حسن » .

٢ - « جائي زيد الحسن وجهه » برفع « وجهه » لكونه

فاعلاً لـ « الحسن » .

٣ - « جائي زيد حسن الوجه » برفع « الوجه » لكونه

فاعلاً لـ « حمن » .

٤ - « جائي زيد حمن وجه » برفع « وجه » لكونه

فاعلاً لـ « حسن » ففي هذه الأمثلة الأربعة ليس ضمير أبداً ، لأنه ليس ضمير مقدراً ، ولا أضيف « وجه » إلى ضمير .

و« حسن » في هذه الأمثلة مرفوع ، لأنه صفة لـ « زيد »

وزيد فاعل « جائي » ، ولكنه في المثالين : الأول والثاني بدون التنوين لأن فيه « ال » وفي المثالين : الثالث والرابع مع التنوين لأنه ليس فيه « ال » وفيما يلي شكل الأوجه الثمانية عشر ، والمراد به « الرفع » والنصب ، والجر « رفع » وجه « ونصبه وجره » .

جائي زيد	بالرفع	بالنصب	بالجر
الحسن وجه	أحسن	حمن	ممتنع
الحسن الوجه	قييح	أحسن	أحسن
الحسن وجه	قييح	أحسن	ممتنع
حسن وجهه	أحسن	حسن	يختلف فيه
حسن الوجه	قييح	أحسن	أحسن
حسن وجه	قييح	أحسن	أحسن

الخامس اسم التفضيل : وهو ما دل على موصوف بزيادة على غيره وهو «أفعل» للمذكر ، و«فعلى» للمؤنث ولا يبنى إلا من ثلاثى تام ، متصرف ، قابل للتفاضل

اسم التفضيل

(الخامس) من الاسماء التي تعمل لأنها شبيهة بالافعال (اسم التفضيل : وهو ما دل على موصوف بزيادة على غيره) تقول : « زيد أعلم من عمرو » ف« أعلم » اسم تفضيل . لأنه دل على أن موصوفه - يعنى : زيدا - له في العلم زيادة على عمرو (وهو) أي : اسم التفضيل يكون على وزن (أفعل) - بفتح الهمزة - وسكون الفاء ، وفتح العين - إذا كان (للمذكر ، و « فعلى ») - بضم الفاء ، وسكون العين ، وفتح اللام التي بعدها الف تكتب بالياء - (للمؤنث) يعنى : إذا كان المقصود تفضيل مذكر على غيره جبي " باسم التفضيل على وزن « أفعل » وإن كان المقصود تفضيل مؤنث على غيرها جبي " باسم التفضيل على وزن « فعلى » تقول : « زيد الافضل » و « هند الفضلى » (ولا يبنى) اسم التفضيل إي : لا يصنع (إلا من) فعل يكون فيه خمسة شروط (ثلاثى ، تام) أي لا يكون من الافعال الناقصة ، (متصرف) أي : يكون له ماض ، مضارع ، أمر - نهي . وغيرها . ولا يكون جامداً مثل « عسى » ونحوه (قابل للتفاضل) أي : يكون من الافعال التي يمكن أن يكون أحد

غير مصوغ منه «أفعل» لغير التفضيل فلا يبنى من نحو : «دحرج»
و «نعم» و «صار» و «مات» ولا من «عور» و «خضر» و «حق»
لمجيء : «أعور» و «أخضر» و «أحق» لغيره

حائزاً من ذلك الفعل أكثر من غيره . كالعلم الذي يمكن أن يكون
علم شخص أكثر من علم غيره (غير مصوغ منه «أفعل» لغير التفضيل) أي :
لم يصنع من ذلك الفعل اسم على وزن «أفعل» ولم يكن القصد بذلك
الاسم التفضيل مثل «أخضر» فإنه على وزن «أفعل» ولكن معناه :
الشيء الذي لونه الخضرة ، وليس المراد من «أخضر» الشيء الذي
خضرته أكثر من خضرة غيره (فلا يبنى) إسم التفضيل ، أي :
لا يصنع (من نحو «دحرج») لأنه رباعي فلا يقال «أدحرج» (و)
لا من «نعم» و «صار» و «مات» (فلا يقال : أنعم ، وأصير ،
وأموت - لأن «نعم» فعل جامد غير متصرف - و «صار» من الافعال
الناقصة - و «مات» ليس قابلاً للتفاضل - لأنه ليس موت أحد أكثر
من موت شخص آخر ، فأموت هو خروج الروح - وليس خروج
الروح قابلاً لأن يكون شخص خروج روحه أكثر من خروج روح
شخص آخر (ولاً) يصنع إسم التفضيل (من «عور» و «خضر» و
«حق» لمجيء : «أعور» و «أخضر» و «أحق» لغيره) أي :
لغير التفضيل - فإن «أعور» معناه : الذي ذهب حس أحد عينيه ،

فإن فقد الشرط توصل به «أشد» ونحوه و«أحق من هبنقة» شاذ

و«أخضر»: هو اللون الشبيه بالخضروات و«أحق»: هو الشخص الذي يكون قليل العقل، فليس في معانيها تفضيل - فلا يصح صنع اسم التفضيل منها، مثلاً: لا يصح أن تقول «زيد أعور من عمرو» ولا «زيد أخضر من عمرو» (فإن فقد الشرط) أي: شرط صحة صنع اسم التفضيل إن فقد من فعل بأن كان الفعل رباعياً أو ناقصاً - أو جامداً، أو غير قابل للتفاضل - أو كان مصوغاً منه على وزن «أفعل» لغير التفضيل (توصل به «أشد» ونحوه) أي: نحو «أشد ك» أكثر فيؤتى بـ«أشد» ونحوه مصدر الفعل الذي لا يصاغ منه اسم التفضيل تقول: «زيد أشد عواراً من عمرو» و«هذا الثوب أكثر خضرة من ذاك الثوب» و«زيد أكثر دحرجة من عمرو» و«خالد أشد موتاً من بكر» وهكذا تقول: «هذا الورق أشد بياضاً من ذاك الورق» و«هذه العباءة أشد سواداً من تلك العباءة» لأن «أبيض» و«أسود» ليس معناهما التفضيل. وهكذا في غير ذلك (و) أما ما ورد في المثل: («أحق من هبنقة») يعني: أكثر حقاً من هبنقة، مع أن «أحق» لا يصنع منه التفضيل على وزن «أفعل» فهو «شاذ» أي: يخالف القاعدة النحوية - فلا يمكن أن نصنع مثله

و « أبيض من اللبن » نادر

تثنية

ويستعمل إما بـ « من » أو بـ « أل » أو مضافاً

(و) أما ما في المثل (« أبيض من اللبن ») يعنى : أكثر بياضاً من بياض اللبن ، مع أن « ببيض » لا يصنع منه إسم التفضيل على وزن « أفعل » فهو (نادر) أي : قليل فلا يقاس عليه .

هنبقة - بفتح جميع حروفها ، وتشديد النون - هو لقب لشخص كان أحماً مجد كان قد صنع قلادة من خزف ، وعظام وغيرها ووضع هذه القلادة في رقبتة ، حتى لا يضعف نفسه - فسرقت أخوه ليلة هذه القلادة وجعلها في عنق نفسه - فلما صار الصبح ، فرأى هنبقة القلادة في رقبة أخيه ، فقال لأخيه : « أنت أنا ؟ » « فن أنا ؟ » فضرب المثل بحمقه .

(تثنية) أي : متمم لأحكام إسم التفضيل : (ويستعمل) إسم التفضيل (إما بـ « من ») المجارة بأن يكون بعد اسم التفضيل « من » نحو : « زيد أفضل من عمرو » (أو بـ « أل ») بأن يكون إسم التفضيل مع الالف واللام نحو : « زيد الأفضل » (أو) يكون إسم التفضيل (مضافاً) بأن يضاف اسم التفضيل إلى ما بعده نحو : « زيد أفضل

فالأول مفرد مذكر دائماً نحو : « هند والزيدان أفضل من عمرو » وقد يحذف « من » نحو : « الله أكبر » والثاني يطابق موصوفه ، ولا يجامع مع « من » نحو : « هند الفضلي » و « الزيدان الأفضلان »

الناس « (الأول) يعني : لو استعمل إسم التفضيل بمن فهو (مفرد مذكر دائماً) سواء كان موصوف إسم التفضيل مفرداً أم غير مفرد ، مذكراً أم غير مذكر (نحو : « هند والزيدان أفضل من عمرو ») يعني هند أفضل من عمرو ، والزيدان أفضل من عمرو وفي المثال الأول الموصوف - وهو هند - مؤنث ومع ذلك فإسم التفضيل - وهو « أفضل » - مذكر ، وفي المثال الثاني الموصوف - وهو الزيدان - تثنية ومع ذلك فإسم التفضيل مفرد (وقد يحذف « من ») وما بعدها (نحو : « الله أكبر ») فـ « أكبر » إسم للتفضيل - والتقدير - مثلاً « الله أكبر من الوصف » فحذف « من » وما بعدها .

(والثاني) وهو أن يستعمل إسم التفضيل مع « ال » فيجب أن (يطابق) إسم التفضيل مع (موصوفه ولا يجامع مع « من ») أي : لا يصح أن يكون إسم التفضيل مع « ال » و « من » معاً (نحو : « هند الفضلي » و « الزيدان الأفضلان ») فـ « الفضلي » و « الأفضلان » إسمان للتفضيل ولكن حيث كان الموصوف في المثال الأول - وهو : هند - مؤنثاً صار إسم التفضيل أيضاً مؤنثاً ، وفي المثال الثاني حيث كان الموصوف

والثالث إن قصد تفضيله على من أضيف إليه وجب كونه منهم وجازت المطابقة وعدمها نحو : « الزيدان أعلما الناس » أو « أعلمهم » وعلى هذا يمتنع

- وهو : الزيدان - تثنية صار إسم التفضيل - لإيضاح - تثنية ، ليطلق إسم التفضيل مع موصوفه ، ولا يصح : « زيد الأفضل من عمرو » لأنه لا يجتمع « ال » مع « من » في اسم التفضيل

(والثالث) وهو أن يكون إسم التفضيل مضافاً (إن قصد تفضيله) أي : تفضيل الموصوف (على من أضيف) اسم التفضيل (إليه وجب كونه) أي : كون الموصوف (منهم) أي : داخلاً فيمن أضيف إليه اسم التفضيل (وجازت المطابقة) بين الموصوف واسم التفضيل (وعدمها) أي : جازت عدم المطابقة بينهما (نحو : « الزيدان أعلما الناس » أو « أعلمهم ») أي : تقول : الزيدان أعلم الناس : حيث قصد تفضيل « الزيدان » على « الناس » الذي هو مضاف إليه وجب أن يكون « الزيدان » - الذي هو الموصوف - بعض أفراد « الناس » وجازت المطابقة وعدمها ، فجاز أن تقول : « أعلما الناس » فتأتي بتثنية أعلم لأن « الزيدان » تثنية ، وجاز أن تقول : « أعلم الناس » فتأتي بـ « أعلم » مفرداً مع أن « الزيدان » تثنية (وعلى هذا) أي : بناءً على قصد تفضيل الموصوف على مضاف إليه إسم التفضيل (يمتنع) أن تقول :

« يوسف أحسن إخوته » وإن قصد تفضيله مطلقا فالمطابقة نحو :
 « يوسف أحسن إخوته » و « الزيدان أحسن إخوتها » أي : أحسن
 الناس من بينهم

(« يوسف أحسن إخوته ») لأنه يجب كون الموصوف بعضاً من
 الاسم الذي اضيف إليه إسم التفضيل و « يوسف » - الذي هو الموصوف
 ليس بعضاً من « إخوته » - الذي هو المضاف إليه - فان إخوة
 يوسف هم أفراد غير يوسف .

(وإن قصد تفضيله) أي : تفضيل الموصوف (مطلقاً) أي :
 على المضاف إليه وعلى غيره (فالمطابقة) واجبة بين إسم التفضيل وبين
 موصوفه (نحو : « يوسف أحسن إخوته » و « الزيدان أحسن
 إخوتها ») و « هند حسنى إخوتها » (أي : أحسن الناس من بينهم)
 يعنى : من بين هذه الاخوة أحسن جميع الناس هو : زيد ، أو هو
 الزيدان : أو هي هند ، فجيء بـ « أحسن » مفرداً مذكراً في المثال
 الاول لأن موصوفه « زيد » وهو مفرد مذكر ، وجيء « احسنها »
 تثنية في المثال الثانى لأن موصوفه « الزيدان » تثنية وجيء « حسنى »
 - بضم الحاء - مفردة مؤنثة لأن موصوفه « هند » مفرد مؤنث « واعلم »
 أن عبارات مختلف النسخ من « الصمدية » التي رأيتها هكذا « وإن
 قصد تفضيله مطلقاً فمفرد مذكر مطلقاً » وهو غلط لا تفارق النحاة على

تبصر لا

ويرفع الضمير المستتر اتفاقاً ولا يصب المفعول به إجماعاً، ورفع
لظاهر قليل نحو: «رأيت رجلاً أحسن منه أبوه» ويكثر ذلك في

أن التفضيل إن كان مطلقاً وجب المطابقة، وقد نبه «السيد عليخان
ره» المارح للكتاب بأن العبارة سهو من الناسخ والمصنف كان ملتفتاً
لهذا الأمر غير غافل عنه، لانه ذكر في «تهذيبه» عبارة موافقة لما عليه
النحاة.

(تبصرة) أي: مبهر لبقية أحكام إسم التفضيل (و) إسم
التفضيل (يرفع الضمير المستتر اتفاقاً) أي: بقول جميع النحويين نحو
«زيد أفضل من عمرو» ففي «أفضل» ضمير مستتر راجع إلى زيد
تقديره: زيد أفضل هو من عمرو، وهذا الضمير هو فاعل لـ «أفضل»
(ولا يصب) إسم التفضيل (المفعول به إجماعاً) من علماء النحو،
فلا يقال: «زيد أشرب الناس عسلاً» (ورفعه للظاهر) أي: أن يرفع
إسم التفضيل إسمًا ظاهراً على أنه فاعل له (قليل نحو: «رأيت رجلاً
أحسن منه أبوه») فد «أبوه» إسم ظاهر، وفاعل لـ «أحسن» ولذا
صار مرفوعاً (ويكثر ذلك) أي: رفع اسم التفضيل إسمًا ظاهراً كثير
(في) كل مكان كان اسم التفضيل صفة لاسم جنس، وكان قبله نفي

نحو « ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد » لأنه بمعنى الفعل .

وكان ذلك الاسم الظاهر الذي رفعه اسم التفضيل أجنبياً - يعني : لم يكن فيه ضمير يعود إلى الاسم الذي قبل اسم التفضيل - وكان ذلك الاسم الأجنبي ملحوظاً باعتبارين (نحو) قول العرب : (« ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد ») فـ « أحسن » اسم التفضيل ، وهو صفة لـ « رجلاً » الذي هو اسم جنس ، وقبلها نفي وهو « ما » ، والاسم الظاهر الذي رفعه إسم التفضيل هو « الكحل » وهذا الاسم أجنبي لأنه ليس فيه ضمير يعود على « رجلاً » ، وقد لوحظ « الكحل » باعتبارين : الأول : أن يكون في عين غير زيد من سائر الناس ، والثاني : أن يكون في عين زيد .

وإنما يرفع إسم التفضيل هنا الاسم الظاهر (لأنسه) أي : لأن اسم التفضيل هنا يكون (بمعنى الفعل) ودليله : أنك لو جعلت فعلاً في مكان إسم التفضيل لا يفسد المعنى . تقول : ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل كحسنة في عين زيد وإذا كان إسم التفضيل بمعنى الفعل فيرفع الاسم الظاهر ، كما أن الفعل يرفع الاسم الظاهر .

خاتمة

مواليم صرف الاسم تسع : فمعجمة وجمع ، وتأنيث ، وعدل ، ومعرفة وزائدتا فعلاّن ، ثم تركيب ، كذلك وزن الفعل ، والتاسع : الصفة بثنتين منها يتمم الصرف هكذا بواحدة ثابت فقالوا مضغفة

موانع الصرف

(خاتمة) على وزن « ضاربة » أي : خاتمة للحديقة الثانية .

(موانع صرف الاسم تسع : فمعجمة وجمع ، وتأنيث ، وعدل ، ومعرفة)

(وزائدتا فعلاّن ، ثم تركيب كذلك وزن الفعل ، والتاسع : الصفة)

(بثنتين منها يتمم الصرف هكذا بواحدة ثابت فقالوا مضغفة)

يعنى : الأشياء التي لو كانت في اسم تجعل ذلك الاسم غير منصرف

فلا يدخل فيه التثوين ، ولا الألف واللام ، وغير ذلك من الأحكام .

هذه الأشياء تسعة :

١ - المعجمة وهي : كون الاسم عجميا ، أي : غير عربي ، من أية

لغة كانت .

٢ - الجمع وهو : كون الاسم جمعا ، لا مفردا ، ولا تثنية .

٣ - التأنيث وهو : كون الاسم مؤنثا .

فالمعجمة تمتنع صرف العلم .

٤ - المعدل وهو : كون الاسم طادلاً عن غيره ، مثل « زُفر »
الذي أصله « زافر » فعدل عنه ، وصار « زفر » .

٥ - المعرفة وهو : كون الاسم معرفة لا نكرة .

٦ - زائدتا فعلان وهو : أن يكون في الاسم الألف والنون
الزائدتان ، مثل « فعلان » فإن أصله « فعل » زاد فيه الف ونون .

٧ - التركيب وهو : كون الاسم مركباً من كلمتين ليس بينهما
ربط أبداً - مثل « بملبك » الذي هو مركب من « بعل » ومن « بك »
وليس بينهما أي ربط ، من إضافة ولا غيرها .

٨ - وزن الفعل وهو : كون الاسم على وزن فعل ، مثل « شمر »
إذا صار اسماً لشخص ، فإنه على وزن « فَعَل » كـ « صرف » .

٩ - الصفة وهو : كون الاسم صفة لا ذاتاً ، نحو : « أحمر »
فان الحمرة صفة ، لا ذات .

والبيت الثالث معناه : لو اجتمع إثنان من هذه التسمية في اسم
صار ذلك الاسم غير منصرف ، وهكذا لو كان في اسم واحد من هذه
التسمية ولكنه كان ذلك الواحد نائباً عن إثنين من التسمية .

(فالمعجمة) والمراد بها غير العربية ، سواء كانت فارسية ، أم
غير فارسية (تمتنع صرف العلم) يعني : لو كان اسم معجمياً ، وكان علماً ،

المعجمية العلمية ، بشرط زيادته على الثلاثة كـ « ابراهيم » ولا أثر لتحرك
الأوسط عند الأكثر .

والجمع يمنع صرف مفاعل ومفاعيل كـ « دراهم » و « دنانير »
للنيابة عن علتين ،

فيكون غير منصرف ، بشرط أن يكون (المعجمية العلمية) أي يكون
علماً في المعجمية قبل استعمال العرب لها (بشرط زيادته على الثلاثة) أي
كونها أكثر من ثلاثة أحرف (كـ « ابراهيم ») فإنه علم ، وعجمي ،
وكان في المعجمية - أيضاً - علماً ، وحروفه سبعة (و) قال بعض علماء
النحو : لو كان الاسم المعجمي العلم ثلاثة أحرف ، وكان الحرف الأوسط
منه متحركاً يكون - أيضاً - غير منصرف ، فقال المصنف « قد » .
(لا أثر لتحرك) الحرف (الأوسط عند الأكثر) من علماء النحو ،
فمثلاً : « شبر » - على وزن « حمن » - الذي هو اسم عجمي ، وعلم
لابن النبي منصرف لأنه ثلاثة أحرف ، وإن كان « الباء » وهو الحرف
الأوسط منه متحركاً .

(والجمع : يمنع صرف) كل جمع كان على وزن (مفاعل ومفاعيل
كـ « دراهم » و « دنانير ») فالأول جمع لـ « درهم » على وزن
« مفاعل » ، والثاني جمع لـ « دينار » على وزن « مفاعيل » وإنما صار
غير منصرف (للنيابة عن علتين) أحدهما الجمعية ، والثانية إمتناع أن

والحق به « حضاجر » للاصل و « سراويل » للشبه .

والتأنيث : ان كان بالفي « حبلى » و « هراء » نأب عن علتين .

يجمع مرة اخرى - لانه جمع منتهى الجموع - فكأنه جمع مرتين ،
فجميعه نأب عن جمعين - كما قيل - .

(والحق به) أي : بالجمع الذي يكون على وزن « مفاعل »

و « مفاعيل » (حضاجر) على وزن « مفاعل » فانه ليس جمعا ، بل هو
اسم للضميع ، يطلق على الواحد والكثير ، وانما صار غير منصرف مم
أنه ليس يجمع (للاصل) أي : لأن أصله كان جمعا ، فهو جمع « حضاجر »
على وزن « درهم » ثم نقل عن الجمعية ، وصار إسما للضميع (و) الحق
بالجمع - ايضا - (سراويل) فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير
وليس جمعا ، فيقتضي أن يكون منصرفا ، ولكنه منع من الصرف
(للشبه) أي لشباهته بالجموع التي لا تنصرف مثل « مصابيح » « أنابيب »
وغيرها .

(والتأنيث : ان كان) تأنيثته (بالفي « حبلى » و « هراء »)

أي : بالألف المقصورة ك « حبلى » أو بالألف المدودة ك « هراء »
(نأب عن علتين) أي : صار التأنيث نائبا عن اثنتين من القسمة الوصفية
ووزن الفعل . فكل اسم فيه الف مقصورة ، أو الف مدودة فهو غير

وإلا منع صرف العلم حتماً ، أن كان بالتاء كـ « طلحة » أو كان زائداً
على الثلاثة كـ « زيب » ، أو متحرك الاوسط كـ « سدقر » أو أعجمياً
كـ « جور » فلا يتحتم منع صرف « هند » خلافاً للزجاج .

منصرف ، كـ « حبل » و « حراء » (وإلا) يمكن تأنيثه بالألف
(منع صرف العلم حتماً إن كان بالتاء) يعنى : أن كان تأنيثه بالتاء ،
وكان علماً فيصير غير منصرف (كـ « طلحة ») فلهـ مؤنث بالتاء ،
وعلم - ايضاً - (أو كان زائداً) حروفها (على الثلاثة) فلهـ تسكون
غير منصرف وإن لم يكن تأنيثه بالتاء (كـ « زيب ») فانه علم ،
ومؤنث ، وتأنيثه معنوى لا بالتاء ، ولكنه صار غير منصرف لان
حروفه أزيد من ثلاثة (أو) كان ثلاثة أحرف ولكن كان (متحرك
الاوسط) أي : كان الحرف الوسط منه متحركاً (كـ « سدقر ») فانه
مؤنث ولكنه لا تاء فيها ، ولا همزة على ثلاثة أحرف ، وانما صار
غير منصرف لان الحرف الاوسط منه - وهو : القاف - متحرك لا ساكن
(أو) كان (أعجمياً) أي : إسماً غير عربى ، فانه يكون غير منصرف
وإن كان الحرف الوسط منه ساكناً (كـ « جور ») - بضم الجيم :
وسكون الواو - هو إسم لبلد من بلاد إيران (فلا يتحتم) أي : لا
تجب (منع صرف « هند ») لانه مؤنث وعلم ، ولكنه ثلاثة أحرف ،
والحرف الوسط منه ساكن ، وليس أعجمياً ، بل هو عربى (خلافاً للزجاج)

والعدل : يمنع صرف الصفة المعدولة عن اصلها كـ
 « رباع » و « مربع » وكـ « آخر » في سررت بنسوة آخر ، اذ
 القياس بنسوة آخر ، لان اسم التفضيل المجرد عن اللام والاضافة
 مفرد مذكر دائماً ويقدر العدل في ماسم غير منصرف وليس فيه
 سوى العلية

الذي هو من علماء النحو حيث قال بوجوب منع صرف مثل « هند » .
 (والعدل) وهو تحويل الاسم عن صيغته الاصلية إلى صيغة
 أخرى مع اتحاد المعنى (يمنع صرف الصفة المعدولة) أي : الصفة التي
 عدلت وتحوّلت (عن اصلها ، كـ « رباع » و « مربع ») فانها عدلا ،
 وتحوّلا من : أربعة أربعة ، نقول : « جاءني الناس رباع مربع » يعني
 أربعة أربعة ، فالأربعة صفة ، فحينما عدلت هذه الصفة عن صيغتها
 الاصلية - وهي : أربعة - صارت غير منصرف (وكـ « آخر » في)
 مثل (« سررت بنسوة آخر » اذ القياس) والقاعدة ان يقال (بنسوة
 آخر ، لأن) آخر اسم تفضيل ، و (اسم التفضيل المجرد) أي : الخالي
 (عن اللام والاضافة مفرد مذكر دائماً) فحين عدل وتحوّل « آخر » إلى
 « آخر » ، والآخريّة صفة ، فاجتمع الصفة ، والعدل ، فصار « آخر »
 غير منصرف (ويقدر العدل في ماسم) من العرب (غير منصرف و)
 الحال (ليس فيه سوى العلية) يعني : الاصماء التي استعملها العرب غير

ك « زحل » و « صمر » بتقدير زاحل و صامر .

والتعريف شرط تأثيره في منع الصرف الفعلية .

والالف والنون ، يمنع صرف العلم ك « صمران » او

غير القابل للناء .

منصرف ، ولم يكن فيها - من الاسباب النعمة - غير العلمية ، فيجب

ان تعتبر تلك الاسماء عادلة عن صيغتها الأصلية ، حتى يجتمع فيها أمران :

العدل والعلمية ، لنصح استعمال العرب لها غير منصرفة (ك « زحل »)

علم لنجم مخصوص في السماء (و « صمر » بتقدير : زاحل ، و صامر)

يعني : بحسب ان اصلها زاحل ، و صامر ، ونقول : انها عدل عن الصيغة

الأصلية ، وصارا « زحل » و « صمر » حتى يصح استعمال العرب لها

استعمال غير منصرف .

(والتعريف) اي كون الاسم معرفة (شرط تأثيره في منع

الصرف الفعلية) أي : كونه علماً ، أما بقية المعارف ، كالموصول ،

والمضمر ، والأشارة ، وغيرها فلا تؤثر في منع الصرف .

(والالف والنون) الزائدتان (يمنع صرف العلم) يعني : لو كان

إسم علماً وكان فيه الالف والنون فيصير غير منصرف (ك « صمران »)

فانه علم ، وفيه الف ونون زائدتان (أو الوصف غير القابل للناء) فاذا

كـ « سكران » ، فـ « عريان » ، منصرف ، و « رحمن » ، محتتمع .
والتركيب المزجي يمنع صرف العلم كـ « بعلي بك » .

كان صفة لا تدخل عليها التاء ، وكان فيها الف ونون زائدتان ، فتصير
غير منصرف (كـ « سكران ») فان كون الشخص سكراناً صفة له
ولا تدخل التاء عليه ، ففي المؤنث لا يقال : سكرانة ، وانما يقال : سكرى
وفيهما الف ونون زائدتان ، فلذلك صار غير منصرف (فـ « عريان »
منصرف) لان في مؤنثه تدخل التاء ، تقول : « هذه امرأة عريانة »
(و « رحمن » محتتمع) من الصرف ، أي : غير منصرف ، لان مؤنثه
لا يكون رحمانية ، لعدم وجود مؤنث له ، اذ هو من الاسماء المحصنة
الخاصة بالله سبحانه وتعالى (والتركيب المزجي) وهو مزج اسمين ،
وجعلها اسماً واحداً (يمنع صرف العلم) يعني : لو كان اسم مركباً
مزجياً ، وكان علماً ، فيصير غير منصرف (كـ « بعلي بك ») فان اصله
إسمان : « بعلي » و « بك » ، فزجا ، وجعلنا اسماً واحداً ، وصار علماً لبلد
من بلاد لبنان .

والتركيب المزجي مقابل للتركيب الإضافي كـ « امرئ القيس »
فانه ايضاً اسم مركب من اسمين ، « امرئ » و « القيس » ، ولكنه
منصرف ، وهو - ايضاً - مقابل للتركيب الاسنادي مثل « شاب قرناها »
الذي هو اسم لشخص ، ومركب من « شاب » فعل الماضي ، « وقرناها »

ووزن الفعل : شرطه الاختصاص بالفعل او تصديره بزائد
من زوائده ، وينم عن صرف العلم كـ « شمر » ، والوصف غير القابل للتاء

فاعله ، فزجا ، وصارا - معاً - إسمياً لشخص وهذا - أيضاً - منصرف ،
وإنما صاراً منصرفين لان شرط التركيب - الذي يجعل المركب غير
منصرف - ان لا يكون بين الاسمين المركبين أي ربط ، والاضافة ،
والاسناد كلاهما ربط . فلا يكون المركب من إسمين - كان بينها الربط -
غير منصرف .

(ووزن الفعل شرطه الاختصاص بالفعل) يعنى وجود وزن
الفعل في إسم ليجمعه غير منصرف شرطه ان يكون ذلك الوزن مختصاً
بالافعال (او تصديره) : أي يكون في أول ذلك الاسم الذي هو على
وزن الفعل (بزائد من زوائده) أي : من زوائد الفعل ، وهي : « الياء ،
والتاء ، والالف ، والنون » التي تدخل على المضارع ، فيكون أحده
هذه الحروف الاربعة في أول ذلك الاسم إذا لم يكن الفعل وزنة مختصاً
بالفعل (و) وزن الفعل (ينم عن صرف العلم) أي : إذا كان وزن الفعل
في إسم علم ، فيصير ذلك الاسم غير منصرف (كـ « شمر ») إذا صار
علماً لشخص ، فيكون غير منصرف ، لان فيه سببان من الاسباب
التمعية : وزن الفعل ، والعلمية (و) وزن الفعل - أيضاً - ينم عن صرف
(الوصف غير القابل للتاء) يعنى : الصفة التي لا تدخل في مؤنثها التاء

ك « أحر » فـ : يعمل « منصرف لوجود » يعملة .
والصفة : تمنع صرف الموازن للفعل ، بشرط كونها الاصل
فيه ، وعدم قبوله التاء

فـ : اربع : في حررت بمسوة اربع منصرف ، لوجهين وجميع الباب

لو كانت على وزن فعل فتكون غير منصرفة (ك « أحر ») فانه غير
منصرف لان فيه سببين من الاسباب الخمسة : وزن الفعل ، والصفة ،
فان الاحرية صفة ، ولا تقبل التاء ، لأن مؤنثها ليس « أحرمة » بل :
« حمراء » (فـ : يعمل) لو صار علماً لشخص فهو (منصرف ، لوجود
« يعملة ») يعني : لان مؤنثها تدخلها التاء ، تقول في المؤنث :
« يعملة » .

(والصفة تمنع صرف الموازن للفعل) يعني : الصفة التي تكون
فيها وزن الفعل تصير غير منصرفة (بشرط كونها) أي : الصفاتية (الاصل
فيه) يعني : كونها وضعت للصفة ، لا ان تكون موضوعة لغير الصفة ،
ثم عرض عليها الوصف ، مثل « أرنب » للدليل ، فانه اصلاً وضع
لفظ « الارنب » للحيوان المخصوص ، ثم بعد ذلك استعمل - أيضاً -
في الدليل ، فالأرنب ايسر الصفة أصلاً فيه ، بل الصفة عارضة (و)
بشرط (عدم قبوله) أي : عدم قبول ذلك الوصف (التاء) في تأنيثه
مثل « أحر » فانه صفة ، وفيه وزن الفعل ، والصفاتية أصل فيه ، لأن

يكسر ، مع اللام ، والاضافة ، والضرورة

«أحمر» وضع في الاصل لصفة الحمرة ولذلك فهو غير منصرف (فهو أربع ، في) مثل : «مررت بنسوة أربع ، منصرف لوجهين» الاول : انه وضم في الاصل إسماً للعدد ، ثم بعد ذلك عرض عليه الوصفية ، والثاني : انه يقبل التاء في التأنيث ، تقول : «مررت بأربعة رجال» .

واعلم : ان كل إسم غير منصرف يكون في حال الجر مفتوحاً (وجميع الباب) أي : باب غـ ير المنصرف (يكسر) أي : يصير مكسوراً (مع اللام ، والاضافة) يعني : إذا دخل عليه الالف واللام ، أو اضيف إلى شيء فـ «مماجد» غير منصرف ـ لان فيه الجمع ، ووزن الفعل «مفاعل» ـ ولكنه يكسر في مثل «مررت بالمماجد» و «مررت بمماجدكم» للالف واللام في المثال الاول ، و اضافته إلى «كم» في المثال الثاني (و) في (الضرورة) أيضاً يكسر ، وهي : ما يضطر الشاعر إليه ، مثل قوله :

إذا ما غزا في الجيش حلق فوقهم عصائب طير تهتدي بعصائب
فـ «عصائب» غير منصرف ، لانه مثل «مماجد» ، وإنما صار مكسوراً بواسطة باء الجر لان آخر بقية أبيات هذه القصيدة باء مجرورة ، فلو كان يقول «بعصائب» ـ بفتح الباء ـ لحصل إخلال بالقافية لذلك اضطر الشاعر إلى كسر الباء .

الحديقة الثالثة

(فيما يتعلق بالافعال)

يختص المضارع بالاعراب ، فيرتفع بالتجرد عن الناصب والجازم ، وينصب بأربعة احرف : ان ، وهي لتأكيد نفي المستقبل ، (وكي) ومعناها السببية

(الحديقة الثالثة - فيما يتعلق بالافعال)

(يختص) الفعل (المضارع بالاعراب) يعنى : من مختصات الفعل المضارع انه معرب بخلاف فعل الماضي وفعل الامر (فيرتفع) الفعل المضارع ، أي يصير مرفوعاً (بالتجرد عن الناصب والجازم) أي إذا كان خالياً عن الحروف التي تنصب المضارع ، وعن الحروف التي تجزعه ، نحو : « ينصر » .

(النواصب)

(و) الفعل المضارع (ينصب) أي : يصير منصوباً (بأربعة أحرف)
١ - (ان) نحو : « ان ينصر » (وهي لتأكيد نفي المستقبل)
يعنى : معنى « ان » هو : ان الفعل الذي بعده منفي الوقوع في الزمان المستقبل ، ف « ان ينصر زيد » يعنى : ان زيدا لا ينصر في المستقبل .

٢ - (وكي) نحو « ضربت كي يضرب زيد » (ومعناها السببية)

وان ، وهي حرف مصدرى ، والتي بعد العلم غير ناصبة
وفي « ان » التي تأتي بعد الظن وجهان
واذن

فالمثال معناه أنا ضربت لمبب أن يضرب زيد .

٣ - (وأن) نحو : ان يقول زيد خيراً حسن . - بنصب يقول -
(وهي حرف مصدرى) يعني هي والفعل الذي بعدها في معنى مصدر ذلك
الفعل ، فيصح حذف « أن » وحذف فعلها ، ووضع مصدر ذلك الفعل
في محلها بدون أن يتغير المعنى ، ففي المثال يصح ان تقول : « قول
زيد خيراً حسن » (و) « أن » (التي) تأتي (بعد العلم) أو بعد بعض
مشتقاته (غير ناصبة) للمضارع لأنها « أن » المنخفضة من « أن »
المثقلة ، نحو قوله تعالى : « علم ان سيكون منكم مرضى » فـ « سيكون »
مرفوع ، وعلامة رقيه ضمة النون ، ولو كان « أن » ناصبة وجب
فتح النون (وفي « أن » التي) تأتي (بعد الظن) أو بعد بعض
مشتقاته (وجهان) أحدهما : جعلها منخفضة من للمثقلة ، فلا تنصب بناءً
على ان الظن بمنزلة العلم ، ولو كانت « أن » بعد العلم لما كانت تنصب ،
والثاني : جعلها « أن » الناصبة ، فتنصب ، نحو : « ظننت أن يقوم
زيد » فيجوز رفع « يقوم » ويجوز نصبه .

٤ - (وإذن) نحو : « إذن انصرفك » - بنصب الراء الذي آخر

وهي للجواب والجزاء ، وتنصبه ، مصدره ، مباشرة ، مقصوداً به للاستقبال نحو : « إذن أكرمك » ، لمن قال : « أزورك » .

حرف من « أنصر » - (وهي) تأتي (للجواب ، والجزاء) يعني : إذا « تكون » جواباً للكلام السابق ، وجزاء للعمل السابق ، فمثلاً : قال لك شخص : « أزورك » فأنت تقول له : « إذن أكرمك » ف « إذن أكرمك » صار جواباً لـ « أزورك » وصار جزءاً له ، لأن المعنى يكون : إكرامي لك جزاء لزيارتك إياي (وتنصبه) أي : « إذن » تنصب المضارع بشروط ثلاثة : الأول : أن تكون « إذن » (مصدره) أي : في صدر الجواب وأوله ، الثاني : أن تكون (مباشرة) بالمضارع أي لم : يكن بينها وبين المضارع شيء فاصل ، الثالث : أن تكون (مقصوداً به) أي : بالمضارع (للاستقبال) يعني : أن يكون القصد من المضارع الذي بعده « إذن » (الاستقبال للاحال) نحو : « إذن أكرمك » لمن قال : « أزورك » (ف « إذن » وقعت في أول الجواب ، لأنه ليس قبلها شيء من الجواب ، وهي - أيضاً - ملصقة بالمضارع الذي بعدها ، والمقصود من المضارع الذي بعدها هو الاستقبال ، ف « إذن أكرمك » يعني : إذن أكرمك في المستقبل بعد زيارتك إياي .

أما إذا لم تقع « إذن » في أول جملة الجواب ، نحو : « أنا إذن

ويجوز الفصل بالقسم ، وبعد التالية للواو ، والفاء ، وجهان :

أكرمك .

او لم تكن ملصقة بالمضارع ، بل كان بينهما فاصل نحو : « إذن زيد يكرمك » .

او كان زمان الحال هو المقصود من المضارع ، لازمان الاستقبال ، نحو : « إذن أكرمك الآن » ففي كل هذه الثلاثة يرفع المضارع الذي بعد « إذن » .

(و) لكن (يجوز الفصل) بين « إذن » وبين « المضارع » الذي بعدها (بالقسم) فتعمل « إذن » وتنصب المضارع الذي بعدها وإن فصل بينهما قسم ، نحو : « إذن والله أكرمك » (و) في المضارع الذي وقع (بعد) « إذن » (التالية للواو والفاء) أي : التي نلت ووقعت بعد الواو ، أو بعد الفاء ، نحو : « إذن أكرمك ، أو إذن أكرمك في المضارع (وجهان) الاول : رفعه ، لان حرف العطف - وهو الواو ، أو الفاء - بقية لما قبله ، وليس في اول الكلام ، فإذا كان حرف العطف في وسط الكلام ، فـ « إذن » التي تكون بعد حرف العطف ايضاً تكون في وسط الكلام ، فلا تعمل « إذن » الوجه الثاني : نصب المضارع ، لان ما بعد حرف العطف جملة معقولة ، وفعل المضارع الذي بعد « إذن » ليس

تكميل

وينصب به « أن » مضمرة جوازاً ، بعد الحروف العاطفة له ، على اسم صريح ، نحو « اللبس عبادة وتقر عيني »

بعضاً من الكلام السابق ، فتكون « إذن » واقعة في أول الكلام فتنصب المضارع الذي بعدها .

(ان المقدرة الناصبة)

(تكميل) مصدر باب التفعيل من « كل » يكمل وهو بمعنى إسم الفاعل ، يعني مكل لاحكام نصب المضارع (و) فعل المضارع (ينصب به « أن » مضمرة) أي : مقدرة (جوازاً) يعني : يجوز جعلها مقدرة ، ويجوز إظهارها في موضعين :

الاول : (بعد الحروف العاطفة له) أي التي عطفت فعل المضارع (على اسم صريح) أي ليس في تأويل الفعل (نحو) قول الشاعرة :
(اللبس عبادة وتقر عيني)

بنصب « تقر » به ، « إن » المقدرة بعد الواو ، وتقديرها جائز لا واجب فيجوز إظهارها ، والاصل : وإن تقر عيني ، والواو - هنا - عطفت « تقر » على « لابس » الذي هو إسم صريح ؛ لانه مصدر وإعما قدر هنا أن حتى تكون هي و « تقر » مؤولا إلى المصدر ، ويصح

وبعد لام كي ، اذا لم يقترب بـ « لا » نحو : أسلمت لادخل الجنة .

ووجوباً بعد شمة احرف :

المعطف على المصدر ، وإلا صار من عطف الفعل على الاسم وذلك غير جائز .

(و) الثاني : (بعد لام « كي ») أي إذا وقع المضارع بعد اللام التي هي بمعنى « كي » ، يعني : بعد اللام التي هي للمعيب (إذا لم يقترب) الفعل الذي بعد اللام (بـ « لا » نحو : « أسلمت لادخل الجنة ») فـ « أدخل » فعل مضارع منصوب ، لأنه وقع بعد لام السببية ، لأن معنى ذلك لسبب دخولي الجنة ، والناصب هو « أن » مقدرة بعد اللام ، وتقديرها جائز لا واجب ، فيجوز إظهارها ، فتقول « أسلمت لأن أدخل الجنة » فإن دخل « لا » على الفعل الذي بعد اللام ، وجب إظهار « أن » ولا يجوز تقديرها ، نحو : « جئت لثلاثي زيدا » وأصله : « لأن لا » فأدغم النون في اللام ، فصار اللام مشدداً وبقي همزة « أن » فصار « لثلاثي » .

(و) ينصب المضارع بـ « أن » المقدرة (وجوباً) أي : تقديرها واجب فلا يجوز إظهارها إذا كان المضارع (بعد) واحد من (شمة احرف) :

لام الجحود ، وهي المسبوقه بكون منفي نحو : « وما كان الله
ليعذبهم » و أو بمعنى الى ، أو الا ، نحو : « لألزمك أو تعطيني
حقي » ، وفاء السببية ، وواو المعية المسبوقين بنفي أو طلب ،
نحو : « زرنى فأكرمك » .

الاول : (لام الجحود) أي : لام الانكار (وهي) اللام
(المسبوقه بكون منفي) أي : التي قبلها كون منفي لا موجب (نحو)
قوله تعالى : (« وما كان الله ليعذبهم ») فـ « يعذب » منصوب بـ
« أن » مقدرة وجوباً بعد اللام ، وهذه اللام لام الجحود ، لأن قبلها
« وما كان » وهو كون منفي ، والتقدير : لأن يعذبهم .

(و) الثاني : (أو) التي هي (بمعنى « إلى » أو) بمعنى (« إلا »)
نحو : « لألزمك أو تعطيني حقي » (يعنى : إلى أن تعطيني حقي ، أو :
الا ان تعطيني حقي ، فنصب « تعطيني » لانه بعد « أو » التي هي بمعنى
« إلى » أو « الا » .

(و) الثالث والرابع : (فاء السببية) أي : الفاء التي معناها
السبب (وواو المعية) أي : الواو التي هي بمعنى « مع » (للمسبوقين بنفي
أو طلب) أي : الفاء ، والواو اللذين قبلها نفي ، أو طلب من امر ،
أو نهي ، أو استفهام ، أو غيرها (نحو : « زرنى فأكرمك ») يعنى :
زرنى حتى تكون الزيارة سبباً لأكرامى إياك ، فنصب « أكرمك » لانه

ولا « تأكل السمك وتغرب اللبن » ، وحتى بمعنى إلى ، أو كي ،
 إذا أريد به الاستقبال ، نحو : « أسير حتى تغرب الشمس »
 و « اسلمت حتى ادخل الجنة » .

مضارع وقع بعد فاء معناه الحبيب ، وقبلها طلب ، وهو « زرني »
 لأنه امر ، والأمر طلب (و) نحو : « لا تأكل السمك وتغرب اللبن » ،
 يعني : لا تأكل السمك مع شربك اللبن ، فنصب « تغرب » لأنه مضارع
 وقع بعد واو هي بمعنى « مم » وقبلها طلب ، وهو : « لا تأكل » ، لأنه
 نهي ، « والنهي طلب ، والناصب هو » ان « مقدرة بعد الواو تقديرًا
 وجوبياً ، وأصله : « وان تغرب اللبن » .

(و) الخالص (حتى) التي هي (بمعنى « إلى » أو) بمعنى « كي »
 أي : بمعنى الميضية (إذا أريد) أي : قصد (به) أي : بالمضارع الذي
 بعد « حتى » (الاستقبال) لا الحال (نحو : « أسير حتى تغرب الشمس »)
 فـ « تغرب » فعل مضارع ونصب لأنه وقع بعد « حتى » التي هي بمعنى « إلى »
 والمقصود من « تغرب » الزمان المستقبل ، لازمان الحال ، والناصب
 هي « ان » مقدرة وجوباً بعد « حتى » وتقديره : حتى ان تغرب (و)
 نحو : (« اسلمت حتى ادخل الجنة ») فـ « ادخل » فعل مضارع ،
 ونصب لأنه وقع بعد « حتى » التي هي بمعنى « كي » الميضية ، والمقصود
 من « ادخل » الدخول في الزمان المستقبلي وهو يوم القيامة ، والناصب

فإن اردت الحال كانت حرف ابتداء .

فصل

والجوازم نوطان : الاول مايجزم فعلاً واحداً وهو أربعة
احرف ، اللام ، ولا الطليقتان نحو : « ليقم زيد »

هي « أن » مقدرة وجوباً بعد « حتى » واصله : حتى ان ادخل ، والمعنى :
اسلمت لكي ادخل الجنة .

(فإن اردت) معنى (الحال) من المضارع الذي بعد « حتى »
(كانت) « حتى » (حرف ابتداء) أي : حرفاً يبدأ بها ، كواو
الاستئناف ؛ ويكون ما بعدها جملة مستقلة ، نحو : « قت حتى اذهب
الآن » فـ « اذهب » هنا مرفوع ، لان حتى حرف ابتداء ، وليس
« ان » مقدرة بعدها حتى تنصب المضارع .

الجوازم

(فصل : والجوازم) يعني : الحروف التي تجزم الفعل (نوطان :
الاول : مايجزم فعلاً واحداً ، وهو أربعة احرف) :
١ و ٢ (اللام ، ولا الطليقتان) يعني : لام الامر للغائب ، ولا
التهي ، فإن التهي - ايضاً - طلب ، لانه طلب التترك (نحو : « ليقم زيد »

و « لا تشرك بالله » ولم ، ولما يشتركان في النفي والقلب الى الماضي ،
 ويختص « لم » بمصاحبة أداة الشرط ، نحو : « ان لم تقم اقم » ،
 ويجوز انقطاع نفيها ، نحو : « لم اكن ثم كان » .

و « لا تشرك بالله » فان اللام جزم « يقوم » فحذف منه الواو ، وصار
 « يقم » ، و « لا » جزم تشرك ، فصار الكاف مجزوماً ، وقبل دخول
 « لا » عليه كان الكاف مرفوعاً ، لان الفعل المضارع مرفوع .

٣ و ٤ - (و « لم » و « لما » يشتركان في النفي والقلب الى الماضي)
 يعني : ان « لم » و « لما » يدخلان على الفعل المضارع الموجب ، فيصير معناه
 منفيًا ، وينقلب عن المضارع الى الماضي ، فثلاً « يضرب زيد » معناه :
 ان زيداً يضرب في الزمان المستقبل ، فاذا دخل عليه لم ، او لما ، وقلت
 - مثلاً - « لم يضرب زيد » صار المعنى : ما ضرب زيد في الزمان
 الماضي ، فقلب المضارع عن الزمان المستقبل الى الزمان الماضي ، وجعل
 الموجب منفيًا (ويختص « لم » بمصاحبة أداة الشرط) يعني : يمكن
 ان يجيء مع « لم » حرف الشرط (نحو : « ان لم تقم اقم » ، ويجوز
 انقطاع نفيها) اي : نفي « لم » بأن يصير الكلام الذي نساء « لم »
 موجباً (نحو : « لم يكن ثم كان ») في مثل قولك : « زيد لم يكن ثم
 كان » يعني : لم يكن موجوداً قبل عرس ابيه ، ثم صار موجوداً بعد
 ذلك . بخلاف « لما » فانها لا تجتمع مع حرف الشرط فلا يجوز : « ان

ويختص « لما » بجواز حذف مجزومها ، نحو : « قاربت المدينة ولما » ، وبكونه متوقفاً غالباً كقولك : « لما يركب الأمير » ، للمتوقع ركوبه .

لما يضرب زيد أضرب « ولا يصح انقطاع نفيها ، فلا يجوز : « لما يضرب زيد ثم ضرب » اذان « لما » ينفي الماضي مستمراً الى زمان التكلم ، فمن قال : « لما يضرب زيد » كان معناه : ان زيدا ما ضرب الى الآن ، وهذا يناقض ان يقول بعد ذلك « ثم ضرب » بخلاف « لم » فإنه ينفي الماضي لانقياً باستمرار ، فيصح ان يقال : « لم يضرب زيد ثم ضرب » بمعنى : انه ما ضرب قبل يومين ثم ضرب بعد ذلك في اليوم الماضي .

(ويختص « لما » بجواز حذف مجزومها) اي : حذف الفعل الذي هو بعد « لما » وقد جزمته « لما » (نحو : « قاربت المدينة ولما ») أي : ولما ادخلها ، حذف « ادخلها » الذي هو فعل مضارع جزمته « لما » بخلاف « لم » ، فإنه لا يحذف مجزومها ، فلا يجوز : « قاربت المدينة ولم » (و) يختص « لما » ايضاً (بكونه متوقفاً) أي : منتظراً وقوعه (غالباً ، كقولك : « لما يركب الأمير » للمتوقع ركوبه) أي : للذي يتوقع ويبتظر ركوب الأمير فعناه : الى الآن لم يركب الأمير ولكنه يبتظر أن يركب ، بخلاف « لم » ، فإنها تنفي الفعل فقط ، وليس فيها

الثاني : ما يجزم فعلين ، وهو : ان ، واذا ما ، ومن ، وما ، ومتى ، وأي .

إشعار بتوقع وقوع ذلك الفعل المنفي ، فـ « لم يضرب زيد » معناه : أن زيدا ما ضرب ، فقط .

النوع (الثاني) من الجوازم (ما يجزم فعلين : وهو) أحد عشر
١ ، ٢ - (« إن » و « إذا ما ») وهما ل مجرد تعليل الجواب على وجود الشرط ، نحو : « إن تقم أقم » و « إذا ما تقم أقم » .

٣ - (« و من ») وهي موضوعة لذوي المقول ، وضمت معنى الشرط ، نحو : « من يقم أقم معه » يعني : كل شخص يقوم أنا أقوم معه .

٤ - (« و ما ») وهي موضوعة لغير الماقل ، ثم ضمنت معنى الشرط ، نحو : « ما تقل أقل مثلك » يعني : كلما تقول أنت أقوله أنا مثلك .

٥ - (« و متى ») وهي موضوعة للزمان وضمت معنى الشرط نحو : « متى تقم أقم » يعني : في أي زمان تقوم ، أنا - أيضاً - أقوم .

٦ - (« و أي ») وهي تستعمل للماقل ، ولغيره ، وللزمان ، وللمكان نحو : « أيكم يقم أقم معه » أي دابة تقم أقم معها ، « أي زمان تقم أقم معك » أي مكان تقم فيه أقم معك .

وايان ، وأين ، واني ، وحيثما ، ومها ، فالأولان حرفان ، والبواق اسماء على الأشهر ، وكل واحد منها يقتضي شرطاً وجزاءاً ، ماضيين ، أو مضارعين ، أو مختلفين .

- ٧ - (و « أيان ») وهي موصوعة للزمان وضمنت معنى الشرط ، نحو : « أيان تقم أقم » يعني : أي زمان تقم أقم .
- ٨ - (و « أين ») وهي موصوعة للمكان وضمنت معنى الشرط ، نحو : « أين تقم أقم » يعني : أي مكان تبقى فيه أبقى أنا في ذلك المكان .
- ٩ - (و « أنى ») وهي مثل « أين » نحو : « أنى تقم أقم » .
- ١٠ - (و « حيثما ») وهي - أيضاً - مثل « أين » نحو : « حيثما تقم أقم » .

١١ - (و « مها ») وهي موصوعة لغير الماقل وضمنت معنى الشرط ، نحو : « مها تقل أقل » أي : أي شيء تقول أقوله أنا أيضاً . (فالأولان) وهما : « إن » و « إذما » (حرفان ، والبواق اسماء على القول (الأشهر) بين علماء النحو (وكل واحد منها) أي : من هذه الاحدى عشر (يقتضي) أن يأتي بعده فعلان وإن يكون الفعل الاول (شرطاً ، و) الفعل الثاني (جزءاً) سواء كان الفعلان (ماضيين) نحو : « ان قام قت » (أو مضارعين) نحو : « متى تقم أقم » (أو مختلفين) بأن يكون احد الفعلين ماضياً ، والآخر مضارعاً ، نحو :

فان كانا مضارعين أو الاول فالجزم ، وان كان الثاني وحده
فوجهان .

وكل جزاء يمتنع جملة شرطاً ، فالفاء لازمة له ، كأن
يكون جملة اسمية ، أو إنشائية ، أو فعلاً جامداً .

« اين ذهبت أذهب » فالاول ماضي ، والثاني مضارع (فان كانا)
أي : الفعلين (مضارعين) نحو : « متى تقوم أقم » (أو) كان الفعل (الاول)
مضارعاً ، نحو « متى تقوم قمت » (فالجزم) أي : يجب جزم المضارع ، وفي
هذين المثالين انجزم المضارع ، ففي « متى تقوم أقم » كان الاصل :
« تقوم واقوم » فلما جاء « متى » عليها ، صار مجزومين ، وعلامة الجزم
فيها حذف الواو منها ، وفي « متى تقوم قمت » كان أصل «تقوم » : «تقوم »
فحذف الواو لانجزم (وإن كان) الفعل (الثاني وحده) مضارعاً ، مثل :
« اين قمت أقم » (فوجهان) قال بعض علماء النحو : يجرى المضارع
كالمثال ، وقال بعضهم : المضارع يرفع - حيثئذ - لضعف تعلقه بالاداة
لحيولة الماضي بينها ، فنقول في المثال : « اين قمت أقوم » .

(وكل جزاء يمتنع جملة شرطاً) أي : كل شيء وقع جزاءً ،
ولا يمكن جملة في مكان الشرط (فالفاء لازمة له) يعني : يجب دخول
الفاء على ذلك الجزاء (كأن يكون) الجزاء (جملة اسمية ، أو) يكون
جملة (إنشائية ، أو) يكون (فعلاً جامداً) أي غير : متصرف ، يعني :

أو ماضياً مقروناً بـ « قد » ، نحو : « ان تقم فأنا أقوم » ، أو « فأكرمي » ، أو « فعمى أن أقوم » ، أو « فقد قت » .

ليس له مضارع ، وأمر وغيرهما مثل « عسى » (أو) يكون فعلاً (ماضياً مقروناً بـ « قد ») يعني : قبله « قد » (نحو : « إن تقم فأنا أقوم ») فإن « أنا أقوم » لا يمكن أن يصير شرطاً ، ويقع بعد « إن » مباشرة ، لأنها جملة إسمية ، والجملة الاسمية لا تصير شرطاً أبداً ، فلذا دخل عليها الفاء وصار : « فأنا أقوم » (أو : « فأكرمي ») يعني : « ان تقم فأكرمي » فإن « أكرمي » لا يمكن أن يصير شرطاً ، ويقع بعد « إن » مباشرة ، لأنها جملة إنشائية - لأنه أمر - والجملة الانشائية لا تصير شرطاً أبداً ، فلذا دخل عليها الفاء ، وصار : « فأكرمي » (أو : « فعمى أن أقوم ») يعني : « إن تقم فعمى أن أقوم » فإن « عسى » لا يمكن أن يصير شرطاً ، ويقع بعد « إن » مباشرة ، لأنه فعل جامد غير متصرف - إذ ليس له مضارع ، ولا أمر ، ولا غيرها - والفعل الجامد لا يمكن أن يصير شرطاً ، فلذا دخل عليه الواو ، وصار « فعمى أن أقوم » (أو : « فقد قت ») يعني : « ان تقم فقد قت » فإن « قد قت » لا يمكن أن يصير شرطاً ، ويأتي بعد « إن » مباشرة ، لأنه فعل ماضٍ ودخل عليه « قد » ، والماضي الذي معه « قد » لا يصير شرطاً أبداً ، فلذا دخل عليه الفاء وصار : « فقد قت » .

مسألة

وينجزم بعد الطلب بـ « إن » مقدرة ، مع قصد الحبيبية ،
نحو : « زرني أكرمك » ، ولا « تكفر تدخل الجنة » .

(مسألة : وينجزم) الفعل المضارع ، أي يصير مجزوماً ، إذا
كان (بعد الطلب) أي : بعد الامر ، أو النهي أو نحوهما ، ويكون
نصبه (بـ « إن ») الشرطية (مقدرة) أي : مستترة قبل فعل المضارع
وبعد الطلب بناءً على أن يصير الفعل المضارع جواباً لـ « إن » (مع
قصد الحبيبية) أي : إذا كان المقصود أن الطلب يكون سبباً للفعل
المضارع الذي بعد الطلب (نحو : « زرني أكرمك ») فـ « أكرمك »
فعل مضارع - متكلم وحده - وقع بعد فعل الامر وهو : « زرني » ،
والمقصود : أن الزيارة سبب الاكرام ، فلذا صار « أكرمك » مجزوماً
بـ « إن » شرطية مستترة ، تقديره : « زرني إن نزرني أكرمك »
(و) فهو : « لا تكفر تدخل الجنة » فـ « تدخل » فعل مضارع ،
وقع بعد النهي وهو : « لا تكفر » ، والمقصود : ان عدم الكفر سبب
لدخول الجنة ، فلذا صار « تدخل » مجزوماً بـ « إن » الشرطية المستترة ،
وتقدير المثال : « لا تكفر إن لا تكفر تدخل الجنة » ، وعلامة جزم

ومن ثم امتنع لأنكفر تدخل النار ، بالجزم لقضاد المعنى .

فصل

في أفعال المدح والذم

أفعال وضمت لإنشاء مدح أو ذم . فمنها : نعم ، وبلى ،
وساء ، وكل

« تدخل » هي كسرة اللام ، لأن لام « تدخل » كان ساكنة للجزم ،
وهو « الجنة » ساكنة ، فالتق ساكنان وصحنا بقاعدة « إذا التق
ساكنان حرك بالكسر » فكسرتا لام تدخل (ومن ثم) أي : من هذه
الجهة ، وهي : لزوم كون ذلك الطلب سبباً للفعل المضارع (امتنع)
أن يقال : « لا تكفر تدخل النار » بالجزم أي يجزم تدخل (لقضاد المعنى)
يعنى : لو جزمت « تدخل » بـ « إن » الشرطية المقدرة فمضى المعنى ،
لأن المعنى يصير : لا تكفر إن لا تكفر تدخل النار ، والحال أن الذي
لا يكفر لا يدخل النار ، بل يدخل الجنة .

(أفعال المدح والذم)

(فصل : في أفعال المدح والذم) وهي (أفعال وضمت لإنشاء
مدح) أي إيجاد المدح لا الإخبار به (أو) إنشاء (ذم) فمنها « نعم »
و « بلى » و « ساء ») فالأول للمدح ، والثاني والثالث للذم (وكل

منها يرفع فاعلاً معرفاً باللام ، أو مضافاً إلى معرف بها ، أو ضميراً مستتراً مفسراً بتميز ، ثم يذكر المخصوص مطابقاً للفاعل ، ويجعل مبتدأً مقدماً الخبر ، أو خبراً محذوف المبتدأ ، نحو : « نعم المرأة هند » .

منها (أي من هذه الأفعال الثلاثة) يرفع فاعلاً معرفاً باللام ، أو مضافاً إلى معرف بها (أي : باللام ، يعنى : يرفع فاعلاً يكون معرفة ، ويكون سبب معرفيته إما « ال » أو يرفع فاعلاً يكون سبب معرفيته أنه ضيف إلى اسم يكون في ذلك الاسم « ال ») (أو) يرفع ضميراً مستتراً مفسراً بتميز - بفتح سين « مفسر » - أي : ضميراً مقدراً يكون هناك تميز بمفسر ويبين ذلك الضمير المستتر (ثم) بعد الفاعل ، أو بعد التميز (يذكر المخصوص) والمخصوص : هو الذي جاء المدح له : أو جاء الذم عليه ، ويجب أن يكون المخصوص (مطابقاً للفاعل) في الأفراد والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث ، ويكون مرفوعاً (ويجعل مبتدأً مقدماً الخبر) يعنى : على أن يكون فعل المدح أو الذم مع فاعله خبراً له مقدماً عليه (أو) يجعل المخصوص (خبراً محذوف المبتدأ) فيقدر قبله ضمير على أن يكون ذلك الضمير مبتدأً ، والمخصوص خبراً (نحو : « نعم المرأة هند ») هذا مثال لكون فاعل « نعم » معرفة بالالف واللام ، وتركيبه : « نعم » فعل المدح ، و « المرأة » فاعله ، و « هند » مخصص بالمدح ،

و « بئس نساء الرجل الهندات » ، « وساء رجلا زيد » .
ومنها : حب و لاجب وها كنعم و بئس .

يعنى : هي التي جاء المدح لها ، و « هند » مطابق مع « المرأة » لان
كليهما مفردان ، وكليهما مؤنثان ، وكليهما مرفوعان (و « بئس نساء الرجل
الهندات ») وهذا مثال لكون فاعل « بئس » مضافاً الى معرفة بالالف
واللام ، وتركيبه : « بئس » : فعل الهم ، و « نساء » فاعله ، اضيف
الى « الرجل » ، و « الهندات » مخصوص بالهم ، يعنى : الهندات هن
اللاتى جاء الهم لهن ، و « الهندات » مطابق مع « نساء » لان كليهما
جمعان ، وكليهما مؤنثان ، وكليهما مرفوعان (و « ساء رجلا زيد »)
وهذا مثال لكون فاعل « ساء » ضميراً مقدراً مفسراً بتميز ، والتقدير
ساء هو رجلا زيد ، وتركيبه : « ساء » : فعل الهم ، والضمير المستتر
فاعله ، و « رجلا » تميز للضمير المستتر ، ومفسر له - اذان « رجلا »
يفهم بأن الضمير المقدر مفرد ومذكر مثل « رجلا » ولهذا الجهة صار
« رجلا » مفسراً للضمير المستتر ، ومبيناً له - و « زيد » مخصوص بالهم ،
يعنى : هو الذي جاء هذا الهم له ، و « زيد » مع الضمير المستتر « هو »
مطابقان ، لان كليهما مفردان ، وكليهما مذكران ، وكليهما مرفوعان
(ومنها : « حب » و « لاجب » و « نعم » و « بئس ») ف « حب »
المدح كما ان « نعم » المدح ، و « لاجب » للذم كما ان « بئس » للذم ،

والفاعل « ذا » مطلقاً ، وبعده المخصوص ولك ان تأتي قبله
أو بعده بتمييز أو حال على وفقه ، نحو : « حبذا الزيدان » ،
« حبذا زيد ركباً » ، و « حبذا امرأة هند » .

والاول معناه : نعم ، والثاني معناه : بشئ (والفاعل) فيها (« ذا »
مطلقاً) أي : دائماً سواء كان المخصوص مفرداً ، أم تثنية ، أم جمعا ،
كان مذكراً ، أم مؤنثاً ، ففي الجميع يكون « ذا » فاعلاً لـ « حب » ،
نقول : « حبذا زيد » و « حبذا الزيدان » و « حبذا الزيدون » و
« حبذا هند » و « حبذا الهندان » و « حبذا الهندات » ومثله
« لا حبذا » (وبعده) أي : بعد « ذا » يأتي (« المخصوص » و)
يجوز (لك ان تأتي قبله) أي : قبل المخصوص (أو بعده بتمييز أو
حال على وفقه) أي : مثل المخصوص في الافراد والتثنية والجمع ،
والتذكير والتأنيث (نحو : « حبذا الزيدان ») هذا مثال لعدم مجيء
تمييز أو حال للمخصوص ، وتركيبه : « حب » فعل المدح ، و « ذا » :
فاعله ، و « زيدان » : مخصص بالمدح ؟ يعني : هما اللذان جاء المدح
لهما (و « حبذا زيد ركباً ») وهذا مثال للمجيء الحال للمخصوص ،
وكون الحال بعد المخصوص ، فالتركيب : « حبذا » : فعل وفاعل ،
و « زيد » مخصص بالمدح ، و « ركباً » حال من زيد ، والمعنى : زيد
شخص حسن حال كونه ركباً (و « حبذا امرأة هند ») وهذا مثال

فصل

فعلا التعجب فعلان وضعا لانشاء التعجب ، وهما : ما أفعله
وأفعل به ، ولا يثنيان إلا مما يبنى منه اسم

لجهمي. التميز للمخصوص ، وكون التميز قبل المخصوص ، فالتركيب :
« حبذا » : فعل وفاعل ، و « امرأة » تميز لـ « هند » مقدم عليها ،
و « هند » مخصص بالمدح . وفي المثالين صارت المطابقة بين التميز
والحال ، وبين المخصوص ، ففي المثال الأول : « زيد » مع « راكبا »
كلاهما مفردان ، وكلاهما مذكران ، وفي المثال الثاني : « امرأة » مع
« هند » ، كلاهما مفردان ، وكلاهما مؤنثان ،

« فعلا التعجب »

(فصل : فعلا التعجب) هما : (فعلان وضعا لانشاء التعجب)
أي : لبيان التعجب (وهما : « ما أفعله » - يفتح الهمزة ، وسكون
الفاء ، وفتح العين واللام - (و « أفعل به ») - يفتح الهمزة ، وسكون
الفاء ، وكسر العين ، وسكون اللام - يعني : كل ما كان على وزنها
(ولا يثنيان) أي : لا يصنع فعلا التعجب (إلا مما يبنى منه اسم

التفضيل ، ويتوصل إلى الفاقد ، بأشدد وأشدد به .

(التفضيل) أي : لإلّا من الافعال التي كان يصنع منها اسم التفضيل ، وهو أن يكون : ثلاثياً ، تاماً ، متصرفاً ، قابلاً للتفاضل ، غير منصوغ منه « أفعل » لغير التفضيل نحو : « ما أكثر الماء » ، فلا يصنع من فعل غير ثلاثي ، كـ « ما ادخرجه » أو : « دخرج به » ، ولا من الافعال الناقصة كـ « ما أضحاه » أو : « أضحي به » فإن أضحي فعل ناقص ، ولا من الفعل الجامد غير المتصرف ، فلا يصاغ من « نعم » و « وبش » لا يقال : « زيد أبش من عمرو » ولا « أبش به » ولا من فعل غير قابل للتفاضل ، فلا يصاغ من « مات » لا يقال : « ما أموته » ولا « اموت به » ، ولا من فعل منصوغ منه « أفعل » لغير التفضيل ، كـ « أخضر » فإنه للون المخضرة ، لا لأشدية لون المخضرة ، فلا يقال : « ما أخضره » ولا « أخضر به » (ويتوصل إلى) التعجب من الفعل (الفاقد) لبعض هذه الشروط الخمسة (بـ « أشد » و « أشدد به ») يعني : الافعال التي لا يصح صياغة التعجب منها لو جعلت مصدرها منصوباً بعد « ما أشد » أو مجروراً بالباء بعد « أشدد » يصح التعجب بها ، ففي الافعال المابقة يصح أن تقول : « ما أشد دخرجته » أو : « أشدد بدخرجته » ، وتقول : « ما أشد ضحاه » و « أشدد بضاه » ، وتقول : « ما أشد بشه » و « أشدد ببشه » وتقول : « ما أشد موته » ، وتقول :

ولا يتصرف فيها .

و « ما » مبتدأ إتفاقاً ، وهل هي بمعنى « شيء » ، وما بعدها خبرها أو موصولة وما بعدها صلتهما والخبر محذوف ؟ خلاف وما بعد الباء فاعل عند سيديويه وهي زائدة .

« ما أشد خضرته » و « أشدد بخضرته » (ولا يتصرف فيها) أي : فعلا التعجب جامدان لا يتصرفان ، فلا يقال : « ما يفعله » أو « يفعل به » أو غير ذلك .

(و « ما ») في « ما أشد » (مبتدأ إتفاقاً) أي : باتفاق جميع علماء النحو (و) لكن الخلاف بين علماء النحو في أن « ما » (هل هي بمعنى « شيء » وما بعدها) وهو : أفعله (خبرها) فيكون « ما أكثر الماء » معناه : شيء عجيب أكثر الماء (أو) تكون « ما » (موصولة ، وما بعدها صلتهما) وجموع الصلة والموصول مبتدأ (والخبر محذوف) فيكون « ما أكثر الماء » معناه : « الذي أكثر الماء عظيم » مثلاً (خلاف) في ذلك بين علماء النحو .

(و) في نحو : « أكثر بالماء » (ما بعد الباء فاعل) لـ « أكثر » (عند سيديويه) الذي هو إمام النحو (وهي) أي : الباء (زائدة) فيكون « أكثر بالماء » في الأصل « أكثر الماء » ، و « أكثر » وإن كان بصيغة فعل الأمر ، إلا أنه في الأصل ماضٍ لاجل المبالغة ، فيكون

و مفعول عند الاخفى وهي للتعدي أو زائدة .

فصل

أفعال القلوب أفعال تدخل على الاسمية لبيان ما نفعت

منه .

المعنى : « أكثر الماء » (و) « الماء » الواقع بعد الباء (مفعول) -
« أكثر » (عند الاخفى) الذي هو من علماء النحو (وهي) أي :
الباء تكون عند الاخفى (للتعدي) أي : لتعدي « أكثر » إلى
« الماء » (أو زائدة) فان قلنا : إن همزة « أكثر » همزة باب
الافعال فتكون همزة للتعدي ، وإن كانت همزة للعبارة -
« أكثر » ، بمعنى : صار كثيراً - فتكون الباء للتعدي ، وعلى كلا
الصورتين يكون الفاعل ضمير « أنت » مستتراً في الفعل وجوباً ،
فيكون المعنى - حينئذ - : « أنت أكثر الماء » ، يعني : أعرف بأن
الماء كثير .

أفعال القلوب

(فصل : أفعال القلوب أفعال تدخل على الجملة (الاسمية) أي :

على المبتدأ والخبر (لبيان ما نفعت منه) أي : لبيان المعنى الذي صدر

من ظن ، أو يقين تنصب المبتدأ والخبر ، مفعولين ، ولا يجوز حذف أحدهما وحده ، وهي « وجد » و « ألقى » لتيقن الخبر نحو : « إنهم الفوا آبائهم ضالين » وجعل « وزعم لظنه نحو ، زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا » .

من ذلك الفعل (من ظن ، أو يقين) يعني : إن كان معنى الفعل هو الظن صارت الجملة الاسمية مظلونة ، وإن كان معنى الفعل هو اليقين صارت الجملة الاسمية يقينية (و هذه الأفعال (تنصب المبتدأ والخبر) وتجمعها (مفعولين) لها ، بمد ما تأخذ فاعلاً (ولا يجوز حذف أحدهما وحده) فلا يجوز حذف المبتدأ وإبقاء الخبر ، ولا حذف الخبر وإبقاء المبتدأ (وهي) كثيرة ، ذكر المصنف « قدم » منها تسعة ، وهي : (« وجد » و « ألقى ») - يكتب بالياء ويقرأ بالألف - ويأتيان (لتيقن الخبر) يعني : كل مكان جاء أحدهما فهم أن الخبر بمدحما يقين (نحو) قوله تعالى (« إنهم الفوا آبائهم ضالين ») يعني : إن الكفار تيقنوا أن آباءهم كانوا في الضلالة ، ونحو : « وجدت همراً جاهلاً » يعني : تيقنت أن همراً جاهلاً (و « جعل » و « زعم ») فعلان قلبيان يأتيان (لظنه) أي : لظن الخبر ، يعني : يأتيان في مكان يكون الخبر الذي بمدحما ظنياً لا يقينياً (نحو) قوله تعالى (« زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا ») يعني : ظن الكفار بأنهم يوم القيامة لا يصيرون مبعوثين وأحياء ، ونحو :

و « علم » و « رأى » ، للامرين والغالب لليقين نحو « إنهم يرونه بعيداً ونراه قريباً » .

و ظن و خال و حسب .

« جمل زيد حمراً كريماً » يعنى : ظن زيد بأن حمراً كريماً ، وتركيبه :
« جمل » فعل قلبي ، « زيد » : فاعله ، « حمراً » : مفعوله الاول .
« كريماً » : مفعوله الثانى : وكان الاصل : « حمرو كريماً » مبتدأ وخبر ،
فلما دخل عليها « وجد » صاراً منصوبين ، وصاراً مفعولين لـ « وجد »
(و « علم » و « رأى ») فملان قلبيان يأتیان (للامرين) للظن ،
واليقين ، (والغالب) انها يأتیان (لليقين ، نحو) قوله تعالى : (« إنهم
يرونه بعيداً ونراه قريباً ») يعنى : إن الكفار يظنون بأن يوم القيامة
بعيد عنهم ، ونحن نتيقن بأنه قريب منهم ، وتركيبه : « يرون » : فعل
قلبي و « الوار » فاعله ، و « الهاء » : مفعوله الاول ، و « بعيداً » :
مفعوله الثانى و « نرى » فعل قلبي ، فاعله مستتر وجوباً ، تقديره :
« نحن » ، و « الهاء » مفعوله الاول ، و « قريباً » مفعوله الثانى ، ونحو :
« علم زيد حمراً قائماً » يعنى : ييقن بأن حمراً قائماً ، وتركيبه : « علم » :
فعل قلبي ، « زيد » : فاعله ، « حمراً » : مفعوله الاول ، « قائماً » :
مفعوله الثانى .

(و « ظن » ، و « خال » ، و « حسب ») - بكسر السين - أفعال

لها ، والغالب فيها الظن ، نحو : « حُصِبَ زَيْدًا قائماً »

مسألة

وإذا توسطت بين المبتدأ والخبر ، أو تأخرت جاز إبطال
صلها لفظاً ومحلاً ، ويسمى الالفاء نحو : « زيد علمت قائم »
و « زيد قائم علمت » .

قلوب ثاني - أيضاً - (لها) أي : لليقين ، والظن (والغالب فيها
الظن ، نحو : « حُصِبَ زَيْدًا قائماً ») معناه تيقنت أن زَيْدًا قائم ،
أو : حصل لي الظن بأن زَيْدًا قائم ، وتركيبه : « حُصِبَت » : فعل قلبي ،
والفاء ضمير المتكلم وحده فاعله ، « زَيْدًا » : مفعوله الأول ، « قائماً » ،
مفعوله الثاني ، و « زَيْدًا قائماً » ، كانا في الاصل « زيد قائم » مبتدأ
وخبراً ، فلما دخل عليها « حسب » نصيبها - وجعلها مفعولين لنفسه ،
ونحو : « ظن زيد صمراً طالماً » و « خال تقي باقراً مهندساً » .

(مسألة : وإذا توسطت) أفعال القلوب ، وقعت (بين المبتدأ
والخبر ، أو تأخرت) بمعنى : وقعت بعد المبتدأ والخبر (جاز إبطال
صلها لفظاً ومحلاً) بأن لا تنصب المبتدأ والخبر ، لا لفظاً ، ولا محلاً
(ويسمى) الأبطال لفظاً ومحلاً (الالفاء نحو : « زيد علمت قائم »
و « زيد قائم علمت ») ف « زيد قائم » مبتدأ وخبر ، وفي المثال الأول

وإذا دخلت على الاستفهام ، أو النفي ، أو القسم وجب إبطال
حملها فقط ويسمى التعليق ، نحو : « لنعلم أي الحزين أحصى »
و « علمت يزيد قائم » .

وقع علمت بين المبتدأ والخبر ، وفي المثال الثاني وقع بعدهما ، وألغى
الفعل في المثالين ، فلم ينصبها ، بل بقي المبتدأ والخبر على رفعها (وإذا
دخلت) أفعال القلوب (على الاستفهام ، أو النفي ، أو اللام ، أو القسم
وجب إبطال حملها لفظاً فقط) لاجحلا (ويسمى) الإبطال لفظاً فقط
(التعليق ، نحو : « لنعلم أي الحزين أحصى ») فد « أي » إسم استفهام
دخل عليه « لنعلم » الذي هو من أفعال القلوب ، فلم يعمل في اللفظ ،
فليس « الحزين » و « أحصى » لفظاً مفعولين له « لنعلم » وإنما « الحزين »
مجرورة لاضافة « أي » إليها . (و « علمت يزيد قائم ») فدخل « علمت »
على اللام ، ولذا لم يعمل في « زيد قائم » ولو كان حمل فيها لوجب أن
ينصبا ، ويقال : « لزيداً قائماً » .

والفرق بين إبطال العمل في المحل ، وعدمه : أنه لو لم يبطل العمل
في المحل وكان تعليقاً ، كان « المبتدأ والخبر » في المعنى مفعولين للفعل
القلبي ، ولو عطف عليها شيء جاز نصب ذلك الشيء باعتبار أن حملها
منصوبان والعطف صار على المحل المنصوب ، نحو : « علمت يزيد قائم
ومحراً جالساً » بخلاف إبطال العمل في اللفظ والمعنى معاً ، فإنه لو عطف

شيئاً على المبتدأ والخبر - في الالفاء - لم يجوز نصب ذلك الشيء ، فلا يصح : « زيد علمت قائم وصحراً جالماً » بل يجب أن تقول : « وعمرو جالس » لانه لا اللفظ منصوب ، ولا المثل ، فعلى أي شيء يمكن المطف حتى ينصب المعلومان . « واعلم » أن المصنف « قد » مثل لدخول الفعل القلي على الاستفهام ، وعلى اللام ولم يمثل لدخوله على النفي ، أو على القسم ، « فأما » دخوله على النفي مثل : « علمت ما زيد قائم » فـ « ما » نافية دخل عليها « علمت » ، ولذا لم يعمل « علمت » في « زيد قائم » ولو كان قد عمل فيها لوجب نصبها على المفعولية ، ولوجب أن يكون « علمت ما زيداً قائماً » وحيث لم ينصبها نفهم بأن « علمت » معلق عن العمل .

ومثال القسم نحو : « علمت والله لزيد قائم » فـ « والله » قسم دخل عليه « علمت » ، ولذا علق عن العمل ، وصار « زيد قائم » مرفوعاً ، بعدما كانا منصوبين . وسكانا - قبل دخول « علمت » على القسم - « علمت زيداً قائماً » .

خاتمة

إذا تنازع عاملان ظاهراً بعدما فلك افعال أيها شئت إلا أن
البصريين يختارون الثاني لقربه .

التنازع

(خاتمة) لأحدية الثالثة : (إذا تنازع عاملان) سواء كانا فعلين
أو كانا وصفين ، أو غيرهما (ظاهراً) أي : في إسم ظاهر يكون ذلك
الاسم (بعدما) أي : بعد العاملين ، بأن كان كل واحد من العاملين
يريد أن يجعل الاسم الظاهر معمولاً لنفسه ، مثل : « ضربني » ، ويضربني
الزبدان « فـ » « ضربني » فعل ، والنون للوقاية ، والياء مفعول ، ويحتاج
إلى فاعل ، و « يضربني » فعل ، والنون للوقاية ، والياء مفعوله ، ويحتاج
إلى فاعل أيضاً فتنازع هذان الفعلان في « الزبدان » فيريد « ضربني »
أن يجعله فاعلاً لنفسه ، ويريد « يضربني » أن يجعله فاعلاً لنفسه (فـ) يجوز
(لك افعال أيها شئت) أي : جعل « الزبدان » معمولاً لأي واحد
تشاء من الفعلين (إلا أن البصريين) من علماء النحو (يختارون الثاني)
أي : يقولون : الاسم الظاهر معمول للفعل الثاني (لقربه) أي : لأن

وعدم استلزام أعماله الفصل بالاجنبي ، والمطف على الجملة قبل تمامها .

الفعل الثاني أقرب إلى « الزيدان » من الفعل الأول (وعدم استلزام أعماله الفصل بالاجنبي) أي : لو جعل « الزيدان » معمولاً للفعل الثاني لم يفصل بين الفعل الثاني وبين معموله شيء أجنبي ، بخلاف ما لو صار « الزيدان » معمولاً للفعل الأول ، فإنه يلزم من ذلك أن يصير الفعل الثاني فاصلاً بين الفعل الأول ، وبين معموله وهو « الزيدان » ، مع أن الفعل الثاني شيء أجنبي بالنسبة إلى الفعل الأول - لأنه ليس في الفعل الثاني ضمير يرجع إلى الفعل الأول حتى لا يكون أجنبياً - ولا يجوز فصل الاجنبي بين عامل وبين معموله (و) عدم استلزام (المطف على الجملة قبل تمامها) فإنه لو صار « الزيدان » فاعلاً للفعل الأول لزم أن يكون الفعل الثاني قد عطف على الفعل الأول قبل تمام جملة الفعل الأول ، لأن « الزيدان » جزء لجملة الفعل الأول ، والمطف على جملة قبل تمامها قبيح ، بخلاف ما إذا جعلنا « الزيدان » معمولاً للفعل الثاني ، فإنه لا يلزم حينئذ المطف على الجملة قبل تمامها ، لأنه إن جعل « الزيدان » معمولاً للفعل الثاني فيؤتى في الفعل الأول بضمير يكون معمولاً له فتصير جملة الفعل الأول تامة ، فإذا عطف الفعل الثاني على الفعل الأول ، يكون عطفاً على الجملة بتمامها .

أما المفعول فالمحمل ان كان الاول حذف ، أو الثاني أضمر إلا
أن يمنع مانع .

مثالنا : « ضربني ونصراني الزيدان » فان جمعت « الزيدان » فاعلا للفعل
الاول وجب جعل ضمير مثني في الفعل الثاني ، فنقول : « ضربني
ونصراني الزيدان » ، وان جعلته فاعلا للفعل الثاني وجب جعل ضمير
مثني في الفعل الاول فنقول : « ضرباني ونصرني الزيدان » فالالف في
« ضرباني » أو « نصراني » ضمير مثني يرجع الى « الزيدان » .

« أما المفعول » أي : إذا كان الفعل المحمل الذي لم يعمل في الاسم
الظاهر - محتاجاً الى مفعول (فالمحمل ان كان) هو الفعل (الاول) نحو :
« ضربت ونصرت زيداً » (حذف) المفعول منه ، من دون أن يؤتى
بضمير راجع إلى الاسم الظاهر ، فلا يقال : « ضربته ونصرت زيداً »
(أو) كان المحمل هو الفعل (الثاني) بأن جعلنا الاسم الظاهر معمولاً
للفعل الاول (أضمر) في الفعل الثاني ضمير راجع الى الاسم الظاهر
نحو : « ضربت ونصرت زيداً » فـ « زيداً » مفعول للفعل الاول ،
و ضمير « الهاء » مفعول للفعل الثاني (إلا أن يمنع مانع) عن حذف
الضمير رأساً إن كان المحمل هو الفعل الاول ، أو يمنع مانع عن الاضمار
للفعل المحمل إن كان المحمل هو الفعل الثاني .

« أما » وجود المانع عن حذف الضمير رأساً إن كان المحمل هو

والكوفيون الاول لسبقه ، وعدم استلزامه الاضمار قبل
الذكر ، وايها أعملت أضمرت الفاعل في الممهل موافقاً للظاهر .

(والكوفيون) من علماء النحو يختارون افعال الفعل (الاول)
في « الزيدان » (لسبقه) يعني : لان الفعل الاول أسبق من الفعل
الثاني ، والمايق أولى (وعدم استلزامه) أي : عدم استلزام افعال
الفعل الاول (الاضمار قبل الذكر) فانه لو جعل الاسم الظاهر - الزيدان -
معمولا للفعل الثاني لزم تقدير ضمير في الفعل الاول راجع إلى
- الزيدان - مع أن « الزيدان » مؤخر عن الضمير فيلزم الاضمار قبل
ذكر مرجع الضمير وهذا لا يجوز ، بخلاف ما إذا جعلنا « الزيدان »
معمولا للفعل الاول ، وقدرنا في الفعل الثاني ضميراً يرجع إلى « الزيدان »
فان الضمير حينئذ وإن رجع إلى ما بعده لفظاً الا أن « الزيدان » رتبة
متقدمة على رتبة الضمير ، لان « الزيدان » يصير معمولا للفعل الأول ،
والضمير معمول للفعل الثاني ، ومعمول الاول مقدم - في الرتبة - على
معمول الثاني (وايها أعملت) أي : أي واحد من الفعلين جعلته عاملاً
في الاسم الظاهر (أضمرت) أي : قدرت (الفاعل في الممهل) أي :
في الفعل الذي أهمل ، ولم يعمل في الاسم الظاهر ، ويجب أن يكون
الضمير الذي تقدره في الفعل الممهل (موافقاً للظاهر) أي : مثل الاسم
الظاهر ، في الافراد ، والتثنية ، والجمع والتذكير والتأنيث ، فثلا في

وليس منه

الفعل الأول فكما اذا كان الضمير خبراً ، فحيث انه ليس فضلة لا يجوز حذفه رأساً ، بل يجب اثباته ضميراً في الآخر ، نحو : « كنت وكان زيد قائماً » ، تركيبه : « كنت » فعل ناقص والتاء اسمه ، « كان » فعل ناقص « زيد » اسمه « فكل واحد من هذين الفعلين الناقصين يريدان خبراً ، فتتازما في « قائماً » كل يريد خبراً لنفسه ، فاعطيناه للفعل الثاني « كان » فبقى الفعل الأول - وهو : « كنت » بدون خبر ، فان نحذفه رأساً ولا نقدر له شيئاً فلا يمكن ، لان « كنت » محتاج الى الخبر ، والخبر - ليس كالمفعول - فضلة تحذف ويستغنى عنها ، بل يجب الاثبات به مؤخراً بعد خبر الفعل الثاني ، فيصير المثال المتقدم هكذا « كنت وكان زيد قائماً اياه » فه « اياه خبر » لـ « كنت » ، وانما لم يقدم ليقال : « كنت اياه وكان زيد قائماً » لان « اياه » ضمير راجع الى « قائماً » فلا يجوز تقديمه على « قائماً » لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر والمعنى : كنت قائماً ، وكان زيد قائماً .

« وأما » وجود المانع حتى عن الاضمار لفعل المجهول ان كان المجهول هو الفعل الثاني ، فهو كما اذا كان احدا الفعلين يطلب معمولاً مفرداً ، والآخر معمولاً مثني ، فيجب اظهار معمول للعامل الآخر (وليس) حينئذ المثال (منه) أي : من باب التنازع ، لان معمول الوجود لم يتنازع

نحو : « حميتي وحسبتها منطلقين الزيدان منطلقا » كما قاله بعض المحققين .

فيه المابلان ، لعدم صلاحيته للمعمولية لكلا العاملين ، وإنما هو معمول واحد لعامل واحد (نحو : « حميتي وحسبتها منطلقين الزيدان منطلقا » كما قاله) « أي قال ان ذلك ليس من باب « التنازع (بعض المحققين) كابن هشام وغيره ، وأصل المثال هكذا « حميتي وحسبتها الزيدان منطلقا » التركيب : « حميتي » فعل ، والثون للوقاية والياء مفعوله الأول « الزيدان » فاعله « حميت » فعل وفاعل « هما » مفعوله الأول ، وكل من « حميتي » و « حسبتها » يطلب مفعولا ثانياً ، أما « حميتي » فيطلب مفعولا ثانياً مفرداً لأن مفعوله الأول مفرد ، والمفعولان يجب توافقهما في الافراد والنثنية والجمع ، وأما « حسبتها » فيطلب مفعولا ثانياً مثني لأن مفعوله الأول مثني ، وليس في الكلام مما يصلح للمعمولية سوى « منطلقا » وهو مفرد لا يصلح أن يكون مفعولا إلا لـ « حميتي » فيبقى العامل الثاني « حسبتها » بدون مفعول ثان ، فان حذف رأساً تخيل أنه ضمير راجع إلى « منطلقا » وهو لا يصلح لذلك لأنه يطلب مفعولا مثني ، وإن أضمر فان جيشي بضمير مفرد فلا يطابق المفعول الأول - « حسبتها » مع وجوب مطابقة المفعول الأول والثاني من حيث الافراد والنثنية والجمع - وإن جئنا بضمير لم يكن له مرجعاً -

(الحديقة الرابعة)

في الجمل وما يتبعها

الجملة قول تضمن كلمتين باسناد ، فهي اعم من الكلام عند
الاكثر .

لان المرجع ليس غير « منطلقاً » وهو مفرد فلا يصلح رجوع ضمير
متى إليه - وحيث لم يجوز حذف المفعول الثاني لـ « حسبها » ولا
إضماره ، وجب إظهاره ، فجئنا بـ « منطلقين » ليكون مفعولاً ثانياً
لـ « حسبها » .

الحديقة الخامسة

(في الجمل ، وما يتبعها) أي : يتبع الجمل وهو الظرف ،
والجار والمجرور .

(الجملة) هي (قول تضمن كلمتين باسناد) أي : بنسبة كلمة إلى
كلمة أخرى (فهي) أي : الجملة (أعم من الكلام عند الاكثر) أي :
عند اكثر النحويين ، لان الاكثر يقولون : « الكلام لفظ مفيد بالاسناد »
يعنى : يجب أن يكون فيه نسبة كلمة إلى كلمة أخرى ، مع كون النسبة مفيدة
فـ « غلام زيد » وإن كان فيه نسبة الغلام إلى زيد إلا انه ليس كلاماً ،
لانه ليس مفيداً ، أما الجملة : فيجب أن تكون فيها نسبة كلمة إلى كلمة

فإن بدئت باسم فاسمية نحو : « زيد قائم » و « ان
 تصوموا خير لكم » و « إن زيدا قائم » إذ لا عبرة بالحرف ، أو بفعل
 فعلية ك « قام زيد » و « هل قام زيد » و « هلا زيدا
 ضربته » .

أخرى ، سواء كانت في النصب فائدة ، أم لم تكن فائدة ، فـ « إن قام
 زيد » جملة ، لأنه نصبة « قام » إلى « زيد » مع أنه لا فائدة فيها ، فإذا :
 الجملة يقال لكل « كلام » ، ويقال لما ليس به « كلام » أيضاً ، فصارت
 الجملة أعم من الكلام أى : يعمل « الكلام » ويشمل غير الكلام (فإن
 بدئت الجملة (باسم) يعنى : كان أولها اسماً (فاسمية) أى : فيقال لها :
 « جملة اسمية » (نحو : « زيد قائم » و « ان تصوموا خير لكم ») فإن
 « ان تصوموا » يؤول إلى المصدر فيصير « صومكم خير لكم » والمصدر
 إسم ، فلهذا كانت هذه الجملة اسمية (و « إن زيدا قائم ») أيضاً جملة
 اسمية وإن كان أولها « إن » وهو حرف (إذ لا عبرة) ولا اعتناء
 (بالحرف) والمعتبر ما بعد الحرف ، وما بعد الحرف - في هنا - « زيد »
 وهو إسم ، فالجملة اسمية (أو) بدئت الجملة (بفعل) يعنى : كان أولها
 فعل (فـ) تسمى : جملة (فعلية كـ « قام زيد » و « هل قام زيد »)
 ولا عبرة بـ « هل » لأنه حرف ، والحرف لا عبرة به ، وما بعده - وهو
 « قام » - فعل ، فالجملة فعلية (و « هلا زيدا ضربته ») تقديره :

و « يا عبد الله » و « إن أحد من المشركين استجارك » لأن المقدر
كالمذكور . ثم إن وقعت خبراً فصغرى أو كان خبر المبتدأ فيها
جملة ، فكبرى .

هــلا ضربت زيدا ضربته ، هــلا « حرف لاعتبار به ، وبعده فعل
مقدر فالجملة فعلية . وهذا المثال من باب « ما شغل عنه العامل بنصب
ضميره » الذي مر في « الثاني » من « النوع الرابع » في ما يرد منصوباً
وغير منصوب ، هــلا « زيدا » نصبه « ضربت » مقدرأ قبله يغمره
« ضربته » المذكور (و « يا عبد الله ») تقديره : ادعوا عبد الله ،
و « ادعوا » فعل فالجملة فعلية (و « إن أحد من المشركين استجارك »)
تقديره : وإن استجارك أحد من المشركين استجارك ، هــلا « إن »
لاعتبار بها لأنه حرف ، وبعده « استجارك » فعل مقدر ، والجملة
فعلية ، وإنما صارت هذه الجمل الثلاث الاخيرات جملاً فعلية مع ان
الفعل فيها مقدر لامذكور (لأن) الفعل (المقدر كالمذكور) فاذا
كان فعل مقدر في أول جملة صارت تلك الجملة فعلية .

(ثم : إن وقعت) الجملة (خبراً) أي : صارت الجملة خبراً مبتدأ
(فصغرى) أي : فتسمى « صغرى » (أو كان خبر المبتدأ فيها) أي
في جملة (جملة) يعني : كانت جملة ، وكان خبر المبتدأ في تلك الجملة
ايضاً جملة (فكبرى) يعني . تسمى تلك الجملة - التي خبر مبتدأها -

نحو : « زيد قام أبوه » فـ « قام أبوه » صغرى والجميع كبرى ،
وقد تكون صغرى وكبرى باعتبارين ، نحو : « زيد أبوه غلامه
منطلق » وقد لا تكون صغرى ، ولا كبرى كـ « قام زيد » .

ايضاً جملة - جملة كبرى (نحو : « زيد قام أبوه » فـ « قام أبوه »)
بوحدها جملة (صغرى) لأنها خبر لـ « زيد » (والجميع) أي : « زيد
قام أبوه » كله يكون جملة (كبرى) لأن خبر مبتدأها ! جملة ايضاً (وقد
تكون) الجملة (صغرى وكبرى باعتبارين ، نحو : « زيد أبوه غلامه
منطلق ») فـ « زيد مبتدأ أو « أبوه غلامه منطلق » كلها خبره ،
و « أبوه » : مبتدأ ، و « غلامه منطلق » : كلها خبره ، و « غلامه »
مبتدأ ، و « منطلق » خبره فـ « أبوه غلامه منطلق » جملة صغرى باعتبار
انها صارت خبراً لـ « زيد » ، والجملة التي تكون خبراً لمبتدأ فهي صغرى ،
و « أبوه غلامه منطلق » جملة كبرى باعتبار أن « أبوه » مبتدأ ،
وخبره - وهو : غلامه منطلق - جملة ، وكلما كان خبر المبتدأ جملة ، صارت
الجملة - كلها - كبرى (وقد لا تكون) الجملة (صغرى ولا كبرى) وهي الجملة التي
ليست خبراً لمبتدأ ، ولا خبر مبتدأها جملة (كـ « قام زيد ») فانها ليست خبراً
لمبتدأ حتى تكون « صغرى » ، ولا خبر مبتدأها جملة حتى تكون « كبرى »
فهي لا كبرى ، ولا صغرى .

إجمال

الجميل التي لها محل سبع :

الخبرية ، والحالية ، والمفعول بها ، والمضاف إليها ، والواقعة
جواباً لشرط جازم .

(أقسام الجمل)

(إجمال) مصدر باب الافعال ، من « أجمل ، بمجمل » في هنا

نبين إجمالنا أنواع الجمل ، ثم نبينها تفصيلاً

(الجمل التي لها محل سبع) :

١ - الجملة (الخبرية) وهي التي تكون خبراً لمبتدأ ، أو خبراً
لأحد النواسخ .

٢ - (و) الجملة (الحالية) وهي التي تكون حالا ، ومحلها
النصب .

٣ - (و) الجملة (المفعول بها) وهي التي كانت مفعولاً بها
لفعل ، ومحلها النصب .

٤ - (و) الجملة (المضاف إليها) وهي التي أضيف إليها شيء
ومحلها الجز .

٥ - (و) الجملة (الواقعة جواباً لشرط جازم) وهي التي كانت

والتابعة لمفرد ، والتابعة لجملة لها محل .
والتي لا محل لها سبع - ايضاً - :
المستأنفة ، والمعتضة

جواباً لشرط يجزم ذلك الشرط فعل الشرط ، وجوابه ، ومحلها الجزم .
٦ - (و) الجملة (التابعة لمفرد) وهي التي كانت نعمتاً ، لمفرد ،
أو عطف بيان لمفرد ، أو بدلاً من مفرد ، أو تأكيداً لمفرد ، أو عطفاً
بالحرف على مفرد ، ومحلها يكون مثل إعراب ذلك المفرد ، والمراد
بـ « المفرد » ، يعني : ما ليس جملة ، لا المفرد مقابل التقنية والجمع .

٧ - (و) الجملة (التابعة لجملة) يكون (لها) أي : للجملة
المتبوعة (محل) كما إذا كانت جملة نعمتاً لاحد الجمل الصلة السابقة ، أو
كانت عطف بيان لاحدها ، أو كانت بدلاً من أحدها ، أو كانت
تأكيداً لاحدها ، أو كانت معطوفة بالحرف على أحدها .

(و) الجمل (التي لا محل لها سبع - ايضاً -) :

١ - الجملة (المستأنفة) وهي التي بدى بها الكلام ، أو كانت
منقطعة عن الكلام السابق ، غير مربوطة بما قبلها .

٢ - (و) الجملة (المعتضة) وهي التي توسطت بين شيئين من
من شأنها عدم توسط شيء بينهما ، كالجملة الفاصلة بين القسم ، وبين
جواب القسم .

والتفسيرية ، والمجاب بها القسم ، والمجاب بها شرط ، غير ، جازم ،
والتابعة لما لا محل له .

تفصيل

٣ - (و) الجملة (التفسيرية) وهي التي تفسر قولاً مجهولاً .
٤ - (و) جملة (الصلة) وهي الجملة الواقعة بعد أحد
الموصولات .

٥ - (و) الجملة (المجاب بها القسم) بمعنى : الجملة التي وقعت
جواباً لقسم .

٦ - (و) الجملة (المجاب بها شرط غير جازم) بمعنى : الجملة
الواقعة جواباً لشرط لا تجزم ، مثل : إذا ، الشرطية . فإنها لا تجزم
شيئاً ، بخلاف مثل : إن « الشرطية التي تجزم .

٧ - (و) الجملة (التابعة لما) أي : اسمي (لا محل له) أي :
الجملة التي كانت صفة ، أو عطف بيان ، أو تأكيداً ، أو بدلاً ، أو
عطفاً بالحرف على جملة ليس لها محل ، كالجملة التابعة لجملة جواب
القسم ، أو للجملة التفسيرية ، أو لغيرها من الجمل الستة السابقة .

(الجمل التي لها محل)

(تفصيل) هذا تفصيل لبيان الجمل التي لها محل من الاعراب

الأولى : مما له محل الخبرية ، وهي الواقعة خبراً لمبتدأ أو
 لأحد النواسخ ومحلها الرفع أو النصب ولا بد فيها من ضمير
 مطابق له مذكور أو مقدر

(الجملة الخبرية)

الجملة (الأولى مما له محل) أي : من الجمل التي لها محل : الجملة
 (الخبرية ، وهي) الجملة (الواقعة خبراً لمبتدأ ، أو) خبراً (لأحد
 النواسخ) الجملة التي هي : الأفعال الناقصة ، والحروف المشبهة بالفعل ،
 و « ما ، ولا » المشبهتان بـ « ليس » ، « ولا » النافية للجنس ، وأفعال
 المقاربة (ومحلها) أي : محل الجملة الخبرية (الرفع ، أو النصب) فإن
 كان خبراً لمبتدأ ، أو خبراً لأحد من الحروف المشبهة بالفعل ، أو خبراً
 لـ « لا » النافية للجنس ، يرفع نحو : « زيد أبوه قائم » و « إن زيداً أبوه قائم » ،
 ولا رجل أبوه قائم ، فـ « أبوه قائم » جملة ، ومحلها صرفوع في هذه الأمثلة
 الثلاثة وإن كان خبراً لواحد من الأفعال الناقصة ، أو خبراً لـ « ما ، ولا »
 المشبهتين بـ « ليس » أو خبراً لأحد من أفعال المقاربة ينصب ، نحو : « كان
 زيد أبوه قائم » و « ما زيد أبوه موجود » و « طفق زيد يكتب » فـ « أبوه
 موجود » و « يكتب » كلها محل ومحلها النصب (ولا بد فيها) أي :
 في الجملة الخبرية (من ضمير) أي : أن يكون فيها ضمير (مطابق له)
 أي : لذلك المبتدأ (مذكور أو مقدر) أي : إن كان الضمير مذكوراً

إلا إذا اشتملت على المبتدأ أو على جنس شامل له

فهو وإلا وجب أن يقدر في الجملة الخبرية ضمير يرجع إلى مبتدأها ،
نحو : « زيد أبوه قائم » ف « أبوه قائم » جملة خبرية ، والهاء في
« أبوه » ضمير راجع إلى « زيد » الذي هو المبتدأ ، ونحو : « زيد
يكتب » فيكتب جملة خبرية ، وليس فيها ضمير مذكور ، فيقدر « هو » ليرجع
إلى المبتدأ « زيد » (إلا إذا اشتملت) الجملة الخبرية (على المبتدأ)
أي : كانت الجملة الخبرية تعمل المبتدأ ، فلا يجب وجود ضمير فيها
راجع إلى المبتدأ ، نحو قوله تعالى : « الحاقة ما الحاقة » ف « الحاقة »
الاولى مبتدأ ، و « ما » إنضم استفهام مبتدأ ثان ، و « الحاقة » الثانية
خبر لـ « ما » ، وجملة « ما » مع « الحاقة » الثانية خبر لـ « الحاقة »
الاولى ، وليس في هذه الجملة الخبرية ضمير لامذكور ولا مقدر ، لأن
جملة « ما الحاقة » مشتملة على لفظ المبتدأ ، وهو « الحاقة » (أو)
اشتملت الجملة الخبرية (على جنس شامل له) أي : للمبتدأ ، يعني
كانت جملة الخبر مشتملة على جنس يكون ذلك الجنس شاملاً على المبتدأ
فعند ذلك - ايضاً - لا يجب ان يكون في الجملة الخبرية ضمير راجع
إلى المبتدأ ، نحو : « زيد نعم الرجل » ف « زيد » مبتدأ ، و « نعم »
فعل المدح و « الرجل » فاعله ، وجملة الفعل والفاعل خبر لـ « زيد » ،
نحيث ان الجملة الخبرية - وهي : نعم الرجل - مشتملة على « الرجل »

أو إشارة إليه أو كانت نفس المبتدأ .

الذي هو جنس - لأن الالف واللام فيه للاستغراق والجنسية - وشامل
زيد ، لذلك ليس فيها ضمير راجع إلى المبتدأ - زيد - (أو) اشتملت
الجملة الخبرية على (إشارة إليه) أي : إلى المبتدأ ، يعنى : كانت
في الجملة الخبرية إشارة إلى المبتدأ ، فعند ذلك لا يجب وجود ضمير
فيها راجع إلى المبتدأ نحو قوله تعالى : « ولباس التقوى ذلك خير » فـ « لباس
التقوى » مبتدأ أول ، و « ذلك » مبتدأ ثان ، و « خير » خبر له « ذلك »
وجملة « ذلك خير » خبر للمبتدأ الأول ، وليس فيها ضمير ، لأن فيها « ذلك »
وهو اسم إشارة يشير إلى « لباس التقوى » الذي هو المبتدأ ، يعنى :
ولباس التقوى ، ذلك اللباس خير (أو كانت) الجملة الخبرية (نفس
المبتدأ) في المعنى فلا يجب - ايضاً - فيها وجود ضمير راجع إلى
المبتدأ ، نحو : « قل هو الله أحد » فـ « هو » مبتدأ أول ، و « الله »
مبتدأ ثان ، و « أحد » خبر له « الله » وجمله « الله أحد » خبر له « هو »
وليس فيها ضمير راجع إلى « هو » لأن « الله أحد » نفس « هو » في المعنى

الثانية

الحالية وشرطها أن تكون خبرية غير مصدرية بحرف الاستقبال ولا بد من رابط فلاسمية بالواو والضمير أو أحدهما

(الجملة الحالية)

الجملة (الثانية) من الجمل التي لها محل : الجملة (الحالية) ومحناها النصب لأن الحال منصوب (وشرطها : أن تكون جملة خبرية) ولا تكون إنشائية كالامر ، والنهي ، والاستفهام ، ونحوها ، وإن تكون (غير مصدرية بحرف الاستقبال) أي : لا يكون في أولها أحد الحروف المختصة بالفعل المضارع وهي : المين ، وسوف ، ولن ، فلا يصح أن يقال : مررت بزيد سيضرب ، أو سوف يضرب ، أو لن يضرب (ولا بد من) وجود (رابط) في الجملة الحالية ، وال رابط : هو الشيء الذي يربط الجملة الحالية بذوي الحال (فلاسمية) أي : فالجملة الحالية إذا كانت جملة اسمية ، يكون ربطها (بالواو والضمير) معأنحو : «جاءني زيد وأبوه قائم» فـ «أبوه قائم» جملة حالية حال لـ «زيد» وربطها الواو والضمير (أو) يكون الرابط (أحدهما) فقط : الضمير وحده أو الواو فقط ، نحو : «جاء زيد والشمس طالعة» فـ «الشمس طالعة»

الفعلية إن كانت مبدوءة بمضارع مثبت بدون « قد »
 فـ بالضمير وحده نحو : « جئتني زيد يسرع » أو معها فـم الواو
 نحو : « لم تؤذوني وقد تعلمون أنني رسول الله » .

جملة اسمية صارت حالا لـ « زيد » وربطها الواو فقط ، لأنه ليس
 فيها ضمير ، ونحو : « جاء زيد وجهه مصود » فـ « وجهه مصود »
 جملة اسمية صارت حالا لـ « زيد » ، وربطها بالضمير في « وجهه »
 وليس فيها واو .

(و) الجملة (الفعلية) اذا صارت حالا (إن كانت مبدوءة
 بمضارع مثبت) أي : كان أولها فعل مضارع غير منفي (بدون « قد »)
 أي : ولم يكن دخل على المضارع « قد » (فـ) ربطها يكون (بالضمير وحده)
 لامع الواو ، ولا الواو بدون الضمير (نحو : « جئتني زيد يسرع »)
 فـ « يسرع » جملة فعلية ، لأنه فعل ، وفاعله ضمير « هو » مستتر فيه ،
 وهي حال لـ « زيد » وأولها « يسرع » وهو فعل مضارع ، وليس
 منقياً ، وليس معه « قد » فلذلك كان الرابط هو الضمير المستتر في
 « يسرع » (أو) كانت الجملة الفعلية الحالية (معها) أي : مع « قد » (فـ)
 الواو أي فيكون رابطها الواو (نحو) قوله تعالى حكاية لقول النبي « س :
 (لم تؤذوني وقد تعلمون أنني رسول الله ») فـ « قد تعلمون أنني رسول الله »
 جملة حالية حال لفاعل « تؤذون » وهو الواو ، وأولها فعل مضارع

وإلا فكلا اسمية .

- وهو : تعملون - وليست جملة منفية ، بل هي مثبتة ، ولكن حيث دخل على الفعل المضارع « قد » صار رابطها بالواو الداخلة على « قد » (وإلا) تكن الجملة الفعلية الحالية في أولها مضارع مثبت ، بأن كان أولها مضارعاً منفيّاً ، أو كان أولها فعلاً ماضياً (فـ) يكون رابطها (كالاسمية) أي : كرابط الجملة الاسمية الحالية ، التي كان رابطها الضمير مع الواو ، أو أحدهما ، فمثال المضارع المنفي نحو : « جاء زيد ولم يضرب » و « جاء زيد لم يضرب » و « جاء زيد ولم يضرب عمرو » فـ « لم يضرب » في الأمثلة الثلاثة جملة حالية ، والرابط في المثال الأول هو الواو مع الضمير المستتر في « يضرب » الراجع ذلك الضمير إلى « زيد » ، وتقديره : « ولم يضرب هو » ، والرابط في المثال الثاني هو الضمير فقط المستتر في « يضرب » بدون الواو والرابط في المثال الثالث هو « الواو » فقط ، لأنه ليس في « يضرب » ضمير ، لأن فاعله « عمرو » وهو إسم ظاهر ، فلا يحتاج الفعل إلى ضمير .

ومثال الماضي نحو : « جاء زيد وقد ضرب » و « جاء زيد قد ضرب » و « جاء زيد وقد ضرب عمرو » فـ « قد ضرب » في الأمثلة الثلاثة جملة حالية ، وهي حال لـ « زيد » والرابط في المثال الأول هو الواو مع الضمير المستتر في « ضرب » الراجع ذلك الضمير إلى « زيد »

ولا بد مع الماضي المثبت من « قد » ولو تقديرًا .

وتقديره : وقد ضرب هو ، والرابط في المثال الثاني هو الضمير فقط المستتر في « ضرب » فقط ، وليس فيها واو ، والرابط في المثال الثالث هو الواو الداخل على « قد » لأنه ليس في « ضرب » ضمير مستتر ، إذ أن فاعل « ضرب » اسم ظاهر وهو « عمرو » فلا يحتاج إلى تقدير ضمير فيه (ولا بد مع الماضي المثبت من « قد » ولو تقديرًا) يعنى : إذا صار الفعل الماضي المثبت حالا وجب أن يكون عليه « قد » كهذه الأمثلة الثلاثة ، ولو لم يكن « قد » مذكورة وجب تقديرها كقوله تعالى : « هذه بضاعتنا ردت إلينا » ف « ردت إلينا » جملة حالية ، والفعل - وهو : ردت - ماضٍ مثبت تقديره غير منفي ، وليس عليه « قد » فلذا قال بمض النعاة تقديره : هذه بضاعتنا قد ردت إلينا ، أما لو كان الماضي منفيًا فلا يدخل « قد » عليه ، نحو : « هذا زيد ماضيه أحد » ف « ضربه أحد » جملة حالية ، و « ضربه » فعل ماضٍ وحيث أنه منفي لدخول « ما » عليه ، لم يدخل « قد » عليه ، فلا يصح أن تقول : هذا زيد قد ماضيه أحد .

الثالثة

الواقعة مفعولاً بها وتقع محكية بالقول نحو : « قال إني عبد الله »
ومفعولاً ثانياً لـ « باب ظن »

(الجملة المفعول بها)

الجملة (الثالثة) من الجمل التي لها محل : الجملة (الواقعة مفعولاً بها) أي : الجملة التي كانت مفعولاً بها لفعل ، ومحملها النصب ، لأن المفعول به منصوب وإن صارت نائباً عن الفاعل فيصير محملها الرفع لأن نائب الفاعل مرفوع (وتقع) الجملة مفعولاً بها في ثلاث صور :

١ - (محكية بالقول) أي : تصير بعد القول ، وتكون هي الكلام المقول (نحو) قوله تعالى : (« قال إني عبد الله ») فـ « إني عبد الله » جملة مفعولاً بها ، وهي الكلام المقول ، والكلام الذي قيل كان هو : إني عبد الله ، و « إني عبد الله » هو نفس الكلام الذي قيل .

٢ - (و) تقع جملة المفعول بها (مفعولاً ثانياً لـ « باب ظن ») أي : لـ أحد أفعال القلوب ، نحو : « ظننت صمراً أبوه قائم » فـ « أبوه قائم » جملة صارت مفعولاً ثانياً لـ « ظن » لأن التاء في « ظننت » فاعل ، و « صمراً » مفعوله الأول ، والجملة مفعوله الثاني .

وثالثاً لـ « باب أعلم » معلقاً عنها العامل نحو : « لنعلم أي الحزبين أحصى » وقد تنوب عن الفاعل .

(و) تارة تقيم مفعولاً (ثالثاً لـ « باب أعلم ») فـ « أعلم » يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، وجلة المفعول بها تقيم مفعولاً ثالثاً ، لا أولاً ، ولا ثانياً ، نحو : « أعلمت زيداً صمراً أبوه قائم » فـ « أعلمت » فعل والثاء فاعله ، و « زيداً » : مفعوله الأول ، و « صمراً » مفعوله الثاني ، و « أبوه قائم » - مبتدأ وخبر - الجملة مفعوله الثالث .

٣ - (و) تقيم جملة المفعول بها (معلقاً عنها العامل) أي : لو دخل فعلها على الاستفهام ، أو النفي ، أو اللام والقسم يسقط ذلك الفعل عن العمل في جملة المفعول بها ، فلا يعمل فيها في الظاهر ، ولكن الجملة تكون - في الواقع - مفعولاً بها لذلك الفعل (نحو) قوله تعالى : (« لنعلم أي الحزبين أحصى ») فـ « الحزبين أحصى » جملة - مبتدأ وخبر - مفعول بها لـ « لنعلم » ولكنه حيث أن « نعلم » دخل على « أي » الاستفهامية فقط « لنعلم » عن نصب جملة المفعول بها .

وقد مر تفصيلاً حالات التعليق فيما سبق

(وقد تنوب) جملة المفعول بها ، أي : نصير نائباً (عن الفاعل) بعد حذف الفاعل فيصير محلها مرفوعاً ، لأن نائب الفاعل مرفوع

ويختص ذلك بـ « باب القول » نحو : « يقال زيد عالم » .

الرابعة

المضاف إليها وتقع بعد ظروف الزمان ، نحو « والصلام على يوم ولدت » .

(ويختص ذلك) أي : أن تعبر نائباً عن الفاعل (بـ « باب القول »)
فهي غير باب القول لا تصير جملة المفعول بها نائباً عن الفاعل (نحو :
« يقال زيد عالم ») فـ « زيد عالم » جملة - مبتدأ وخبر - صارت نائباً
عن الفاعل لأن الفاعل - وهو الذي قال هذا الكلام - غير مذكور ،
فصارت هذه الجملة نائباً عنه .

الجملة المضاف إليها

الجملة (الرابعة) من الجمل التي لها محل من الاعراب : الجملة
(المضاف إليها) أي : الجملة التي صارت مضافاً إليها ، ومحلها الجر ،
لأن المضاف إليه مجرور (وتقع) جملة المضاف إليها (بعد ظروف
الزمان) لأن ظروف الزمان تضاف إلى الجملة (نحو) قوله تعالى : (والصلام
على يوم ولدت ») فـ « ولدت » - فعل وفاعله ضمير « أنا » محتر فيه
وجوباً - جملة فعلية صارت مضافاً إليها ، لأن « يوم » الذي هو ظرف

و اذكروا إذ أنتم قليلون « وبعد « حيث « ولا يضاف إلى
 الجمل من ظروف المكان سواها ، والاكثر اضافتها إلى الفعلية .

الخامسة

للزمان اضيف اليها كقوله تعالى : («واذكروا إذ أنتم قليلون») ف « أنتم
 قليلون » جملة اسمية - مبتدأ وخبر - مضاف إليها ، لأن « إن » الذي هو ظرف
 للزمان اضيف إلى « أنتم قليلون » (و) تقع جملة المضاف إليها
 - أيضاً - (بعد « حيث ») نحو : « جلس زيد حيث جلست أنا »
 ف « جلست أنا » جملة فعلية اضيف اليها « حيث » (ولا يضاف إلى
 الجمل من ظروف المكان سواها) أي : سوى « حيث » يعني : فقط
 « حيث » تضاف إلى الجملة من بين ظروف المكان (والاكثر) أي :
 الغالب (اضافتها) أي : إضافة « حيث » (إلى) الجملة (الفعلية) كهذا
 المثال الذي مثلنا به ، ويقل اضافتها إلى الجملة الاسمية نحو : « جلس
 زيد حيث أنا جالس » .

جملة جواب الشرط الجازم

الجملة (الخامسة) من الجمل التي لها محل من الاعراب : الجملة

الواقعة جواباً لشرط جازم مقرونة بالفاء ، وإذا الفجائية ومحلها
 الجزم نحو : « من يضلل الله فلا هادي له » ، ود أن تصبهم سيئة بما
 قدمت أيديهم إذا هم يقنطون » وأما نحو : « ان تقم اقم » و
 « ان قت قت » فالجزم فيه للفعل وحده .

(الواقعة جواباً لشرط جازم) وهو « إن » و « ما » الشرطيتان
 وأخواتها ، بشرط أن تكون جملة الجواب (مقرونة بالفاء ، أو إذا
 الفجائية) أي : يكون عليها الفاء ، أو يكون عليها إذا الفجائية (ومحلها)
 أي : محل جملة جواب الشرط الجازم (الجزم ، نحو : « من يضلل الله
 فلا هادي له ») فـ « لا هادي له » جملة إسمية محلها الجزم لأنها وقعت
 جواباً لـ « من » الذي هو شرط جازم ، وقد دخل الفاء على جملة الجواب
 وكقوله تعالى : « (وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون »)
 فـ « هم يقنطون » جملة إسمية ومحلها الجزم لأنها صارت جواباً لـ « إن »
 وهو شرط جازم . وقد دخل « إذا » على جملة الجواب (وأما نحو :
 « إن تقم اقم » و « إن قت قت » فالجزم فيه للفعل وحده) يمتنع :
 « اقم » وحده مجزوم ، لاجلة « اقم » مع ضمير « أنا » المستتر فيه ،
 و « قت » وحده مجزوم ، لاجلة « قت » مع ضمير « أنا » المستتر
 فيه . ومثل المصنف بمثالين : أحدهما للجواب المجزوم الذي يقبل الجزم
 لفظاً ، مثل « اقم » ، فإن أصله : « أقوم » غُذِف الواو ، وحذفت ضمة

السادسة

التابعة لمفرد ومحلها بحميه نحو : « وانقروا يوماً ترجعون فيه إلى الله » ونحو « أو لم يروا إلى الطير فوقهم صافات ويقبضن » .
 الميم للجزم . الثاني : الجواب المجزوم الذي لا يقبل الجزم لفظاً ، بل ينجزم محله ، مثل « قت » فلفظه غير مجزوم ، ولكنه محلاً مجزوم .

(الجملة التابعة لمفرد)

الجملة (السادسة) من الجمل التي لها محل من الاعراب : الجملة (التابعة لمفرد) أي : الجملة التي كانت نعتاً ، أو عطف بيان ، أو بدلاً ، أو تأكيداً ، أو عطف بالحرف على مفرد (ومحلها) أي : محل الجملة التابعة لمفرد يكون (بحميه) أي : مثل إعراب ذلك المفرد (نحو) قوله تعالى : (« وانقروا يوماً ترجعون فيه إلى الله ») فجملة « ترجعون فيه إلى الله » محلها منصوب ، لأنها نعت لـ « يوماً » و « يوماً » منصوب على الظرفية أو المقمولية (ونحو) قوله تعالى : (« أو لم يروا إلى الطير فوقهم صافات ويقبضن ») فجملة « يقبضن » محلها منصوب لأنها عطف بالواو على « صافات » و « صافات » منصوب بناءً على كونها حالاً للطير .

السابعة

التابعة لجملة لها محل ومحلها بحسبها نحو : « زيد قام وقعد أبوه » بالعطف على الصغرى ، وتقع بدلا بشرط كونها أوفى بتأدية المراد نحو :

(الجملة التابعة لجملة لها محل)

الجملة (التابعة) من الجمل التي يكون لها محل من الاعراب :
الجملة (التابعة لجملة لها محل) يعنى : الجملة التي كانت نعتاً ، أو عطف بيان ، أو بدلا ، أو تأكيذاً ، أو عطفاً بالحرف على جملة يكون لها محل من الاعراب (ومحلها) أي : يكون محل الجملة التابعة (بحسبها) أي : بحسب الجملة المتبوعة ، فكل اعراب يكون لمحل الجملة المتبوعة ، نفس ذلك الاعراب يكون لمحل الجملة التابعة (نحو : « زيد قام وقعد أبوه » بالعطف) أي : بعطف جملة « قعد أبوه » (على الصغرى) أي : على « قام » فيكون محل « قعد أبوه » مرفوعاً ، لانه عطف على جملة « قام » ، وجملة قام محملاً مرفوع لانها خير لـ « زيد » (وتقع) الجملة التابعة لجملة أخرى (بدلا) عن تلك الجملة الاخرى (بشرط كونها) أي : كون الجملة التابعة (أوفى بتأدية المراد) أي : مبيضة لمراد المتكلم أكثر من الجملة المتبوعة (نحو) قول الشاعر :

أقول له ارحل لاتقيمن عندنا وإلا فكن في السر والجهر معلماً

تفصيل آخر - الاولى

بما لا محل له : المستأنفة ، وهي المفتتح

(أقول له ارحل لاتقيمن عندنا وإلا فكن في السر والجهر معلماً)
فـ « لاتقيمن عندنا » جملة فعلية ، صارت بدلاً عن « ارحل » الذي
هو جملة مفعول بها لـ « أقول » ومحل « لاتقيمن عندنا » منصوب لأن
محل « ارحل » منصوب ، وإنما جاز أن تصير هذه الجملة بدلاً عن
« ارحل » لأنها تبين المقصود أكثر مما تبينه « ارحل » لأن « لاتقيمن
عندنا » أكثر في إظهار الكراهية والتنفرد من « ارحل » فإن « لاتقيمن عندنا »
مفهوم منها كراهية البقاء ، بخلاف « ارحل » فإنه يمكن أن يجعل على أن
المتكلم قال ذلك إشفافاً بالسامع لاسريغته ، لأنه قاله كراهة بقاء السامع عنده

(الجمل التي لا محل لها)

(تفصيل آخر) أي : هذا تفصيل آخر لبيان الجمل التي لا محل

لها من الاعراب .

(الجملة المستأنفة)

الجملة (الاولى) بما لا محل له : المستأنفة ، وهي (الجملة) المفتتح

بها الكلام أو المنقطعة عما قبلها نحو : « فلا يعزتك قولهم »
 إن العزة لله جميعاً ، وكذلك جملة العامل الملقى لتأخره ، أما
 الملقى

بها الكلام (أي : التي صارت في أول الكلام ، نحو : « زيد قائم »
 (أو) الجملة (المنقطعة عما قبلها) أي : الجملة التي كان قبلها كلام ،
 ولكنها كانت غير مربوطة بما قبلها (نحو) قوله تعالى : « فلا يعزتك
 قولهم ، إن العزة لله جميعاً » (جملة « إن العزة لله جميعاً » منقطعة عن
 الكلام السابق ، وليست مربوطة به ، فلذلك كانت جملة مستأنفة ، ولو
 كانت مربوطة بما قبلها لكانت مفعولاً بهال « قولهم » فكان هذا الكلام
 - إن العزة لله جميعاً - يصير مفعولاً للمشركين ، مع العلم أن المشركين
 لا يقولون بأن العزة لله ، لأنهم مشركون (وكذلك) أي : يكون
 مستأنفة (جملة العامل الملقى) أي : الحافظ عن العمل (لتأخره) أي :
 العامل الذي سقط عن العمل لصيرورته متأخراً عن مفعوله نحو : « زيد
 قائم ظننت » فـ « ظننت » جملة فعلية - فعل ، وفاعله التاء - والفيت
 عن العمل لأنها تأخرت عن مفعوليه وهما : « زيد » و « قائم » إذ الأصل
 كان : « ظننت زيدا قائماً » فلما تأخر « ظننت » سقط عن العمل في
 مفعوليه ، فـ « ظننت » أيضاً جملة مستأنفة ، لأنها منقطعة عن الكلام السابق
 وغير مربوطة به (أما) العامل (الملقى) أي : الحافظ عن العمل

لتوسطه جملة معترضة .

الثانية

المعترضة ، وهي المتوسطة بين شيئين من شأنها عدم توسط أجنبي بينهما ، وتقع غالباً بين الفعل ومفعوله والمبتدأ وخبره .

(لتوسطه) أي : لصيرورته وسطاً بين معموليه (جملة معترضة) نحو :
« زيد ظننت قائم » ف« ظننت » جملة فعلية سقطت عن العمل لأنها توسطت
بين معموليه وهما : « زيد » و « قائم » فهذه جملة معترضة لامعتاة .
(الجملة المعترضة)

الجملة (الثانية) من الجمل التي لا محل لها من الاعراب : الجملة
(المعترضة : وهي) الجملة (المتوسطة بين شيئين من شأنها عدم توسط
أجنبي بينهما ، وتقع) الجملة المعترضة (غالباً بين الفعل ومفعوله) أي :
بين الفعل وفاعله ، أو بين الفعل ومفعوله ، مثال الأول : « ضرب والله
زيد صمراً » ومثال الثاني : « ضرب زيد والله صمراً » ف« والله » جملة قسم ،
تقديره : أقسم بالله ، صارت متوسطة بين « ضرب » وبين فاعله وهو
« زيد » في المثال الأول ، وصارت متوسطة بين « ضرب » وبين مفعوله
- وهو : صمرو - في المثال الثاني (و) تقم بين (المبتدأ وخبره) نحو :
« زيد والله قائم » ف« زيد قائم » مبتدأ وخبر توسطت بينهما جملة

والموصول وصلته والقسم وجوابه والموصوف وصفته .

الثالثة

المفسرة ، وهي الفصلة الكاشفة لما تليه ، نحو « إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب » .

القسم (و) بين (الموصول وصلته) نحو : « زيد هو الذي والله يفعل الخير » ف « الذي » موصول و « يفعل الخير » صلته ، توسطت بينهما جملة القسم (و) بين (القسم وجوابه) نحو قوله تعالى : « الحق - والحق أقول - لأملأن جهنم » إذ « الحق » في الاصل : أقسم بالحق ، ف « الحق » قسم ، و « لأملأن » جوابه ، توسطت جملة « الحق أقول » بينهما (و) بين (الموصوف وصفته) نحو : « جاءني زيد والله العالم » ف « زيد » موصوف ، و « العالم » صفته ، توسطت جملة القسم بينهما .

(الجملة المفسرة)

الجملة (الثالثة) من الجمل التي لا محل لها من الاعراب : الجملة (المفسرة ، وهي الفصلة) أي : أنها جملة زائدة مستغنى عنها (الكاشفة) أي : المبينة (لما تليه) أي : للكلام الذي صارت الجملة المفسرة بعده (نحو) قوله تعالى : (« إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب »)

والاصح أنه لا محل لها ، وقيل هي بحسب ما تفسره .

الاربعة

صلة الموصول .

فـ « خلقه من تراب » تفسر وتبين « آدم » ، لانه ربما يمال سائل : في أى شيء كان عيسى مثل آدم ، فقيل « خلقه من تراب » أى : في أن « آدم » ، لأب له ، كذلك عيسى لأب له (والاصح أنه) أى : أن الشأن (لا محل لها) أى : الجملة المفسرة (وقيل) أى : قال بعض علماء النحو (هي) أى : الجملة المفسرة يكون محلها (بحسب ما تفسره) وذلك الشيء الذي تفسره هذه الجملة إن لم يكن له محل فالجملة المفسرة - أيضاً - لا محل لها وإن كان له محل فالجملة المفسرة - أيضاً - لها محل ومحلها يكون مثل محل ذلك الشيء ، فبناءً على هذا القول يكون محل جملة « خلقه من تراب » مجروراً ، لانها مفسرة لـ « آدم » و « آدم » مجرور باضافة « مثل » إليه ، ففسرته أيضاً محلها مجرور .

(جملة الصلة)

الجملة (الرابعة) من الجمل التي لا محل لها من الاعراب : جملة (صلة الموصول) نحو : « جاء الذى أبوه قائم » فـ « الذى » موصول و « أبوه قائم » جملة صلة للموصول ، ولا محل لها من الاعراب

ويشترط كونها خبرية معلومة للمخاطب مشتملة على ضمير مطابق للموصول .

الخامسة

المجاب بها القسم نحو :

(ويشترط كونها) أي : جملة صلة الموصول (خبرية) لإشائية ، فلا يصح « جاءني الذي إضرب » (معلومة للمخاطب) فلا يصح أن تقول « جاءني الذي أبوه قائم » لمن لا يعرف ذلك الشخص الذي أبوه قائم (مشتملة) جملة صلة الموصول (على ضمير مطابق للموصول) في الأفراد والتثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث فإن كان الموصول مفرداً مذكراً وجب أن يكون الضمير مفرداً مذكراً - أيضاً - ، وإن كان الموصول تثنية كان الضمير مثنى مثله ، وإن كان الموصول جمع مذكر كان الضمير جمع مذكراً أيضاً ، وهكذا جملة « أبوه قائم » - في المثال - مشتمل على الهاء في « أبوه » وهو ضمير مذكر مفرد ، كما أن الموصول - وهو : الذي - مفرد ومذكر . وهذا الضمير راجع إلى نفس الموصول .

(جملة جواب القسم)

الجملة (الخامسة) من الجمل التي لا محل لها من الاعراب : الجملة (المجاب بها القسم) أي : الجملة التي كانت جواباً لقسم (نحو :

« يس * والقرآن الحكيم * إنك لمن المرسلين » ومتى
اجتمع شرط وقسم اكتفى بجواب المتقدم منهما إلا إذا تقدمها
ما يقتصر إلى خبر فيكتفى بجواب الشرط مطلقاً .

« يس * والقرآن الحكيم * إنك لمن المرسلين » جملة « إنك
لن المرسلين » جواب لـ « والقرآن الحكيم » لأن الواو فيه للقسم
(ومتى اجتمع شرط وقسم اكتفى بجواب المتقدم منها) أي : من الشرط
والقسم ، فإنها كان مقدماً تأتي بجواب له وفصحتني به عن إتيان جواب
لثاني ، فإن كان الشرط مقدماً جئنا بجواب للشرط فقط ، نحو : « إن
جاء زيد والله أكرمه » فـ « أكرمه » جواب للشرط ، وجواب القسم
يهم من جواب الشرط ، وإن كان القسم مقدماً جئنا بجواب للقسم
فقط ، نحو : « والله إن جاء زيد لأكرمه » فـ « لأكرمه » جواب
للقسم ، وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه (إلا إذا
تقدمها) أي : تقدم على الشرط والقسم (ما يقتصر إلى خبر) كالمبتدأ
وكاسم كان فإنها يحتاجان إلى خبر (فيكتفى بجواب الشرط) يعني :
تأتي بالجواب للشرط دون القسم (مطلقاً) أي : سواء كان الشرط
مقدماً مقدماً على القسم ، أم كان القسم مقدماً على الشرط نحو :
« زيد والله إن جاء أكرمه » جملة « أكرمه » جواب للشرط وجواب
القسم محذوف ، مع أن القسم مقدم على الشرط ، لانه كان المبتدأ .

السادسة

المجاب بها شرط غير جازم نحو : « إذا جئتني أكرمتك » وفي حكمها
المجاب بها شرط جازم ولم يقتزن بالفاء ، ولا بـ « إذا » الفجائية
نحو : « إن تقوم أقم » .

- وهو زيد - قبل الشرط والقسم .

(جملة جواب الشرط غير الجازم)

الجملة (السادسة) من الجمل التي لا محل لها من الاعراب : الجملة
(المجاب بها شرط غير جازم) أي : الجملة التي كانت جواباً لشرط لايجزم ،
مثل « إذا » فانها لايجزم (نحو : « إذا جئتني أكرمتك ») فجملة
« أكرمتك » لا محل لها من الاعراب لانها جواب لـ « إذا » وهي شرط
لايجزم (و) يكون (في حكمها) أي : في حكم جملة جواب الشرط غير الجازم
في أنها لا محل لها : الجملة (المجاب بها شرط جازم) أي التي كانت بالشرط جازم (و)
لكنها (لم تقتزن بالفاء ، ولا بـ « إذا » الفجائية ، نحو : « إن تقوم أقم »)
فـ « أقم » جواب لـ « إن » و « إن » شرط جازم ، ولكنه حيث أن الجواب
ليس مع الفاء ، ولا مع إذا الفجائية لذلك لم يكن لمجموع الجملة - الذي
هو : « أقم » مع فاعله المستتر فيه محل من الاعراب ، وإن كان نفس

السابعة

التابعة لما لا محل له نحو : « جاءني زيد فأكرمته » ، « جاءني الذي زارني وأكرمته » إذا لم يجعل الواو للحال بتقدير « قد » .
الفعل فقط - « أقم » بدون فاعله - مجزوماً .

(الجملة التابعة لجملة لا محل لها)

الجملة (الصابغة) من الجمل التي لا محل لها من الاعراب : الجملة (التابعة لما لا محل له) أي الجملة التي كانت نعتاً ، أو بدلاً ، أو عطف بيان ، أو عطفاً بالحرف على جملة لا محل لها من الاعراب ، كأن كانت تابعة للجملة المستأنفة ، أو لجملة الصلة ، أو لغيرهما (نحو : « جاءني زيد فأكرمته ») فجملة « أكرمته » لا محل لها من الاعراب ، لأنها عطفت - بواسطة الفاء - على « جاءني زيد » وهي جملة مستأنفة لا محل لها . ونحو : (« جاءني الذي زارني وأكرمته ») فجملة « أكرمته » لا محل لها من الاعراب ، لأنها عطفت بواسطة الواو - على جملة « زارني » التي هي جملة الصلة ، وجملة الصلة لا محل لها من الاعراب ، هذا (إذا) جعل الواو في « وأكرمته » عاطفة ، و (لم يجعل الواو للحال بتقدير « قد ») فإنه لو قدرت « قد » بين الواو ، وبين « أكرمته » وجعلت

خاتمة

في احكام الجار والمجرور ، والظرف ، إذا وقع أحدهما المعرفة بعد
المهضة فقال ، أو النكرة المهضة فصفة .

الواو للحال ، صارت جملة « اكرمته » حالية ، فيصير لها محل ، لان
الجملة الحالية محلها النصب .

(الجار والمجرور ، والظرف)

(خاتمة) للحديقة الرابعة : (في أحكام الجار والمجرور ، والظرف ،
إذا وقع أحدهما بعد المعرفة المهضة) أى : بعد أحد المعارف الستة :
الضمير ، الإشارة ، العلم ، الاسم ذو الالف واللام ، الموصول ، الاسم
المضاف الى أحد هذه الخمسة المذكورة (فقال) نحو : « رأيت
زيداً أمامي » ونحو : « رأيت زيداً في الدار » فد « أمام » ظرف ،
و « في الدار » جار ومجرور ، وحيث أنها وقعا بعد المعرفة المهضة - وهو :
زيد - فهي حالان (أو) وقعا بعد (النكرة المهضة) أى النكرة الخالصة
(فصفة) نحو : « رأيت رجلاً في الدار » أو « رأيت امرأة عندي »
فد « في الدار » صفة لـ « رجلاً » و « عندي » صفة لـ « امرأة » لان
« رجل » و « امرأة » تكرتان خالصتان ، فالظرف ، أو الجار والمجرور

أو غير المحضة فحتمل لها .

ولا بد من تعلقها بالفعل ، أو بما فيه رايته ، ويجب حذف

المتعلق .

الواقف بمدهما يكون صفة لها (أو) وقما بعد (غير المحضة) أي : بعد
نكرة غير خالصة (فحتمل لها) أي : محتمل لأن يكون حالا ، ومحتمل
لأن يكون صفة ، نحو : « رأيت غلام رجل في الدار » أو « رأيت
رجلا ماقلا عندي » فـ « في الدار » يحتمل أن يكون صفة لـ « غلام »
ويحتمل أن يكون حالا له ، إذ أن « غلام » لما أضيف إلى اسم نكرة
خرج عن النكرة المحضة وصار نكرة مخصوصة ، و « عندي » يمكن
أن يكون حالا لـ « رجلا » ويمكن أن يكون صفة له ، إذ أن « رجلا »
لما صار موصوفاً خرج عن النكرة المحضة ، وصار نكرة مخصوصة .

(ولا بد من تعلقها) أي : تعلق الطرف ، والجار والمجرور
(بالفعل ، أو بما فيه رايته) أي : رايحة الفعل ، كاسم الفاعل ، واسم
المفعول ، والمصدر ، والصفة المشبهة ، وغيرها نحو قوله تعالى : « انعمت
عليهم » غير المغضوب عليهم » فـ « عليهم » الأولى متعلقة بـ « انعمت »
وهو فعل ، و « عليهم » الثانية متعلقة بـ « المغضوب » وهو اسم المفعول
فيه رايحة الفعل ، لأن اسم المفعول مأخوذ من الفعل (ويجب حذف
المتعلق) - بفتح اللام - أي : حذف ما يتعلق به الطرف أو الجار

إذا كان أحدهما صفة أو صلة أو خبراً أو حالاً ، وإذا كان كذلك
أو اعتمد

والمجرور (إذا كان أحدهما) الظرف ، أو الجار والمجرور (صفة)
نحو : « رأيت رجلاً في الدار » أو : « رأيت رجلاً عندي » فتعلقها
محذوف ، تقديره : رأيت رجلاً استقر في الدار ، أو : استقر عندي
لان « في الدار » صفة لـ « رجلاً » وكذلك « عندي » صفة لـ « رجلاً »
(أو صلة) نحو : « جاء الذي في الدار » أو : « جاء الذي عندي » فـ « في الدار »
و « عندي » صلة لـ « الذي » ، ومتعلقها محذوف ، تقديره : جاء الذي استقر في
الدار ، وجاء الذي استقر عندي (أو خبراً) نحو : « زيد في الدار
و « زيد عندي » فـ « في الدار » و « عندي » خبر لـ « زيد » ومتعلقها
محذوف ، تقديره : زيد استقر في الدار ، وزيد استقر عندي (أو
حالا) نحو : « ضربت زيدا في الدار » و : « ضربت زيدا عندي »
فـ « في الدار » و « عندي » حالان لـ « زيد » يعنى : ضربت زيدا
حال كونه في الدار ، وحال كونه عندي ، ومتعلقها محذوف تقديره :
ضربت زيدا مستقراً في الدار ، أو : مستقراً عندي (وإذا كان)
الظرف ، أو الجار والمجرور (كذلك) أى : كان صفة ، أو صلة ، أو
خبراً ، أو حالاً (أو) لم يكن شيئاً من ذلك ولكنه (اعتمد) أى :

على نفي ، أو استفهام جاز ان يرفع الفاعل نحو : « جاء الذي في الدار أبوه » و « ما عندي أحد » و « أفي الله شك » .

اتكئ . (على نفي ، أو استفهام) يعني : كان قبل الظرف ، وقبل الجار والمجرور نفي ، أو كان استفهام (جاز أن يرفع) الظرف ، أو الجار والمجرور (الفاعل) أي : يرفع اسماً يكون بعده بناءً على أن ذلك الاسم فاعل للظرف ، أو فاعل للجار والمجرور (نحو : « جاء الذي في الدار أبوه ») و : « جاء رجل في الدار أبوه » و : « زيد عندي أبوه » و : « ضربت زيدا عندي أبوه » ف « في الدار » رفع الأب لانه صلة لـ « الذي » في المثال الاول ، وصفة لـ « رجل » في المثال الثاني ، و « عند » ظرف رفع « الأب » لانه كان خبر لـ « مزيد » في المثال الثالث ، وحال لـ « زيد » في المثال الرابع (و) نحو : (« ما عندي أحد ») فـ « عند » ظرف رفع « أحد » ليكون فاعلا له ، لان عند اعتمد على نفي ، فقبله « ما » النافية (و) نحو : (« أفي الله شك ») فـ « شك » مرفوع ليكون فاعلا لـ « في الله » ، لان « في الله » اعتمد على الاستفهام ، فقبله همزة الاستفهام .

الحديقة الخامسة

في المفردات

الهمزة : حرف ترد لنداء القريب والمتوسط ، والمضارعة
والتسوية وهي الداخلة على جملة في محل المصدر .

وهي . اربعة وعشرون :

١ - (الهمزة : حرف ترد) لأربعة اشياء : أ - (نداء)
المفرد (القريب ، والمتوسط) تقول - « ازيد » اذا كان زيد قريباً
منك ، او كان متوسطاً بين القرب والبعد ، أما اذا كان بعيداً عنك
فلا يصح نداؤه بالهمزة ب - (والمضارعة) أي : تكون حرفاً دالة على
الفعل المضارع نحو : « اضرب » فان الهمزة دلت على ان هذا الفعل
مضارع ، وهي صيغة المتكلم وحده .

ج - (والتسوية) أي : لبيان تماوي الطرفين (وهي) الهمزة
(الداخلة على جملة) تكون (في محل المصدر) أي : على جملة لو

نحو : « سواء عليهم أن نذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون » .
وللاستفهام ، فيطلب بها التصور : والتصديق نحو : « أزيد
في الدار أم عمرو ؟ » .

لو حذفنا وجعلت مصدر ذلك الفعل مكان تلك الجملة لا يتغير المعنى
(نحو) قوله تعالى (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون)
فالهمزة الداخلة على « أنذرتهم » هي للتسوية ، فلو حذفنا الهمزة مع
« أنذرتهم » وجعلت مصدر « أنذرتهم » مكانها لا يتغير المعنى ، لأنه
يسمى «سواء عليهم إنذارك إياهم ...» قد «انذارك إياهم» مع « أنذرتهم»
في المعنى الواحد .

د - (والاستفهام ، فيطلب بها) أي : بالهمزة الاستفهامية
(التصور ، والتصديق) التصديق هو : إدراك نمية شيء إلى شيء ،
فمثلاً : « في الدار زيد » تصديق ، لأنك نصبت في الدار زيد ،
والتصور : هو إدراك غير النمية ، نحو : « زيد في الدار أم عمرو ؟ »
فإن السائل يعلم بأن في الدار زيد منسوب إلى واحد من زيد وعمرو ،
ولكنه يريد أن يعرف أيها هو الذي في الدار ، فلا يريد أن ينصب
شيئاً إلى شيء ، والهمزة التي هي للاستفهام قد يطلب بها التصور (نحو :
« أزيد في الدار أم عمرو ؟ ») فإن المستفهم يعلم بأن شخصاً في الدار ،
ولكنه يريد أن يعرف من هو ذلك الشخص فيريد أن يعرف الشخص ،

و « أفي الدار زيد أم في الحق » بخلاف « هل » لاختصاصها بالتصديق .

أن : بالفتح والتخفيف ترد إسمية وحرفية ، فالاسمية هي ضمير المخاطب كـ « أنت » و « أنما » إذ ما بعدها

ولا يريد أن يعرف النسبة . (و) يطلب بها التصديق نحو : (أفي الدار زيد أم في الحق) فان المائل لا يعلم أي شيء منسوب إلى زيد ، هل في الدارية منسوب إليه ؟ أم في الحوقية ، لذلك يسأل عن النسبة فيريد أن يعرف النسبة . (بخلاف « هل » لاختصاصها) أي : لاختصاص « هل » (ب) طلب (التصديق) فقط فيصح أن تقول : « هل في الدار زيد أم في الحق ؟ » ولا يصح أن تقول : « هل زيد في الدار أم عمرو » لأن المثال الأول للتصديق ، والثاني للتصور ، وسيأتي تفصيلات عن « هل » في آخر الكتاب .

٢ - (أن : بالفتح والتخفيف) أي : بفتح الهززة ، وتخفيف النون ، وعدم تهديدتها (ترد) على نوعين : (إسمية ، وحرفية) أي : قد تكون إسماء ، وقد تكون حرفاً (فالاسمية هي ضمير المخاطب) مفرداً ، وتثنية ، وجمعاً ، مذكراً ومؤنثاً (كـ « أنت » و « أنما ») و « أنتم ، أنت ، أنما ، أنتم » (إذ ما بعدها) أي : ما بعد « أن » وهو التاء

حرف الخطاب إتفاقاً ، والحرفية ترد :

ناصبية للمضارع .

ومخففة من المثقلة .

ومفسرة وشرطها ، التوسط بين جملتين وأولاهما بمعنى القول

وعدم دخول جار عليها .

(حرف خطاب إتفاقاً) بين النحويين ، فتفتح التاء للذكر ، وتكسر للمؤنث ، وتضم في الباقي ، وتوصل بيم في جمع المذكر ، وتوصل بيم والف في التثنية ، وتوصل بنون مشددة في جمع المؤنث (والحرفية ترد) على أربعة أقسام :

أ - (ناصبة للمضارع) نحو : « أن يضرب » .

ب - (ومخففة من المثقلة) وهي التي كان أصلها « أن » بتعديد النون ، تخففت نونها ، وصارت « أن » كقوله تعالى : « علم أن سيكون منكم مرضي »

ج - (ومفسرة) وهي التي يكون ما بعدها تفسيراً ومبيناً لما قبلها (وشرطها) أي : شرط « أن » المفسرة إثنان : أحدهما (التوسط بين جملتين) أي : أن يقع بين جملتين يكون (أدلاهما بمعنى القول) يعني : تكون الجملة التي قبل « أن » بمعنى القول (و) الثاني : (عدم دخول جار عليها) أي : على « أن » ، نحو : « كتبت إليه أن قم » ،

وزائدة وتقع غالباً بعد « لما » وبين القسم ولو .

إن : بالكسر والتخفيف ترد :

شرطية

ونافية نحو : « إن

فإن « قم » تفسير لـ « كتبت إليه » و « أن » وقم بين جملتين ، هما :
« كتبت إليه » و « قم » ، والجملة الاولى - وهى : كتبت إليه - بمعنى
القول ، لان الكتابة : فيها معنى القول ، ولم يدخل حرف جر على
« أن » ، ولو دخل حرف الجر على « أن » وقلت : « كتبت إليه بأن
قم » كانت « أن » مخففة من الثقلة ، ولا تكون مفسرة .

د - (وزائدة) وهى : التى لو حذفها لا يحدث نقص فى المعنى
فوجودها وعدمها بالنسبة للمعنى سواء (وتقم) « أن » الزائدة (غالباً
بعد « لما ») كقوله تعالى : « ولما أن جاء البشير » أى : ولما جاء البشير
(وبين القسم ، و) بين (لو) كقول الشاعر : « فأقسم أن لو التقينا
وأنتم ... الخ » أى : فأقسم لو التقينا . الخ .

٣ - (إن : بالكسر والتخفيف) أى : بكسر الهمزة ، وتخفيف
النون ، يعنى : عدم تهديدها (ترد) على ثلاثة أنواع :

أ - (شرطية) نحو : « إن تضرب أضرب » .

ب - (ونافية) وهى التى كانت بمعنى « ما » النافية (نحو : « إن

الكافرون إلا في غرور .

ومخففة من المثقلة نحو : « وإن كل لما جميع لدينا محضرون »
في قراءة التخفيف ومتى اجتمعت « أن » و « ما » فالمتأخرة منها زائدة
أن : بالفتح والتشديد حرف تأكيد وتثؤول .

الكافرون إلا في غرور) (يعني : ما الكافرون إلا في غرور .

ج - (ومخففة من المثقلة) يعني : كانت أصلها « أن » بتشديد
النون ، فحذف التشديد ، وخففت النون (نحو : « وإن كل لما جميع
لدينا محضرون » في قراءة التخفيف) أي : بناءً على قول من قرأ
« لما » بتخفيف الميم بدون التشديد ، وفائدة « أن » المخففة هي التأكيد ،
وتقوية الكلام كالمشددة (ومتى) أي : في أي كلام (اجتمعت « أن »
و « ما ») الحرفية (فالمتأخرة منها زائدة) فنحو « ما إن أتيت بشيء
أنت تكرهه . . . الخ » « إن » فيها زائدة ، لأنه اجتمع « ما » و « إن »
وكان « إن » هي المتأخرة ، ونحو « وإن ما تخافن من قوم » « ما »
فيها زائدة ، لأنه اجتمع « إن » و « ما » وكان « ما » هي المتأخرة
والأصل فيها : « ما أتيت بشيء » و « إن تخافن » .

د - (أن : بالفتح والتشديد) أي : بفتح الهجزة وتشديد
النون (حرف تأكيد) يعني : حرف لتأكيد الكلام الذي يأتي بعدها
ولبيان أن الكلام الذي بعدها صحيح يقيناً (وتثؤول) « أن » هذه

مع معموليها بمصدر من لفظ خبرها إن كان مشتقاً ، وبالكون
إن كان جامداً ، نحو : « بلغني أنك منطلق » و « أن هذا زيد »
إن : بالكسر والتعديد .

(مع معموليها) أي : مع اسمها وخبرها (بمصدر من لفظ خبرها)
يعني : يحذف « أن » مع معموليها ، ويؤتى مكانها مصدر خبرها (إن
كان) خبرها (مشتقاً ، و) تؤول « أن » وحدها (بالكون) يعني :
تتحذف « أن » فقط ويؤتى بـ « الكون » الذي هو مصدر « كان »
فيوضع في محل « أن » (إن كان) خبرها (جامداً ، نحو : « بلغني
أنك منطلق ») فـ « أن » حرف تأكيد ، والكاف اسمها ، و « منطلق »
خبرها ، وحيث كان « منطلق » مشتقاً - لأنه إسم فاعل من « انطلق »
ينطلق - ، يؤتى بمصدره ، وهو « انطلق » فيوضع في مكان المجموع
فيقال : « بلغني إنطلاقك » ومعنى هذا ، مع معنى « بلغني أنك منطلق »
واحد . (و) نحو : « بلغني (أن هذا زيد ») فـ « أن » حرف تأكيد ،
و « هذا » اسمها ، و « زيد » خبرها ، وحيث كان « زيد » جامداً يؤتى
بـ « كون » فيوضع في مكان « أن » فيقال : « بلغني كون هذا
زيداً » ومعنى هذا ، مع معنى « بلغني أن هذا زيد » ، واحد .
٥ - (إن : بالكسر والتعديد) أي : بكسر الهمزة ، وتعديد

نرد :

حرف تأكيد تنصب الاسم وترفع الخبر ونصبها لغة
وقد تنصب ضمير شأن مقدراً فالجمله خبرها .
وحرف جواب كـ « نعم » وعد المبرد من ذلك قوله تعالى : « إن

الذون (نرد) على نوعين :

أ - (حرف تأكيد تنصب الاسم وترفع الخبر) نحو : « إن
زيداً قائم » تركيبه : « إن » حرف تأكيد ، و « زيداً » اسمها ،
و « قائم » خبرها (ونصبها) أي : نصب الاسم والخبر معاً (لغة) أي
في بعض اللغات ينصبون اسمها وخبرها معاً ، كقول القاهر : « إن
حراسنا أسداً » فد « حراسنا » اسمها ، و « أسداً » خبرها ، فنصب
الاسم والخبر (وقد تنصب) « إن » (ضمير شأن مقدراً) أي : حال
كون ضمير الشأن مقدراً (فالجمله) التي تأتي بعد « إن » تكون (خبرها)
و ضمير الشأن المقدر اسمها كقوله « من » : « إن من أشد الناس عذاباً
يوم القيامة المصورون » تقديره : إنه من أشد الناس . . الخ ، فالضمير
اسمها ، والجمله كلها خبرها .

ب - (وحرف جواب كـ « نعم ») أي : بمعنى « نعم » فلو
سألك سائل « أقام زيد ؟ » تقول : « إن » يعنى : نعم (وعد المبرد
من ذلك) أي : من يجيء « إن » بمعنى « نعم » (قوله تعالى : « إن

هذان لساحران ، ورد بامتناع اللام في خبر المبتدأ .
إذ : ترد ظرفاً للماضي فتدخل على الجملتين .

هذان لساحران (فقال المبرد : المعنى : نعم هذان لساحران ، وحيث
انه بمعنى نعم صار « هذان » مبتدأ ، و « لساحران » خبراً للمبتدأ
(ورد) قول المبرد (بامتناع) مجيء (اللام في خبر المبتدأ) يعني : خبر
المبتدأ لا يدخله الالف واللام ، وإنما يدخل الالف واللام في خبر « إن » ،
التأكيدية ، ولو كان « هذان » مبتدأ و « لساحران » خبره لما جاز دخول
اللام على « لساحران » ، فالصحيح ان « إن » في الآية للتأكيد لا بمعنى
« نعم » ، ولعل « لساحران » خبر لمبتدأ محذوف ، وجعلة المبتدأ
والخبر جميعاً خبر لـ « إن » فالاصل كان هكذا : إن هذان هما
ساحران .

٦ (- إذ : ترد ظرفاً للماضي) أي : الزمان الماضي ، يعني :
يكون بمعنى : « في زمان » بحيث لو رفعت « إذ » وجعلت مكانه كلمة
« في زمان » لا يتغير المعنى (فتدخل على الجملتين) أي : على الجملة الفعلية ،
وعلى الجملة الاسمية ، فالاول نحو : « جئتك إذ قام زيد » أي في زمان قام
زيد ، ف « قام زيد » جملة فعلية دخل عليها « إذ » والثاني نحو : « ضربتك
إذ زيد قائم » أي : في زمان زيد قائم ، ف « زيد قائم » مبتدأ وخبر

وقد يضاف إليها اسم زمان ، نحو : « حينئذ » و « يومئذ »
والمفاجأة بعد « بينما » أو « بينا » وهل هي حينئذ حرف أو
ظرف ؟ فيه خلاف .

إذا ترد ظرفاً للمستقبل فتضاف إلى شرطها ، وتنصب بجوابها
وتختص بالفعلية .

جملة اسمية دخل عليها « إذ » (وقد يضاف إليها) أي : إلى إذ (اسم
زمان ، نحو : « حينئذ » و « يومئذ ») فـ « حين » و « يوم » إسمان
للزمان أضيفا إلى « إذ » (و) قد تأتي « إذ » (للمفاجأة) فتكون
بمعنى « غفلة » و « دفعة » و « فجأة » وأمثال ذلك ، وتكون حينئذ
(بعد) كلمة (« بينما » أو) بعد كلمة (« بينا ») نحو : « بينما نحن
نتكلم إذ دخل زيد علينا » أي : دفعة دخل زيد علينا ، ونحو : « بينما
نحن نأكل إذ ذهب عمرو » أي : فجأة ذهب عمرو (وهل هي) أي :
« إذ » (حينئذ) أي : إذا كانت بعد « بينما » أو بعد « بينا » (حرف)
يدل على المفاجأة (أو ظرف ؟ فيه خلاف) بين النحويين .

٧ - (إذا : ترد ظرفاً للمستقبل) أي : للزمان المستقبل . وتدخل
على شرط وجواب (فتضاف إلى شرطها ، وتنصب بجوابها) بمعنى :
أنها منصوبة ، وجوابها هو الذي ينصبها (وتختص بالفعلية) أي :
لا تدخل « إذا » إلا على الجملة الفعلية فقط نحو : « إذا جاءك زيد

ونحو : « اذا السماء انفطت » مثل : « وان احد من المشركين
استجارك » وللعفاجاة فتختص بالاسمية .

فاكرمه ، تركيبه : « إذا » ظرف المستقبل ، « جاء » فعل ماض ، و « ك »
مفعوله ، و « زيد » فاعل جاء ، وجملة « جاءك زيد » الفعل والفاعل
والمفعول كلها شرط لـ « إذا » أضيف « إذا » اليها ، « ف » فاء الجواب
« اكرم » فعل أمر وفاعله ضمير « أنت » مستتر فيه وجوبا ، و « هـ »
الضمير مفعول « اكرم » وجملة « فاكرمه » الفعل والفاعل والمفعول كلها
جواب لـ « إذا » . و « إذا » منصوب محلها ، وناصبه جملة « فاكرمه »
(ونحو) قوله تعالى (« إذا السماء انفطت ») الذي يتمخيل إن « إذا »
أضيفت إلى الجملة الاسمية ، لأن « السماء » مبتدأ ، و « انفطت » خبره ،
فليس كذلك ، وانما هو من باب ما اشتغل عنه العامل بنصب ضميره ،
فـ « انفطت » تفسر « انفطت » التي حذفت من قبل السماء ، وأصله :
« اذا انفطت السماء انفطت » و « السماء » فاعل لـ « انفطت » المقدر ،
فبعد « اذا » في الواقع جملة فعلية ، لكن فعلها مقدر ، فهو (مثل)
قوله تعالى (« وان احد من المشركين استجارك ») الذي تقديره :
وان استجارك احد من المشركين استجارك ، و « استجارك » المذكور
في الكلام يفسر « استجارك » المحذوف بعد « ان » (و) تكون
« اذا » (للعفاجاة فتختص بالاسمية) أي : فلا تدخل الاعلى الجملة

نحو : « خرجت فاذا الصبح واقف » والخلاف فيها كأختها
أم : ترد

للعطف ، متصلة ومنقطعة ، فالمتصلة المرتبط ما بعدها بما
قبلها ، وتقع بعد همزة التحوية والاستفهام

الاسمية (نحو : « خرجت فاذا الصبح واقف ») فد « الصبح واقف »
جملة اسمية ، لأن « الصبح » مبتدأ ، و « واقف » خبره ، دخل « اذا »
(والخلاف فيها) أي : في « اذا » (كأختها) « إذ » يعني كما أنه اختلف النحويون
في ان « اذا » اذا كانت المفاجأة هل هي ظرف ، او حرف ، كذلك عليها
اختلفوا في « إذا » التي للمفاجأة ، فقال بعضهم : انها حرف لها معنى
المفاجأة ، وقال بعضهم : ظرف .

٨ - (أم : ترد) على نوعين :

أ - (للعطف ، متصلة ومنقطعة ، فالمتصلة) هي (المرتبط
ما بعدها) أي : ما بعد « ام » (بما قبلها ، وتقع) « أم » المتصلة هذه
(بعد همزة التحوية) وهي الهمزة الدالة على ان طرفي ما بعدها متساويان
كقوله تعالى : « سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم » فالهمزة الداخلة
على « انذرتهم » همزة تسوية ، و « أم » عطفت ما بعدها على ما قبلها ،
وهي « أم » المتصلة ، لأن ما بعدها جزء لما قبلها ، ومجموع ما بعدها وما
قبلها كلام واحد (و) تقع « ام » المتصلة بعد (الاستفهام) ايضاً ،

والمنقطعة كـ « بل »

وحرف تعريف ، وهي لغة حمير ،

أما : بالفتح والتشديد

نحو : « ازيد قام ام عمرو ؟ » فالحمزة للاستفهام ، و « أم » عطفت
ما بعدها على ما قبلها « وأم » في هنا متصلة ، لأن مجموع ما بعدها وما
قبلها كلام واحد (و) أم (المنقطعة) هي التي تنطف ما بعدها على
ما قبلها ، ولكن لا يرتبط ما بعدها بما قبلها ، بل يكون ما بعدها كلاماً
مستقلاً ، ومعناها الاضراب عن ما قبلها (كـ « بل ») كقوله تعالى :

« هل يستوى الاعمى والبصير ؟ ام هل تحتوى الظلمات والنور ؟ الخ » .

ب - (وحرف تعريف) مثل « ال » (وهي لغة حمير) - بكسر

الحاء ، وسكون الميم ، وفتح الباء - و « بنو حمير » قبيلة ، تستعمل

« ام » مكان « ال » التعريف ، فإذا ارادوا ان يقولوا : « غلام الرجل » قالوا :

« غلام ام رجل » ، وفي الحديث : ان احدهم جاء الى رسول الله « ص » ،

فقال : « امن ام بر ام صيام في ام سفر ؟ » يعني : « امن البر الصيام

في السفر ؟ » فأجابه رسول الله « ص » : « ليس من ام بر ام صيام في

ام سفر » اي : ليس من البر الصيام في السفر .

٩ - (أمّا : بالفتح والتشديد) أى : بفتح الحمزة ، وتشديد

الميم على نوعين :

حرف تفصيل غالباً ، وفيها معنى الشرط للزوم الغاء والزم
حذف شرطها وعوض بينها عن فعلها جزء مما في حيزها وفيه
اقوال

أ - (حرف تفصيل) اي : تنويع وتقسيم (غالباً) كقوله تعالى :
« فاما اليتيم فلا تقهر ، واما السائل فلا تنهر » (وفيها معنى الشرط للزوم)
محبي « الفاء » بعدها ، فعني الآية يكون : ان كان يتيماً فلا تقهره ، وان
كان سائلاً فلا تنهره (والزم حذف شرطها) اي : حذف فعل الشرط ،
وهو « كان » في الآية (وعوض بينها) اي : بين أما وبين الغاء الذي بعدها
(عن فعلها اي : عن الفعل المحذوف (جزء مما في حيزها) في حيز اما ، يعني
يؤتي بكلمة هي جزء من الكلمات التي يجب ان تأتي بعد « اما » فتوضع
تلك الكلمة بعد « اما » ، عوضاً عن الفعل الذي حذف بعد « اما » ،
وذلك لثلاثا يتصل « اما » بالغاء الذي بعدها ، وذلك الجزء هو كلمة
« اليتيم » و « السائل » في الآية (وفيه) اي : في هذا الجزء (اقوال)
ثلاثة :

احدها : انه جزء من اجزاء الجواب قدم عليه ، ليفصل بين
« اما » وبين الغاء ، ففي الآية الكريمة كان الاصل : فاما ان كان يتيماً
فلا تقهر اليتيم ، واما ان كان سائلاً فلا تنهر السائل ، فـ « اليتيم »
و « السائل » كانا من اجزاء الجواب قدما على الغاء للفصل بين « اما »

وبين « الفاء » .

الثاني : انه معمول للفعل المحذوف ، الذي كان شرطاً له « اما »
ففي الآية الكريمة . كان « اليتيم » الفاصل بين « اما » وبين « الفاء » هو
« يتيماً » دخل عليه الالف واللام ، فحذف منه التنوين ، وكذلك « السائل »
الفاصل بين « اما » وبين « الفاء » هو كان « سائلاً » في الأصل ، دخل
عليه الالف واللام ، فحذف منه التنوين وصار « السائل » .

الثالث : ان لم يكن ما بعد الفاء ما يمتنع تقديمه ، فهو جزء للجواب
قدم على الجواب ، مثل « اليتيم » و « السائل » في الآية الكريمة ، وإن
كان ما بعد الفاء لا يجوز تقديمه فهو جزء الشرط المحذوف ، نحو : « اما
زيداً فاني لا اضرب » فـ « زيد » لا يمكن ان يكون جزءاً مما بعد الفاء ،
لانه إن كان جزءاً من ما بعد الفاء يجب ان يكون مفعولاً له « لا اضرب »
وحيث ان « لا اضرب » خبر له « ان » ولا يجوز تقديمه على « ان »
فكذلك لا يجوز تقديم مفعوله على « ان » . وانما يكون « زيداً » جزءاً
من الشرط المحذوف ، فأصل المثال هكذا « اما ان كان هو زيداً فاني
لا اضرب » فحذف « كان » الذي هو فعل الشرط وحذف « هو » الذي
كان اسمه ، وبقي « زيداً » هو خبر « كان » . ولكل من هذه الاقوال
تفاصيل نجدها في الشرح الكبير للمرحوم السيد عليخان « قدس » .

وقد تمارق التفصيل كالواقعة في اوائل الكتب .
 اما : بالكسر والتشديد حرف عطف على المشهور وترد :
 للتفصيل نحو : « اما شاكراً ، واما كفوراً » .
 وللإيهام .

ب - (وقد تمارق) اما (التفصيل) اي : لان تكون للتفصيل
 والتقسيم (كـ) « اما » (الواقعة في اوائل الكتب) نحو : « اما بعد
 فهذا شرح على كتاب الصمدية » ، و « اما » هذه للاستيناف .
 ١٠ - (اما : بالكسر والتشديد) اي : بكسر الهمزة وتشديد
 الهم (حرف عطف على المشهور) بين علماء النحو ، والمراد « اما » الثانية
 فهي التي تعطف ما بعدها على ما قبلها ، لا « اما » الاولى ، فانها ليس
 قبلها شيء حتى يعطف ما بعدها على ما قبلها ، نحو : « جاءني اما زيد
 واما عمرو » (وترد) لحسة انواع :

أ - (للتفصيل) والتنويع (نحو : « اما شاكراً واما كفوراً »)
 يعني : الذين هذبناهم طريق الحق على نوعين : اما شاكراً واما كفوراً .
 ب - (وللإيهام) وهي تستعمل في ما اذا كان المتكلم عالماً
 واراد ان يبههم الامر على المخاطب ، ليقع المخاطب في الفلك ، نحو قوله
 تعالى : « وآخرون مرجون لامر الله ، اما بعد » ، واما يتوب
 عليهم فان الله تعالى هو يعلم الذين يعذبهم ، ويعلم الذين يتوب عليهم ،

والشك .

وللتخير .

والإباحة .

و « اما » لازمة قبل المعطوف عليه بها .

ولكن يريد الله ان يكون ذلك مبهماً على الناس .

ج - (والشك) وهي تستعمل في ما اذا كان المتكلم شاكاً لا يدري

كقولك : « جاءني اما زيد واما عمرو » اذا لم تعلم الذي جاء منها .

د - (وللتخير) وهي تستعمل في ما يجوز الجمع بينها ، نحو :

« تزوج إما هنداً وإما أختها » فإنه لا يجوز تزويج هند وأختها معاً ،

لعدم جواز الجمع بين الأختين .

هـ - (والإباحة) وهي تستعمل في ما يجوز الجمع بينها ، نحو :

« اجلس إما مع العلماء وإما مع العباد » فإنه يجوز الجلوس معها .

و « اما » لازمة قبل المعطوف عليه بها اي : باما ، بمعنى : اذا

اردت عطف شيء على شيء ، وكان العاطف « اما » فيجب ذكر « اما »

قبل الشيء المعطوف عليه ، مثل جميع الأمثلة السابقة فلا يصح ان

تقول : « جاءني زيد وإما عمرو » بل يجب ان تأتي بـ « اما » ايضاً

على « زيد » الذي هو المعطوف عليه .

ولا تنفك عن الواو غالباً .

أي : بالفتح والتشديد ترد :

إسم شرط : نحو : « أيا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى »

وإسم استفهام نحو : « أي الرجلين قام ؟ » .

ودالة على معنى الكمال

(ولا تنفك) « اما » (عن الواو غالباً) يعني : غالباً يذكر الواو

مع « اما » العاطفة ، كالامثلة العاطفة كلها ، وقد نجي . قليلا بدون الواو

كقول الشاعر : « إيا إلى جنة ، إيا إلى نار » و « إيا ، هذه أصلها

« إيا » قلبت الميم الأولى ياءاً ، فصارت « إيا » .

١١ - (أي : بالفتح والتشديد) أي : بفتح الهمزة وتشديد

الياء (ترد) على خمسة أوجه :

أ - (إسم شرط : نحو : « أيا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى »)

ويدل على أنها لشرط : جزم « تدعوا » فإنه لو لم ينجزم وجب ذكر

النون ، بأن يقال « تدعون » ، وكذلك دخول الفاء على الجملة الاسمية

التي هي جواب الشرط ، وهي : « فله الاسماء الحسنى » فإن الفاء لا تدخل

إلا على جواب شرط جازم .

ب - (وإسم استفهام نحو : « أي الرجلين قام ؟ ») .

ج - (ودالة على معنى الكمال) يعني : قد تأتي « أي » للدلالة

نحو : « مررت برجل أي رجل » .

ووصلة لنداء ذي اللام نحو : « يا أيها الرجل » .

وموصولة ، ولا يعرب من الموصولات سواها نحو : « أكرم
أبا أكرمك » .

على معنى الكمال (نحو : « مررت برجل أي رجل ») يعني : مررت
برجل كامل في صفات الرجولية الحمئة .

د - (ووصلة لنداء ذي اللام) إعلم : أنه لا يدخل حرف النداء
على اسم فيه الألف واللام ، وإذا دخل وجب أن يتصل « أي »
بحرف النداء ، حتى يجوز دخول حرف النداء على ذلك الاسم المحل
بالألف واللام ، ولذا تسمى « أي » في هنا « وصلة لنداء ذي اللام »
يعني : تعبر « أي » سبباً لصحة نداء ذي اللام (نحو : « يا أيها
الرجل ») فإنه لما لم يصح « يا الرجل » جيء به « أي » بين حرف
النداء ، وبين الألف واللام ، فصار « يا أيها الرجل » والهاء لتفسيه .

هـ - (وموصولة) فتكون بمنزلة الذي ، والتي ، واخوانها (ولا
يعرب من الموصولات سواها) أي : غير « أي » فالموصولات كلها
مبنية إلا « أي » فإنها تعرب ، بمعنى أنها ترفع إن كان مبتدأ ، أو
فاعلاً ، وتنصب إن كان مفعولاً ، أو حالا ، ونحو إن صارت مضافاً
إليها ، أو دخل عليها حرف الجر ، وهكذا (نحو : « أكرم أبا أكرمك »)

بل : حرف عطف ، وتقيد بعد الاثبات صرف الحكم عن
المعطوف عليه ، إلى المعطوف بعد النفي ، والنفي تقرير حكم
الاول ، وإثبات ضده للثاني أو

فـ « أي » في هذا المثال صارت مفعولاً لـ « اكرم » ، لان فاعل « اكرم »
ضمير مستتر فيه وجوباً ، لذلك صارت « أي » منصوبة ، ونحو :
« جاءني أي هو قائم » فـ « أي » في هذا مرفوع ، لانه صار فاعلاً
لـ « جاءني » ، ونحو : « مررت بأي يقوم » فـ « أي » في هنا مجرور ،
لدخول حرف الجر - وهو الباء - عليه .

١٢ - (بل : حرف عطف ، وتقيد ان جاءت (بعد الاثبات)
أي : بعد كلام موجب (صرف الحكم عن المعطوف عليه إلى المعطوف)
يعني : الحكم الذي نسب الى ما قبلها ، نجعله لما بعدها ، نحو : « جاء زيد بل
همرو » فان « بل » الحكم الذي نسب الى « زيد » وهو المجيء جعله « همرو »
(و) ان جاءت « بل » (بعد النفي ، والنفي) فتقيد (تقرير حكم الاول ،
واثبات ضده) أي : ضد حكم الاول (للثاني) أي : لما بعدها ، يعني :
أن « بل » تقيد أن الحكم الذي نسب الى ما قبلها صحيح ، وضد ذلك
الحكم منسوب الى ما بعدها ، نحو : « ماضرب زيد بل همرو »
و « لا تضرب زيدا بل همراً » فالمعنى : زيد ماضرب وهمرو ضرب ،
ولا تضرب زيدا واضرب همراً (أو) تقيد « بل » اذا كانت بعد نفي

نقل حكمه إليه عند بعض .

١٣ - حاشا : ترد

للاستثناء حرفاً جارياً أو فعلاً جامداً وفاعلها مستتر طائد إلى

مصدر مصاغ مما قبلها .

أو نهى (نقل حكمه إليه) أي : نقل حكم الأول إلى الثاني (عند بعض)
يعني : قال بعض النحويين : ان « بل » حيثئذ تنقل الحكم مما قبلها إلى
ما بعدها ، فمثل « ماضرب زيد بل عمرو » معناه : عمرو ماضرب ،
لان الحكم الذي كان لما قبل « بل » وهو سلب الضرب عن زيد نقل
عما قبلها إلى ما بعدها ، ونحو : « لانضرب زيداً بل عمراً » معناه :
لانضرب عمراً ، لان الحكم الذي كان لما قبل « بل » وهو النهي عن
ضرب زيد نقل مما قبلها إلى ما بعدها ، فصار النهي عن ضرب عمرو .

١٣ - (حاشا : ترد) على وجهين :

أ - (للاستثناء) فتكون (حرفاً جارياً) تجر المستثنى نحو :
« جاءني القوم حاشا زيد » (أو) تكون (فعلاً) متعدياً (جامداً) أي :
غير مشتق ، ليس لها مضارع ، واسم فاعل ، وأمر وغيرها (وفاعلها)
أي : فاعل « حاشا » حيثئذ ضمير (مستتر) في « حاشا » (طائد إلى
مصدر مصاغ) أي : مصنوع (مما قبلها) أي : من الفعل الذي قبلها ،
فتثلاً : « قام القوم حاشا زيداً » تقديره : قام القوم جانب هو زيداً

أو اسم فاعل أو بعض مفهوم ضمناً منه .

وللتنزيه نحو « حاشا لله » وهل هي اسم بمعنى « براءة »

أو فعل بمعنى « برأت » أو اسم فعل بمعنى « أبرأ » خلاف .

و « هو » هذا يرجع الى « قيامهم » الذى هو مصدر « قام » ، فيكون
المعنى : قام القوم جانب قيامهم زيداً (أو) يكون الضمير الذى هو
فاعل « حاشا » عائداً الى (اسم فاعل) مفهوم مما قبل « حاشا » فيصير
تقدير المثال هكذا : قام القوم جانب القائم منهم زيداً (أو) يرجع
الضمير الى (بعض مفهوم ضمناً منه) أى : مما قبلها ، فانه اذا قيل « قام
القوم حاشا زيداً » عرف أن بعض القوم قام ، لا كلهم ، لان زيداً كان
منهم ولم يقم ، فيجمل ذلك البعض الذى يفهم من الكلام انه هو الذى
قام مرجعاً للضمير الذى هو فاعل لـ « حاشا » ، ويجمل زيداً مفعولاً
« لحاشا » فيكون : « قام القوم حاشا هو زيداً » معناه : قام القوم
جانب بعضهم زيداً .

ب - (وللتنزيه) أى : التبرئة (نحو « حاشا لله ») معنى : تنزيهاً
لله ، ونحو : « حاشا لزيد أن يفعل المنكرات » يعنى : زيد متردد عن
فعل المنكرات (وهل هي) أى : « حاشا » التى للتنزيه (اسم بمعنى
« براءة » ، أو فعل بمعنى « برأت » أو اسم فعل بمعنى « أبرأ »)
- بضم الهزة ، وفتح الباء ، وتشديد الراء المكسورة - (خلاف)

حتى : ترد

حاطقة لجزء أقوى أو أضعف بمهلة ذهنية ، ونختص .

بين علماء النحو ، فقال بعضهم بالأول ، وقال بعضهم بالثاني ، وقال بعضهم بالثالث .

١٤ - (حتى : ترد) على ثلاثة أوجه :

أ - (حاطقة لجزء) من المعطوف عليه ، على المعطوف عليه ،
يعني : تعطف جزءاً مما قبلها عليها ، نحو : «أكلت السمكة حتى رأسها»
فالرأس جزء من السمكة ، عطفته حتى على نفس «السمكة» ، فقد يكون
الجزء الذي تعطفه حتى (أقوى) من بقية الأجزاء ، كهذا المثال ،
فإن رأس السمكة أقوى من بقية أجزائها (أو أضعف) نحو : «أكلت
السمكة حتى ذيلها» فالذيل أضعف من بقية أجزائها (بمهلة ذهنية)
يعني : يجب في المعطف بحيث أن يكون ما بعد «حتى» مترتباً على ما قبلها
ترتيباً ذهنياً ، يعني : أن يدخل في الذهن ما بعد «حتى» بعد
دخول ما قبلها في الذهن ، فانه لو قيل : «أكلت السمكة حتى رأسها»
فيأتي في الذهن السمكة أولاً ، ثم رأسها ، ولو قيل : «أكلت السمكة
حتى ذيلها» يأتي في الذهن أولاً السمكة ثم ذيلها ، ولا يلزم أن يكون
ترتيب في الخارج ، فلو كان قد أكل رأس السمكة ، أو ذيلها أولاً ثم أكل
بقية السمكة يصح أن يقول : «حتى رأسها» و «حتى ذيلها» (ونختص)

بالظاهر عند بعض .

وحرف ابتداء فتدخل على الجمل .

وترد جارة فتخصم بالظاهر خلافاً للمبرد .

« حتى » العاطفة (بالظاهر عند بعض) . يعني : قال بعض النحاة :

لا تدخل الا على الاسم الظاهر ، فلا تعطف الضمير .

ب - (وحرف ابتداء) أى : هي حرف تكون الجملة بعدها

مستأنفة ، غير مرتبطة بما قبلها في الاعراب ، وان كانت مرتبطة بما

قبلها في المعنى (فتدخل على الجمل) فقط ، ولا يكون بعدها مفرد .

فتدخل على الجملة الاسمية كقول الشاعر :

« فا زالت الفتلى نزع دمائها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل »

فـ « ماء دجلة » مضاف ومضاف اليه مبتدأ ، و « أشكل »

خبره فهذه جملة اسمية دخلت « حتى » عليها ، وقد تدخل على الجملة

الفعلية ، نحو : « مضارب العمكران حتى فان عمكر على بن أبي طالب

عليها السلام » فـ « فاز » فعل ماض ، و « عمكر على » فاعله ، والجملة

فعلية دخلت « حتى » عليها .

ج - (وترد جارة) أى : قد تكون حرف جر (فتختصم بالظاهر) أى : تدخل

على الاسم الظاهر ونجوه ، ولا تدخل على الضمير ، نحو : « سرت من البصرة

حتى الكوفة » (خلافاً للمبرد) فانه قال : حتى الجارة تدخل على الضمير ايضاً ،

وقد ينصب بعدها المضارع بأن مضمرة لا بها خلافاً للكوفيين .
الفاء : ترد

رابطة للجواب الممتنع جملة شرطاً .

نحو : « نصرت الناس حتاك » (وقد ينصب بعدها) أي : بعد « حتى »
الجارّة (المضارع) يعني : قد يأتي الفعل المضارع بعد « حتى » الجارة
ويصير منصوباً ، ويكون نصب المضارع بعدها (بأن مضمرة لا بها)
يعني : أن ناصب المضارع لا يكون نفس حتى ، بل يقدر « أن »
بعد حتى ، ويكون « أن » المقدرة نحو : « حاربنا الكفار حتى يدخل
المسلمون بلادهم » أي : حتى أن يدخل (خلافاً للكوفيين) حيث قالوا :
إن « حتى » هي بنفسها تنصب الواقع بعدها .

١٥ - (الفاء : ترد) على وجهين :

أ - (رابطة للجواب الممتنع جملة شرطاً) اعلم : أن جواب
الشرط قد يمكن أن يصير شرطاً نحو : « أن تضرب أضرب » فـ « تضرب »
فعل الشرط ، و « أضرب » جواب الشرط ، فيجوز قلب الثال ، وجعل
الجواب في محل الشرط ، وتقول : « أن اضرب تضرب » ، وقد لا يمكن
أن يصير الجواب في محل الشرط ، كما إذا كان الجواب جملة إنشائية ،
نحو : « أن تضرب فأنا ضارب » فـ « تضرب » فعل الشرط ، و « أنا
ضارب » جواب الشرط ، ولا يمكن أن يوضع جملة « أنا ضارب » في

وحصر في ستة مواضع و

محل « تضرب » لانه لا معنى ان يقال : « ان انا ضارب تضرب » لان حرف الشرط لا يدخل على اسم ، فكل جواب شرط يمتنع ان يصير شرطاً يؤتى بالفاء على ذلك الجواب لربط الجواب بالشرط (وحصر) ما يمتنع جملة شرطاً (في ستة مواضع) :

أحدها : ان يكون الجواب جملة اسمية ، نحو : « إن تضربني فأنا ضارب » .

الثاني : ان يكون جملة انشائية ، نحو : « ان تضربني فاكرمني » .

الثالث : ان يكون فعلاً جامداً ، نحو « ان تضربني فعمى ان اضربك » .

الرابع : ان يكون فعلاً ماضياً دخل عليه « قد » ، نحو : « ان تضربني فقد ذهب عقلك » .

الخامس . ان يكون فعلاً مضارعاً دخل عليه حرف الاستقبال نحو . « من يضربني فمأخربه » .

السادس : ان يكون مقروناً بحرف له الصدر ، كـ « ما » النافية ،

نحو : « إن تضربني فأضربك » ، وقد مر شيء من التفصيل حول ذلك في أول فصل من الحديقة الثالثة (و) تأتي الفاء - ايضاً -

لربط شبه الجواب ، نحو « الذي يأتيني فله درهم » وعاطفة فتفيد
التمقيب والترتيب بنوعيه ، فالحقبي نحو : « قام زيد فعمرو »
والذكرى نحو : « ونادى نوح ربه فقال »

(لربط شبه الجواب ، نحو : « الذي يأتيني فله درهم ») جملة « له درهم »
ليمت جواباً ، لانه ليس قبلها شرط حتى تصير جواباً للشرط ، ولكن
مضمون « الذي يأتيني » يشبه الشرط ، لان « الذي يأتيني فله درهم »
مع « إن يأتيني أحد فله درهم » في معنى واحد ، لذا وجب دخول الفاء
تلى جملة « له درهم » - حيث أنها شبه جواب - لربطها بما قبلها .

ب - (وعاطفة فتفيد التمعيب) وهو وقوع المعطوف بعد وقوع
المعطوف عليه بفاصلة قليلة (و) تفيد (الترتيب) وهو وقوع المعطوف
بعد المعطوف عليه ، لا قبله ، ولا معه (بنوعيه) أي : بنوعي الترتيب ،
وهما الترتيب الحقبي ، والترتيب الذكرى (ف) الترتيب (الحقبي) وهو ان يقع
المعطوف بعد المعطوف عليه - في الواقع - (نحو : « قام زيد فعمرو »)
المعنى : أن صراً قام بعد أن قام زيد (و) الترتيب (الذكرى)
وهو أن يكون المعطوف بعد المعطوف عليه في الكلام إذ والذكر ،
وإن كانت مقارناً له في الخارج (نحو : « ونادى نوح ربه
فقال ») فإن « قال » هو نفس النداء الذي نادى به نوح ربه ، فهما
شيء واحد ، وفي وقت واحد ، ولكن في الآية ذكر « قال » بعد

وقد تفيد ترتيب لاحقها على سابقها فتسمى « فاء المبيية » نحو :
 « فتصبح الارض مخضرة » وقد تختص حينئذ باسم « النتيجة »
 و « التفريع » وقد تلي عن محذوف فتسمى : « فصيحة » عند
 بعض نحو : « فاضرب بمصاك الحجر فانفجرت » .

« ونادى نوح ربه » (وقد تفيد) الفاء (ترتيب لاحقها) أي : ما بعدها
 (على سابقها) يعني : يكون معنى الفاء ان ما قبلها سبب للحصول
 ما بعدها (فتسمى : فاء المبيية ، نحو) قوله تعالى : « ألم تر ان الله
 انزل من السماء ماءً (فتصبح الارض مخضرة) » فالفاء الداخلة على
 « تصبح » تدل على ان نزول الماء من السماء سبب لان تخضر الارض - أي :
 تصير خضراء ، كناية عن ثبوت الزرع - (وقد تختص) الفاء (حينئذ)
 أي : إذا كان ما قبلها سبباً لما بعدها تسمى (باسم « النتيجة » و « التفريع »)
 يعني يقال لها : « فاء النتيجة » و « فاء التفريع » لان ما بعدها نتيجة
 لما قبلها ، وفرع لما قبلها ، فان خروج الزرع نتيجة لنزول المطر ، وفرع
 لنزول المطر (وقد تلي) الفاء الماطفة ، أي : تملن (عن محذوف)
 يعني : تخبر أن هناك شيئاً محذوفاً (فتسمى : « فصيحة » عند بعض)
 النحويين ، أي : الدالة ، لان الافصاح بمعنى : الدلالة والاعطاف (نحو :
 « فاضرب بمصاك الحجر فانفجرت ») فان « انفجرت » ليست معطوفة
 على « فاضرب » لان « فاضرب » فعل امر ، و « انفجرت » فعل ماض

قد : نرد إسمًا بمعنى يكنى ، أو حسب ، نحو : « قدنى »
و « قدنى درم » ، وحرف تقليل مع المضارع وتحقيق مع الماضي
ولا يعطف فعل الماضي على فعل الأمر ، وليس هذا الغاء فاء التثنية ،
لأنه ليس ما قبله سبباً وعلة لما بعده ، إذ الأمر بالضرب ليس علة
لانفجار الأرض بالمياه ، وإنما الضرب بالأرض هو الذي يجب خروج
الماء فالتقاء الداخلة على « انفجرت » تدل على أن هناك فعل ماضٍ
محذوفاً عطف عليه « انفجرت » ، تقديره : فضرب فأنفجرت .

١٦ - (قد : نرد) على وجهين :

أ - (إسمًا بمعنى يكنى ، أو) بمعنى (حسب ، نحو : « قدنى »)
درم « بمعنى : يكفيني درم » ، (و « قدنى درم ») بمعنى : حسبى
درم ، والفرق بينهما : أنه إذا كان بمعنى « يكنى » تدخل نون الوقاية
كما تدخل نون الوقاية على « يكنى » ، وإذا كان بمعنى « حسب »
فلا يقال : « حسبى » بل يقال : « حسبى »

ب - (وحرف تقليل) أي : دالة على القلة والاحتمال إذا كانت
(مع) الفعل (المضارع) نحو : « قد يضرب زيد » أي : قليلاً يضرب
أو يحتمل أن يضرب . (و) تكون حرف (تحقيق) أي : دالة على
وقوع ما بعدها يقيناً وتحقيقاً ، إذا كانت (مع) الفعل (الماضي) ،

غالباً قيل : وقد تقربه من الحال ومن ثم إلزمت في الحالية المصدرة به ، وفيه بحث مشهور .

غالباً (أى . غالباً - إذا كانت مع المضارع تدل على التقليل ، وغالباً إذا كانت مع الماضي تدل على التحقيق - لادائماً ، فنحو - « قد ضرب زيد » معناه : ان الضرب صدر من زيدا يقيناً وتحققاً (قيل : وقد تقربه) أى . تقرب « قد » فعل الماضي (من الحال) أى : من الزمن الحاضر ، فلو قلت « ضرب زيد » كان المعنى : ان الضرب صدر من زيد في الزمان الماضي ، سواء كان الزمان الماضي قريباً من الحال الحاضر ، أم بعيداً عنه ، أما لو قلت « ضرب زيد » قد يفيد دخول قد أن الضرب صدر من زيد في الزمان الماضي القريب من الحال الحاضر (ومن ثم) أى : من أجل أن دخول قد على الماضي تقرب الماضي إلى الحال الحاضر (إلزمت) أى : وجبت « قد » (في) الجملة (الحالية المصدرة به) أى : التي اولها فعل ماض ، وذلك لكي يقرب الماضي إلى الزمن الحاضر (وفيه) أى : كون دخول قد على الجملة الحالية المصدرة بالماضي لاجل التقريب إلى الحال (بحث مشهور) وهو : أن الجملة الحالية لا تكون دائماً للزمن الحاضر ، فقد تكون لزمان ماض ، نحو : « جاء زيد قبل سنة وقد مات أبوه » فه « مات أبوه » جملة حالية ، ولكن موت أبيه وقع في الزمان الماضي قبل سنة - بالنسبة لوقت

قط : ترد إصم بمعنى « إنته » وكثيراً ما تحلى بالفاء نحو : « قام زيد فقط » وظرفاً لاستغراق الماضي منفياً وفيه خمس لغات .

التكلم - ، وقد تكون الجملة الحالية المزمع المستقبل ، نحو : « سيأتي زيد بعد سنة وقد مات ابنه » فـ « مات ابنه » جملة حالية ، ولكن موت ابنه يقع في الزمان المستقبل بعد سنة من حين التكلم ، وكلمة « قد » إذا دخلت على الماضي إنما تقر به من الزمن الحاضر في حال التكلم لامن الزمن الحالي بالنسبة للجملة الحالية ، سواء كانت للماضي أم للمضارع ، أم للحال ، فنبين . أن دخول « قد » على الجملة الحالية المصدرة بالمضارع ليس لأجل تقرب « قد » الماضي إلى الحال . فتفكر .

١٧ - (قط : ترد) على وجهين :

أ - (إصم فعل بمعنى « إنته » وكثيراً ما تحلى بالفاء) أى : تدخله الفاء (نحو : « قام زيد فقط ») يعني : إذا عرفت أن زيداً قام فأنته عن السؤال من قيام غير زيد .

ب - (وظرفاً لاستغراق) فعل (الماضي منفياً) أى : الماضي المنفي ، ومعنى الاستغراق أن « قط » تدل على أن النفي شامل للجميع الأزمنة الماضية ، حتى الزمان الحاضر ، نحو : « ما رأيت زيداً قط » أى : إلى الآن لم أره (وفيه) أي : في قط (خمس لغات) بل أكثر من خمسة ، ولكننا نذكر خمسة منها وهي :

الأولى : « قط » بفتح الفاء ، وتشديد الطاء المضمومة ، وهي أفصحها ،

ولا تجماع مستقبلا . .

كم : ترد خبرية وإستفهامية ، وتشتركان في البناء والافتقار إلى التمييز .

وأشهرها .

الثانية : « قَطَرٌ » بفتح القاف ، وتشديد الطاء المكسورة .

الثالثة : « قَطَا » بضم القاف ، وضم الطاء المهددة .

الرابعة : « قَطُ » بفتح القاف ، والطاء المخففة

الخامسة : « قَطُ » بفتح القاف ، وسكون الطاء .

(ولا تجماع) « قَط » (مستقبلا) أي : لا تذكر مع فعل المستقبل

لا يقال : لا يضرب زيد قط .

١٨ - (كم : ترد) على وجهين :

أ - (خبرية) بمعنى : كثير ، نحو : « مات زيد وكم أموال

تركها » يعني : أموالا كثيرة تركها .

ب - (إستفهامية) بمعنى : أي مقدار ، أو أي عدد ، ونحو

ذلك ، نحو : « كم مالك ؟ » و « كم يبيضا نملك ؟ » أي : أي مقدار

مالك ؟ وأي عدد من البيض نملكهما ؟ (وتشتركان) أي : كم

الخبرية ، وكم الإستفهامية (في البناء) يعني : كلاهما مبنيان على السكون

(والافتقار) أي : الاحتياج (إلى التمييز) فكلاهما لا تصيران معلومين

ولزوم الصدر .

وتختص الخبرية بجز التميز مفرداً او مجموعاً ، والاستفهامية
بنصبه ولزوم إفراده .

كيف : ترد شرطية .

إلا إذا جيء لها بتمييز ، وتميزها هو الشيء الذي يبينها ، ففي « كم من
اموال ترك » « أموال » تميزها ، وفي « كم مالك ؟ » « مالك » تميزها
(ولزوم الصدر) فكلاهما يجب ان تكونا لفظاً في صدر الكلام ، وعاملها
يتأخر عنها دائماً ، ففي مثل : « كم من اموال ترك » العامل في « كم »
هو « ترك » لكنه يجب أن يتأخر عن « كم » ، وفي « كم بيضاً تملك »
العامل في « كم » هو « تملك » وهكذا .

(وتختص) « كم » (الخبرية بجز التميز) بمعنى : يجب جز تميزها
بإضافة « كم » إلى تميزها (مفرداً) كان التميز (أو مجموعاً) اي : جمعاً ،
نحو : « كم كافر قتلته » و « كم كافرين قتلتهم » (و) تختص « كم »
(الاستفهامية بنصبه) اي : بوجوب نصب تميزها (ولزوم إفراده)
أي : لزوم كون تميزها مفرداً ، تقول : « كم مالك ؟ » - بنصب
المال ، وإفراد المال - ولا يصح أن تقول : « كم أموالك ؟ » .

١٩ - (كيف : ترد) على وجهين :

أ - (شرطية ، فـ) تدخل على فعلين متفقين في اللفظ والمعنى ،

فتعجزم الفعلين عند الكوفيين .

واستفهامية ، فتقع خبراً في نحو : « كيف زيد ؟ » و « كيف أنت ؟ » ومفعولاً في نحو : « كيف ظننت زيداً ؟ » وحالاً في نحو : « كيف جاء زيد » .

لو : ترد :

شرطية ،

الأول شرطية ، والثاني جوابية ، نحو : « كيف تقوم أقوم » و (تعجزم الفعلين عند الكوفيين) فلا يقولون « كيف تقوم أقوم » .

ب - (وإستفهامية ، فتقع خبراً) للبستداً (في نحو : « كيف زيد ؟ ») فـ « كيف » خبر مقدم ، و « زيد » مبتدأ مؤخر (و « كيف أنت ؟ ») فـ « كيف » خبر مقدم ، و « أنت » مبتدأ مؤخر (و) تقع (مفعولاً في نحو : « كيف ظننت زيداً ؟ ») فـ « ظننت » فعل قلبي وفاعل ، و « زيداً » مفعوله الأول ، و « كيف » مفعوله الثاني (و) تقع (حالاً في نحو : « كيف جاء زيد ») فـ « جاء » فعل و « زيد » فاعله ، و « كيف » حال لزيد ، وفي جميع ذلك قدم « كيف » لأنها دائماً تكون في صدر الكلام ، ولا تتأخر .

٢٠ - (لو : ترد) على أربعة أوجه :

أ - (شرطية) فتدخل على جملتين ، الأولى : شرطها ، والثانية

فتقتضي إمتناع شرطها ، واستلزامه لجوابها ، وتختص بالماضي ولو مؤولا .

وبمعنى « إن » الشرطية ، وليست جازمة

جوابها (فتقتضي إمتناع شرطها ، واستلزامه) أى : استلزام الشرط (الجوابها) أى : الجواب « لو » ، يعنى : أن « لو » تفيد أن شرطها إلى الآن لم يحصل ، وإن حصل الشرط ، فيقينا يحصل الجواب ايضاً ، نحو : « لو جاءك زيد فانا اكرمه » فـ « جاءك زيد » شرط لـ « لو » ، و « فانا اكرمه » جواب لها ، فالمعنى : أن زيدا إلى الآن لم يملك ، فان حصل المهي من زيد في المستقبل فيحصل الاكرام مني له (وتختص « لو » (بـ) الدخول على فعل (الماضى) يعنى : يجب أن يكون شرطها فعلا ماضياً (ولو مؤولا) يعنى : لو كان كلام دخل « لو » فيه على الفعل المضارع يجب أن تؤوله بالماضى ، وإلا لا يصح دخول « لو » على غير الماضى ، كقوله تعالى : « ولو ترى إذ المجرمين . . . الخ » فـ « لو » دخل على « ترى » الذى هو فعل مضارع ، ولكن حيث أن أقوال الله تعالى صادقة يقيناً ، فحين أنه يخبر عن شىء يقع ذلك يقيناً ، فن شدة الصدق كان حكمه حكم الاخبار عن شىء واقع في الماضى ، لذلك صح دخول « لو » على فعل المضارع .

ب - (وبمعنى « إن » الشرطية ، وليست جازمة) أى : لا تنجزم

خلافاً لبعضهم .

ويعني ليت نحو : « لو ان لنا كرة » .

ومصدرية وقد مضت .

لولا : حرف ترد :

لربط إمتناع جوابه بوجود شرطه

شرطها ، وجوابها كما تجزم « إن ، نحو : « لو يقوم زيد أقوم أنا »
يعني : إن يقوم زيد أقم أنا (خلافاً لبعضهم) أي : لبعض التعويين
حيث قالوا : إن « لو » الشرطية تجزم كما تجزم « إن » الشرطية ،
فيقولون : « لو يقوم زيد أقم أنا » .

ج - (ويعني ليت) أي : للتمني (نحو : « لو أن لنا كرة »)
أي : ليت كان لنا رجوع إلى الدنيا .

د - (ومصدرية) وهي التي تؤول مع الفعل الذي بعدها إلى
مصدر ذلك الفعل ، يعني : يكون مضاهها كما لو حذفها مع الفعل الذي
بعدها ، وجعلت مكانها مصدر ذلك الفعل ، نحو : « أبودأحدكم لو يمر
ألف سنة » أي : تمر ألف سنة (وقد مضت) « لو » المصدرية في
« الوصول » في باب « المبيقات » .

٢١ - (لولا : حرف ترد) على ثلاثة أوجه :

أ - (لربط إمتناع جوابه بوجود شرطه) أي : لبيان أن

وتختص بالاسمية ، ويفلب معها حذف الخبر إن كان كوناً مطلقاً .

جوابه ممتنع لان شرطه موجود ، كقول عمر بن الخطاب « لولا علي هلك عمر » فد علي ، شرطه ، و « هلك عمرو » جوابه ، والمعنى : لو لم يكن علي « ع » موجوداً ، لكان عمر هالكا ، فهلاك عمر ممتنع ، لان علياً موجود (وتختص بـ) الجملة (الاسمية) فلا تدخل على الجملة الفعلية ، خلا يصح : « لولا ضرب » و « لولا يضرب » ونحوها (ويفلب معها) أى : والغالب مع « لولا » (حذف الخبر) أى : حذف الخبر من جملة شرطها (إن كان) الخبر (كوناً مطلقاً) اعلم أن الكون - وهو المشتق - على نوعين : « كون مطلق » و « كون خاص » فالكون المطلق هو المشتق الذي ليس له معنى سوى الوجود ، وهو - كما يقال - : أربعة : « الوجود » و « الثبوت » و « الكون » و « الحصول » وكل ما يشتق عن هذه الاربعة من الماضى ، والمضارع ، والفاعل ، وغيرها . وإنما قيل له « الكون المطلق » لان كل واحد منها يفهم مع كل فعل وكل حدث ، ويصح املاقه على كل فعل ، تقول : « كون زيد ضارباً » و « حصول الجوى لزيد » و « ثبوت القيام لعمرو » و « وجود الذهاب لباقر » ونحو ذلك .

والكون الخاص هو المشتق الذي كان له - بالاضافة الى معنى الوجود - معنى آخر ، مثل الضرب ، فانه حدث خاص - بالاضافة الى

وللتوبيخ وتختص بالماضي .
وللتعريض والعرض فتختص

أن له ثبوتاً ووجوداً ، والقيام حدث خاص بالاضافة الى أنه حاصل ،
وموجود ، وثابت ، وكائن في كل من يتصف بالقيام ، وهكذا غير
ذلك .

فإن كان خبر « جملة شرط لولا » كوناً مطلقاً ، نحو : « لولا
علي لهلك عمر » الذي اصله : لولا علي موجود لهلك عمر ، فـ « علي »
مبتدأ ، و « موجود » خبره ، فالحال حذف هذا الخبر ، ويجوز ذكره
بأن نقول : لولا علي موجود لهلك عمر .

وإن كان خبر « جملة شرط لولا » كوناً خاصاً لم يجوز حذفه ، نحو :
« لولا زيد قائم لأنتيك » فـ « قائم » كون خاص ، ولا يجوز حذفه
ويقال : لولا زيد لأنتيك ، فاصداً : لولا زيد قائم لأنتيك .

ب - (وللتوبيخ) وبالفارسية «سر زلف» (وتختص بـ) الدخول
على فعل (الماضي) نحو : « ان كنت نحب زيدا فلولا اكرمه » تريد
بذلك ملامته على ترك اكرام زيد في الزمن الماضي ، ولا تدخل على
غير الماضي ، لا على المستقبل ، ولا على الجملة الاسمية ، ولا على غيرها .
ج - (وللتعريض والعرض) التعريض هو طلب شيء بشدة
وقوة ، والعرض : هو الطلب بلين وعطف (فتختص بـ) الدخول على

بالمضارع ولو تأويلا .

لما : ترد

لربط مضمون جملة بوجود مضمون أخرى نحو : « لما
قَتَ قَتُ » وهل هي حرف أو ظرف ؟ خلاف .
وحرف إستثناء نحو « إن كل نفس

فعل (المضارع ولو تأويلا) أي : لو دخلت على غير المضارع وجب
تأويله بالمضارع . ليصح الكلام ، كالتمضيض نحو : « لولا تستغفرون
الله ، أي : استغفروا الله ، والمرض نحو : « لولا نزل عندنا » أي :
انزل عندنا ، ولو دخلت على الماضي وجب تأويل الماضي بالمضارع ،
نحو قوله تعالى : « لولا أخرتني إلى أجل قريب » أي : لولا تؤخرني ،
بمعنى : أخرتني .

٢٢ - (لما : ترد) على ثلاثة أوجه :

أ - (لربط مضمون جملة بوجود مضمون) جملة (أخرى)
يعني : إنها تفيد أن وجود مضمون الجملة الثانية كان سببه وجود
مضمون الجملة الاولى (نحو : « لما قَتَ قَتُ ») فقيامي وجد لأجل أن
قيامك وجد (وهل هي) أي : « لما » (حرف أو ظرف ؟ خلاف)
قال بعض النحاة : إنها ظرف ، وقال بعضهم إنها حرف .

ب - (وحرف إستثناء) مثل « إلا » (نحو : « إن كل نفس

لما عليها حافظ .

وجازمة للمضارع كـ « لم » ، وتفتقران في خمسة أمور .

لما عليها حافظ .) فـ « ان » بمعنى النفي ، يعني : ما كل نفس إلا عليها حافظ .
ج - (وجازمة للمضارع كـ « لم ») نحو : « لما يضرب زيد »
أي : ماضرب زيد (و) لكن « لما » الجازمة و « لم » (تفتقران في
خمس أمور) :

الأول : أن « لما » لا تفتقر بـ « أداة » الشرط لا يقال : « إن لما »
ولكن « لم » تفتقر بأداة الشرط نحو قوله تعالى : « وإن لم تفعل » .
الثاني : أن منق « لما » يتصل بالحال ، فعنى « لما يضرب زيد »
هو : أن زيدا ماضرب في الزمان الماضي وإلى الآن ، بخلاف « لم »
فإن منفيها يستعمل الاتصال إلى الآن ، ويحتمل عدمه ، فعنى « لم يضرب
زيد » يمكن أن يكون عدم الضرب قبل يومين ، ويمكن أن يكون
عدم الضرب مستمرا إلى زمان التكلم ، ولأجل ذلك لا يجوز أن تقول :
لما يضرب زيد أمس » لأن منفيها أن يتصل بزمان التكلم ويجوز أن تقول :
يجب « لم يضرب زيد أمس » .

الثالث : أن منق « لما » لا يكون إلا الماضي القريب من الحال ، فلا
يجوز أن تقول : « لما يضرب زيد منذ العام الماضي » ، ومنق « لم »
قد يكون الماضي البعيد ، فيصح أن تقول : « لم يضرب زيد منذ عشر

ما : ترد

إسمية ، وحرفية .

فلاسمية ترد :

موصولة

سنوات .

الرابع : أن منى « لما » يتوقع ثبوته ، فقولك « لما يضرب زيد » معناه : أن زيدا إلى الآن ماضرب ولكن يتوقع صدور الضرب منه في المستقبل ، بخلاف « لم » فإنها تنفي ما بعدها في الزمان الماضي ، من دون أن يتوقع ثبوته ، فنحو « لم يضرب زيد » معناه : زيد ماضرب في الزمان الماضي ، وليس في معناه : أنه يتوقع صدور الضرب منه في المستقبل .

الخامس : أن منى « لما » يجوز حذفه في الشعر والنثر ، تقول « قرب الموت ولما » أي : ولما يقيم ، ولا يجوز حذف منفي « لم » إلا لضرورة الشعر .

٢٣ - (ما : ترد) على وجهين :

(إسمية ، وحرفية)

أ - (فلاسمية ترد) على ستة أنواع :

الاول (موصولة) بمعنى الذي ، والتي ، وتشقيتها ، وجمعها ،

ونكرة موصوفة نحو : « مررت بما معجب لك » وصفة لنكرة
نحو : « لأمر ما جده قصير أفه » وشرطية زمانية وغير زمانية

كقوله تعالى : « إنكم وما تعبدون ، يعني : والاشياء التي تعبدونها .
(و) الثاني (نكرة موصوفة) أي : نكرة جوي . لما بصفة (نحو :
« مررت بما معجب لك ») أي : مررت بشيء يعجبك ، فـ « ما »
نكرة ، لأنه ليس المراد منها شيئاً معلوماً ، و « معجب لك » صفة
لـ « ما » يعني : مررت بشيء صفته أنه يعجبك .

(و) الثالث (صفة لنكرة) يعني : تأتي « ما » صفة لنكرة (نحو :
« لأمر ما جده قصير أفه ») أي : لأمر عظيم قطع « قصير » أفه ،
فـ « ما » صار بمعنى « عظيم » صفة لـ « أمر » الذي هو نكرة ، و « قصير »
إسم شخص .

(و) الرابع (شرطية زمانية) أي : تدل على الزمان ، كقوله
تعالى : « لما استقاموا لكم فاستقيموا لهم » أي : استقيموا لهم زمان
استقامتهم لكم ، فـ « ما » صارت بمعنى الزمان ، وهي شرطية .
(و) الخامس شرطية (غير زمانية) أي : غير دالة على الزمان ،
كقوله تعالى : « وما تعملوا من خير يعلمه الله » فإن « ما » شرطية ،
ولكن ليس فيها معنى الزمان بمعنى : إن تعملوا خيراً فيعلمه الله .

واستفهامية .

والحرفية : نرد

مشبهة بليس ومصدرية زمانية وغير زمانية وصلة

(و) السادس (استفهامية) أي : دالة على الاستفهام ، نحو :

« ما قال لك زيد ؟ » ، يعني : أي شيء - قال لك زيد ؟

ب - (والحرفية : نرد) على خمسة أنواع :

الأول : (مشبهة بليس) من حيث المعنى والعمل ، فتتقى كما أن

ينفى ، وترفع الاسم وتنصب الخبر كما أن ليس يرفع الاسم وينصب الخبر ،
نحو : « ما زيد قائماً » أي : ليس زيد قائماً .

(و) الثاني (مصدرية زمانية) أي : تؤول هي ومعمولها إلى

مصدر معمولها ، وتدل على الزمان ، كقوله تعالى : « ما دمت حياً »
أي : مدة زمان دوامي حياً .

(و) الثالث مصدرية (غير زمانية) أي : لاتدل على الزمان

والكنها تؤول هي ومعمولها إلى مصدر معمولها ، كقوله تعالى :

« وضاقت عليكم الأرض بما رحبت » أي : برحبها ، فأوت « رحبت » إلى
المصدر ، وهو « الرحب » لأجل « ما » وليس فيها معنى زمان .

(و) الرابع (صلة) وهي زائدة يؤتى بها ليوصل بها إلى وزن

الشعر ، أو حمن السجع ، أو تزيين اللفظ - كما قيل - ولذا يقال لها

وكافة .

هل : حرف إستفهام ، وتفترق عن الهمزة بطلب التصديق

وحده .

« صلة » نحو : « فرق كثير ما بين زيد و عمرو » أي : بين زيد و عمرو ،
و « ما » زائدة .

(و) الخامسة (كافة) أي : تكف العامل عن العمل ، فتثلاً .

تدخل بعد كاف الجر ، فلا تجر الكاف ، نحو قول الشاعر : « كما سيف
عمرو لم تحنه مضاربه » أي : كسيف عمرو ، فكان « سيف » مجروراً
بالكاف ، فلما دخلت « ما » بعد الكاف لم تعمل « الكاف » في « السيف »
وصار « السيف » مرفوعاً .

٢٤ - (هل : حرف إستفهام) نقول : « هل قام زيد » للاستفهام

عن زيد (وتفترق) أي : تختلف « هل » (عن الهمزة) التي للاستفهام
بأربعة أمور :

الأول (بطلب التصديق وحده) يعني : أن هل تأتي لطلب

التصديق فقط ، ولا تأتي لطلب التصور ، نقول : « هل قام زيد »

ولا نقول : « هل زيد قام أم عمرو » لأن الأول لتصديق ، والثاني

لتصور ، بخلاف الهمزة لأنها تأتي لطلب التصديق ، ولطلب التصور ،

وقد سبق في أول الحديقة الخامسة معنى التصديق والتصور

وعدم الدخول على العاطف والشرط وإسم: هذه فعل .

(و) الثاني (عدم الدخول على العاطف) يعني : إذا كان مع هل حرف عطف فلا يتقدم « هل » على حرف العطف ، بل يتقدم حرف العطف على هل ، كقوله تعالى : « فهل يهلك إلا القوم الفاسقون » فـ « الفاء » حرف عطف إجتمع مع « هل » وتأخر « هل » عن العاطف بخلاف الهمزة ، فإنها إن اجتمعت مع حرف العطف تتقدم على حرف العطف ، كقوله تعالى : « أفلم يسيرا في الأرض » فالهمزة إستفهامية ، والفاء حرف عطف ، تقدمت الهمزة على الفاء .

(و) الثالث : عدم دخول « هل » على (الشرط) يعني : إذا اجتمعت « هل » مع أداة الشرط فلا تتقدم « هل » على أداة الشرط بل أن أداة الشرط هي التي تتقدم على « هل » ، نحو : « إن جاء زيد هل تكرمني ؟ » بخلاف الهمزة فإنها إن اجتمعت مع أداة الشرط تتقدم على أداة الشرط ، نحو : « ألان جاء زيد تكرمني ؟ » .

(و) الرابع : عدم دخول « هل » على (إسم بمده فعل) فلا يقال : « هل زيد ضربته » - برفع زيد - بل يجب نصب زيد ، بناءً على أن قبله فعل مقدر نصب ذلك الفعل « زيداً » ، حتى تكون « هل » - في الحقيقة - داخلة على ذلك الفعل المقدر لاعلى الاسم بخلاف الهمزة

والاختصاص بالإيجاب فلا يقال : « هل لم يقم » بخلاف الهمزة
نحو : « ألم نشرح لك صدرك » اللهم اشرح صدورنا بأنوار
المعارف ، ونور قلوبنا بحقائق اللطائف ، واجعل ما أوردناه في
هذه الورقات خالصاً لوجهك الكريم ، وتقبله منا إنك أنت
السميع العليم ، فانا نتوسل إليك بحبيبك « محمد » سيد المرسلين
وآله الأئمة المعصومين ، صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين .

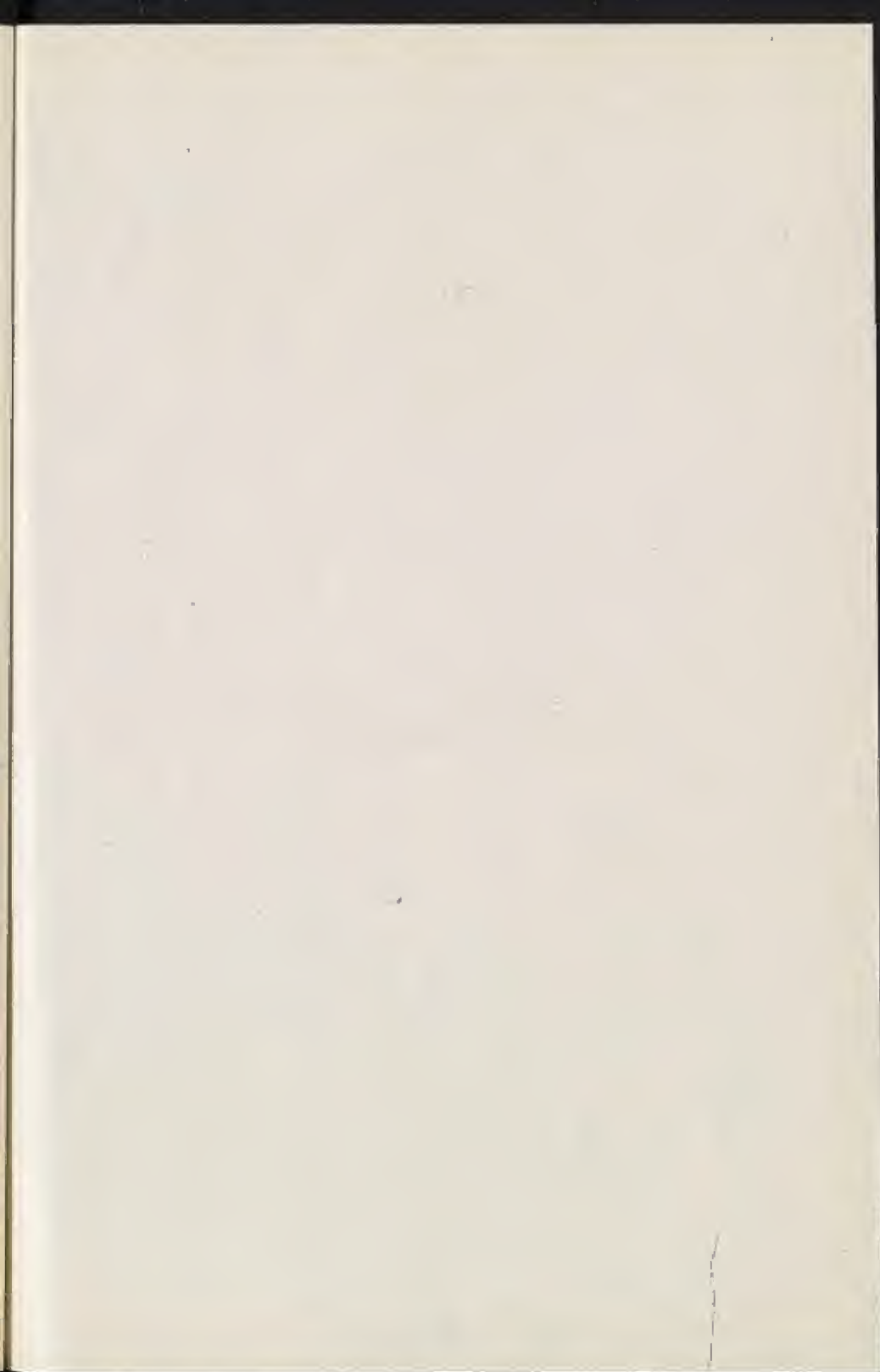
فانا تدخل على الاسم الذي بعده فعل ، تقول : « أزيد ضربته »
برفع زيد . فـ « زيد » مبتدأ ، وجملة « ضربته » خبره .

(و) الخامس : (الاختصاص بالإيجاب) يعنى : أن هل تختص
بالدخول على كلام إيجابى ، ولا تدخل على النفي (فلا يقال : هل لم يقم »
بخلاف الهمزة) فانا تدخل على النفي كما تدخل على الإيجاب (نحو :
« ألم نشرح لك صدرك » . اللهم اشرح صدورنا بأنوار المعارف ، ونور
قلوبنا بحقائق اللطائف ، واجعل ما أوردناه في هذه الورقات) جم
ورقة (خالصاً لوجهك الكريم ، وتقبله منا إنك أنت السميع العليم ،
فانا نتوسل إليك بحبيبك « محمد » وآله الأئمة المعصومين ، صلوات الله
عليهم أجمعين) هذا كان آخر ما أورده المصنف رحمه الله في هذا الكتاب .
سبحان ربك رب العزة عما يصفون ، وسلام على المرسلين ، والحمد
لله رب العالمين . ثم كتاب « شرح الصمدية » على يد مؤلفه الفقير

إلى رحمة ربه الغنى ، صادق ابن آية الله الفقيه الحاج العيد ميرزا
مهدى الحسينى الشيرازى (طاب ثراه) في يوم السبت العشرين من شهر
شوال سنة الف وثلاثمائة وإثنين وثمانين ، بفنغ « في جوار الامام
الحسين بن علي عليها الصلاة والسلام بكر بلاء المقدسة .



الفهارس



الفهرس

أ - دليل آيات القرآن

الصفحة	الآية	رقها	سورتها
٦٣	فمبشان الله حين تمون وحين تصبحون	١٧	الروم
٦٥	لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم سبيلا	١٣٧	النساء
٦٤	خالدين فيها مادامت السموات والارض		
	إلا ما شاء ربك	١٠٧	هود
٦٤	ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة	٦٣	الحج
٦٤	قالت انى يكون لى غلام ولم يمسسنى بشر		
	ولم اك بغياً	٢٠	مريم
٦٩	او لم يكفهم انا انزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم	٥١	الأنبياء
٦٩	قال انى عبد الله آتانى الكتاب وجملى نبياً	٢٠	مريم
٦٨	ان فى ذلك لعبرة لمن يخشى	٢٦	النازعات
٧١	قالوا ما انتم إلا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شئ	١٥	يس

الصفحة	الآية	رقها	سورتها
٧٢	كم اهلكنا من قبلهم من قرن فنادوا ولات حين مناص	٣	ص
٧٨	قالوا الآن بعث بلحق فذبهموها رما كادوا يفعلون	٧١	البقرة
٧٩	عسى ربكم ان يرحمكم وان عدتم عدنا	٨	الاسراء
٨٤	حتى اذا انقضت نوم فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء	٤	محمد ص
٨٩	والارض وضعا للانام	١٠	الرحمن
٩٥	او عجبت ان جاءكم ذكر من ربكم على رجل منكم لينذركم	٦٣	الاعراف
١٠١	قال رب اني وهن العظم مني واشتعل الرأس شيباً	٤	مريم
١٠٧	واذكروا اذا انتم قليل مستضعفون في الارض	٣٦	الانفال
١٠٧	واذا سمعوا النوا اعرضوا عنه	٥٥	القصص
١٢٠	ما فعلوه الا قليل منهم	٦٦	الفصا
١٣١	يوسف اعرض عن هذا واستغفر لي لذنبك	٢٩	يوسف
١٤٧	سفرها عليهم سبع ليال وثمانية ايام حسوما	٧	الحاقة

لصفحة	الآية	رقبها	سورتها
١٥٠	ولأبوية لكل واحد منها المذبح مما		
	ترك ان كان له ولد	١١	النساء
١٦٠	قالوا إن هذان لساحران	٦٣	طه
١٦٣	أو لم يكفهم انا انزلناه	٥١	المنكبوت
١٦٤	فمن تطوع خيراً فهو خير له وان تصوموا		
	خير لكم	١٨٤	البقرة
١٦٤	لهم عذاب شديد يا نعموا يوم الحجاب	٣٦	ص
١٦٤	زوجنا كما الكي لا يكون على المؤمنين		
	خرج	٣٧	الاحزاب
١٦٤	ايود احدكم لو ي عمر الف سنة	٩٦	البقرة
١٧٨	هذا يوم الفصل جمعناكم والأولين	٣٨	المرسلات
١٨٠	جنات عدن يدخلونها ومن صلح من		
	آبائهم وازواجهم وذرياتهم	٢٣	الرعد
١٨١	لو شاء الله ما اشركنا ولا آباؤنا ولا		
	حرمانا من شيء	١٤٨	الانعام
١٨٩	اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت		
	عليهم	٥	الفاتحة
١٨٩	يحتلونك من الشهر الحرام قتال فيه قل		

الصفحة	الآية	رقا	سورتها
	قتال فيه كبير	٢١٧	البقرة
٢٠٢	وكلمهم بأسط ذراعيه بالوسيد	١٨	الكهف
٢٣٦	علم ان سيكون منكم مرضى وآخرون		
	يضربون في الأرض	٢٠	المزمل
٢٤١	وما كان الله ليعذبهم وانت فيهم	٣٣	الاحقاف
٢٤٤	واذ قال لقمان لابنه وهو يعظه يا بني		
	لا تعرك بالله	١٣	لقمان
٢٥٩	انهم كفوا آباءهم ضالين	٦٩	الصفاف
٢٥٩	زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا قلوبى		
	وربى لتبعثن	٧	التغابن
٢٦٠	انهم يرونه بعيداً وراه قريباً	٦	الممارج
٢٦٢	ثم بثناهم لنعلم اى الحزين احصى لما		
	لبشوا أمداً	١٢	الكهف
٢٧٢	وان احد من المشركين استجارك فأجره	٦	التوبة
٢٧٨	الحاقة ما الحاقة	١	الحاقة
٢٧٩	ولباس التقوى ذلك خير	٢٦	الامراف
٢٧٩	قل هو الله احد	١	الاخلاص
٢٨١	يا قوم لم تؤذوننى وقد عملون انى رسول		

الصفحة	الآية	رقبها	سورتها
	الله إليكم	٥	الصف
٢٨٣	قالوا يا أبا ناس نبي هذه بضاعتنا ردت إلينا	٦٥	يوسف
٢٨٤	قال اني عبد الله آتاني الكتاب وجعلني نبياً	٣٠	مريم
٢٨٥	ثم بعثناهم لنعلم اي الجزين احسن لما		
	لبشوا امدا	١٢	الكهف
٢٨٦	والسلام علي يوم ولدت ويوم اموت		
	ويوم ابعث حيا	٣٣	مريم
٢٨٨	ومن يضلل الله فلا هادي له ويذرهم في		
	طغيانهم يعمهون	١٨٦	الاعراف
٢٨٨	وان تصيبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم		
	يقنطون	٣٦	الروم
٢٨٩	واتقوا يوماً ترجعون فيه الى الله	٢٨١	البقرة
٢٨٩	اولم يروا إلى الطير فوقهم صافات يقبضن	١٩	الملك
٢٩٢	ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعاً	٦٥	يونس
٢٩٤	قال فالحق والحق اقول لا ملأن جهنم		
	منك ومن تبعك	٨٤	ص
٢٩٤	ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه		
	من تراب	٥٩	آل عمران

الصفحة	الآية	رقبها	سورتها
٣٠٩	انعمت عليهم غير المغضوب عليهم	٦	الفاتحة
٣٠٣	قالت رسلهم أفي الله شك فاطر السموات والأرض	١٠	إبراهيم
٣٠٥	سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذروهم لا يؤمنون	٦	البقرة
٣٠٧	علم ان سيكون منكم مرضى	٢٠	الزمل
٣٠٨	فلما ان جاء البهير	٩٦	يوسف
٣٠٨	ان الكافرون إلا في غرور	٢٠	الملك
٣٠٩	وان كل لما جميع لدينا محضرون	٣٢	يس
٣٠٩	واما تخافن من قوم خيانة فانبذ اليهم على سواء	٥٨	الأفعال
٣١١	قالوا ان هذان لصادقان	٩٣	طه
٣١٤	إذا السماء انشقت	١	الانشقاق
٣١٤	وإن احد من المشركين استجارك فاجره	٦	التوبة
٣١٥	سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذروهم	٦	البقرة
٣١٦	قل هل يستوي الأعمى والبصير أم هل		
	تستوي الظلمات	٩٦	الرعد
٣١٧	وأما الماعل فلا تنهر	٩٠	الضحى

الصفحة	الآية	رقها	سورتها
٣١٩	انا هديناك السبيل اما شاكرآ واما كفورآ	٣	الانسان
٣١٩	وآخرون مرجون لاسرائه اما يمدبهم		
	واما يتوب عليهم	١٠٩	التوبة
٣٢١	ايا ما تدعو فله الاسماء الحمى	١١٠	الاسراء
٣٣٠	ونادى نوح ربه فقال	٤٥	هود
٣٣١	ألم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة	٩٣	الحج
٣٣١	وإذا استحق موسى لقومه فقلنا اضرب بعمالك الحجر	٦٠	البقرة
٣٣٨	ولو ترى إذ الجرمون ناكثوا رؤوسهم عند ربهم	١٢	المجدة
٣٣٩	وقال الذين اتبعوا لو ان لنا كرة فنتبرأ منهم كما تبرؤا منا	١٦٧	البقرة
٣٣٩	أيود أحدكم لو يعمر ألف سنة	٩٦	البقرة
٣٤٢	لولا اخرتنى الى اجل قريب فاصدق	١٠	المنافقون
٣٤٢	ان كل نفس لما عليها حافظ	٤	الطارق
٣٤٣	وان لم تفعل فإى بلغت رسالته	٦٧	المائدة
٣٤٥	انكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم	٩٨	الأنبياء

المفصلة	الآية	رقبها	سورتها
٣٤٥	فاستقاموا لكم فاستقيموا لهم	٧	التوبة
٣٤٥	وما تعملوا من خير يعلمه الله	١٩٧	البقرة
٣٤٦	واوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حيا	٣١	مريم
٣٤٦	وضاقت عليكم الارض بما رحبت	٧٥	التوبة
٣٤٨	فول يهلك إلا القوم الفاسقون	٣٥	الاحقاف
٣٤٨	أفلم يمشوا في الارض فينظروا كيف		
	كان طائفة الذين من قبلهم كانوا اكثر منهم	٨٢	غافر
٣٤٩	ألم نشرح لك صدرك	١	الانشراح

٢ - فهرست الشواهد الناقصة

فيما يلي نضع فهرستا للإبيات التي لم ترد كاملة في الكتاب ، وإنما ذكر جزء منها ، مع الإشارة إلى أول البيت ، حتى يضمنى للطالب إخراجها من كتاب (جامع القوائد) أو غيره بسهولة :

المصفحة	البيت المذكور	أوله
١١٢	كما شرقت	وتشرق بالقول
١١٣	إنارة العقل	إنارة العقل
١٣١	يا أنت	يا البحر بن أبحر
١٣١	يا لاني	من أجلك
١٣٥	يا تيم تيم	يا تيم تيم
١٥٤	كان الناس صنفان	إذا مت
١٩٩	ضعيف النكايه	ضعيف النكايه
٢٣٩	لبس عبائة	لبس عبائة
٣٠٨	فاقسم أن لو التقينا	فاقسم أن لو التقينا
٣٠٩	ما ان اتيت	ما ان اتيت
٣١١	ان حراسنا	إذا اسود
٣٢١	ايما الى جنة	يا ليتنا امنا
٣٤٧	كما سيف عمرو	أخ ماجد

٣ - فهرست المواضيع

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٧١	ما ولا المهيبتان بليس	٢	مقدمة الفارح
٧٣	لا النافية للجنس	٤	خطبة المصنف
٧٧	أفعال المقاربة	٨	الحديقة الأولى
٨٢	المنصوبات - المفعول به	٩	الكلمة والكلام
٨٣	المفعول المطلق	١٠	علامات الاسم والفعل والحرف
٨٧	المفعول له	١١	تفصيلات الاسم
٩٠	المفعول معه	١	انواع الفعل وعلاماتها
٩٢	المفعول فيه	١	الاعراب والبناء
٩٤	المنصوب بنزع الخافض	٢١	علامم الرفع
٩٦	الحال	٣١	علامم النصب والجر والجزم
١٠٠	التمييز	٣١	انواع الاعراب المقدر
١٠٥	المجرورات - المضاف إليه	٤١	الحديقة الثانية
١١٤	حروف الجر	٤	الرفوطات - الفاعل
١١٦	ما يرد منصوباً وغير منصوب	٥	ناقب الفاعل
	- المحققين	٥	المبتدأ والخبر
١٢٤	الاشتغال	٦	النواسخ - الأفعال الناقصة
١٣٠	النادي	٦١	الحروف المهيبة بالفعل

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
موانع الصرف	٢٢٤	نوابغ الننادى	١٣٦
الحديقة الثالثة فيما يتعلق	٢٣٥	مميز اسماء العدد	١٤٤
بالافعال		البليات	١٤٩
فواصب الفعل المضارع	٢٣٥	الضام	١٥٠
(ان) المقدرة الناصبة	٢٣٩	اسماء الاشارة	١٥٩
الجوازم	٢٤٣	الموصلات	١٦٣
(إن) المقدرة الجازمة	٢٥٠	المركبات	١٧٠
أفعال المدح والذم	٢٥١	التوابع	١٧٢
فعل التعجب	٢٥٥	النعت	١٧٣
أفعال القلوب	٢٥٨	العطف بالحرف	١٧٨
الانفاء والتعليق	٢٦١	التأكيد	١٨٢
التنازع في العمل	٢٦٤	البدل	١٨٨
الحديقة الرابعة في الجمل وما يقيها	٢٧٠	عطف البيان	١٩٢
الجمل السبع التي لها محل	٢٧٦	الاسماء العاملة المشبهة بالافعال	١٩٥
الجملة الخبرية	٢٧٧	المصدر	١٩٦
الجملة الحالية	٢٨٠	اسم الفاعل	١٩٩
الجملة المفعول بها	٢٨٤	اسم المفعول	٢٠٣
الجملة المضاف اليها	٢٨٦	الصفة المشبهة	٢٠٥
جملة جواب الشرط الجازم	٢٨٧	اسم التفضيل	٢١٥

الموضوع	الصفحة	الموضوع
(إذا)	٣١٣	الجملة التابعة لمفرد
(أم)	٣١٥	الجملة التابعة لجملة لها محل
(أما)	٣١٦	المحل المصمم التي لا محل لها
(إما)	٣١٩	الجملة المستأنفة
(أي)	٣٢١	الجملة المعترضة
(بل)	٣٢٣	الجملة المقصورة
(حتى)	٣٢٦	جملة الصلة
(حاشا)	٣٢٤	جملة جواب القسم
(فناء)	٣٢٨	جملة جواب الشرط غير الجازم
(قد)	٣٣٢	الجملة التابعة لجملة لا محل لها
(قط)	٣٣٤	احكام الجار والمجرور والظرف
(كم)	٣٣٥	الحديقة الخاطمة في المفردات
(كيف)	٣٣٦	الهمزة
(لو)	٣٣٧	(أن)
(لولا)	٣٣٩	(إن)
(لما)	٣٤٢	(أن)
(ما)	٣٤٤	(إن)
(هل)	٣٤٧	(إذ)

٤ - التصويب

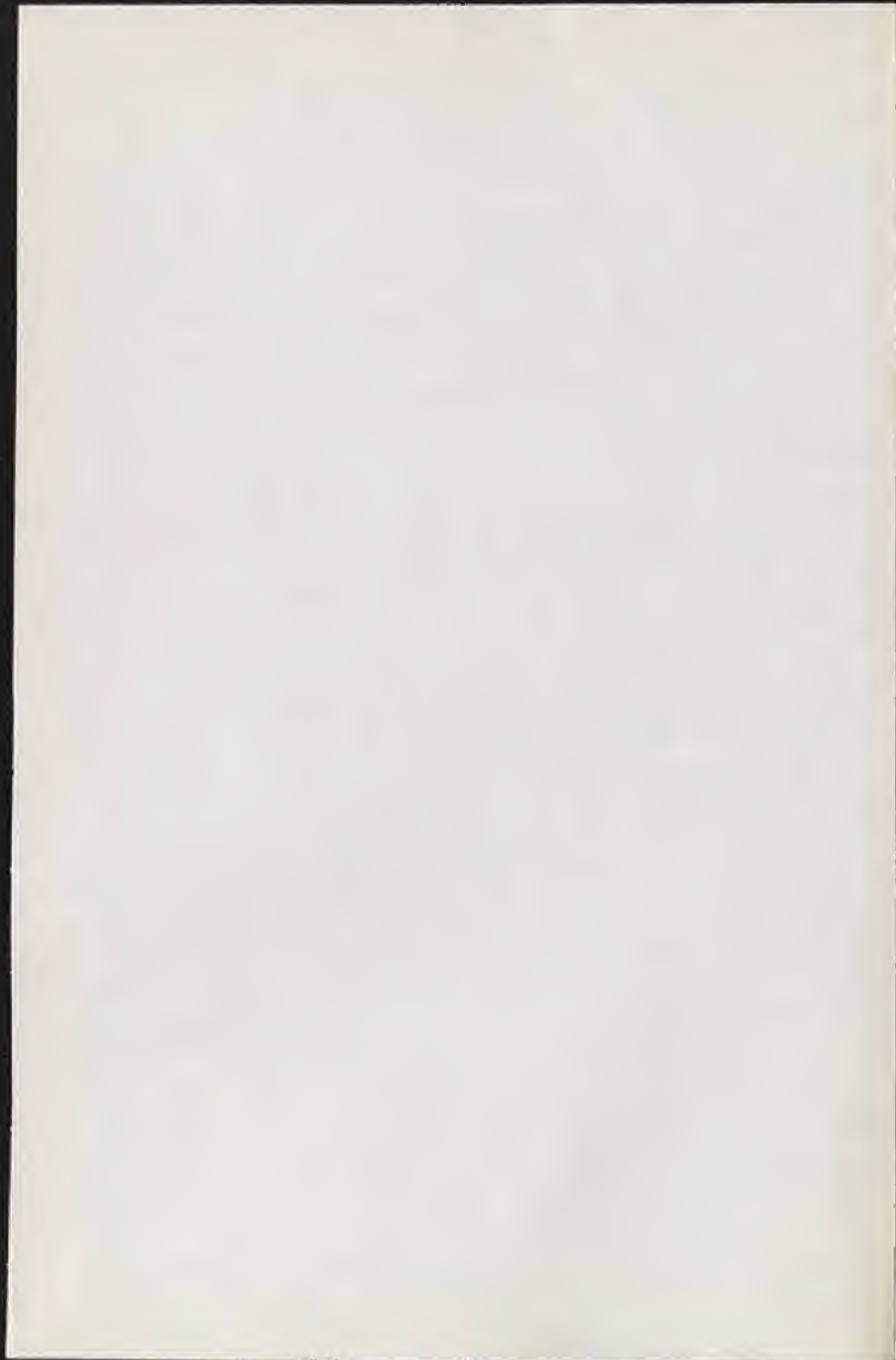
الصفحة المطر	التصويب	الصفحة المطر	التصويب
١٣ ١٢-١١	فد (من) ظهر له معنى	٩٩ ١٦-١٥	(نحو) (بل نقيم
١٨ ١٩	الابتداء - و (الـ)	١٠٩ ٣	يعنى : نحن على
٢٣ ١٦	ظهر له معنى الانتهاء	١٢٥ ١٢	نصب ضمير الاسم
١٦ ١٢٠	حينما اقترن	١٢٨ ٤	المذكور قبل زيد
١٨ ١٩	«زيد ضارب صمرو»	١٣٠ ١٢	لا يقدر
٢٣ ١٦	المستقبل او الحال	١٤٣ ١٥	كانا مضمومين
٢٨ ٦	التأكيد (فـ) الفعل	١٤٨ ٦	مصدر «عم يتمم»
٣٠ ٣	المضارع حبلـذ	١٥١ ٧	دخل عليه
٣٠ ٦	(مرفوع) ومعرّب	١٦١ ١٠	لتنقية مؤنث
٣٠ ٦	(ان نجرد)	١٧٥ ١٥ و ١٣	«كريم» «كريمًا»
٣٠ ٦	في اربعة مواضع	١٧٧ ٣	فكلاجازان تقول علت
٣٠ ٦	بعد التاء	١٧٨ ٣	داره
٣٠ ٦	(أل) من (الزيتبان)	١٨٦ ٩	والجمع والاعراب
٧٠ ١١	و (الفاطمتان) زائفة	١٩٤ ٧	«زيد»
٩٥ ١٢ و ٨	او «لعل زيدا قائم»	٢٠٠ ١٦	فلا يجوز «صمرو
٩٥ ١٠	استقاط من الجارة منه		ضارب
	التقدير «من أن زيدا		

الصفحة المطر	التصويب	الصفحة المطر	التصويب
٢٠١	٩	«زيد ضارب همراً»	الاخير ٢٣٦
٢٠١	١٠	لـ «ضارب» مستتر فيه	٢٥٣ ١٣
٢٠١	١٨-١٥	كلمة (هو) زائدة في	٢٥٥ ١٢
		الأمثلة الأربعة	٢٥٦ ٦
٢٠٤	٩	«المضروب أمض زيد»	٢٥٦ ١٧
٢٠٤	١٦	«جاء رجل	«أشدد بكونه»
٢١١	٧-٥	الحسن وجهاً - هو	الاخير ٢٥٦
		وجهاً	٢٦٣ ١٣ و ٩
٢١١	٨	حسن وجهه	٢٦٦ رقبها
٢١٢	٤-٢	حسن وجهها - هو وجهاً	٢٦٧ رقبها
١٢٢	١٢	(والخامس) زائد	٢٦٩ الاخير
٢١٤	١٣-١٠	الثمانية عشرة - الحسن	
		وجهه	٢٧١ ٦
٢١٤	٨	أحقاً جداً	٢٧٤ ١٤
٢٢٦	١٣	لابن هارون النبي (ع)	٢٧٥ ٤
٢٣٢	١٦	فيه سبعين	٢٧٥ ١٢
٢٣٥	١٦ و ١٤	الوقوع أكيداً -	الجملة المتبوعة
		المستقبل أكيداً	الموصولات صلة لها

الصفحة	الخط	التصويب	الصفحة	الخط	التصويب
٢٧٧	١٠ و ١٣	كانت خيراً ألعبتداً -			المفردات (وهي
		وإن كانت			في المعنى واحد
٢٧٩	٢	فيه لاستغراق الجنس	٣٠٥	٩	في المعنى واحد
٢٨٠	١٣	ربطها إما	٣٠٨	١٠	في المعنى المقصود
٢٨٣	١٠	مثبت غير منفي	٣٠٩	١٠	اجتمعت « ان »
٢٨٥	١٤	الاستغماية سقط	٣١٢	١١	لما حران - كما قيل -
٢٨٧		اسطر مختلفة الآية (إذا انتم قليل)	٣١٤	٩	يتخيل منه
٢٨٧	٥	لان « اذ » الذي	٣١٥	٦	دخل عليها
٢٩٠	٧ - ٨	التي كانت بدلاً أو	٣١٥	٨	كذلك اختلفوا
		تأ كيداً . أو عطفاً	٣٢٠	٧ - ٨	جاء منها - مالا يجوز
٢٩٥	١٣	ففسرته ايضاً	٣٢٥	٧	معنى المثال
٢٩٧	٢ - ١١	تقدمها	٣٢٧	١٣	حتى فاز عمكر
٢٩٨	١٢	كانت جواباً لشرط	٣٢٨	٨	المقدرة هي الناصبة
٢٩٩	٧ - ٨	التي كانت بدلاً أو	٣٢٨	١٠	تنصب المضارع
		تأ كيداً ، أو عطفاً	٣٣٠	٧	ان يأتي - لذا كان
		بالحرف			دخول
٣٠٠	٩	الاصم ذي الالف	٣٣٣	٩	«قد ضرب زيد» يفيد
٣٠٤	٤	(الحديقة الخمامة في	٣٣٤	٩	الى الحال فتأمل
			٣٣٥	٧	وضم الطاء المتخفة

٣٣٨ ٥ الى ٩ صحح العبارة هكذا
(شرطها) لم يحصل ،
وان كان حصل الشرط
فيقينا كان حصل
الجواب ايضا نحو «لو»
كان جاءك زيد
لا كرمته « فـ » جاءك
زيد « شرط لـ » « لو »
و « فأ كرمته » جواب
لها ، فالمعنى : ان زيدا

لم يحملك وان كان حصل
المجيء من زيد في
الزمان الماضي كان قد
حصل الاكرام مني له
٣٤٠ ١٢ واسم الفاعل
٣٤٣ ١٤ منفيها يجب ان -
تقول « لم يضرب
٣٤٦ ٧ كما ان ليس
٣٤٧ ١٧ عن قيام زيد



NYU - BOBST



31142 03212 4508

PJ6101 .A723 1965

Shar' al-